وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية

المدرسة الدكتورالیه في الاقتصاد و إدارة الأعمال

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

تحت عنوان:

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

- دراسة حالة الجزائر -

إعداد الطالب:

ناصرالدين قريبي

إشراف الدكتور:

بوحفص حاكمي

2014/05/14

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. زايري بلقاسم	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	رئيسا
د. حاكمي بوحفص	أستاذ محاضر – أ–	جامعة وهران	مقررا
أ.د. بن باير حبيب	أستاذ التعليم العالي	جامعة وهران	ممتحنا
أ.د. شعيب بغداد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. صوار يوسف	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سعيدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014/2013

شكر و تقدير

الحمد لله الذي وفقني و مكنني من إتمام هذه المذكرة، يسعدني أن أتقدم بشكري و تقديري و امتناني و عرفاني بالجميل إلى الأستاذ المشرف الدكتور "حاكمي بوحفص" لما أسداه لي من نصائح و توجيهات و التي كان لها أكبر الأثر في إنجاز هذا العمل، و كما أتقدم بجزيل الشكر و الامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة و إثراء هذا العمل، و إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

ناصرالدين قريبي

الإهداء

أهدي ثمرة علمي إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما و حفظهما، و كل أفراد الأسرة كل بإسمه، إلى كل الأصدقاء بدون إستثناء و إلى جميع أساتذة و موظفي كلية العلـوم الإقتصاديـة و علـوم التسييـر و العلوم التجارية بوهران.

أهدي هذا العمل المتواضع.

ناصرالدين قريبي

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
شكر و تقدير.	
الإهداء.	
فهرس المحتويات.	01
قائمة الجداول.	04
قائمة الأشكال.	05
المقدمة العامة.	06
الفصل الأول: دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي.	13 – 70
المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و علاقته بالتنمية.	13
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	13
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.	16
المطلب الثالث: الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية.	18
المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستدامة.	19
المبحث الثاني: محددات و مقاييس النمو الاقتصادي.	21
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي.	21
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.	27
المبحث الثالث: إستراتيجيات النمو الاقتصادي.	29
المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.	29
المطلب الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.	30
المبحث الرابع: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.	33
المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي.	33
المطلب الثاني: التحليل الكنزي.	37
المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي.	43
المطلب الرابع: نماذج النمو الحديثة.	54
خلاصة الفصل الأول.	68
الفصل الثاني: دراسة نظرية حول العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.	71 – 112
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية.	71
المطلب الأول: مفهوم، أهمية و فوائد التجارة الخارجية.	71
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.	73
المطلب الثالث: شروط التجارة و التبادل الدولي.	73

المطلب الرابع: إستراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي.	76
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الصادرات.	81
المطلب الأول: أهمية و مفهوم الصادرات.	81
المطلب الثاني: محددات الصادرات.	85
المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية الصادرات.	86
المطلب الرابع: آثار مضاعف الصادرات.	87
المبحث الثالث: العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.	89
المطلب الأول: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكلاسيكي.	89
المطلب الثاني: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري النيوكلاسيكي.	90
المطلب الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي.	92
المطلب الرابع: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الحديث.	92
المبحث الرابع: العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.	94
المطلب الأول: أثر الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.	95
المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.	98
المطلب الثالث: تذبذب الصادرات و النمو الاقتصادي.	102
المطلب الرابع: أثر سعر الصرف على الصادرات و النمو الاقتصادي.	104
المطلب الخامس: آثار سياسات التصدير على النمو الاقتصادي.	107
المطلب السادس: النمو و التنوع الصناعي.	108
خلاصة الفصل الثاني.	110
الفصل الثالث: دراسة تحليلية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر.	113 – 172
المبحث الأول: واقع و خصائص الاقتصاد الجزائري.	113
المطلب الأول: لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري.	113
المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري.	115
المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.	118
المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري.	120
المبحث الثاني: التجارة في الجزائر من خلال الصادرات.	122
المطلب الأول: مؤشرات الانفتاح الاقتصادي.	122
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري و معدل التغطية و معدل التبادل التجاري الصافي للاقتصاد الجزائري.	125
المطلب الثالث: تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية.	128
المطلب الرابع: التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.	130
المبحث الثالث: تشجيع الصادرات الجزائرية و أثره على النمو الاقتصادي.	136
المطلب الأول: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري.	136

المطلب الثاني: مشاكل الصادرات في الجزائر و سبل ترقيتها.	138
المطلب الثالث: الهيئات المساعدة على تشجيع الصادرات في الجزائر.	144
المطلب الرابع: تجارب دولية ناجحة في تشجيع الصادرات.	149
المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين هيكل الصادرات و النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.	155
المطلب الأول: أثر الصادرات على ميزانية الدولة.	155
المطلب الثاني: أثر سعر الصرف و أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر.	161
المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري.	162
المطلب الرابع: الإصلاحات و النمو الاقتصادي في الجزائر.	168
خلاصة الفصل الثالث.	171
الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.	173 – 208
المبحث الأول: نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.	173
المبحث الثاني: تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي.	178
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2011).	178
المطلب الثاني: عوامل رفع معدلات النمو في الجزائر.	185
المبحث الثالث: لمحة حول النموذج القياسي.	187
المبحث الرابع: تقديم النموذج القياسي.	198
المطلب الأول: تقدير النموذج القياسي.	198
المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و العوامل المؤثرة فيه (الصادرات الحقيقية و تراكم رأس المال الثابت الحقيقي) باستخدام طريقة المربعات الصغرى.	199
المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.	202
المطلب الرابع: تحليل دالة الاستجابة و التباين لنموذج VECM و التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات النموذج.	204
خلاصة الفصل الرابع.	207
الخاتمة العامة.	209
قائمة المصادر و المراجع.	217
الملاحق.	236

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2012).	123
02	تطور الميزان التجاري و معدل التغطية و معدل التبادل التجاري الصافي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2012).	125
03	تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012).	128
04	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012).	131
05	بنية التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2000 – 2012).	133
06	أهم الدول المستوردة من الجزائر في سنة 2012.	135
07	مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012).	155
08	مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012).	157
09	مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012).	158
10	العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة خلال الفترة (2000– 2012).	160
11	تطور الناتج المحلي الإجمالي بحسب مكونات الإنفاق خلال الفترة (2000-2012).	162
12	القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2012).	164
13	تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012) .	166
14	نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و بين النمو الاقتصادي.	176
15	محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2011).	178
16	أهم العوامل المفسرة للنمو في الجزائر و مقارنتها ببعض الدول العربية للفترة من1961 إلى غاية 1998.	185
17	نتائج تقدير النموذج.	199

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	دالة الإنتاج لـ هارود- دومار.	41
02	دالة الإنتاج الفردية.	45
03	التمثيل البياني لمخطط سولو.	46
04	نمط النمو الممكن عند سولو	48
05	نمط النمو الحرج عند سولو.	48
06	التمثيل البياني لنموذج AK.	57
07	أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري حسب قيد مارشال – ليرنر.	106
08	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000- 2012).	126
09	تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000- 2012).	127
10	تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012).	129
11	توزيع الناتج المحلي الإجمالي الجزائري بحسب الأنشطة خلال الفترة (2000- 2012).	165
12	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000- 2012).	167
13	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1970- 2011).	181
14	تطور الصادرات الحقيقية خلال الفترة (1970- 2011).	182
15	تطور تراكم رأس المال الثابت الحقيقي خلال الفترة (1970- 2011).	184

المقدمة العامة

التقديم:

إن الموضوع الذي سنتناوله في هذه الدراسة يتعلق بالنمو الاقتصادي و علاقته بالصادرات من خلال دراسة حالة الجزائر و ذلك من خلال دراسة نظرية و أخرى تطبيقية، نظرا أن النمو الاقتصادي يعد موضوعا يلقى اهتماما متزايدا من قبل المفكرين و الباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية و المدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، و يتم ذلك عن طريق تطوير قطاعات الاقتصاد الوطني من خلال الدفع بمعدلات النمو الاقتصادي إلى الأعلى مما سيؤدي إلى رفع الدخل الوطني الإجمالي و بالتالي رفع الدخل الفردي، و قد تزايد الاهتمام بالفكر التنموي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية لدى العديد من الاقتصاديين حيث حظي موضوع النمو الاقتصادي بالكثير من الدراسات و البحوث العلمية من الجانبين النظري و التطبيقي.

وتعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي و هي بذلك تلعب دورا رئيسيا في تحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية ذات الاقتصاد الريعي التي تتميز بدخل وطني يرتكز على الموارد الطبيعية خاصة البترول و الغاز الطبيعي كما هو حال الجزائر، حيث تحتاج هذه الدول إلى استيراد السلع و المعدات الرأسمالية و مستلزمات الإنتاج اللازمة لبرامجها التنموية و ذلك أن التجارة الخارجية تزيد من القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، فعملية الانفتاح تؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تعمل على تدفق رأس المال و جلب مختلف السلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع الاستثمارية المبرمجة، و تحتل الصادرات في ذلك الأهمية الكبيرة فهي تعتبر المورد الرئيسي و شبه الوحيد للعملات الصعبة و تلعب الدور الأساسي بوصفها المحرك الأساسي للتنمية و قاطرة للنمو الاقتصادي كما أثبتت ذلك العديد من الدراسات و هو ما تسعى هذه الدراسة إلى توضيحه.

إشكالية الدراسة:

لمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و من خلال السؤال الرئيسي نورد الأسئلة التالية:

– ما دور قطاع التجارة الخارجية (الصادرات) في إحداث النمو الاقتصادي؟

– ما هي العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر؟ و هل ساعدت هذه العوامل على الزيادة في معدلات النمو؟

الفرضيات:

سنحاول الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة و ذلك استنادا إلى الفرضيات التالية:

– إن التجارة الخارجية (الصادرات) لها آثار إيجابية على النمو الاقتصادي.

– العامل المحدد للنمو الاقتصادي في الجزائر هو المحروقات.

منهجية الدراسة:

بناءا على التساؤلات و الفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الاستنباطي من خلال وصف وتحليل ظاهرة النمو الاقتصادي و علاقتها بالتجارة الخارجية عموما و بصفة خاصة مع الصادرات، بالإضافة إلى ذلك سنعتمد المنهج التحليلي الإستنتاجي في تحليل معطيات صادرات الجزائر من التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي لها، لتبيان موقع و أهمية الصادرات عموما و المحروقات بصفة خاصة في إستراتيجيات النمو و مدى أثر نموها على النمو الاقتصادي، و على المنهج القياسي بإجراء دراسة قياسية لتقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر.

و لمعالجة الموضوع قسمت الدراسة إلى:

1– دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي: و ذلك من خلال دراسة مفهوم و محددات النمو الاقتصادي و مختلف النظريات و النماذج الاقتصادية التي قامت بتفسيره.

2– دراسة نظرية حول العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي: و ذلك من خلال إبراز العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي عموما، و بشكل خاص علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

3– دراسة تحليلية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر: و ذلك بتسليط الضوء على واقع و خصائص الاقتصاد الجزائري و التحديات التي يواجهها و تحليل مؤشرات الانفتاح الاقتصادي و تطورات هيكل الصادرات و مساهمته في دفع معدلات النمو الاقتصادي.

4– دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر: و ذلك من خلال تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال صياغة نموذج قياسي.

الدراسات السابقة:

– دراسة **لعابد بن عابد العبدلي (2005)**، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية للفترة (1960-2001)، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر بالمملكة العربية السعودية، العدد 27، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، من خلال تقدير نموذج قياسي و شملت الدراسة تقدير النماذج الفردية لكل دولة إسلامية على حدة عبر سلسلة زمنية للفترة (1960-2001) و كذلك من خلال التقدير المدمج للسلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية ل21 دولة إسلامية، وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسرين للنمو الاقتصادي في الدول الإسلامية، حيث ظهر متغير الصادرات أكثر أهمية من متغير الاستثمار في التأثير على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول البترولية، بينما ظهر متغير الاستثمار أكثر أهمية من متغير الصادرات في مجموعة الدول الأقل دخلا و متوسطة الدخل.

– دراسة **لخالد بن حمد بن عبد الله القدير(2005)**، اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضية " كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي و الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1968-2001)، باستخدام منهجية التكامل المشترك وتحديد اتجاه العلاقة السببية في الأجلين القصير و الطويل باستخدام نموذج متجهات تصحيح الخطأ، و قد دل اختبار التكامل المشترك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي و الإنتاج الصناعي.

– دراسة **فندلي و كروجر (Findlay, 1984 and Krueger, 1985)**، قاما بدراسة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي لأربع بلدان آسيوية هي: هونك كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة، و تايوان، خلال الفترة (1960-1982)، حيث تم استخدام معامل ارتباط الرتب، و خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

– دراسة **رام (Ram, 1985)**، و الذي قام بقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي ل73 بلدا من البلدان الأقل نموا باستخدام أنموذج دالة إنتاج بسيطة و الصادرات كونها مدخل المنتج، و اختبر أيضا فرضية عدم ثبات التجانس، و قسم العينة كلها إلى مستويين للدخل: البلدان ذات الدخل المنخفض و البلدان متوسطة الدخل خلال الفترة (1960-1970) و (1970-1977)، و خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين الصادرات و النمو الاقتصادي و أن أثر الصادرات على

النمو الاقتصادي في البلدان الأقل نموا المتوسطة الدخل كان معنويا أكثر من البلدان الأقل نموا و المنخفضة الدخل خلال الفترة (1960-1970) و لكن في الفترة الثانية (1970-1977) اختفى تقريبا الأثر الاختلافي.

- دراسة **رام (Ram, 1987)**، حيث قام بقياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي ل88 بلدا من البلدان الأقل نموا خلال فترتين زمنيتين مختلفتين (1962-1972) و (1973-1982) و ذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية و المقطع العرضي، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية موجبة بين أداء الصادرات و النمو الاقتصادي لمعظم البلدان التي كانت قيد الدراسة و كما أشارت النتائج أيضا إلى أن الإنفاق الحكومي له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي.

- دراسة **مصطفى باكر (2006)**، الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، حيث تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مختلف السياسات و الأساليب الحديثة المعتمدة في تنمية الصادرات و المستنبطة من تجارب دول نجحت في تنمية و تطوير صادراتها و حققت معدلات نمو مرتفعة مثل دول جنوب شرق آسيا، حيث تأتي أهمية تطوير و تنمية قطاع الصادرات ليس من ناحية الكم فحسب، بل أيضا من ناحية النوعية و الديناميكية و مقدرة البلد على تكوين و امتلاك ميزات تنافسية في سلع ديناميكية يزداد الطلب العالمي عليها.

- دراسة **مجدي الشوربجي (2007)**، العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، خلال الفترة من 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف بالجزائر، حيث تهدف هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة السببية بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل في تايوان خلال الفترة (1986-2005)، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية في الأجل الطويل تسير من كل من رأس المال البشري و الصادرات إلى النمو الاقتصادي و إلى وجود علاقة سببية تسير من كل من رأس المال البشري و النمو الاقتصادي إلى الصادرات، أما في الأجل القصير فخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية بين الصادرات و النمو الاقتصادي و إلى وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من كل من الصادرات و النمو الاقتصادي إلى رأس المال البشري.

– دراسة **عبد الله بن سليمان السكران (2003)**، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي خلال الفترة (1970-1999)، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي بشكل عام و في دول مجلس التعاون لدول

الخليج العربي بشكل خاص، مع التعرف على أثر التجارة الخارجية من خلال التركيز على الصادرات و النمو الاقتصادي في دول الخليج العربي و من ثم التعرف على تأثير تركيبة الصادرات بشقيها النفطية و غير النفطية على النمو الاقتصادي، و خلصت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي و عدد السكان يليهما الاستثمار لهم تأثير ايجابي كبير على النمو الاقتصادي بعد الصادرات في الأجل القصير لدى غالبية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، أما في الأجل الطويل فبينت الدراسة أن الإنفاق الحكومي و الاستثمار و يليهما الحساب الجاري لهم تأثير كبير على النمو الاقتصادي بعد الصادرات.

– دراسة **ثريا حسن صديق (2005)**، دراسة العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية و جمهورية السودان خلال الفترة (1970-2002)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية، حيث تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية تبني سياسة تشجيع الصادرات لتحقيق معدلات نمو عالية، و خلصت الدراسة إلى أن نمو الصادرات في المملكة العربية السعودية كان له دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، كما توصلت نتائج اختبار السببية الثنائية و المتعددة إلى أن تأثير الصادرات في النمو الاقتصادي كان أقوى من تأثير النمو الاقتصادي في الصادرات في الأجلين الطويل و القصير.

– دراسة **جدي سارة (2012)**، دراسة أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول (أوبك): حالة الجزائر (دراسة قياسية)، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد بجامعة اليرموك بالأردن، حيث تهدف الدراسة إلى تقدير أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي في منظمة الدول العربية المصدرة للبترول و الجزائر كحالة، خلال الفترة (1980-2009)، حيث تم تقدير نموذج قياسي يتشكل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي كمتغير تابع، و أربع متغيرات مفسرة هي: الصادرات النفطية، الصادرات غير النفطية، تراكم رأس المال و العمل، و قد تبين من الدراسة فيما يخص الجزائر: أن متغير تراكم رأس المال يعتبر أكثر أهمية من متغير الصادرات النفطية من ناحية التأثير على النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أيضا بأن كلا من الصادرات غير النفطية و العمل لا يؤثران على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، و من ثم لا يمارسان أي تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2009).

– دراسة **عطوف عبد المهيمن سليمان البارزاني (2012)**، دراسة أثر الصادرات النفطية في النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة (1970-2009) و انعكاساته على إقليم كوردستان، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية بجامعة صلاح الدين بالعراق، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في العراق و إلى دراسة العلاقة بين

الصادرات النفطية و النمو الاقتصادي في العراق، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد تتجه من الصادرات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجلين الطويل و القصير، و هذه النتيجة تعني أن الصادرات النفطية هي التي تفسر التطور الحاصل في النمو الاقتصادي في العراق.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على موضوع هام و هو موضوع النمو الاقتصادي و الذي يستدعي المزيد من الاهتمام من طرف الاقتصاديين، و أهمية دراسة العلاقة التي تربط ما بين التجارة الخارجية عموما و الصادرات بصفة خاصة بالنمو الاقتصادي مما يستدعي ضرورة فهمها و معرفة مدى تأثيرها على زيادة رفاهية الأفراد، و كذا دراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي و هذا انطلاقا مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو الاقتصادي و باعتبار الجزائر تعتمد على التصدير الأحادي أي الاعتماد على قطاع المحروقات، فلذا وجب وضع إستراتيجيات تنموية للرفع من القطاع التصديري و تنويعه بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع محرك لبقية القطاعات الأخرى من خلال توفير الموارد المالية الضرورية لها، و خاصة الصناعة و ما تمتلكه الجزائر من مزايا نسبية تحقق لها معدلات عالية من النمو الاقتصادي إذا استغلت بالطريقة المناسبة.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل و تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي و ذلك لمعرفة أهمية التجارة الخارجية للدولة لدعم نموها الاقتصادي و إبراز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر يعكس الوضعية الاقتصادية السائدة، و إبراز أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر بالإضافة إلى تحديد أهم القطاعات التي ساهمت في تحقيق ذلك النمو، و تبيان أثر قطاع المحروقات المكون الأساسي للصادرات الجزائرية في دفع معدلات النمو الاقتصادي و ذلك من خلال روابطه مع بقية القطاعات الأخرى و خاصة مع الاستثمارات المنجزة، و إبراز أهمية و سبل تنمية و تنويع الصادرات و أثر ذلك على النمو الاقتصادي و ذلك باستخلاص الدروس و العبر من تجارب الدول التي نجحت في تحقيق ذلك مثل دول جنوب شرق آسيا.

أسباب اختيار الموضوع:

يعتبر موضوع النمو الاقتصادي في أي دولة موضوعا حساسا جدا باعتباره يعبر عن مدى رفاهية شعوبها، و بالتالي وجب دراسة أهم القطاعات التي تساهم في دفع عجلة التنمية، و الوصول بها إلى مصاف الدول المتطورة، و لا يتم ذلك إلا بقطاع تصديري متنوع و متطور مركزا على الصناعة و على المزايا النسبية لكل دولة.

حدود الدراسة:

لقد تم تقسيم حدود الدراسة إلى ثلاث حدود:

الحد الموضوعي: يتمثل في دراسة و تبيان الأثر الموجود للصادرات على النمو الاقتصادي.

الحد المكاني: تدور الدراسة حول الجزائر مع الإشارة المقارنة للدول النامية و المتقدمة.

الحد الزمني: حددت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى يومنا هذا.

الفصل الأول:

دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي

نتناول في هذا الفصل دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي، نظرا للأهمية التي يكتسبها النمو الاقتصادي، فهو يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي و كذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة و بالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد و يساعد في القضاء على الفقر الاقتصادي، و يؤدي كذلك إلى زيادة عائدات الدولة و يسهل لها تأدية مهامها و يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج و الدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدولة إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد و ضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم و ذلك من خلال العمل على بناء إستراتيجية مستقبلية لضمان استدامة ذلك النمو، فقد عكفت النظريات الاقتصادية على دراسة و تحليل آلية و أسباب تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب و تحسين مستويات معيشة أفراد مجتمعاتها، و لذلك فنحن نسعى في هذا الفصل لتسليط الضوء على المفاهيم و المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي من خلال تفسيره في النظريات الاقتصادية التقليدية و عصر آدم سميت وصولا إلى أهم ما جاء به الأدب الاقتصادي في مجال النمو و نظرية النمو الداخلي.

المبحث الأول: مفهوم النمو الاقتصادي و علاقته بالتنمية.

لقد تعددت مفاهيم النمو و التنمية الاقتصادية باختلاف المدارس الاقتصادية، و فيما يلي نذكر أهم تلك المفاهيم.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي طويل الأجل بأنه معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي و الذي يؤدي إلى تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الفردي [1]، و على هذا فإن النمو الاقتصادي يعني تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل و أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية و أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

و يعتبر الناتج المحلي الإجمالي "PIB" أحسن مؤشر بالنسبة للاقتصاديين لتقدير نمو و تطور النشاط الإنتاجي، الذي يقيس قيمة السلع و الخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة أو ثلاثة أشهر كما هو الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، فالناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية (بالأسعار الجارية) أو بالقيمة الحقيقية (بالأسعار الثابتة)، و هو

[1] خالد بن حمد بن عبد الله القدير(2005)، اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص1.

يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما لدولة ما، كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع و الخدمات[2].

إن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي و يسمى بمعدل النمو و معدل نمو الناتج يعبر عنه بالمعادلة التالية:

$$Tc^{t}_{r} = \frac{PIBrt - PIBrt-1}{PIBrt-1}$$

Tc^{t}_{r}: معدل النمو الحقيقي،

PIBrt :الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترة t،

$PIBrt - 1$: الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترة$(t - 1)$.

فالناتج الإجمالي الحقيقي (PIB réel)عبارة عن الناتج الإجمالي الاسمي (PIB nominal) مقسوما على المستوى العام للأسعار، و يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى الناتج الحقيقي (المعبر عنه بالكميات) على النحو التالي:

$$PIBn = \sum_{i=1}^{i=n} PiQi = PQ \Longrightarrow Q = \frac{PIBn}{p}$$

والفرق بين PIB n و PIB r يترجم كمقياس للارتفاع العام للأسعار كما يمكن اعتبار مكمش الناتج المحلي الإجمالي (Déflateur de PIB) كأحسن مقياس لتطور أسعار الناتج المحلي الإجمالي و الذي يعطى بالعلاقة التالية: $\text{déflateur du PiB} = \frac{\text{PiB nominal}}{\text{PiB reel}}$

فمعدل نمو مكمش PIB = معدل نمو PIB_n ـ معدل نمو PIBr [3].

[2] البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير(2006)، أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي – حالة الاقتصاد الجزائري–، منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر، ص1-2.

[3] BURDA M et WYPLOSZ C (2003), traduction de la 3ème édition anglaise par : HOUARD J, édition De Boeck université, Bruxelles, Belgique, p25.

و هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، فيعرف **شومبيتر** النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن تغير تدريجي منتظم يحدث على المدى الطويل نتيجة للزيادة الكمية في الموارد، أما **كندلبرجر** فيقول بأن النمو الاقتصادي يعني إنتاجا أكثر عن طريق التوسع في استخدام المدخلات و تغير التوليفات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية[4]، وأما **كزنتس** فيعتبر أن النمو الاقتصادي يمثل الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية الإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها[5]، فالنمو الاقتصادي عند كزنتس هو عبارة عن ظاهرة كمية أي أنه يمثل الزيادة المستمرة للسكان و الناتج الفردي[6]، و أما (Mcconnell et Brue,2008) فيعرفان النمو الاقتصادي على أنه تغيير في منحنى الإنتاج الذي ينتج عن الزيادة في الموارد أو تحسين التكنولوجيا لزيادة الناتج الحقيقي (الناتج الوطني الإجمالي) أو الناتج الحقيقي لكل فرد[7]، و يمكن أن نميز بين النمو الاقتصادي الموسع و الذي يحدث عندما يكون نمو عوامل الإنتاج المستعملة أقل من النمو الاقتصادي، و النمو الاقتصادي المكثف و الذي يكون نتيجة الارتفاع التدريجي في كمية عوامل الإنتاج الضرورية لحدوثه، ومن هذه التعارف نخلص إلى تعريف عام للنمو الاقتصادي، إذن فالنمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني و الذي يؤدي إلى تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[8]، فهو يهدف إلى تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و هذا التعريف يوضح بأن النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية تتمثل فيما يلي:

أ)– تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

ب)– تحقيق زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أي أن تحقيق زيادة حقيقية في مقدرة الأفراد على شراء

السلع و الخدمات المختلفة، أي عزل أثر معدل التضخم من الزيادة النقدية في دخل الفرد.

[4] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، ص40.

[5] ميشيل تودارو(2006)، تعريب و مراجعة : محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرازق ، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص175.

[6] BENICHI R et Marc NOUSCHI M (1990), la croissance au XIX^{ème} et XX^{ème} siècle, édition marketing, paris, France, p.44.

[7] خلود عاصم، محمد إبراهيم (2013)، دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تحسين جودة المعلومات و انعكاساته على التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، العراق، ص245.

[8] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف (2003)، "التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية و تطبيقية"، الإسكندرية، مصر، ص71.

ج) – تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و هذه الزيادة تستلزم أن تكون زيادة ناتجة عن زيادة حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب عوامل ظرفية تزول بزوال مسبباتها كحصول الدولة على إعانات من الخارج لفترة معينة و غيرها من الأسباب.

و بصفة أكثر دقة، يعرف **النمو الاقتصادي المستدام** حسب اللجنة الدولية حول النمو و التنمية التابعة للبنك الدولي على أنه معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يبلغ أو يفوق 7 في المائة لمدة ربع قرن أو أكثر ، و مثل هذه المعدلات المرتفعة للنمو تؤهل الدول لمضاعفة حجم اقتصادها كل عشر سنوات[9].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد اختلفت مفاهيم التنمية باختلاف المدارس و الفترات الزمنية و باختلاف وجهات النظر، فهناك عدة مفاهيم للتنمية الاقتصادية ، فالتنمية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني في فترة معينة، مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة و التي ينتظر إنشاؤها[10]، وهناك من يعرفها على أنها الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الصافي و ما يتبعها من تغيرات هيكلية في الإنتاج و توزيع عادل للثروة الوطنية و زيادة الإشباع المستمر كما و كيفا لحاجات السكان الاجتماعية و الاقتصادية[11]، و حسب شومبيتر فالتنمية هي تغير غير متصل و تظهر بفعل قوى توسعية ضاغطة[12]، أما التنمية حسب كندلبرجر فهي عبارة عن الزيادة في الناتج الوطني و خلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة، فهي تعني تغييرات في هيكل الإنتاج و تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادي[13].

فالتنمية الاقتصادية يمكن تعريفها على أنها": عملية مجتمعية واعية موجهة نحو إيجاد تحولات في البناء الاقتصادي و الاجتماعي تكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتيا تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى

[9] علي عبد القادر علي (2009)، مراجعة كتاب (تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام و التنمية غير الاقصائية، تأليف: اللجنة الدولية حول النمو و التنمية، البنك الدولي، واشنطن)، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، الكويت، ص81.

[10] بشار يزيد الوليد (2008)، التخطيط و التطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص211.

[11] محمد عبد العزيز محمد (2006)، الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ص17.

[12] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص40.

[13] محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف (2009)، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الأولى، الأردن، ص302.

المنظور و في الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد و الإنتاجية، كما تستهدف توفير الحاجات الأساسية للفرد و ضمان حقه في المشاركة، وتعميق متطلباته واستقراره في المدى الطويل".

و من التعريف السابق يمكن إيجاز عناصر التنمية بالآتي:

-التنمية عملية و ليست حالة أي أنها مستمرة و متصاعدة.

-التنمية عملية مجتمعة أي أنها تساهم فيها كل الفئات والقطاعات.

-التنمية عملية واعية أي أنها ليست عملية عشوائية و إنما عملية محددة الغاية.

-إيجاد تحولات هيكلية و هي تحولات في الإطار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.

-بناء قاعدة و إيجاد طاقة إنتاجية ذاتية.

-تحقيق تزايد منتظم وذلك تعبيرا عن تراكم الإمكانيات واستمرار تزايد القدرات.

-تزايد قدرات المجتمع الاقتصادية و التقنية[14].

فالتنمية الحقة هي بالضرورة تنمية بشرية، و أن الاعتماد الأساسي في التنمية هو الاعتماد على البشر، فينبغي أن يكون الإنسان هو الهدف الأساسي و عماد التنمية في أي مجتمع و يترتب على ذلك منطقيا أمران مهمان:

أ) ضرورة الاهتمام بالبشر بإعطاء أقصى اهتمام ممكن لإشباع حاجاتهم الأساسية، و تكوين هيكل صناعي تتكامل فروعه و مكوناته المختلفة على نحو متعاظم بما يمكن من السير بخطى حثيثة نحو هدف الاعتماد على الذات في إشباع حاجات البشر.

ب) ضرورة إشراك البشر في صنع القرارات في كافة المجالات و على كافة المستويات و عدم الاكتفاء بتنفيذهم لها، و زيادة الحريات الحقيقية و بناء الإنسان الفاعل لا المفعول به، و بالتالي ضرورة الاهتمام بالبشر و تطوير قدراتهم على الابتكار و الإبداع و استعادة ثقتهم بأنفسهم التي ضربها الاستعمار و قوضت التبعية بعض أسسها و إعادة تشكيل برامج التعليم و الثقافة لدعم قيم العمل المنتج و بناء روح المشاركة وإيقاظ الضمير الوطني[15]، فحسب **أمارتيا سن*** فإن التنمية يمكن النظر إليها على أنها عملية

[14] فالي نبيلة (2008)، مداخلة بعنوان: "التنمية من النمو إلى الاستدامة"، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 07 و 08 أفريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر، ص5.

[15] إبراهيم العيسوي (2001)، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر، ص27-28-29.

* **أمارتيا سن**: حائز على جائزة نوبل للعلوم الاقتصادية لعام 1998، صاحب كتاب: التنمية صنو الحرية، من أهم المنتقدين لنظرية الرفاه الاجتماعي النيوكلاسيكية التي ترى أن الرفاه يعتمد على المنفعة التي تترتب على استهلاك السلع و الخدمات.

لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس و التي تعتبر من أهم التطورات النظرية الحقيقية في الفكر التنموي، فبالإضافة إلى المقاربات الضيقة التي تركز على حريات الإنسان كنمو الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة مستوى دخل الفرد أو التصنيع أو التحديث، فالحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة و التعليم و الحقوق السياسية و المدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة و مساءلة الحكام، و بالتالي فالتنمية تتطلب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية كالفقر و انعدام الفرص الاقتصادية و الحرمان الاجتماعي و إهمال الخدمات العامة و مظاهر القمع بواسطة أجهزة الدولة[16].

المطلب الثالث: الفرق بين النمو و التنمية.

يجب **التفرقة بين النمو و التنمية،** فالنمو يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني ، فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية و اقتصادية و اجتماعية و عكسه الركود و الكساد، فالنمو يمكن أن يتحقق من ضمن الدورة الاقتصادية و التكنولوجية القائمة، ضمن وضع ساكن (ستاتيكي) و أفق زمني قصير، أما التنمية فهي أشمل و تعني أكثر بكثير من النمو الاقتصادي، فهي ظاهرة مركبة، تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام و أساسي و مكون رئيسي من مكوناتها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية في المجتمع المحلي و العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي و السياسي العالمي، و ينتج عن ذلك زيادات تراكمية و مستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي و اقتران ذلك مع آثار ايجابية غير اقتصادية، و هذا ما يعرف بالتنمية المستدامة[17]، فالتنمية إذن تعني نموا ذا سرعة و ذا محتوى و شمولية و خروجا على معطياتها و مؤسساتها إلى حلقة أرفع في لولب تطور المجتمع، ضمن وضع حركي (ديناميكي) و أفق زمني طويل، فالمفهوم الواسع للتنمية لا يقلل من شأن النمو الاقتصادي أو تهميشه و أي تحسن في مستويات المعيشة للفقراء لا يمكن استمراره دون نمو اقتصادي، مع التأكيد على أن النمو الاقتصادي ليس بالضرورة قرين لحدوث التنمية، فقد يحدث نمو دون تحقيق الأهداف التنموية و ذلك لأسباب عدة أبرزها:

– حدوث نمو اقتصادي، دون أن يواكب ذلك تحولات جوهرية في المجالات التكنولوجية و الاجتماعية و المؤسسية و الثقافية و السياسية مما يؤدي إلى تباطؤ عملية التنمية أو تعثرها في نفس الوقت.

[16] علي عبد القادر علي (2008)، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي و الأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 7، العدد 76، الكويت، ص4.

[17] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف (2006)، الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص313-314.

– قد يحدث نمو اقتصادي حقيقي مع غياب التوازن في عناصر المجتمع و الاقتصاد بل مع تزايد الخلل في التوازنات الاجتماعية و الاقتصادية و في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية مما ينعكس بإحداث آثار تضخمية للسلع الحقيقية، مما يؤدي إلى ظهور آثار سلبية على العملية التنموية، أو قد يحدث النمو في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات و الإنتاج في داخل البلد الواحد.

– حدوث نمو اقتصادي دون أن يكون مصحوبا بتوزيع واسع شعبيا للدخل، أو حدوثه في سياق المزيد من الاعتماد على الخارج، وتفاقم تبعية الاقتصاديات النامية لاقتصاديات العالم الصناعي، حيث تتخذ هذه التبعية أشكالا مختلفة في الحقل الاقتصادي.

فمن أجل تحقيق نمو اقتصادي ناجح ، يجب أن يتوفر للاقتصاد المؤسسات المناسبة (مثل الأسواق و التبادل النقدي)، و البيئة القانونية (مثل قوانين الملكية)، التي تدعمها سياسة عامة قادرة على توفير حوافز للأنشطة الاقتصادية مثل الادخار و الاستثمار و الابتكارات التكنولوجية[18]، فالنمو الاقتصادي بدون تطور هيكلي سيشكل أداة لتركيز المداخيل الجديدة في يد أقلية من الأغنياء و التنمية الاقتصادية تتصاحب عادة مع ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي و بالموازاة انخفاضه في القطاع الفلاحي، و ارتفاع نسبة العيش للمواليد و انخفاض الوفيات في المدن أكثر منها في الأرياف، و هي تتضمن عدة تحسينات و بالخصوص تحسينات في الصحة و التعليم و المظاهر الأخرى للإنسان[19]، إذن فالتنمية هي أشمل و تعني أكثر بكثير من النمو الاقتصادي، و هذا ما يقودنا إلى مفهوم آخر للتنمية و هي التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: مفهوم التنمية المستدامة.

إن **التنمية المستدامة** عرفت لأول مرة في **تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية** سنة 1987 حيث عرفت على أنها :" تلك التنمية التي تعمل على تلبية احتياجات الحاضر دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة"[20].

[18] أوجست سوانينبيرج (2008)، ترجمة : خالد العمري، الاقتصاد الكلي بوضوح، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، ص141.

[19] PERKINS D.H et AUTRES (2008), traduction par Bruno Baron-Renault, économie de développement, édition De Boeck université, 3ème édition, Bruxelle, Belgique, p.29.

[20] DELCHET K (2007), développement durable : l'intégrer pour réussir, Afnour, France, p.05.

أما Edward barbier فيعرفها بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة، و بأقل قدر ممكن من الأضرار و الإساءة إلى البيئة، و يوضح بأن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا و تداخلا فيما هو اقتصادي و اجتماعي و بيئي[21].

– فلقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل مرحلة طبيعة و ظروف الدول النامية و مراحل نموها، من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية و علاقتها بالأنظمة الدولية، فخلال فترة الأربيعانات و الخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها رديف لمفهوم النمو الاقتصادي، على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد، و خلال الستينات كانت تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني، بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان، و في منتصف السبعينات حيث صاحبت هذه الفترة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و زيادة في عدد الفقراء و ارتفاع معدلات البطالة، حيث أعيد تعريف مفهوم التنمية لتصبح عملية تخفيض أو القضاء على الفقر، و سوء توزيع الدخل و البطالة و ذلك من خلال الزيادة المستمرة في معدلات النمو الاقتصادي و قد أصبحت في مرحلة لاحقة تعني"النهوض الشامل للمجتمع بأسره"، و في بداية الثمانينات أصبح هناك اهتمام بمفهوم التنمية المستدامة و التي تعكس أبعادا بيئية و بشرية، و ذلك نتيجة استنزاف البلدان النامية للكثير من مواردها الطبيعية و لجوئها إلى الاقتراض للوفاء بالتزاماتها، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى التنمية المستدامة[22]، و هكذا اتسع مفهوم التنمية المستدامة مع اتساع النظرة إلى البيئة المحيطة و الموارد المتاحة، حيث صار هذا المفهوم يتناول كافة الأبعاد أو العناصر الطبيعية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و الصحية و السلوكية و التكنولوجية و المؤسسية...، و ذلك للحفاظ على بيئة سليمة خالية من أسباب التلوث و لتوفير الموارد المختلفة الظاهرة و الكامنة للأجيال الحالية و المستقبلية[23]، إذن فهدف أي اقتصاد في العالم هو الوصول إلى التنمية المستديمة القائمة على استدامة الموارد و الدخل بخلق صناعات تولد قيمة مضافة مستدامة مع المحافظة على البيئة وحقوق الأجيال القادمة.

[21] عماري عمار(2008)، مداخلة بعنوان: إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 07 و 08 أفريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر، ، ص04.

[22] جميل طاهر (1997)، النفط و التنمية المستديمة في الأقطار العربية : الفرص و التحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص02.

[23] هوشيار معروف (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص174 – 175.

المبحث الثاني: محددات و مقاييس النمو الاقتصادي.

إن النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبيرا في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل إنتاجية مدخلات عناصر الإنتاج، و المتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية، لذلك فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي و استمراريته و استقراره، و ذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية ملائمة و إحداث تغييرات هيكلية مناسبة.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي.

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، فقد يرجع مصدر النمو إلى زيادة الإنتاجية التي تؤدي إلى انتقال منحنى إمكانيات الإنتاج، و قد يرجع لزيادة الصادرات و التطور المالي ، و منهم من يرجعه إلى الدور الايجابي للإنفاق الحكومي، و البعض الآخر إلى الاستثمار العام أو الخاص ودور القطاع الصناعي في تحفيز النمو الاقتصادي[24].

كما أولى **بول كروغمان** أهمية للإنتاجية و النمو الاقتصادي على ثروة الأمم على المدى الطويل حيث يقول:

إن الإنتاجية ليست كل شيء، و لكنها على المدى البعيد كل شيء تقريبا، فقدرة البلد على تحسين مستويات معيشتها بمرور الزمن تعتمد بشكل كامل تقريبا على قدرتها على رفع المخرجات التي ينتجها كل عامل، و توصل **ساموبلسون** إلى أن خطوة الأجور الحقيقية و دخل الفرد تسير قريبة من إنتاجية اليد العاملة، فالأجور الحقيقية هي مرآة لنمو الإنتاجية، فالأجور الحقيقية تميل على المدى الطويل إلى التحرك وفق إنتاجية اليد العاملة فيمكن القول أنه على المدى الطويل تحدد المخرجات الممكنة أو القدرة على النمو توجهات مستويات المعيشة و الأجور الحقيقية و المداخيل الحقيقية، و تعتمد المخرجات الممكنة في أي اقتصاد على نوعية و كمية المدخلات[25]، و يمكن إيجاز محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

1– كمية و نوعية رأس المال البشري :

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر و بالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم

[24] خالد بن حمد بن عبد الله القدير(2005)، اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص1.

[25] بول ساموبسون، ويليام.د.نوردهاوس (2001)، و بمساعدة: مايكل.ج.ماندل، ترجمة: هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشرة، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص679-680.

القوى العاملة،كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع و خدمات، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي[26]، إذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعنصر البشري، كما يمثل مصدرا رئيسيا للطلب في المجتمع، فالإنسان يعد الركيزة الأساسية للمجتمع و هو في الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له.

2– كمية و نوعية الموارد الطبيعية :

إن نمو اقتصاد معين في أي بلد و كذا إنتاجه يعتمد على كمية و نوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة ، المياه، وفرة المعادن...الخ، فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي.

حيث من الممكن لأي مجتمع أن يكتشف و يطور موارد طبيعية في المستقبل و تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة كرأس المال، العمل....الخ، نحو مجالات الأبحاث و ذلك لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل.

3– تراكم رأس المال :

إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، و العوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار و أهمها:

– توقعات الأرباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار[27]، فالنمو في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة و المصانع و وسائل النقل و سهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار[28].

[26] حربي محمد موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص270

[27] حربي محمد موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، مرجع سابق، ص271–272.

[28] حسين بن عارية، بطاهر سمير (ديسمبر 2011)، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة تلمسان، ص53.

4–التخصص و الإنتاج الواسع الكبير:

لقد أكد آدم سميث أن تقسيم العمل يحدد بحجم السوق، و أن التحسين في مهارة العامل و القوى الإنتاجية يعزى إلى تقسيم العمل، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الدول النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل و بالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، و بعد أن يتوسع حجم السوق و يزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج و تقليل التكاليف، و لذلك فإن النمو الاقتصادي لبلد معين يتحدد جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

5– معدل التقدم التقني:

إن السرعة في تطوير و تطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، فالتقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[29]، فالتقدم التكنولوجي يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير و تحسين رأس المال العيني و رأس المال البشري، و هناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي هي :

– التقدم التكنولوجي المحايد: حيث يحدث التقدم التكنولوجي المحايد عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية و توليفات مدخلات عناصر الإنتاج.

– التقدم التكنولوجي المعزز للعمل: فهو يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة و مهارة قوة العمل كاستخدام شرائط الفيديو و التلفزيون و وسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية.

– التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال: يتحقق عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل: الاستعاضة بالمحراث الصلب بدلا من الخشب في عملية الإنتاج الصناعي[30].

فإدخال عامل التقدم التكنولوجي يقودنا إلى تشكيل العلاقة التالية : $\frac{DY}{Y} = (1-\alpha)\frac{D}{l} + \frac{Da}{a} + \alpha\frac{\mathrm{Dk}}{\mathrm{k}}$

[29] حسين بن عارية، بطاهر سمير (ديسمبر 2011)، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص273.
[30] ميشيل تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص172-173.

حيث أن: $\frac{DY}{Y}$: نمو الانتاج.

$\alpha \frac{Dk}{k}$: مساهمة رأس المال.

$(1-\alpha)\frac{Dl}{l}$: مساهمة العمل.

$\frac{Da}{a}$: نمو الانتاجية الكلية للعوامل.

– فهذه العلاقة تعلب دورا رئيسيا في تفسير النمو، فهي تبين لنا ثلاثة مصادر للنمو الذي يسمح بقياسه التغير في حجم رأس المال، التغير في حجم العمل والتغير في الإنتاجية الكلية للعوامل، حيث إن الإنتاجية الكلية للعوامل لا نستطيع قياسها بطريقة مباشرة فهي غير واضحة مباشرة و إنما تدخل ضمن عوامل الإنتاج الأخرى:

$$\frac{Da}{a} = \frac{DY}{Y} - (1-\alpha)\frac{Dl}{l} - \alpha\frac{\mathrm{Dk}}{\mathrm{k}}$$

$\frac{Da}{a}$: هي التغير في الإنتاجية غير المفسرة بتغيرات عوامل الإنتاج و يسمى في بعض الأحيان ببواقي سولو فروبرت سولو يفترض الأول الذي أظهر كيفية حسابه.

فالإنتاجية الكلية للعوامل تدخل كافة العناصر التي تغير العلاقة بين العوامل المقاسة و الإنتاج المقاس، فرفع النفقات العمومية سوف يرفع من نوعية التعليم، و بالتالي فالعمال سوف يصبحون أكثر إنتاجية و الذي يمكن بدوره من رفع الإنتاجية والذي يؤدي إلى رفع الإنتاجية الكلية للعوامل[31].

6– العوامل البيئية:

إن توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية و كذلك استقرار سياسي و قطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

[31] MANKIW G.N (2003), Macroéconomie, 3 ème édition, traduction de la 5 ème édition américaine par Jean Houard, édition De Boeck université, bruxelle, Belgique, p.275.

و تجدر الملاحظة أن بعض تلك العوامل هي نوعية أكثر منها كمية، فمن الصعوبة به تحديد مدى تأثير تلك العوامل السابقة في تحديد النمو الاقتصادي و لذا فمعظم الاقتصاديين يفضلون الاعتماد على ثلاث عوامل هي:

زيادة رأس المال، زيادة القوة العاملة، التقدم التكنولوجي.

و تبرز أهمية عنصر رأس المال في العملية الإنتاجية كما يلي :

حيث يمكن قياس أثر كل من القوة العاملة و رأس المال، لكن من الصعب قياس أثر التقدم التكنولوجي في النمو الاقتصادي من الناحية الكمية بصورة مباشرة، و إنما يمكن تقدير ذلك بصورة غير مباشرة.

فإذا كان اقتصاد دولة ما مثلا ينمو بنسبة 6 بالمائة سنويا خلال فترة زمنية معينة، و إذا كان 4 بالمائة من هذه المعدل يعود إلى نمو القوة العاملة و رأس المال معا، و بالتالي فان نسبة 2 بالمائة و هي النسبة المتبقية ستمثل التقدم التكنولوجي، بالإضافة إلى العوامل الأخرى كالتحسين في نوعية الأماكن و المهارات الفنية للعمال و غيرها[32].

وعلى العموم يوجد مصدرين أساسيين لنمو الإنتاجية للعامل الواحد:

1) تراكم رأس المال: وللرفع من رأس المال فمعدل الادخار يجب أن يرتفع و بالإشارة إلى أن معدل الادخار لا يستطيع الارتفاع إلى ما لا نهاية، إذن فتراكم رأس المال لا يمكن أن يكون المصدر الوحيد للنمو (فنمو معدل الادخار ليس له أثر طويل على النمو في الدخل الفردي للعامل، فارتفاع معدل النمو يحدث ارتفاع في مستوى الدخل الفردي).

2) التقدم التكنولوجي: فالتقدم التكنولوجي هو الذي يضمن النمو الطويل الأجل، فالتقدم التكنولوجي يغير من دالة الإنتاج ويرفع من الدخل الفردي[33]، و قد أكدت إحدى الدراسات التي أجريت على أربع دول متقدمة و هي: فرنسا، اليابان، انجلترا، و الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1950-2003)، أن انخفاض معدل الادخار سينتج انخفاض مؤقت في النمو في

[32] حربي محمد موسى عريقات (2006مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، مرجع سابق، ص274

[33] FINDLAY D (2006), Guide de l'étudiant en Macroéconomie, Edition Pearson éducation, 4ème Edition, France, P.21-22.

المدى القصير أما انخفاض التقدم التكنولوجي يحدث انخفاض دائم في النمو (في المدى الطويل)، والتقارب في الإنتاجية للعامل يحدث عندما يكون هناك معدل التقدم التكنولوجي مرتفع، قبل أن يأتي من أهمية تراكم رأس المال[34].

إذن فالنمو الاقتصادي يعتمد على عوامل عديدة مشتركة و متكاملة، و قد ركزت النظريات الاقتصادية على دور العمل و رأس المال المادي و البشري، و التقدم التقني خلال عملية النمو الاقتصادي، في حين تناولت الدراسات التطبيقية أثر العديد من العوامل:

كالإنتاجية (Baier.S et AL, 2007)، والتطورات المالية وعرض النقود (McKinnon, 1973)، وسوق الأسهم والتضخم وحجم السوق و هيكل الأسعار (Bomstrom.M et al, 1992)، و الموارد الطبيعية والانفتاح الاقتصادي (Chen and Feng, 2000) ، والمؤسسات السياسية (Glaeser.E.L et al, 2004)، و الاستثمار الأجنبي المباشر (E.Borensztein.j. Gregorio and j- w.lee, 1998)، و الإنفاق الحكومي (Barro.j.r, 1990) و الإنفاق العسكري و العوامل المؤسسية و الاجتماعية (Rupasingha.A et al, 2007)، فجميع هذه العوامل تلعب دورا متكاملا في تحقيق النمو و تسريعه، و يسبب غياب بعضها تعطيلا أو تباطؤا لآلية النمو[35].

فمصدر النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم ليس فقط استغلال الموارد الطاقوية و المواد الأولية باستخراجها و تصديرها، كما هو حال العديد من البلدان النامية، ومنها الجزائر، بل بتطوير أنواع أخرى من القدرات التكنولوجية و التي تتمثل في: القدرات الاستثمارية ، القدرات الهندسية، القدرات الإنتاجية، و القدرات الإبداعية، فضلا عن تعزيز الاستثمارات البينية بين الدول، إذن فعملية النمو الاقتصادي تمثل تفاعلا بين عوامل عديدة اقتصادية و اجتماعية و سياسية و غيرها و التي تؤثر في بعضها البعض و تؤثر في عملية النمو ذاتها.

[34] BLANCHARD O et COHEN D (2006), Macroéconomie, Edition Pearson éducation, 4ème Edition, France, p.78.

[35] ممدوح عوض الخطيب (2009)، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ص7– 8.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

إن قياس التغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، و هذه المقاييس تعتبر من المقاييس البسيطة عكس المقاييس المركبة المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية، و تتمثل هذه المقاييس فيما يلي :

أ)– المعدلات النقدية للنمو : و هي معدلات يتم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و كذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، و رغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة، إلا أنه لا يزال أفضل و أسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات، و من أهم هذه المعدلات هي :

– معدلات النمو بالأسعار الجارية، و هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية و لفترة قصيرة و من أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج الوطني و معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، و عادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية و يتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، و بذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة اعتمادا على البيانات[36].

– معدلات النمو بالأسعار الثابتة، و هذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية و لفترات زمنية طويلة، و مع ارتفاع الأسعار و ظهور التضخم الاقتصادي أصبح من الضروري تعديل البيانات و ذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، فعلى سبيل المثال أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بصفة دقيقة عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل و تبعا لذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الجارية.

– ومعدلات النمو بالأسعار الدولية، و هذا الأسلوب يستخدم عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية، وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة.

[36] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية ، مرجع سابق، ص117– 118.

ب)– المعدلات العينية للنمو: فنظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ...الخ.

ج)– مقارنة القوة الشرائية: و هو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، و هذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات و الهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف، و لقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في الوقت نفسه، و لذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها[37]، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار و ذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم

(القياس عن طريق أمثلية القدرة الشرائية la parité de pouvoir d'achat).

فالنمو الاقتصادي إذن يقاس بفضل الناتج المحلي الإجمالي، بحيث عند قياسه يصعب الأخذ بعين الاعتبار السلع المنتجة لدى العائلات و كذلك الظواهر الخارجية التي تؤثر فيه مثل التلوث و غيرها[38]، بالإضافة إلى مشكلة الاقتصاد الموازي، حيث يعتبر حجم الاقتصاد الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام[39]، و بالتالي فان النمو الاقتصادي يجب أن ينظر له بوصفه مؤشرا لمستوى معيشة الأفراد في البلد و ليس مقياسا مطلقا.

[37] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص119-120.

[38] HUART J.M (2003), Croissance et développement, BREAL Edition, France, p.25.

[39] قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص35.

المبحث الثالث: إستراتيجيات النمو الاقتصادي.

هناك إستراتيجيتان للنمو الاقتصادي هما: إستراتيجية النمو المتوازن و إستراتيجية النمو غير المتوازن، و فيما يلي نستعرض أهم معالم هاتين الإستراتيجيتين:

المطلب الأول: إستراتيجية النمو المتوازن

و هي تشمل توجيه برنامج التنمية بشكل شامل لكافة القطاعات المختلفة، أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته[40]، و أول من اقترح هذه النظرية هو الاقتصادي (روزنشتاين رودان*)، و ذلك مع نهاية الحرب العالمية الأولى، أما الذي صاغ هذه النظرية و جعلها أكثر كمالا و أكثر ملائمة مع خصائص البلدان النامية فهو الاقتصادي (نيركسه*)[41]، و من أهم مبرراتهم لإتباع إستراتيجية النمو المتوازن تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف في طريق التنمية، بسبب انخفاض القدرة الشرائية، و بالتالي فالحل لهذه المشكلة يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب وتكون هذه الصناعات فيما بينها سوقا واسعا و كبيرا بدلا من إنشاء صناعة واحدة داخل الدول و بالتالي فإن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة و التي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات المختلفة، و يعتبر التوازن ضروري بين التجارة الداخلية و الخارجية حيث الحاجة لاستيراد المعدات و السلع الضرورية لعملية التنمية، كما أن الزيادة في الإنتاج سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، و لذلك فإن الدول النامية بحاجة إلى تشجيع الصادرات من أجل تمويل الطلب على الواردات[42]، فهذه الإستراتيجية تعالج مسألتين تعاني منهما الاقتصاديات النامية:

– الأولى تتعلق بالحلقة المفرغة للفقر(و هي أن الفقر يولد فقرا، فالدول النامية تعيش في حلقات تبدأ بالفقر و تنتهي بالفقر) التي صاغ مضمونها نيركسه، حيث يرى أن التراكم الرأسمالي غير ممكن بدون توفر حد معين من الدخل، لذا فاهتمام هذه الدول يجب أن يتركز من أجل زيادة مستوى الدخل كخطوة أولى من أجل تحقيق عملية التنمية، و يرى نيركسه أن هذه الإستراتيجية تهدف أساسا إلى تنمية و توسيع جميع القطاعات نظرا لتشابك و تداخل هذه القطاعات فيما بينها، و ضرورة التوازن مابين النمو في

---

[40] بشار يزيد الوليد (2008)، التخطيط و التطوير الاقتصادي – دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية –، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص123.

* روزنشتاين رودان (1902-1985): اقتصادي بولوني، اشتهر بمقال نشره سنة 1943 حيث قام بتطوير نظرية النمو المتوازن إلى جانب نيركسه.

* راجنر نيركسه (1907-1959): اقتصادي أمريكي، اشتهر بكتاباته في النمو الاقتصادي و قام بتطوير نظرية النمو المتوازن.

[41] محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف (2009)، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص304.

[42] بشار يزيد الوليد (2008)، التخطيط و التطوير الاقتصادي – دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية –، مرجع سابق، ص124.

القطاع الصناعي و النمو في القطاع الزراعي، و ضرورة العمل على توسيع السوق المحلية من خلال إعطاء أهمية أكثر لتوسيع الصناعات الرائجة خاصة في المدى القصير و التي يكون هناك طلب محلي على منتجاتها (الصناعات الاستهلاكية).

و لقد وجهت لهذه الإستراتيجية العديد من الانتقادات، حيث يرى هيرشمان أن تنفيذ إستراتجية النمو المتوازن سيفضي إلى فرض اقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط أحدهما بالآخر إلا بصلات خفيفة و سيؤدي ذلك إلى التبعية، بالإضافة إلى عدم واقعية هذه الإستراتجية لضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتمويل برامجها و هذا ما لا يتوفر لدى العديد من الدول النامية، و يرى سنجر أن التنمية تقتضي تخفيض في اليد العاملة في القطاع الزراعي و رفع إنتاجيتها و يقتضي ذلك حدوث تنمية زراعية ضخمة حتى لا تقف عقبة تعيق تنمية القطاع الصناعي[43].

المطلب الثاني: إستراتيجية النمو غير المتوازن.

حيث يعتبر ألبرت هيرشمان* و هانز سينجر (Hirshman et singer) من أهم مؤيدي هذه الإستراتيجية و قد بنو أفكارهم على انتقاد إستراتيجية النمو المتوازن و جعلا من ذلك أساسا للمناداة بإتباع إستراتيجية النمو غير متوازن، وتوافق هذه الإستراتيجية على ضرورة الدفعة القوية لكسر حلقة التخلف، وأن هذه الدفعة ينبغي أن توجه إلى بعض الصناعات و القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد الوطني وتتمثل في القطاعات القائدة، و التي يمكنها أن تدفع الأنشطة الأخرى في الاقتصاد الوطني نحو النمو، وهذا سيعمل على اختلال التوازن و الذي يأخذ الطاقة الفائضة في القطاعات التي تأخذ دور القيادة، و يتم الاختلال في التوازن على أساس مسارين:

1) اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي و قطاعات الإنتاج المباشر: و يتم ذلك إما باختلال لصالح أنشطة الإنتاج المباشر و يتخلف وراءها قطاع رأس المال الاجتماعي، أو يكون الاختلال لصالح قطاع رأس المال الاجتماعي و يتخلف وراءه قطاعات الإنتاج المباشر، و بالتالي يتوفر عرض للطاقة الإنتاجية قبل أن يتوفر الطلب عليها، فهناك من يرى أن إحداث الاختلال لصالح رأس المال الاجتماعي سيوفر البيئة الاستثمارية للقطاعات الإنتاجية ويسهل عليها بذلك القدرة على النجاح، و كما أن

[43] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف (2003)، "التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية و تطبيقية"، الإسكندرية، مصر، ص 160.

* ألبرت أوتو هيرشمان: هو اقتصادي أمريكي ولد بألمانيا سنة 1915 ثم هاجر إلى أمريكا و صاحب نظرية النمو المتوازن من أشهر مؤلفاته: إستراتيجية التنمية الاقتصادية (1958).

الأنشطة الإنتاجية المباشرة لن تقوم إلا إذا توفرت لها خدمات رأس المال الاجتماعي، وهناك من يرى أن الاختناقات التي تحدثها الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية تكون أكبر أثر من الفوائض التي تحدثها الاستثمارات في قطاع رأس المال الاجتماعي.

2) اختلال التوازن في قطاع الإنتاج المباشر: حيث يتم اختيار القطاع القائد على أساس أنه القطاع الذي يحتوي على أكبر قدر من **الدفع إلى الخلف***و **الدفع إلى الأمام**** في آن واحد، وعادة ما تكون هذه في المراحل الوسيطة للإنتاج، و اختلال التوازن هنا يحدث نتيجة توسع هذا القطاع حيث يعمل على إيجاد اختناق في الصناعة التي تسبقها و فائض في الصناعة التي تليها، و يحتل هذا القطاع القائد المرتبة الأولى ثم يليه بعد ذلك القطاع الذي له القدرة على الدفع للخلف و بعد ذلك القطاع الذي له القدرة على الدفع للأمام.

تقييم عام لإستراتيجيتي النمو المتوازن و النمو غير المتوازن:

– لقد افترضت كلا الاستراتيجيين مرونة العرض، لكن في حالة الدول النامية فالعرض يتصف بعدم المرونة مما يؤدي إلى حدوث اختناقات، كما لم تحدد كلا الاستراتيجيين دور التخطيط في عملية التنمية.

– اهتمت إستراتيجية النمو المتوازن بعنصر الطلب وتكامل الطلب وأهملت عنصر العرض الذي اعتبرته عنصر مرن، وافترضت أن عنصر عرض الموارد الاقتصادية يتميز بمرونة عالية وهذا الافتراض من الصعب قبوله بالنسبة لوضع الدول النامية التي تعاني معظمها من قلة الموارد المالية و النقص في اليد العاملة المؤهلة، حيث تعتبر هذه الإستراتيجية أن الدول النامية قادرة على إدارة المشاريع الاستثمارية بكفاءة و لكن الواقع لا يؤكد ذلك، أما إستراتيجية النمو غير المتوازن فتركز على اختلال التوازن و لكن المشكلة تكمن في الحجم الأمثل للاختلال و أين يتم و كم مقداره من أجل تعجيل عملية التنمية.

وكما يلاحظ أن الإستراتيجيتين تتفقان في النقاط التالية:

– فكلا الإستراتيجيتين تتفقان على ضرورة الدفعة القوية و أن ما تحتاجه الدول النامية لدفع عجلة التنمية و السير نحو النمو الذاتي هو جرعات كبيرة من الاستثمار، كما ترى كلا الإستراتيجيتين وجوب توجيه الاستثمارات لصالح رأس المال الاجتماعي و

* **الدفع إلى الخلف**: تتمثل في قدرة الصناعة على خلق طلب للصناعة التي تسبقها في مراحل الإنتاج.

** **الدفع إلى الأمام**: تتمثل في قدرة الصناعة أو الاستثمارات على خلق فرص استثمارية في المراحل التالية للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة.

إنشاء البنية التحتية اللازمة للاستثمار لأن ذلك يعمل على إيجاد فرص الاستثمار لمشروعات الإنتاج الكبيرة و المباشرة، و بالإضافة إلى أن كلا الإستراتيجيتين تتفقان على وجوب التشابك بين النشاطات الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، و بالتالي فإن على الدول النامية أن تتبع الإستراتيجية التي تنبع من بيئتها و تتلاءم مع ظروفها ومواردها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية أو السياسية، و أن تعمل على توفير الظروف الملائمة التي تشجع على ذلك و لا يتم ذلك إلا بإرادة قوية من كافة أطراف المجتمع، لكي يمكن الوصول إلى تحقيق تنمية فعالة و مستديمة تعمل على تقليل الفقر و توفير الحاجات الأساسية للأفراد من صحة و تعليم و غيرها، و العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية[44].

و كما تعرضت للانتقاد من طرف العديد من الاقتصاديين و ذلك للتركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام و رأس المال المادي بوجه خاص و دفع عجلة التنمية، و نشير فيما يلي لآراء بعض الاقتصاديين في هذا الصدد:

– حيث يشير **هالبونز** إلى أنه يترتب على التركيز الشديد على التكوين الرأسمالي إهمال عوامل التغير الاجتماعية و السياسية البالغة الأهمية في عملية التنمية، و تشير الدراسة التي قام **رداواي** بها عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة (1948 – 1954) إلى أنه يعزى إلى عنصري رأس المال و العمل نصف الزيادة في معدلات النمو أما النصف الأخر فيعزى إلى نوعية المهارات و الخبرات، ويضيف **كيرنكروس** إلى أن الدراسات الإحصائية قدرت أن مساهمة التراكم الرأسمالي لا تزيد عن 25 بالمائة من معدلات النمو التي تحققت، و أما النسبة الباقية فتعود إلى عوامل أخرى منها الكفاءات التنظيمية و الإدارية و الإفادة من الابتكارات و الأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات، في حين أن عدد كبير من الاقتصاديين حاليا يهاجم تجارب التنمية في الدول النامية التي ركزت على التراكم الرأسمالي و في نفس الوقت لم تولي الأهمية المطلوبة للجوانب الاجتماعية كتخفيض حجم البطالة و العمل على تحقيق العدالة و توزيع ثمرة التنمية و غيرها[45].

[44] أبو فوز(2010)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز نبراس، المملكة العربية السعودية، ، ص199 – 227 (من الموقع: www.e-Imamm.com تاريخ الولوج: 2012/12/22)

[45] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف (2003)، "التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 167– 168

المبحث الرابع: نظريات و نماذج النمو الاقتصادي.

لقد مرت نماذج و نظريات النمو بعدة تطورات عبر مختلف الفترات الزمنية و قد اختلف المفكرون الاقتصاديون في تفسير النمو عبر مر الزمن و فيما يلي نورد أهم هذه النظريات:

المطلب الأول: التحليل الكلاسيكي.

لقد قامت النظرية الكلاسيكية على العديد من الفروض هي:

– اعتقد الكلاسيك بأن الإنتاج هو دالة لكل من العمل و رأس المال و الموارد الطبيعية و التقدم التكنولوجي، فالتغير في الإنتاج أي النمو يحدث عندما يحصل تغيير في أحد هذه العوامل أو بعضها أو جميعها.

– اعتقدوا بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في تقدم الفن الإنتاجي (التقدم التكنولوجي)، و بعملية تكوين رأس المال و حيث توجد علاقة تبادلية بين الاثنين، إذ أن الحافز الأساسي على التوسع في الإنتاج أي النمو يتمثل في الحصول على الأرباح و أن هذه الأرباح تتأثر بالعديد من العوامل و من أبرزها التقدم في الفن الإنتاجي.

– اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي، فالنمو السكاني يقود إلى ظهور تناقص الغلة في الزراعة و يؤدي إلى انخفاض عملية تكوين رأس المال بالإضافة إلى افتراض وجود منافسة كاملة و حالة الاستخدام الكامل و عدم تدخل الدولة و أهم ما جاء في النظرية الكلاسيكية نذكر ما يلي:

حيث يرى **آدم سميث*** في كتابه "بحث في طبيعة و أسباب ثروة الأمم(1776)"، أن الزيادة في الثروة أو النمو الاقتصادي يتحقق عن طريق التخصص و تقسيم العمل بسبب المزايا العديدة التي تتحقق من جراء ذلك، حيث يسمح ذلك بزيادة إنتاجية العمال[46]، فالتخصص و تقسيم العمل فيما بين الدول سيؤدي إلى زيادة الثروة لكل الدول المشاركة و بالتالي سيعود بالفائدة لها[47]، فقد اعتبر أن تقسيم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية، فتخصص العمال في أنشطة معينة بدلا من القيام بأعمال إنتاجية

[46] فليح حسن خلف (2006)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص105.

* آدم سميث (1723–1790): اقتصادي و عالم اسكتلندي ولد باسكتلندا و أهم مؤلفاته: البحث في أسباب ثروة الأمم (1776).

[47] VAN DENBERG H, LEWER J.J (2007), International trade economic growth, Armonk, New York, USA, p.71.

متعددة يجعلهم في وضع يستطيعون فيه في مجموعهم أن ينتجوا كمية أكبر بنفس المجهود المبذول من جانبهم و هذا يؤدي إلى تحسين في القوى الإنتاجية و مهارة العامل، و يؤكد آدم سميث على حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل و من ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل[48]، فالتراكم الرأسمالي يعتمد على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من استهلاك كل دخولهم، حيث إن تقسيم العمل يتحدد أيضا بحجم السوق فإذا كان حجم السوق صغيرا فإن تقسيم العمل سيكون أقل و بالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية و يكون الطلب غير كاف لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، و توسع حجم الأسواق يتوقف أيضا على تزايد دخول الأفراد و في حالة إيجاد عملاء للسلع المنتجة محليا في الدول الأخرى، و يرى سميث أنه حين تبدأ عملية التنمية فإنها تصبح متجددة ذاتيا، فزيادة الدخول و توسع حجم الأسواق نتيجة تقسيم العمل و التخصص في ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي فإنه سيؤدي إلى تزايد الادخار و الاستثمار و يمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل و كذلك لنمو الدخل و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي، فالنمو الاقتصادي حسب آدم سميث سوف يتوقف في النهاية و سيدخل الاقتصاد في حالة من الركود و هذا بسبب ندرة الموارد الطبيعية، فمع تقدم الاقتصاد من خلال التراكم الرأسمالي و نمو السكان فانه تتزايد صعوبة التغلب على قيد الموارد الطبيعية و تتناقص معدلات الدخول التي يحصل عليها أصحاب رأس المال حتى تتلاشى المحفزات و الوسائل لتراكم رأسمال جديد[49].

و لقد تصور **ريكاردو*** في تحليله للنمو الاقتصادي أن النمو السكاني المتزايد سوف يجعل عملية إمدادهم بالغذاء يتزايد صعوبة مع استمرار عملية التنمية بما يفضي في النهاية إلى إيقاف عملية التنمية و الوصول إلى حالة الركود، و يحلل ريكاردو عملية النمو الاقتصادي من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية، و من العلاقة التي تنشأ نتيجة التوزيع النسبي للدخل على هذه المجموعات و التي تتمثل في ثلاث مجموعات رئيسية و هي : الرأسماليون و العمال و أصحاب الأراضي، فالتراكم الرأسمالي يستمر عن طريق قيام الرأسماليين بالادخار من أرباحهم و توجيه تلك الادخارات نحو عملية التنمية، حيث يقوم العمال باستخدام الوسائل المقدمة من طرف الرأسماليين، و يعتمد حجم قوة العمل على مستوى الأجور، و يرى أنه في حالة الركود سوف يكون النمو السكاني صفرا، و يكون الاستثمار للإحلال فقط، أما الأجور الحقيقية ستكون ثابتة و عند مستوى منخفض، أما المجموعة

[48] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي (2003)، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص69.

[49] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي (2003)، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، مرجع سابق، ص70-71.

* دافيد ريكاردو (1772-1823): اقتصادي انجليزي من رواد المدرسة الكلاسيكية، من أهم مؤلفاته:the principles of political and taxation

الثالثة فهم ملاك الأراضي و هم الذين يمتلكون كمية الأراضي الثابتة المتاحة و يستطيعون تقاضي الريع في مقابل استخدامها، و الريع بالنسبة لأي قطعة أرض تستخدم فيها كمية معينة من العمل و رأس المال يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض و قيمة الإنتاج الذي يمكن الحصول عليه باستخدام نفس كمية العمل و رأس المال على كمية أرض مناظرة غير أنها من أردأ نوع مستخدم من الأراضي و التي تسمى بالأرض الحدية، و بالتالي فأصحاب الأراضي التي تغل أكبر من الأرض الحدية يستطيعون الحصول على ريع يعادل الفرق بين قيمة الإنتاج من هذه الأرض و قيمة الناتج من كمية أرض مماثلة و ذلك نتيجة التنافس بين الرأسماليين على استخدام الأرض الأجود، و لقد اعتبر ريكاردو مثله مثل آدم سميث أن عملية التنمية هي عملية متجددة ذاتيا، و الرأسماليون هم الذين يلعبون الدور الأساسي في عملية الإنماء و لكي تبدأ عملية التنمية فان ذلك يتطلب أن يكون معدل الربح موجبا، و بذلك يحفز الرأسماليون على ادخار جزء من دخولهم الذي يوجه إلى عملية التنمية، و يستمر الرأسماليون في عملية التراكم الرأسمالي طالما أن معدلات الربح لم تقترب من الصفر، و من ثم تستمر عملية التزايد السكاني، و نتيجة لقيامه بتقسيم الأراضي الزراعية إلى عدة مستويات حسب جودتها فحسب رأيه فإن مستوى الريع سيرتفع مع استخدام الأراضي الأجود و بذلك تزيد الأجور الحقيقية للعمال و ذلك قد يؤجل على الأقل الوصول إلى حالة الركود بالإضافة إلى دور التجارة الخارجية في ذلك، فدافيد ريكاردو اعتقد أن النمو الاقتصادي سيتوقف يوما ما في حالة من الركود، و قد بنى موقفه هذا على أساس اعتبار أن كل الضرائب تقريبا تستقطع من الأرباح و من ثم تتمخض عنه خفض معدل التنمية الاقتصادية، إلا أنه آمن بوجود اليد الخفية لجهاز الثمن التي ستعمل على توزيع الموارد المتاحة بكفاءة و من ثم ستؤخر الوصول إلى حالة الركود إلى أقصى قدر ممكن[50]، و بالتالي فإن ريكاردو يرى بأن الزراعة تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان الذين تتزايد أعدادهم إلا أنه يرى أن الزراعة تخضع لقانون تناقص الغلة، و لم يعطي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر ذلك.

أما النمو الاقتصادي عند **روبرت مالتس*** يتمثل في الفرق بين أقصى ناتج وطني نهائي منتظر و الناتج الوطني الفعلي و أن الاقتصاد يتكون من قطاعين رئيسين هما الزراعة و الصناعة، و اعتبر أن الزراعة تخضع لقانون تناقص الغلة بسبب ضعف ارتباط التقدم الفني و التكنولوجي بها في حين أن الصناعة لا تخضع لقانون تناقص الغلة بسبب ارتباطها بالتقدم التكنولوجي.

[50] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي (2003)، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، مرجع سابق، ص71-75.

إن تحليل مالتس للقطاع الزراعي يقوم على افتراض وجود حالة التشغيل التامة في القطاع ، و أن استخدام رأس المال قد وصل إلى أعلى حد له في ظل الفن الإنتاجي السائد، أي أن القطاع الزراعي لا يوفر فرص واسعة و بالتالي فإن أساس عملية النمو و التقدم الاقتصادي يتمثل بالاستمرار في القطاع الصناعي ، حيث توجد الفرص المربحة ، حيث يسمح باستخدام قدر متسع من رأس المال إضافة إلى استيعابه الزيادة في السكان،خاصة و أن الصناعة تمكن من ذلك من خلال ارتباط التقدم الفني بها[51].

و اختلف مالتس عن بقية الكلاسيك في رفضه لفكرة التوازن التلقائي عرض الادخارات و الطلب عليها لأغراض الاستثمار، و المستند على رفضه لقانون ساي الذي يقضي بأن العرض يخلق الطلب عليه، فمالتس يرى بأن العمالة طبقة لا تدخر لأن دخلها كله تنفقه على الاستهلاك و بأن الطبقة الرأسمالية هي التي تدخر، إذ أنها توزع دخلها على الاستهلاك و الادخار و تتحقق حالة التوازن بين الادخار و الاستثمار فقط في الحالة التي يقوم فيها الرأسماليون باستثمار جميع مدخراتهم أي عندما يكون : الادخار الكلي = الاستثمار الكلي، و كما اعتقد مالتس أن التقدم الاقتصادي يتحقق خلال التقدم الفني و عن طريق التراكم الرأسمالي، فعندما ينخفض معدل التقدم الفني فإن قانون تناقص الغلة يظهر و يتسع و يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة و نقص الأرباح و اتجاه الاقتصاد نحو الوصول إلى حالة الركود[52].

تقييم النظرية الكلاسيكية:

إن الفكر الكلاسيكي للنمو الاقتصادي يقوم على التحليل الستاتيكي الكلي و الذي تناول جزء من الفائض الاقتصادي المتاح للمجتمع بغرض تراكم رأس المال كهدف محدد للتنمية و في المقابل و بغرض الحفاظ على التوازن الضروري أهمل دور التقدم التكنولوجي و الذي اعتبروه كمتغير خارجي حيث اعتقدوا بمحدودية أثر التطور التكنولوجي ر غم اعترافهم بتأثيره فسميث يقول بأثر التكنولوجيا على تقسيم العمل و ريكاردو يقول بأثر التكنولوجيا على إحلال الآلة محل العمل و تصوروه على أنه لا يتجاوز مجرد تأجيل زمني لمفعول قانون العوائد المتناقصة، فقد ساد التشاؤم الذي ظهر في تضاؤل الطلب كما أثاره مالتس و دور ذلك في تقييد عملية التوسع الإنتاجي و في تدهور الكفاءة الإنتاجية للأرض و التي اعتبرت المصدر الرئيسي للدخل الوطني و النمو

[51] فليح حسن خلف (2006)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص116 – 117.

[52] فليح حسن خلف (2006)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص118 – 119.

* روبرت مالتس (1766-1834): اقتصادي و رجل دين انجليزي، وهو قائد المدرسة التشاؤمية، من أهم مؤلفاته: Essays sur le Principe de population (1798)، Définition en économie politique (1827).

الاقتصادي، حيث أشار مالتس إلى أن ذلك سيؤدي إلى هبوط مستوى معيشة غالبية السكان إلى مستوى الكفاف ،فقد كان هذا الفكر بشكل عام و بسبب انشغاله بالعرض و القيمة و تصوره حول الريع كان عاجزا عن تقديم تحليل مقبول لمشكلة الطلب الإجمالي[53]، اعتماد الكلاسيك على المنافسة الكاملة و على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج كقواعد أساسية للتنمية الاقتصادية، مع إهمال دور الدولة في الحياة الاقتصادية، و تمسكهم بقانون تناقص الغلة و النظرية المالتسية للسكان حيث ترتب عليهما فكرة دوران المجتمعات حول حالة التوازن بينما الواقع أثبت أن النمو الرأسمالي يتم عبر دورات من الانتعاش و الانكماش[54].

المطلب الثاني: التحليل الكينزي.

تتميز نظرية **كينز*** بكونها نظرية عامة تبحث كيفية تحديد مستوى الدخل و الإنتاج و الاستخدام في اقتصاد نقدي، و تؤكد على الاستهلاك و الاستثمار و الادخار و على العوامل النقدية و أهمها سعر الفائدة و على التوقعات كعوامل إستراتيجية هامة في تحديد المستوى المذكور، و تأتي عمومية النظرية من بحثها لجميع مستويات الاستخدام بما فيها مستوى الاستخدام التام الذي ترى أنه حالة كلاسيكية خاصة فقط، و أكد كينز أن الاستثمار هو عامل حاسم في تحديد حجم الإنتاج و الاستخدام فهو عامل استراتيجي مهم في مواجهة أي نقص محتمل في الطلب الفعال في السوق و أكد على دور التوقعات في التأثير على حجم الاستخدام و الإنتاج و الدخل[55].

و أهمية نظرية كينز ترتكز على النقاط التالية:

– أنها تحلل الدخل و الاستخدام عن طريق الطلب الكلي الفعال و تبرهن أن هذا الطلب قد يكون كافيا لتصفية السوق من الإنتاج الكلي، و أن مستوى التوازن للدخل الوطني يتحدد من خلال مضاعف الاستثمار، و أن المستوى التوازني الاقتصادي للاستخدام و الإنتاج و الدخل قد يكون في أي مستوى من الاستخدام التام.

[53] هوشيار معروف (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص372.

[54] محمد مدحت مصطفى ، سهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص73.

[55] ضياء مجيد (2007)، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص100-101.

*جون مينارد كينز (1883-1946): اقتصادي انجليزي و صاحب النظرية الكينزية، ساهم بشكل كبير في بحث و تفسير أسباب أزمة الكساد الكبير 1929.من أهم مؤلفاته: النظرية العامة للعمل و الفائدة والنقود (1936).

– تؤكد النظرية على جمود الأجور في الوضع المؤسسي السائد المتمثل في التشريعات الحكومية التي تحدد الأجور و في التقلبات التي تمنع تخفيض الأجور حتى في أقصى الظروف الاقتصادية غير الملائمة، فكينز يقلل من أهمية سياسة مرونة الأجور و الأسعار كعوامل مهمة في توجيه النشاط الاقتصادي.

– ضرورة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الصحيح، و ذلك عكس ما اعتقده الكلاسيكيون في أن الاقتصاد ينظم نفسه بنفسه تلقائيا، فالبطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل ما لم تلعب الحكومة دورا كبيرا في الاقتصاد الوطني[56].

لقد أدخل كينز مقارنة بالكلاسيك متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان و التحول التكنولوجي و الريادة، و لكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود و الصيغ العامة، و بالتالي فان التحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو الاقتصادي، و خاصة و أنه اعتقد أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في البلدان المتخلفة يسببه ارتفاع قيمة المضاعف في هذه البلدان، و ذلك رغم ما أشار إليه أن سبب فقر هذه البلدان يعود إما إلى انخفاض مستوى التشغيل و إما إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و التكنولوجيا المستخدمة فيه، و كما ينتقد هذا النموذج على عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية للإنتاج و على عدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الاقتصاد[57].

و في هذا الإطار من نماذج النمو قدم آرثر لويس نموذجا أساسه التحول من القطاع الزراعي في الريف إلى قطاع الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، حيث يفترض لويس في نموذجه أن الاقتصاد مكون من قطاعين:

قطاع تقليدي يعتمد على الأساس على الزراعة وأطلق عليه اسم قطاع الكفاف وتتميز الإنتاجية في هذا القطاع بأنها ضعيفة وكذلك الأجور، والقطاع الثاني هو قطاع رأسمالي حديث يعتمد على الصناعة، ويتميز بإنتاجية مرتفعة وانخفاض في أجور العمال تتحول إليه العمالة الرخيصة من القطاع التقليدي بشكل تدريجي ومنتظم وافترض لويس في تحديد نظريته على أن عملية تحول العمالة من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع الصناعي الحديث، ونمو العمالة في هذا الأخير تتوقف على زيادة إنتاج القطاع الصناعي و الناتج من زيادة التراكم الرأسمالي، فالقطاع الصناعي ينمو ما دامت الإنتاجية الحدية التي يقدمها العامل أعلى من

[56] ضياء مجيد (2007)، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، مرجع سابق، ص102.
[57] هوشيار معروف (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 381 – 382.

الأجر الذي يتحصل عليه، و أن أرباح الطبقة الرأسمالية المتحصل عليها يعاد استثمارها فيزيد مخزون رأس المال و يرتفع منحنى الإنتاج الكلي إلى أعلى و بالتالي يزيد الطلب على العمل و ترتفع الأجور الحقيقية و كذلك الأرباح التي يعاد استثمارها فيزيد مخزون رأس المال من جديد و يزيد الإنتاج وهكذا تبقى العملية إلى أن تتعادل الإنتاجية للعمال و الأجور التي يحصلون عليها حيث تفترض النظرية استمرار عملية النمو حتى يتم امتصاص فائض العمل في القطاع الصناعي مما يؤدي إلى تحول النشاط الاقتصادي تدريجيا من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي الحديث.

ولقد وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات، فرغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها الدول الغربية إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب عديدة هي:

أن النظرية تقول بأن التراكم الرأسمالي و إعادة استثمار الأرباح يعمل على خلق فرص عمل جديدة، لكن الواقع يؤكد أن الطلب على العمل سينخفض إذا وجهت هذه الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية تستعمل في الإنتاج بدلا من العمال، و أن الأرباح في الدول النامية إنما يعاد استثمارها في البلدان الأخرى و ذلك لأسباب سياسية و اقتصادية، النظرية تفترض وجود عدد كبير من العمال في القطاع الزراعي و أنه يمكن نقلهم وإدماجهم في المناطق الحضرية لكن الواقع في الدول النامية يؤكد صعوبة ذلك فبعض فرص العمل في القطاع الزراعي هي موسمية، كما أن نقل العمال وإدماجهم في القطاع الصناعي يتطلب تكوين لهؤلاء العمال بالإضافة إلى أن الواقع يوضح أن نسبة البطالة في المدن الصناعية مرتفعة، تفترض النظرية وجود سوق عمل تسوده المنافسة في القطاع الصناعي و الذي يعمل على ثبات الأجور، لكن في الواقع ولوجود نقابات عمالية قوية في الدول النامية فإن الأجور الحقيقية للعمال تميل إلى الارتفاع، مع وجود بطالة فيها، الأمر الذي لا يشجع الرأسماليين على الإنتاج و الاستثمار[58].

أما نموذج **هارود و دومار**، فهو يمثل نقطة الانطلاق في دراسة النمو طويل الأجل، و يبرز دور الادخار و الاستثمار في هذا النمو، فلقد كان لهارود* و دومار** السبق في إدخال الرياضيات في حساب معدلات النمو الاقتصادي، حيث أكد هارود و دومار في نموذجهما أن الاستثمار هو المحدد الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي، و الاستثمار يتحدد بمعدل الادخار الأنسب بحيث أن الاستثمار يلعب دورا هاما في زيادة الطاقة الإنتاجية و المتمثلة في مخزون رأس المال (تراكم رأس المال) و يعتبر كجزء من

[58] عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص45-46 (من الموقع: www.api-arab.org، اطلع عليه بتاريخ: 2013/02/21).

الطلب الكلي (الطلب على الموارد الاقتصادية)[59]، فالافتراض الأساسي للنموذج هو أن الإنتاج يعتمد على كمية رأس المال(k) المستثمر في الوحدة الإنتاجية، و أن معدل النمو في الناتج($\frac{DY}{Y}$)يعتمد على الميل الحدي للادخار ورمزها($\frac{DS}{DY}$)وكذلك معامل رأس المال /الناتج ورمزها($\frac{K}{Y}$)، و بافتراض تساوي الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار أي:S = $\frac{S}{Y} = \frac{DS}{DY}$،

حيث (S): معدل الادخار.

و في الحالة التوازنية فإن الادخار يساوي الاستثمار: S=I وبذلك فان: i =$\frac{I}{Y}$

حيث (i): معدل الاستثمار، و أن الاستثمار (I) هو التغير الذي يحصل في مخزون رأس المال أي أن: I=DK

والمعامل الحدي لرأس المال/الناتج يساوي (K)، أي أن: $\frac{K}{DY} = K = \frac{I}{DY}$

ومن المعادلة الأخيرة نحصل على: $DY = \frac{I}{K}$

وبقسمة طرفي المعادلة على Y نحصل على[60] : $\frac{DY}{Y} = \frac{1/Y}{K}$

– ويكون هناك استقرار عندما يكون: s=g.k أي أن نسبة الادخار تساوي ناتج معامل رأس المال ومعدل النمو في قوة العمل ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة بعدة طرق:

فـg.k: يمثل الجزء من الاستثمار في الإنتاج الضروري للحصول على نمو مطابق لمخزون رأس المال (تراكم) و عرض العمل.

فمثلا إذا كانت قوة العمل تنمو بنسبة1% في السنة فالاستثمار يجب أن يمثل1%من مخزون رأس المال لكي يبقى رأس المال لكل فرد ثابت، أي أن الاستثمار في وحدة الإنتاج يجب أن تمثل1% من معامل رأس المال، إذن شرط الاستقرار في نموذج

* هنري روي فوبيز هارود (1900–1978): اقتصادي و كاتب انجليزي، من مقالاته: An Essay on Dynamique Theory، اشتغل كمستشار لصندوق النقد الدولي.

** افسلي دافيد دومار (1914–1997): اقتصادي روسي أمريكي، اشتهر بالنموذج الذي صاغه مع هارود.

[59] GHATAK S (2003), Introduction to development economics Routeledege Edition, 4éme Edition , USA, p.5.

[60] مدحت القريشي (2007)، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، مصر، ص75.

هارود _ دومار يدل على أن معدل الادخار يجب أن يكون مساويا للعلاقة بين الاستثمار و الإنتاج الضروري من أجل أن تكون الحالة التوازنية ممكنة[61] .

$$g = \frac{s}{k} \longleftarrow s = \frac{I}{Y}$$

S:معدل الادخار، K : المعامل الحدي لرأس المال/الناتج، ومن هنا فان: معدل النمو يمكن أن يرتفع إما من خلال رفع نسبة الادخار في الدخل الوطني أو بتخفيض معامل رأس المال/الناتج (أي زيادة الكفاءة الإنتاجية لرأس المال)، فحسب هارود و دومار فإن دالة الإنتاج هي دالة إنتاج بمعامل ثابت و ليس هناك إمكانية للإحلال ما بين رأس المال و العمل حيث دالة الإنتاج حسبهما تأخذ الشكل التالي[62]:

الشكل رقم (01): دالة الإنتاج لـ هارود– دومار.

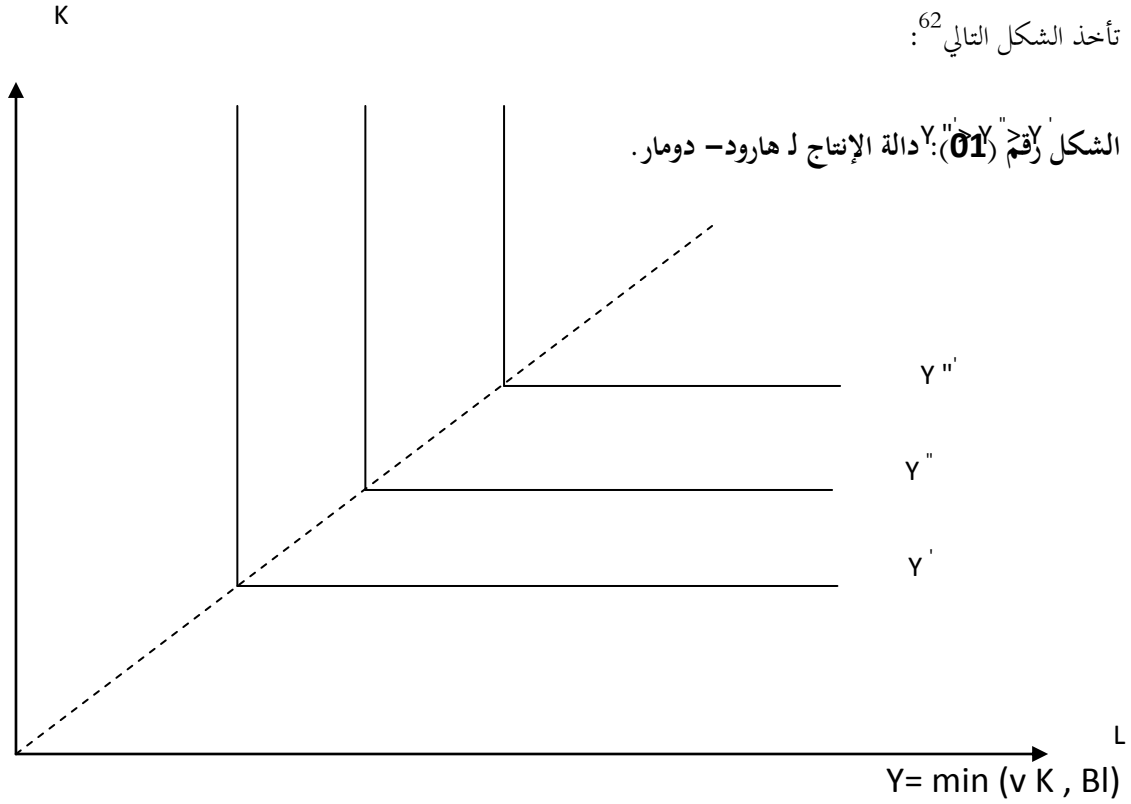

Source : HEERTJE A et AUTRES (2003), Principes d'économie politique, édition De Boeck université, 4ème édition, Bruxelles , Belgique, p.259.

[61] SOLOW R.M (1972), Théorie de la croissance économique, librairie ARMAND Colin, Paris, France, P.21.

[62] BASU K (1984), Analytical development economics, The less developed economy, FIRST MIT press, USA, p. 43.

* حيث يبين المنحنى أنه ليس هناك إمكانية للإحلال ما بين رأس المال و العمل[63].

* و بافتراض أن هناك فائض للعمالة أو ندرة في رأس المال تصبح دالة الإنتاج دالة خطية في رصيد رأس المال و ذلك على النحو التالي: $y = v K$

و قد ميز هارود و دومار بين ثلاث معدلات للنمو:

– معدل النمو الطبيعي gn: و هو يعادل معدل نمو المشتغلين إضافة إلى معدل نمو إنتاجية العامل و هو معدل النمو الممكن تحقيقه.

– و معدل النمو الفعلي: و هو معدل النمو المحقق فعليا.

– و معدل النمو المضمون gw: و هو معدل نمو السنوات السابقة الذي تم ضمان تحقيقه في السنوات اللاحقة مع استمرار الميل الحدي للادخار بنفس النسبة[64].

_ ولقد تعرض هذا النموذج إلى جملة من الانتقادات و هي: أن بعض الاستنتاجات التي جاء بها النموذج و التي تجعله غير واقعي: ففرضية ثبات الميل الحدي للادخار و معدل رأس المال الناتج هي فرضية غير واقعية، حيث يمكن أن يتغيرا في الأمد الطويل الأمر الذي يؤدي إلى تغير متطلبات النمو المستقر،كما أن فرضية ثبات نسبة استخدام كل من رأس المال و العمل غير واقعية و غير مقبولة و ذلك بسبب إمكانية الإحلال فيما بينها وتأثيرات التقدم التقني، بالإضافة إلى أن النموذج لم يهتم باحتمال تغير مستوى الأسعار أو أسعار الفائدة، كما أن الفرضية للمساواة بين معامل رأس المال الناتج والمعامل الحدي لرأس المال الناتج غير واقعية، و خصوصا إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد و تأكيده أيضا بأن الاستثمار لا يؤثر بالنسبة للنمو الطويل الأجل و يؤخذ عليهما عدم التركيز على عنصر العمل المصدر الآخر للنمو في معادلتهما[65].

[63] HEERTJE A et AUTRES (2003), Principes d'économie politique, édition De Boeck université, 4ème édition, Bruxelles, Belgique, p.259.

[64] ربيع نصر(2009)، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، سوريا، ص06.

[65] مدحت القريشي (2007) التنمية الاقتصادية ، نظريات وسياسات وموضوعات ،مرجع سابق، ص76

المطلب الثالث: التحليل النيوكلاسيكي.

لقد برزت المدرسة النيوكلاسيكية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، و اهتم روادها أمثال مارشال بتكوين رأس المال و قد ركز هؤلاء على المزايا المتحققة من نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، حيث اعتبروا أن تعميق رأس المال و تزايد نسبة رأس المال إلى العمل يعد مصدرا أساسيا و هاما لهذه المزايا و التي تستمر حسب رأيهم حتى يتساوى عائد رأس المال مع سعر الفائدة الحقيقي[66].

و من الاقتصاديين النيوكلاسيك الذين نظروا في مجال النمو الاقتصادي **روبرت سولو (Robert Solow, 1956)**

حيث قام الباحث النيوكلاسيكي " سولو" بنشر بحثه تحت عنوان " مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي" سنة 1956 و تناول فيه بناء نموذجية للنمو على المدى الطويل، وكان هدفه الأساسي في بناء نموذجه هو البحث عن أسباب الاختلافات بين مختلف الدول في درجة الغنى والفقر، حيث افترض روبرت سولو في نموذجه أن الإنتاجية تحدث نتيجة تدخل عاملين و هما: رأس المال و العمالة، و تمثل التكنولوجيا عن طريق دالة إنتاج نيوكلاسيكية و هذه الدالة يفترض أن تكون متصاعدة[67]، حيث قام بإدخال عامل ثالث من عوامل إنتاج الثروة و هو الباقي أو العامل الباقي، الذي يحدد بالتقدم التقني و الذي اعتبره كعامل خارجي يحسن من فعالية عوامل الإنتاج[68]، و يقوم نموذج سولو على الافتراضات التالية نذكرها فيما يلي:

- الفرضية الأهم في هذا النموذج و التي تميزه عن نموذج " هارود- دومار" هي إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج و خاصة العمل ورأس المال، فعن طريق المعاملات الفنية للإنتاج أي النسبة $\frac{K}{L}$ يمكن تعديل ممر النمو عبر الزمن نحو التوازن.

و أخذ كدالة لذلك دالة "كوب دوغلاس" ذات غلة الحجم الثابتة:

$$Y = F(K.L) = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

[66] هوشيار معروف (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص373.

* روبرت سولو (1924): ولد سنة 1924 و هو اقتصادي أمريكي ولد بنيويورك، حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1987.

[67] KOHLI U (1999), Analyse Macroéconomique, édition université De Boeck, Bruxelles, Belgique, p.425.

[68] Hakka M.A (2013), L'investissement en éducation et croissance économique en Algérie : éléments théoriques et quelques évidences empiriques, revue économique & gestion, N°07, université d'Oran, p.66-67.

– الاقتصاد يتكون من قطاع واحد، و يقوم بإنتاج منتج مركب واحد.

– الاقتصاد مغلق، و سيادة المنافسة الكاملة في جميع أسواقه.

– الاستهلاك يأخذ شكل دالة كينز أي:

$$C = CY \Rightarrow S = (1-C)Y = SY$$

– نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة أي عندما ينمو السكان بالمعدل n فإن عرض العمل L هو الآخر ينمو بنفس المعدل n و نكتب حينئذ:

$$\frac{D\log L}{Dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{L^*}{dt} = n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

– افتراض قانون تناقص الغلة و قانون تناقص المعدل الحدي للإحلال .

– التكنولوجيا متغير خارجي أي أنها تتحدد خارج النموذج.

– افتراض وجود مرونة في الأسعار و الأجور و أن عوائد العمل و رأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لها.

وفي ظل هذه الفرضيات يمكن كتابة دالة الإنتاج الفردي على الشكل التالي: $y = \frac{y}{L} = Q(K) = K^{\alpha} \ldots\ldots\ldots (3)$ [69]

[69] البشير عبد الكريم، بواعلي سمير (2006)، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر، ص04-05.

و يمثل **الشكل رقم (02) دالة الإنتاج الفردية**[70]:

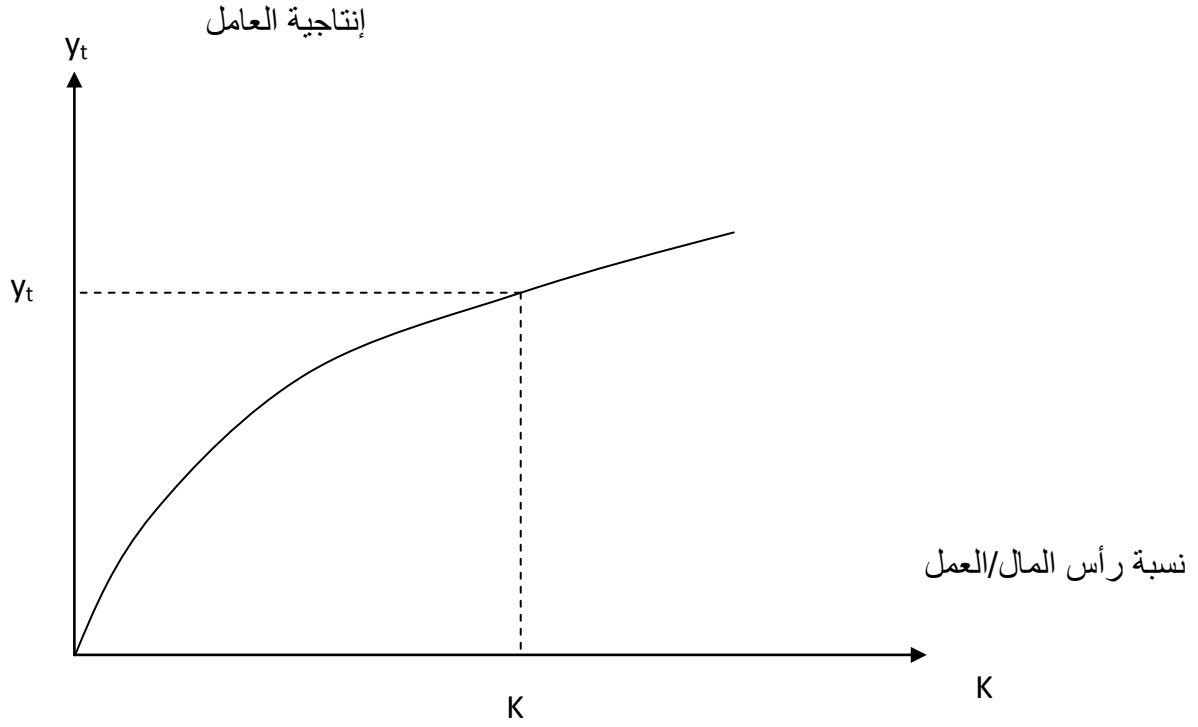

دالة الإنتاج الفردية (k)y=f

Source: B.Abel, ABEL A.B (2008), Macroeconomics, person edition, sixth edition, USA, p.225.

$$y = \frac{y}{L} = Q(K) = K^{\alpha} \text{.....(3)}$$

إنتاجية العامل الواحد خلال السنة: $Y_T = \frac{Y_T}{N_T}$

$C = \frac{C}{N}$، N: عدد العمال،

استهلالك العامل في السنة: $C_T = \frac{C_T}{N_T}$

[70] ABEL A.B et AUTRES (2008), Macroeconomics, person edition, sixth edition, USA, p 225- 226.

$K_T = \frac{K_T}{N_T}$ مخزون رأس المال العامل في السنة، و كذلك مخزون رأس المال للعمال هو أيضا ضروري لنسبة رأس المال العمال

فالهدف الأساسي لنموذج سولو هو فهم كيف تتغير إنتاجية العمل و استهلاكه و نسبة رأس المال – العمل عبر الزمن (مع مرور الزمن)، و قد تم التوصل إلى المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي معطاة بالشكل التالي:

$K^* = S.F(K) - (S+n)k$.....(4) و من المعادلتين (3) و (4) يمكن التمثيل البياني لمخطط سولو بالشكل التالي: **الشكل رقم (03): التمثيل البياني لمخطط سولو**.

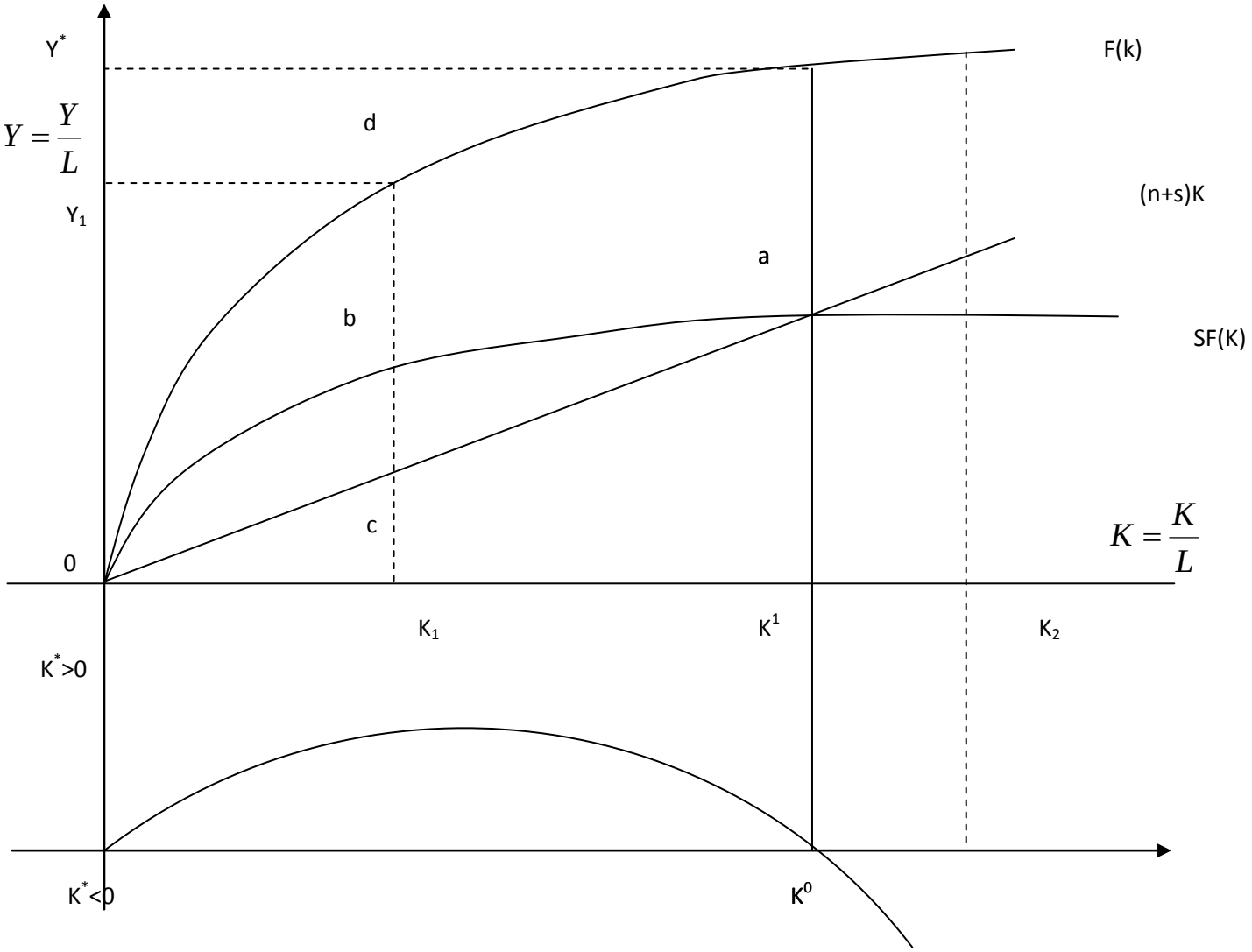

Source : SNOWDOWER B et VANE H.R (2005), Modern macroeconomics (its origins, development and current state), Massachusetts, USA, P.608.

$$K = \frac{K}{L} \quad , \quad K^* = \frac{K}{L} \quad , \quad Y^* = \frac{Y}{L}$$

عند K_2 ⟵ $(n+s)\ K>SF(K)$

عند K_1 ⟵ $(n+s)\ K<SF(K)$

حيث أن هذا التمثيل البياني يلخص لنا بطريقة بسيطة و مختصرة جدا كل معطيات الاقتصاد باستعمال رأس المال الفردي حيث تعطى نسبة التغير في k بالفرق بين المنحنيين ($s.q(k)$) و ($(n+s)k$) و عند تقاطع هذين المنحنيين فإن:

$$\frac{K^*}{K} = 0 \Rightarrow K^* = 0, K + K^*$$

وتتمثل في الحالة التوازنية.

وخارج هذه الحالة التوازنية فإنه لدينا حالتين:

- الحالة الأولى: $K_0 \leq K^* \Leftrightarrow K^* \geq 0$ حيث أن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد و هو ما يسمى بتعزيز رأس المال في الاقتصاد.

- الحالة الثانية: $K_0 \geq K^* \Leftrightarrow K^* \leq 0$ حيث أن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتناقص و هو ما يسمى توسيع رأس المال[71].

و حيث تبين الأشكال التالية نمط النمو الممكن و الحرج عند سولو:

[71] Brian Snowdower, Howard R.Vane (2005), modern macroeconomics (its origins, development and current state), Massachusetts, USA, P.607-609.

الشكل رقم (04): نمط النمو الممكن عند سولو.

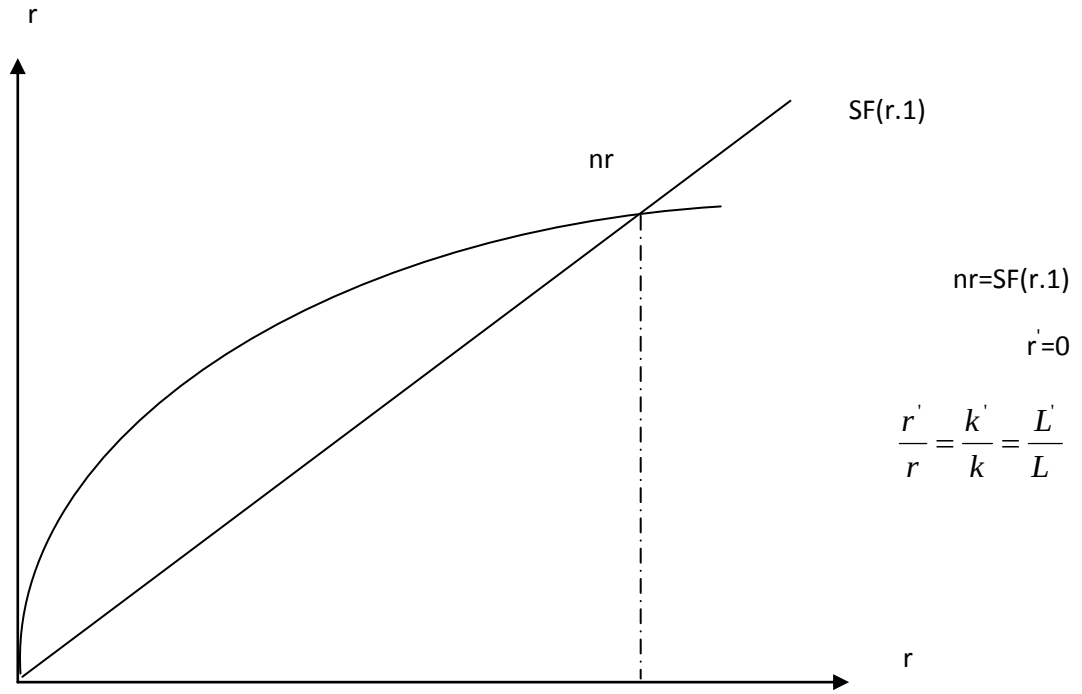

Source : Robert .M.Solow (1956), A Contribution to the theory of économique growth, the quartely journal of economics.vol 70, N° 01, USA, P.70.

الشكل رقم (05):نمط النمو الحرج عند سولو.

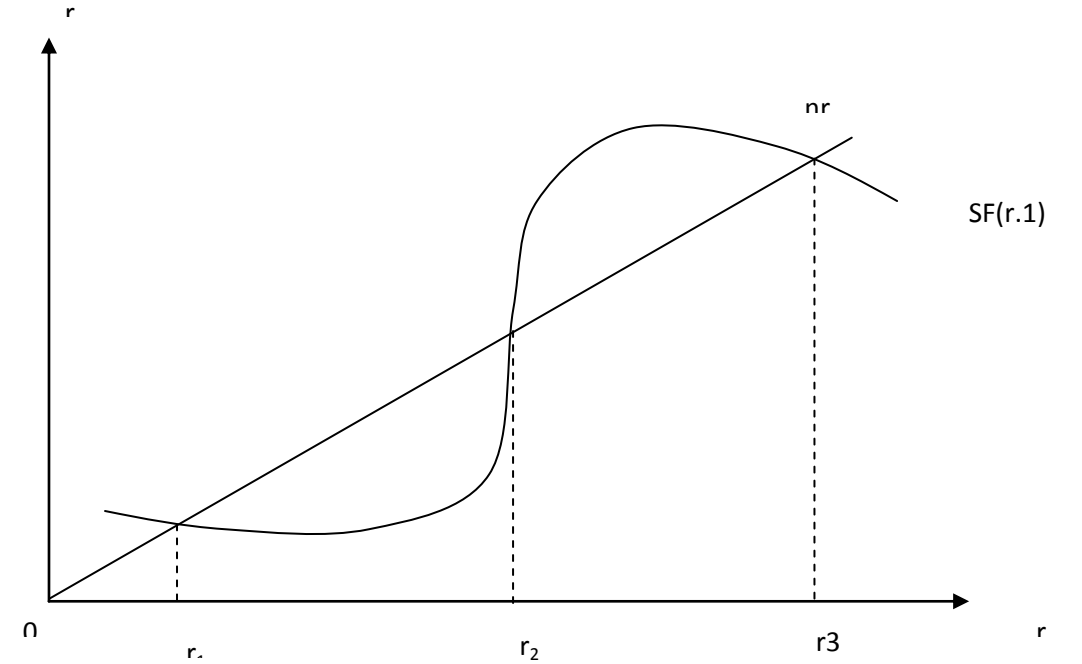

Source : Robert .M.Solow (1956), A Contribution to the theory of économique growth, the quartely journal of economics.vol 70, N° 01, USA, P.70.

$$r = \frac{K}{L} \quad , n = \frac{L}{L'} \quad , \quad K' = SF(K,L)$$

$$r' = r\frac{SF(K,L)}{K} - nr$$

r' :معدل رأس المال إلى العمل،

r : نسبة رأس المال إلى العمل،

n : المعدل النسبي للتغير في قوة العمل،S= الميل المتوسط للادخار،

nr = تعبر عن قوة العمل المتحققة أو المستخدمة،

F(r,1)= تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لمخزون رأس المال.

– لقد كان سولو في نموذجه يهدف إلى البحث عن أسباب التفاوت الحاصل بين الدول الغنية والدول الفقيرة وذلك بإدخال إلى نموذجه دالة إنتاج من النوع "كوب دوغلاس" ذات الحجم الغلة الثابتة، و توصل في نموذجه إلى أن الدولة يمكنها التطور كلما كان لديها تراكم رأس مالي كبير و تطور تقني كبير ونمو سكاني ضعيف، فكلما توفر لديها هذه العناصر كلما ساعدها ذلك على التطور والعكس صحيح، و لقد جاء بفكرة التقارب بين الدول "الالتقاء" أين يمكن أن تلحق الدول النامية بالدول الغنية في الأجل الطويل، إذا ما توفرت لديها بعض العوامل كالتراكم الرأسمالي و غيرها.

وتنتقد من حيث فكرة "الالتقاء" بين الدول حيث أثبت الواقع العكس تماما لفكرة الالتقاء فالدول الغنية تزداد تطور و غنى وأصبحت الهوة تزداد بين هذه الدول والدول الفقيرة، و ينتقد كذلك على افتراضه أن الرقي التقني هو متغير خارجي يتحدد خارج النموذج، حيث لم يقدم تفسيرا لكيفية و طريقة تطور هذا العامل رغم اعتباره من أهم عوامل النمو الاقتصادي[72].

[72] SOLOW R.M (1956), A Contribution to the theory of économique growth, the quartely journal of economics.vol 70, N° 01, USA, P.69-70-71.

و هناك نموذج آخر حاول البحث عن أسباب تباطؤ معدلات النمو في المملكة المتحدة البريطانية و هو نموذج **كالدور** و الذي استنتج فيه إلى أن الناتج الصناعي هو محرك النمو و أن انتقال العمالة من القطاعات غير الصناعية الأقل إنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر إنتاجية هو الذي يحدد معدل النمو، فنمو القطاع الصناعي كليا أو جزئيا هو الذي يحدد نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى و بالتحديد كالقطاع الزراعي و قطاع الخدمات و من ثم النمو الكلي[73].

انطلق كالدور من فرضية أن معدل النمو يتوقف على معدل تراكم رأس المال و الذي بدوره يتوقف على الادخار الذي يتحدد بناء على ميل طبقات المجتمع للادخار، فالفرضية الأساسية لكالدور هي الارتباط الوثيق بين معدل النمو و التراكم من جهة و توزيع الدخل الوطني من جهة أخرى، فالطبقة الرأسمالية ذات الدخل المرتفع لها ميل مرتفع للادخار و الطبقة العاملة لها ميل منخفض للادخار، و بالتالي فإن شكل توزيع الدخل هو الذي يحدد في النهاية معدل النمو حسب كالدور، فمعدل النمو يتحدد في النهاية بمعدل التراكم الذي يتوقف على نصيب الأرباح من الدخل الوطني.

فعندما يكون الاستثمار أكبر من الادخار عند مستوى التوظيف الكامل في الأجل القصير فإن ذلك سيحدث تضخم في الاقتصاد و ترتفع الأسعار بشكل أعلى من ارتفاع الأجور، فنصيب الأجور من الدخل ينخفض تبعا لذلك و يعاد توزيع الدخل لمصلحة الرأسماليين، و ينتج عن ذلك زيادة الادخار بسبب ارتفاع الميل الحدي للادخار عند أصحاب رأس المال، و بالتالي يتساوى الاستثمار مع الادخار و يستعيد النظام توازنه و استقراره و بشكل تلقائي، أما إذا حدث العكس، أي أن الادخار يكون أكبر من الاستثمار فيؤدي ذلك إلى نتيجة عكسية و ذلك بأن ينخفض المستوى العام للأسعار بسرعة أكبر من سرعة انخفاض الأجور و ينخفض بذلك الادخار الوطني بسبب انخفاض أرباح الرأسماليين إلى أن يتساوى الاستثمار مع الادخار الوطني و يستعيد النظام توازنه و استقراره مرة أخرى بشكل تلقائي: و يسمى ذلك بأثر كالدور.

أما في الأجل الطويل: فإن الزيادة في معدل النمو تتطلب زيادة معدل التراكم و ذلك بإعادة توزيع الدخل لصالح كاسبي رأس الأرباح، و ذلك بفرض ثبات معدل الادخار الإجمالي و معامل رأس المال.

[73] بن الدين أحمد، خطيب خالد (ديسمبر 2011)، المناولة الصناعية كإستراتيجية لرفع النمو الاقتصادي في الجزائر– مع الإشارة إلى التجربة اليابانية، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة تلمسان، ص70.

و قد تعرض نموذج كالدور للعديد من الانتقادات، بحيث أن الوقائع أثبتت أن معدل الادخار الوطني غير ثابت عبر الزمن، في حين اعتبره كالدور ثابت في الأجل الطويل، و كما أن تحليل كالدور لم يوضح الحركات الدورية التي تطرأ على النظام، و كذا اعتماده على عنصر رئيسي وحيد يحقق النمو الاقتصادي و هو تراكم رأس المال، في حين أثبتت الوقائع أن هناك عناصر أخرى أساسية تعمل على تحقيق النمو، و كذا إهماله لدور المدخلات من العمل و رأس المال في رفع مستوى الإنتاجية و التي تؤدي إلى تحسين معدلات النمو، كما أن بيان كالدور لحركة الأسعار و الأجور و هي تتغير حينما يحدث عدم استقرار اقتصادي هي مسألة لا تحدث إلا بصورة عرضية[74].

و يرى **شومبيتر*** بأن التنمية تحصل بشكل قفزات و دون انسجام و تدرج، كلما تم استغلال الفرص و الإنفاقات الاستثمارية الجديدة و يمكن أن تحدث التنمية في شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار تعقبها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد و على التوالي و قد أعطى شومبيتر دورا مهما و أساسيا للعوامل التنظيمية و الفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو و ركز بشكل خاص على عنصر التنظيم و اعتبره أهم عناصر النمو، فلقد فصل شومبيتر ما بين المنظم و الرأسمالي مع أنهما قد يكونا نفس الشخص، فالرأسمالي يقدم رأس المال و المنظم يشرف على استعماله، و من هنا تتضح الحاجة إلى فرد ذي نوع خاص من المواهب و الحوافز و هو المنظم ليرى فرص الربح و يستثمر هذه الفرص في ظل المجازفة في حدوث التنمية من خلال قفزات و إنقطاعات متقطعة في عالم ديناميكي، فالمنظم عند شومبيتر هو المجدد الذي يقوم بإدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج و الجمع بينها و قد يتخذ تجديده الأشكال التالية: إدخال و استنباط سلع جديدة، استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج، السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام، إيجاد سوق جديدة، إعادة تنظيم صناعة ما[75].

و قد جاء شومبيتر بفكرة الهدم الخلاق الذي يترتب على الابتكارات، حيث تبدأ منتجات و أساليب إنتاجية جديدة في أخذ مكان سلع و أساليب إنتاجية قديمة[76]، و يصف شومبيتر الفعالية الإنتاجية على أنها حزمة من عناصر الإنتاج المادية وغير المادية، حيث أعطى اهتماما كبيرا للعوامل غير المادية الفنية و الاجتماعية و متضمناتها الإبتكارية و الإبداعية في مجال نمو الناتج و تنميته،

[74] رمزي زكي (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، علم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، ص316-317-318.

* جوزيف شومبيتر (1883-1950): ولد بالنمسا و توفي في أمريكا، و يعتبر رائد مدرسة فيينا، و بعد تدريسه في جامعة هارفرد تمكن من الحصول على شهرة دولية، اشتهر بنظرياته حول التنمية و الدورات الاقتصادية.

[75] فليح حسن خلف (2006)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص131-133.

[76] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي (2003)، التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها، مرجع سابق، ص95.

فالنمو حسبه يعود إلى كل من المبتكر و المنظم و هما اللذان يحققان التطور الاقتصادي و أنه ما لم يكن هناك تطور لا يكون هناك أرباح و ما لم يكن هناك أرباح لا يكون هناك تطور[77].

– و بصورة عامة يمكن القول إن الفكر النيوكلاسيكي اعتمد على عدة شروط منها: توافق الاستقرار السياسي مع رغبة المجتمع في التنمية، توافر عرض اليد العاملة الماهرة مقرونا بخبرات إدارية متطورة، ارتفاع ميل الادخار لدى السكان، قابلية موارد الإنتاج على التجزئة و الانتقال، شيوع الروح التنافسية فيما بين عدد كبير من الوحدات الإنتاجية المتلائمة مع بعضها من حيث الحجم، حرية حركات الأسعار و دعم آلية السوق و كفاءة تخصيص الموارد و المنتجات، فقد أكد الفكر النيوكلاسيكي بالاعتماد على هذه الشروط للتصورات الآتية حول النمو الاقتصادي و هي:

– الاهتمام بعلاقة الإحلال بين رأس المال و العمل و يتحقق من خلال هذه العلاقة استمرار تراكم رأس المال في عمليات الإنتاج، و حيث مع التقدم التكنولوجي سيقل الطلب على العمل فيزداد الإنفاق الاستثماري و هذا ما يرفع من سعر الفائدة مما يشجع ذلك على زيادة الادخار و ترتفع بذلك أسعار السلع الرأسمالية و تتجه إلى الأعلى و بالتالي سوف يزداد تراكم رأس المال.

– بين الفكر النيوكلاسيكي أنه إذا ما تم الاعتماد على نظرية التكاليف النسبية التي طورها دافيد ريكاردو فإن التخصص الإنتاجي و تقسيم العمل سيزيدان من عملية تراكم رأس المال.

– عملية التنمية تجري في ظروف تتسم بالتفاؤل و تكون متدرجة و مستمرة و متوافقة و منسجمة، و التأكيد على نسب متغيرة لدالة الإنتاج و بحيث أنه مع زيادة استيعاب العمل مع مخزون معطى لرأس المال و تباين نسب رأس المال إلى العمل فإن إنتاجية رأس المال ترتفع و بالتالي تقل نسبة الناتج إلى العمل، و قد بين النيوكلاسيك أن عملية تراكم رأس المال يتحدد بالسلوك الاقتصادي للعمل عند مستوى التشغيل الكامل[78].

أما المحاولة التي قام بها **روستو** (**ROSTOW**)، لتحديد درجة النمو الاقتصادي للدول المتخلفة تقوم على فكرة أن الاقتصاد ينطلق من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى درجات أعلى للنمو، و تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

[77] أحمد إبراهيم منصور(2007)، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ص287.

[78] رمزي زكي (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مرجع سابق، ص 374.

مرحلة المجتمع التقليدي، و هي المرحلة التي تتسم بسيادة القطاع الزراعي كقطاع أساسي في المجتمع سواء كمجال للعمل لأغلب الأفراد و القوى العاملة أو كمجال لتحقيق الثروة الوطنية، كما تتصف هذه المرحلة بتخلف طرق الإنتاج المستخدمة في العمليات الإنتاجية و بوجود حد أقصى لما يمكن أن تبلغه الإنتاجية المتوسطة للفرد و قد يسود في هذه المرحلة حالة من الركود الاقتصادي[79]، أما مرحلة التهيؤ للانطلاق فهي تحدث من خلال قيام نظام سياسي جديد يرغب في تحقيق التقدم عن طريق التغيير الهيكل الاقتصادي و بدافع النزعة الوطنية من أجل زياد رفاهية أفراد المجتمع، و يحدث بذلك التحول من مرحلة المجتمع التقليدي إلى مرحلة التهيؤ للإطلاق، كما تظهر في هذه المرحلة بوادر تطبيق فنون الإنتاج الحديثة في القطاع الزراعي و الصناعي و تنمو التجارة الداخلية و الخارجية كما تظهر العديد من المؤسسات المالية كالبنوك و شركات التأمين و التي تقوم بجمع و تعبئة المدخرات في المجتمع و توجيهها للاستثمار في قطاعات الإنتاج الأولية و المشاريع الخدماتية، إلا أن هذا التغيير يحدث بمعدل بطيء و على نطاق محدود و ذلك نتيجة انتشار استخدام طرق الإنتاج التقليدية و سيادة القيم الاجتماعية التقليدية.

أما مرحلة الانطلاق فتتميز بانتشار التقدم الفني و زيادة استخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة في أغلب النشاطات الاقتصادية في المجتمع و ظهور الصناعات الضخمة ذات الإنتاج الكبير، وفي هذه المرحلة يتم القضاء على العقبات و المشاكل التي تعترض سبيل التقدم و تحقيق الانطلاق بالمجتمع و تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع[80]، و تستلزم هذه المرحلة من أجل نجاحها تحقيق بعض الشروط و العوامل التي تحفز على الانطلاق نحو النمو الذاتي و من أهمها:

* ارتفاع معدل الاستثمار الإنتاجي من حوالي 5 بالمائة إلى 10 بالمائة من الدخل الوطني أو الناتج الوطني في المجتمع.

* تنمية بعض قطاعات الصناعات التحويلية التي تتميز بتحقيق معدلات نمو عالية لتكون رائدة لعملية التنمية.

* ظهور منظمات اجتماعية و سياسية يمكنها الاستفادة من التوسع في النشاط الاقتصادي لقطاعات الصناعية الجديدة و بما يضمن الاستمرار في مرحلة الانطلاق و التقدم الصناعي و توفير التمويل اللازم لإدارة عجلة التنمية.

مرحلة النضوج، و هي المرحلة التي تزداد فيها درجة التصنيع و استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة على نطاق واسع وكما ترتفع فيها الإنتاجية بكمية كبيرة كما تظهر بعض الصناعات الدقيقة و الصناعات الكيمياوية و الكهربائية ذات القيمة العالية كما

[79] هشام محمود الاقداحي (2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص104.

[80] هشام محمود الاقداحي (2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مرجع سابق، ص105– 106

تتصف هذه المرحلة بازدياد متوسط دخول الأفراد، أما مرحلة شيوع الاستهلاك حيث يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة، و التي تتصف بكونها سلع كمالية مثل السيارات و الثلاجات و كما يزداد إنتاج الخدمات المختلفة للمستهلكين، مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الأفراد و تحسن نمط المعيشة، و في هذه المرحلة يحاول المجتمع الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.

و قد تعرضت هذه النظرية إلى النقد من طرف عدة اقتصاديين و تتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي:

– حيث يذكر الاقتصادي (kuznets) أنه توجد هناك صعوبة لاختبار هذه النظرية، و يتساءل الاقتصادي (cairncross) ماذا لو تداخلت المراحل، أما الشروط المسبقة للانطلاق قد لا تسبق الانطلاق، و أن التفريق بين المراحل ليس واضحا، و أن الخصائص لكل مرحلة ليست وحيدة لكل فترة، حيث أن المجتمع التقليدي ليس ضروريا للتنمية، فكندا و نيوزيلندا و الولايات المتحدة الأمريكية و استراليا ولدت حرة و لم تمر بالمرحلة الانتقالية لهذا فإن المرور بهذه المرحلة ليس حتميا، و كأن تواريخ الانطلاق مشكوك في صحتها و حتى أن الشروط الضرورية للانطلاق لها محدودية، و يفترض روستو أن معامل رأس المال الناتج ثابت، أي وجود عوائد ثابتة للحجم، في حين أنه يعتبر غير ثابت، و هذا الافتراض قد ينطبق على البلدان المتقدمة و ليس النامية، و رغم الانتقادات الكثيرة التي وجهت لها من قبل العديد من الاقتصاديين إلا أنها ما زالت مفسرة لعملية التنمية في بعض البلدان النامية[81].

المطلب الرابع: نماذج النمو الحديثة.

إن فشل النظريات الكلاسيكية في تقديم تفسير مقبول للنمو الذي حدث عبر التاريخ في الاقتصاديات المختلفة في العالم و الأداء الضعيف للنظريات النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو الاقتصادي طويلة الأجل ، و التي ترجع معظم النمو إلى عمليات خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي، و فشلها في تفسير الاختلافات الكبيرة بين الدول التي تستخدم تكنولوجيا متشابهة، أدى إلى عدم قبول هذه النظريات، فباستخدام الإطار النيوكلاسيكي فسيكون من المستحيل تحليل محددات التقدم التكنولوجي لأنه مستقل كليا عن القرارات الاقتصادية، ففي أواخر الثمانينات و بداية التسعينات، زادت حدة أزمة ديون العالم الثالث و زادت بوضوح عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

[81] مدحت القريشي (2007)، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، مرجع سابق، ص113.

و بالإشارة إلى النظرية النيوكلاسيكية، فانخفاض معدلات "رأس المال / العمل" في دول العالم الثالث يؤدي إلى ارتفاع هائل في معدلات عوائد الاستثمارات، حيث أن السلوك الشاذ لتدفقات رأس مال العالم الثالث من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ساعد على الإمداد بقوة دافعة لتطوير المنهج الجديد للنمو و التنمية الاقتصادية[82] ، مما دفع إلى ظهور النظرية الحديثة (النمو الداخلي)، و التي تبحث عن تفسير العوامل التي تحدد حجم و معدل نمو الناتج الوطني المحلي الذي لم يفسر و يتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكي لسولو و يطلق عليه "بواقي سولو"، كما أن نماذج النمو الداخلي تحمل في طياتها نوعا من تشابه الهيكل الموجود في النماذج النيوكلاسيكية و لكنها تختلف بدرجة كبيرة عنها بالنسبة للافتراضات و الاستنتاجات، حيث أن أغلب الاختلافات النظرية الهامة تنتج من ثلاث عوامل هي:

– إن نماذج النمو الداخلي تخلصت من الفرض النيوكلاسيكي القائل بتناقص العوائد الحدية لرأس المال المستثمر، حيث أنها سمحت بزيادة عوائد الحجم في الإنتاج الكلي و في أكثر الأحيان كان التركيز على دور العوامل الخارجية في تحديد معدل العائد على رأس المال المستثمر، نظرية النمو الداخلي تبحث عن تفسير وجود زيادة في عوائد الحجم و تباين نماذج النمو الاقتصادي طويل الأجل بين الدول، و حيث أن التكنولوجيا لا تزال تلعب دورا هاما في هذه النماذج فإنه لم تعد هناك ضرورة لشرح النمو طويل الأجل، و للتفرقة بين نظرية النمو الحديثة (النمو الداخلي) و النظريات السابقة يجب التعرف على نظريات النمو الداخلي[83].

حيث يقترح آرو (**Arrow, 1962**) التعلم بالعمل (Learning by-doing)،حيث أن الأفكار الجديدة تأتي من خلال استخدام أفكار قديمة و تكييفها في مجال التطبيق بما يولد آلية النمو، و يرى **رومر** (**Romer**) في أطروحته للدكتوراه عام 1983 أنه من الممكن التعرف على عناصر معينة مهمة في الصيغ المختلفة للنظريات الجديدة في النمو الاقتصادي و تميزت تلك النظريات عن نموذج سولو بأن هناك رؤية أوسع لما يشكل رأس المال، و ثمة تركيز على دور و أهمية المعرفة بوصفها جزء من رأس المال، و أن نظريات النمو من الداخل متسقة أكثر مع المنافسة غير التامة، و هناك رؤية بأن عملية النمو الاقتصادي تترافق مع وفورات ايجابية مهمة، كما أن هناك صيغة بديلة لاقتراح التعلم بالعمل و هي "التعلم بالمراقبة أو المشاهدة"

[82] ميشيل تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص153.
[83] ميشيل تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص155.

(Learning by – warching) (**King and Robson, 1989**) ، أي أنه ليس من الضروري لأي منتج أن يكون داخلا بفعالية في مساحة معينة من التراكم الرأسمالي من أجل أن يحصل على منافع من الوفورات الخارجية للتعلم[84].

و يعتبر **نموذج AK** من أبسط نماذج النمو الداخلي و التي يكون فيها للسياسة الاقتصادية دور و انعكاسات على النمو في المدى الطويل، و يعتمد هذا النموذج في بناء دالة إنتاجه على الشكل التالي: (1) ..... Y=A.K

حيث Y: تمثل حجم الإنتاج، A : معامل ثابت، K: يمثل رصيد رأس المال، و يتضمن رأس المال المادي و رأس المال البشري[85]، و بحيث يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية، أي أن: $\alpha = 1$، و هذه الحالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت، و تراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في "نموذج سولو" أي أن: (2).....$K' = sY - \delta .K$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت: $L'=nL=0$

و منه يمكن استخراج معادلة النمو من المعادلة (1) و (2) على الشكل التالي: $\frac{K'}{K} = SA - \delta$

و بالعودة إلى نموذج سولو مع مراعاة فرضيات نموذج:AK فإننا نستطيع رسم الشكل التالي:

[84] محمد صالح تركي القريشي (2010)، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، ص101-102.

[85] Philippe Aghion, Peter Howitt (2000), théorie de la croissance endogène, Dunod, Paris, France, P.163

الشكل ر (06): التمثيل البياني لنموذج AK.

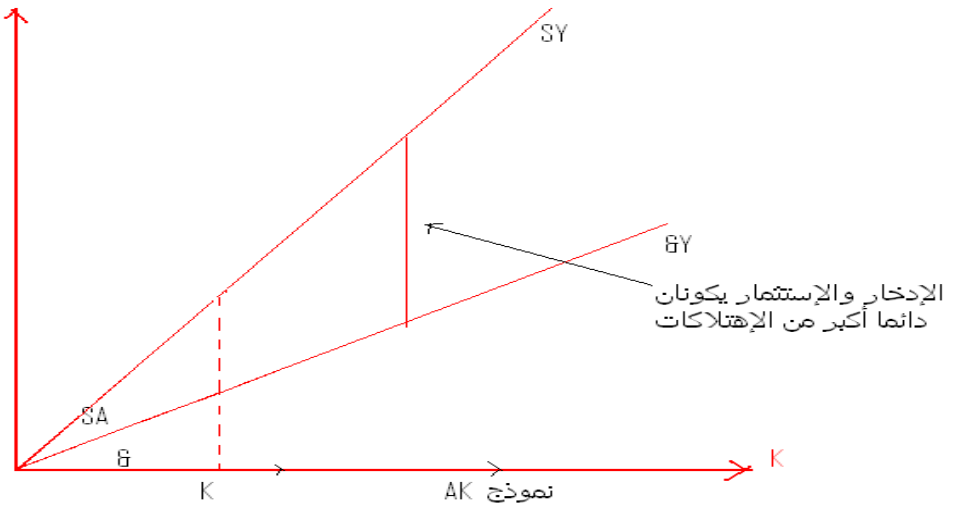

Source: AGHION P et HOWIT P (2000), Théorie de la croissance endogène, Dunod, Paris, France, P.355.

حيث أن المنحنى sY يبين الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، أما المنحنى δ K فيبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، و بالتالي فإن تراكم رأس المال في النموذج يتميز بمردودات ثابتة و هي مساوية لA، حيث:

$$A=\frac{Y}{K} \quad \text{و} \quad \frac{Y'}{Y}=\frac{K'}{K}=SA-S=S.\frac{Y}{K}-S \Rightarrow g_y=SA-S$$

$$g_k=SA-S$$

و منه نستنتج أن : g_y لاقتصاد ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار– الادخار، و بالتالي فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد من معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

أما **لوكاس** * (**Lukas1988**)، فقد اعتمد في نموذجه على فرضية أن رأس المال البشري يحفز الإنتاجية، و على اقتصاد مكون من مجتمع بعدد n من الأفراد حيث قام بصياغة نموذجه بالاعتماد على دالة "كوب دوغلاس"

$$y=k^{B}(Uh)^{1-B}$$

حيث: h:مخزون رأس المال،

Y:الإنتاج،

K : رأس المال المادي،

U: الوقت المخصص للإنتاج[86].

وباعتماده في صياغة نموذجه على افتراض أن رأس المال البشري يمكن تنميته عن طريق التعليم و بالتالي فتراكم رأس المال البشري سيسمح بزيادة الإنتاجية في المستقبل و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما الصيغة التي تتم بها عملية تراكم رأس المال البشري فقد حددت عن طريق المعادلة التالية: و التي تمثل دالة إنتاج رأس المال $h^*=\delta h(1-u)$ ،$\delta>0$

δ: مقدار الفعالية.

(1-u): الوقت المخصص للتعليم.

و بالتالي فإن معدل العائد على رأس المال البشري يعتمد على الوقت المخصص للتعليم.

أما: $h^*/h=\delta(1-u)$ فتعبر عن الإنتاجية الحدية لرأس المال البشري[87].

[86] AGHION P et HOWIT P (2000), théorie de la croissance endogène, Dunod, Paris, France, P.355.

[87] Ibid. P.356.

أما نموذج النمو لستوكي (1988) فهو يقوم على مجموعة من الفرضيات:

فهو يفترض أن هناك وفورات خارجية لتراكم رأس المال، تراكم رأس المال البشري يتم من خلال التعلم أثناء العمل، إنتاج كل السلع في كل فترة يتم بدون التميز بثبات عائد النطاق، كل الأسواق في حالة منافسة تامة، يستبعد وجود رأس المال المادي.

و يعتبر هذا النموذج أن حدوث النمو الاقتصادي يكون من الداخل و أن المحرك الرئيسي للنمو هو تراكم رأس المال البشري، حيث إن أهم ما يميز هذا النمو هو اعتبار أن إنتاج و تقديم السلع الجديدة الأفضل و الأجود من السلع القائمة جزء مكمل لعملية النمو، أما النموذج الذي طرحه في سنة (1991) فإنه يميز فيه بين رأس المال البشري للأفراد و رصيد المعرفة للمجتمع ككل حيث أن الأفراد عن طريق الاستثمار في المراحل المبكرة في المدارس فهم يقومون بتراكم رأس المال البشري أما رأس المال البشري الذي يملكه الفرد عند ترك التعليم و الدخول في مجال العمل فهو يتوقف على عاملين و هما:

طول فترة الاستثمار في التعليم، و مدى كفاءة الوقت المخصص للتعليم و التي تعتمد بدورها على رصيد المجتمع ككل من المعرفة، و يمتاز هذا النموذج في كونه يفترض أن الأنواع المختلفة للعمل تعتبر بدائل تامة لبعضها، فالعامل الذي يمتلك رأس المال البشري يمتلك السلع ذات الجودة العالية، و ينمو كل من رأس المال البشري و الجودة بمعدل ثابت متماثل، و مستوى رأس المال البشري الذي يملكه الفرد عند دخول مجال العمل هو الذي يحدد معدل الأجر الذي يمكنه الحصول عليه بقية حياته، و يمكن لرأس المال البشري أن يحقق وفورات خارجية تظهر في شكل اعتماد المعدل الذي تنمو به المعرفة على استثمار الأفراد من رأس المال البشري و كما تعتبر هذه الوفورات الخارجية هي محرك النمو[88].

و هناك نموذج آخر هو **نموذج بارو (Barro, 1990)** ، حيث قدم بارو نموذجه من خلال مقالة نشرها سنة 1990 و التي بين فيها أن تدفقات النفقات المرتبطة بالنفقات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي و اعتبر أن هذه النفقات هي استثمارات على شكل سلع عامة صافية (استثمارات صافية)، و الذي يدل على مستوى الإنفاق المجمع الذي يدخل في دالة الإنتاج الخاصة بكل مؤسسة (i)، وهو يفترض أن دالة الإنتاج للمؤسسة i تأخذ الشكل التالي:

[88] بوحفص حاكمي (2009)، "الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو، دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب و تونس"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، ص59-60.

$$Y_i = AK_i^{\alpha} \cdot N_i^{1-\alpha} \cdot G^{1-\alpha}$$

مع : $0< \alpha <1$

Y_i: الانتاج،

K_i: مخزون رأس المال الخاص،

G: النفقات الكلية للدولة للبنية التحتية،

A: مستوى التقدم التكنولوجي و هو ثابت مع الزمن.

و إذا كانت جميع المؤسسات متطابقة نستطيع أن نكتب دالة الإنتاج الاجتماعية على الشكل التالي:

$$Y_i = AK^{\alpha} . N^{\alpha-1} . G^{\alpha-1}$$

حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص و تستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص، و في نموذجه يفترض أن المشتريات المتعلقة بسلع G ليس لها منافسين و ليست وحيدة؛ و باستعمال هذه السلع، فإن المؤسسة لا تخفض الكميات الأخرى، بالإضافة أن كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع؛ و يؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدود[89].

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت ι، إذن $G=\iota Y$ ، تعظيم الربح و شرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة[(*)] يمكن أن نبين أن الناتج الحدي لرأس المال بعد فرض الضريبة يجب أن تساوي مقدار الكراء، أي:

$$r+\delta = (1-\tau)\cdot(\partial Y_i / \partial KA_i)$$
$$= (1-\tau)\cdot\alpha A\cdot k^{-(1-\alpha)}\cdot G^{1-\alpha}$$

$$r+\delta = \alpha A^{1/\alpha}(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}(1-\tau)$$

[89] HUART J.O (2000), Analyse macroéconomique, édition la Découverte, paris, France, p.402.

[*] المنافسة التامة: تتمثل المنافسة التامة في و وجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين و عدم القدرة على التأثير على الحجم المعروض و على السعر، و لا يوجد أي عائق في دخول منتجين آخرين، و التنقل الحر لعوامل الإنتاج ما بين القطاعات، و وجود أحسن الظروف للتسويق و الأثمان.

وعليه فإن :

ومنه مما سبق نستنتج أن معدل نمو الاستهلاك هو :

$$g = (1/\theta)\cdot\left[\alpha A^{1/\alpha}\cdot(L\tau)^{(1-\alpha)/\alpha}\cdot(1-\tau)-\delta-\rho\right]$$

يتم أثر الحكومة على النمو بطريقتين؛ الطريقة الأولى متمثلة في الحد $1-\iota$ و الذي يمثل الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة، و الحد $\iota^{(1-\alpha)/\alpha}$ و الذي يمثل الأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

و هناك نموذج **اختلاف التكنولوجيا للإنتاج و التعليم لروبيلو** (**Rebelo,1991**)، حيث قام روبيلو في سنة 1991 بصياغة نموذجه و ذلك باستعمال دالتين للإنتاج ل"كوب دوغلاس":

$$Y = C + \dot{K} + \partial K = A\cdot(vK)^{\alpha}\cdot(uH)^{1-\alpha}$$
$$\dot{H} + \partial H = B\cdot[(1-v)\cdot K]^{\eta}\cdot[(1-u)\cdot H]^{1-\eta}$$

حيث: Y : تمثل إنتاج السلع (الاستهلاكية و الرأسمال المادي) ؛ و $A, B > 0$ هما عاملان تكنولوجيان؛ و كل من α، η يمثلان نسبة الرأسمال المادي المستعمل في كل قطاع، و هي محصورة بين 0 و 1، و كل من u و v يمثلان نسبة رأس المال المادي و رأس المال البشري الكلية في إنتاج السلع، و بافتراض **أن** $\eta < \alpha$ فإن قطاع التعليم هو كثيف نسبيا في رأس المال البشري و إنتاج السلع هو نسبيا كثيف في رأس المال المادي.

حيث أن الافتراض المتمثل في كون كل من السلع المادية و التعليم لها نفس دالة الإنتاج، لا يأخذ بعين الاعتبار الدور الأساسي للتعليم، و الذي يتطلب موظفين مؤهلين كعامل إنتاج.

يستلزم شكل المعادلات السابقة أن هناك وفورات الحجم ثابتة بالنسبة لكميات العوامل الداخلة في الإنتاج ***K*** **و** ***H***، وبنفس الطريقة المتبعة في النموذج ذو قطاع واحد يصبح النموذج مصدر للنمو الداخلي، و في الحالة النظامية فكل من u و v *ثابتة و* C ، K ، H و Y تنمو بنفس المعدل g^*، باستعمال تقنية التعظيم الديناميكي، نحصل على معدل النمو للاستهلاك:

$$g_c = (1/\theta)\cdot\left[A\alpha\cdot(vK/uH)^{-(1-\alpha)} - \delta - \rho\right]$$

في هذا النموذج الحد $A\alpha\ (vK/uH)^{-(1-\alpha)}-\delta$ والذي يرافق الناتج الحدي الصافي للرأس المال المادي يساوي معدل المردودية r.

إن مردودية الرأس المال البشري والرأس المال المادي هي نفسها في القطاعين، وهذه الشروط تؤدي إلى العلاقة ما بين u و v

$$\left(\frac{\eta}{1-\eta}\right)\cdot\left(\frac{v}{1-v}\right)=\left(\frac{\alpha}{1-\alpha}\right)\cdot\left(\frac{u}{1-u}\right)$$

وعليه تحدث الزيادة في الإنتاج عن طريق الزيادة الآنية لكل من نسبة Kو H المخصصة للإنتاج[90].

وطبقًا لنماذج النمو الداخلي المقدمة من طرف **رومر*** (**Romer, 1990**) فإن خلق أفكار جديدة يعتبر دالة طردية في رأس المال البشري، بمعني أن رأس المال البشري يأخذ شكل معرفة علمية يؤدي إلى خلق أفكار جديدة، و من ثم فإن الاستثمار في رأس المال البشري سوف يسبب زيادة في رأس المال المادي، مما تؤدي بدورها إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، فتراكم رأس المال البشري يسهل استخدام و تطويع التكنولوجيا، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي (Norayan and Smyth, 2004a:26)[91].

أما نموذج **جرو سمان و هيلمان** (**1994**)، فيفترض هذا النموذج وجود دولتين و قطاعين :

– القطاع الأول: هو قطاع كثيف الاستخدام للمعرفة،

– القطاع الثاني: هو قطاع تقليدي، تنتج فيه سلع متجانسة في ظل شروط المنافسة مع غياب التقدم التكنولوجي فيه،

حيث أن كلا القطاعين ينتج السلع الاستهلاكية ، و أن عوامل الإنتاج المستخدمة في القطاعين تتمثل في رأس المال البشري و العمل غير الماهر، و أن التخصص يعتمد على ما تمتلكه الدولة من وفرة نسبية في العمل الماهر، فالدولة التي تمتلك وفرة نسبية في اليد العاملة الماهرة تتخصص في إنتاج السلع ذات كثافة الاستخدام لرأس المال البشري و المعرفة، حتى و إن كان إنتاج هذا النوع

[90] صواليلي صدرالدين (2006)، النمو و التجارة الدولية في الدول النامية، مرجع سابق، ص28–30.

[91] مجدي الشوربجي (2007) ، العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلي الملتقي العلمي الدولي : المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، خلال الفترة من27– 28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير – جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف – الجزائر، ص6.

* بول رومر: اقتصادي أمريكي و هو من رواد نظرية النمو الداخلي، يعمل أستاذا للاقتصاد بكلية الدراسات العليا لإدارة الأعمال بجامعة ستانفورد الأمريكية.

من السلع ينتج بكمية قليلة، فإنها يمكنها في الأجل الطويل أن يكون لها الريادة في التخصص في الصناعات ذات الاستخدام التكنولوجي و ذات الجودة العالية و تصدر سلع مقابل المنتجات كثيفة العمل التي تنتج في القطاع الصناعي التقليدي ، فهذا النموذج يوضح الآلية التي من خلالها يمكن لتدفقات المعرفة و المعلومات أن تتم خلال التجارة الخارجية و بالتالي تحدث إضافة و تراكم لرصيد المعرفة، فالدولة التي تمتلك مؤسسات تتمتع بالتفوق التكنولوجي تقوم بتصدير المنتجات الصناعية ذات الكثافة التكنولوجية، إذن فالوفرة النسبية لكل من رأس المال البشري و العمل هو الذي يحدد نمط التجارة في الأجل الطويل[92].

و قام فيما بعد كل من أجيون و هويت (Aghion et Howitt) (1992, 1998) و كذلك كل من كروسمان و هيلبمان (Crossman et Helpman) (1991)، بدراسة بعد التدمير الخلاق* للاستثمار على البحث و التطوير ووجدوا في دراستهم أن المنتجات الجديدة و المرغوبة أكثر أزاحت الطلب على المنتجات القديمة و أجبرت الشركات التي تعتمد على تكنولوجيات قديمة على الانسحاب من السوق، و هذا يؤكد على أن هناك رابطة قوية بين التقدم التكنولوجي و حركية خلق و تدمير شركة من جهة و سلوك البطالة من جهة أخرى، ففي اقتصاد يسوده التقدم التكنولوجي السريع تكون فيه نوبات البطالة أكثر ارتفاعا بسبب الاعتماد على الآلات و التكنولوجيا الجديدة التي تحل محل الأفراد[93].

تقييم نماذج النمو الداخلي:

لقد أكدت هذه النماذج على مبدأ أساسي يعود أصلا إلى "آدم سميث" و الذي هو: أن عملية التنمية ترتبط برفع الإنتاجية و أن التحول التكنيكي يأتي من ظروف سابقة، و قد اعتبر البعض ذلك نموا داخليا، و هنا و لتحسين الإنتاجية أكدت هذه النماذج على ضرورة تبني المزيد من الابتكارات الحديثة و القيام باستثمار أكبر في الرأسمال البشري و في تطوير و نشر المعلومات العلمية و التكنولوجية، و لتفعيل دور هاذين العاملين بكفاءة عالية فمن الضروري إنشاء و تعزيز مؤسسات حكومية و خاصة تحفز المخترعين و المبتكرين و تعظم نشاطاتهم في مراكز البحث و التطوير(R &D) و الاتصالات، و تعظم الوفورات الخارجية الايجابية لهذه المراكز و نتاجاتها التطبيقية في مجالات الإنتاج و التبادل و بما يكفل الميزة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الخارجية، و بشكل عام فإن نماذج النمو الداخلي تضمنت النقاط الرئيسية التالية :

[92] بوحفص حاكمي (2009)، "الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو، دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب و تونس"، مرجع سابق، ص62.

[93] محمد صالح تركي القريشي (2010)، علم اقتصاد التنمية ، مرجع سابق، ص114.

* حيث نوقشت فكرة التدمير الخلاق لأول مرة في كتابات شومبيتر في الثلاثينيات من القرن العشرين.

– إن التقدم التكنولوجي لا يتحدد خارج نموذج النمو و إنما داخله، و أن هذا التقدم في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع و الابتكار و التطوير و على الكوادر المتخصصة في مراكز البحث و التطوير.

– أنه إذا كانت السياسات الحكومية ملائمة و فعالة فان معدل النمو الاقتصادي يمكن أن يزداد باستمرار و خاصة إذا قادت هذه السياسات إلى رفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة و إلى زيادة عدد الاختراعات و الابتكارات.

– إن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري (في التعليم و التدريب) ستصاحبه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد.

– إن حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية سوف تقدم الحافز لنشاطات البحث و التطوير عن طريق شعور الشركات بالأمان و الدعم.

– إن الفرق بين التغير الكمي في الناتج و التغير الكمي في مدخلات الإنتاج يعتمد بالدرجة الأولى على دور كل من التعليم و التدريب و البحث و التطوير و التي تعد من المحاور السياسية التي اهتمت بها نماذج النمو الداخلي، حيث أن الدراسات المهتمة في هذا المجال تعود إلى أوائل القرن الماضي رغم أن هذه النماذج بدأت في الثمانينات، و على سبيل المثال البحث الذي قام به (Strumilin)في سنة 1925 حيث توصل في بحثه إلى أن مستوى بسيط من التعليم الابتدائي يسهم في زيادة إنتاجية العمل بحوالي 44 بالمائة، و قد استنتج(Dension)من خلال بحثه الذي قام به في الولايات المتحدة الأمريكية و ثمانية بلدان أوروبية غربية خلال السنوات (1929 – 1957) أن 23 بالمائة من النمو الاقتصادي في هذه البلدان تعود إلى التعليم تقريبا، و في دراسة أخرى لكل من (C.A. Myers et F.Haribson)في سنة 1982 حيث أكد هذان الباحثان على الارتباط العالي بين النمو الاقتصادي و تطوير الموارد البشرية، و قد بين(T.Shultz)في دراسة حول رأس المال البشري فعالية الاستثمار في التعليم في تحسين الناتج الزراعي و ذكر بأن عائد رأس المال البشري في الاقتصاد الأوروبي أكبر مما يمكن للرأسمال المادي أن يحققه في بناء معمل جديد أو إضافة آلات حديثة، و كما أوضح (G.Backer)في سنة 1992 بأن الإنفاق على التعليم و التدريب و الصحة إنفاق على الاستثمار البشري (لأنه لا يمكن فصل الناس عن المعرفة و الخبرات و القيم بنفس الطريقة و التي يمكن فصلهم في الموجودات المالية و المادية)، و بعد الإسهامات النظرية لكل من (Lucas, Romer, Arrow) و ما

قدموه في تطوير نماذج النمو الداخلي نشر (Philippe Aghionو Peter Howitt) في سنة 1998 عدة مؤلفات و بحوث طوروا فيها الأسس و الأطر النظرية لهذه النماذج[94].

-و يعتقد (Macallum, 1996) أنه رغم أهمية نظرية النمو الداخلي في تفسير النمو داخليا[95]إلا أن هناك إشكالية منطقية حيث أنه لا يمكن فصل رأس المال البشري عن قوة العمل، فمثلا في نموذج (Lucas) فإن رأس المال البشري المتراكم الذي يولد نموا لا متناهيا لا يمكن نقله إلى الأجيال القادمة، أما في حالة المعرفة حيث تعتبر شبه سلعة عامة يمكن أن تنتقل من جيل لأخر، و هو الأمر الذي سيترتب عليه إمكانية توليد نمو لا متناهي داخليا.

أما (Thielwall, 2002) فيقول أن النقطة الأساسية لتقييم نموذج النمو الملائم هو باختبار العلاقة العكسية ما بين معدل نمو حصة الفرد من الناتج و المستوى الأولي لحصة الفرد من الدخل، فإذا تحققت هذه العلاقة فهذا يدعم النظرية النيوكلاسيكية في التنبؤ بالالتقاء، و إذا لم تتحقق فذالك يدعم نظرية النمو الداخلي بعدم الالتقاء، و في حقيقة الأمر أن فكرة عدم الالتقاء لمتوسط دخول الأفراد في البلدان المختلفة في الأجل الطويل هي فكرة ليست بجديدة و إنما هي حقيقة معروفة لأغلب الاقتصاديين غير التقليديين، و الذين اقترح بعضهم نماذج لتفسير ظاهرة التشتت (عدم الالتقاء)، مثل بريبش (Prebish) و ميردال (Myrdal) و هيرشمان (Hirshman)و غيرهم، و أما فيما يخص ما جاءت به نظرية النمو الداخلي في قانون تزايد الغلة مع الحجم فقد تناول هذا الموضوع العديد من الاقتصاديين السابقين مثل إسهامات آدم سميث فيما يخص تقسيم العمل وأعمال(schultz)ودينسون(Denison)حول العائد الاجتماعي للتعليم، أما فيما يتعلق بثبات نسبة رأس المال/الناتج، فقد أشار إليها كالدور منذ زمن بعيد (1957) باعتبارها أحد حقائق النمو الاقتصادي.

و من الانتقادات الأخرى هي الخاصة بتحديد نظرية النمو الداخلي الجديد بالمعادلة Y=A.K

حيثA :ثابت و يساوي $A = \frac{Y}{K}$ و هو يشير إلى الثبات النسبي للعلاقة بين الناتج (Y) ورأس المال (K) (قانون ثبات الغلة مع الحجم)، و هذه العلاقة ما هي إلا شكل من أشكال معادلة "هارود-دومار" المتمثلة في $g = \frac{s}{v}$، و نحصل على هذه النتيجة من خلال تغيرات (Y) و (K) و قسمتها على(Y): $\frac{DY}{Y}$=A. $\frac{DK}{Y}$=A. $\frac{I}{Y}$.

[94] هوشيار معروف (2005)، تحليل الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص398.

[95] أحمد الكواز، نموذج سولو ، المعهد العربي للتخطيط، الكويت (www.api-arab.org .تاريخ الولوج: 2013/02/13).

حيث $\frac{DY}{Y}$ تمثل معدل النمو (g), $\frac{I}{Y}$ تمثل (S).

– و انتقدت نظرية النمو الداخلي كذلك في كيفية معالجتها للتجارة فبعض هذه النظريات لا تشير للتجارة و كأن الاقتصاديات مغلقة بالكامل و بالتالي فمن الصعوبة تصور نظرية تفسر التفاوت في النمو ما بين الدول من دون الإشارة للتجارة و خاصة ميزان المدفوعات و في الحالات التي تتم الإشارة إلى التجارة في نماذج النمو الحديثة الأخرى فلا تمثل التجارة أهمية في النمو أو أنها تفقد أهميتها عند دمجها مع متغيرات أخرى، و هذا يبدو متناقضا مع الأدبيات حول أهمية التجارة في النمو، و هذا هو السبب الرئيسي في ضعف مساهمة التجارة في تفسير تفاوت النمو في هذه النظريات و هي كون أن متغير التجارة ينظر له من خلال حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي باعتباره كمقياس لدرجة الانفتاح والاعتماد على هذا المتغير يعكس المكاسب الساكنة من التجارة و الانتشار التكنولوجي و ليس المكاسب والآثار الديناميكية من التجارة، و بالتالي فإن نظرية النمو الداخلي تهمل جانب الطلب و هو الأمر الذي يفسر من خلال ارتفاع معنوية متغير نمو الصادرات في نموذج النمو الداخلي و عند تقييم الحجم التطبيقي لنظرية النمو الداخلي تبرز القوة التفسيرية لأربع متغيرات فقط و هي: المستوى الأولي لحصة الفرد من الدخل، نسبة المدخرات/الاستثمارات، الاستثمار برأس المال البشري، النمو السكاني، أما بقية المتغيرات فلا تتصف بالمعنوية بمعنى أنه في حالة دمجهم مع متغيرات أخرى تبدأ هذه المتغيرات بفقدان المعنوية.

– لقد بقيت نظرية النمو الداخلي معتمدة في افتراضاتها على عدد من افتراضات النموذج النيوكلاسيكي و تلك الافتراضات غالبا ما تكون غير ملائمة لاقتصاديات الدول النامية مثل فرضية الاعتماد على قطاع إنتاجي وحيد و أن كل القطاعات متشابهة و بالتالي فإن هذا لا يسمح لإعادة تخصيص العمل و رأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحول خلال عملية التغيير الهيكلي من أجل توليد النمو، بالإضافة إلى فشل النظرية في توضيح المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج في الدول المنخفضة الدخل عندما يكون رأس المال نادر و هذا بسبب عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف و فقر الهياكل الإرتكازية و من الهياكل المؤسسية غير الكافية و نواقص أسواق رأس المال و أسواق السلع و الذي يعيق النمو الاقتصادي في الدول النامية.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها النظرية الحديثة للنمو، تمثلت في مساهمة نظرية النمو من الداخل في إضافة مكون لنموذج النمو يتعلق بالإنتاج التقني بواسطة قطاع البحث و التطوير داخل الاقتصاد، حيث تعاملت مع التقدم التقني على أساس أنه محدد داخل معادلة النمو، حيث تؤكد هذه النظرية على أهمية التقدم التكنولوجي للدولة بكونه ينبع من الداخل من خلال ثروتها البشرية

و التي يمكن التحكم فيها بواسطة النظام الاقتصادي، عكس النماذج النيوكلاسيكية التي عجزت عن تفسير أسباب التفاوت في النمو الاقتصادي بين الدول، و تؤكد هذه النماذج على أهمية عنصر رأس المال البشري و تراكمه في تحقيق النمو الاقتصادي المستديم، و أن الاستثمار في البحث و التطوير و التعليم و تراكم المعرفة يعتبر مصدرا هاما للنمو طويل الأجل، حيث حولت الاهتمام من عوامل الإنتاج التقليدية مثل رأس المال المادي و العمل إلى عوامل الإنتاج غير التقليدية مثل المعرفة و رأس المال البشري[96].

[96] محمد صالح تركي القريشي (2010)، علم اقتصاد التنمية ، مرجع سابق، ص118.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال الفصل المتعلق بدراسة نظرية حول النمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

– إن النمو الاقتصادي يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني، فهو يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد الحقيقي، دون ربطه بالضرورة بحدوث تغييرات هيكلية و اقتصادية و اجتماعية و عكسه الركود و الكساد، فالنمو يمكن أن يتحقق من ضمن الدورة الاقتصادية و التكنولوجية القائمة، ضمن وضع ساكن و أفق زمني قصير، أما التنمية فهي أشمل و تعني أكثر بكثير من النمو الاقتصادي، فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام و أساسي و مكون رئيسي من مكوناتها مقرونا بحدوث تغير في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية في المجتمع المحلي و العلاقات التي تربطه بالنظام الاقتصادي و السياسي العالمي، و ينتج عن ذلك زيادات تراكمية و مستمرة في مستوى دخل الفرد الحقيقي، و اقتران ذلك مع آثار ايجابية غير اقتصادية و هذا ما يعرف بالتنمية المستدامة.

– على الدول النامية أن تتبع الإستراتيجية التي تنبع من بيئتها و تتلاءم مع ظروفها و مواردها سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الإدارية أو السياسية، و أن تعمل على توفير الظروف الملائمة التي تشجع على ذلك و لا يتم ذلك إلا بإرادة قوية من كافة أطراف المجتمع، لكي يمكن الوصول إلى تحقيق تنمية فعالة و مستديمة تعمل على تقليل الفقر و توفير الحاجات الأساسية للأفراد من صحة و تعليم و غيرها، و العمل على رفع الكفاءة الإنتاجية للمشروعات الاستثمارية.

– و لقد أعطت المدارس الاقتصادية أهمية كبيرة لمسألة النمو الاقتصادي رغم اختلاف مبادئها و تصوراتها، حيث اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو الاقتصادي هو مسالة تلقائية تحدث في الاقتصاد بدون تدخل الدولة، فقد جاءت النظرية الكلاسيكية لتفسير أسباب النمو الاقتصادي و ذلك على يد العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك أمثال: آدم سميث، دافيد ريكاردو، و روبرت مالتس، حيث توصلت هذه النظرية إلى حصر مصادر النمو الاقتصادي في عاملين أساسين و هما: رأس المال و العمل، فالزيادة في تراكم رأس المال المادي تؤدي إلى زيادة مؤقتة في معدل نمو الإنتاج و انه كلما زاد تراكم رأس المال و زاد معدل النمو السكاني كلما تناقصت إنتاجية مدخلات الإنتاج و انخفضت الأرباح و الأجور و انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل و دخل الاقتصاد في حالة من الركود، حيث أن اغلب نماذج النمو كلاسيكية ركزت على المردودية الحدية لرأس المال المرتبطة بمعدل الادخار، و سادت النظرة التشاؤمية أفكار الكلاسيك و عجزت بذلك هذه النظرية عن تفسير

أسباب محافظة العديد من الدول على معدلات نمو مستقرة، أما المدرسة الكينزية فقد جاءت في ظروف سادت فيها أزمة الكساد العالمي و قد دعت إلى تدخل الدولة في العملية الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي عرفها السوق و يؤخذ عليها أنها أهملت دور السياسة الاقتصادية في الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى المستوى المطلوب، و بعد عجزها عن تفسير أزمة الكساد التضخمي التي حدثت بعد ذلك برزت مدرسة جديدة و هي المدرسة النيوكلاسيكية و التي جاءت لحل هذه الأزمة الاقتصادية بأفكار و نماذج جديدة، و جاء لتفسير أسباب النمو الاقتصادي و تفسير أسباب التفاوت في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول الغنية و الدول الفقيرة و كيفية الوصول إلى معدلات مستقرة في النمو الاقتصادي، فقد رأى روبرت سولو (1956) و الذي يعتبر من أهم منظري هذه المدرسة بأن النمو الاقتصادي الطويل الأجل و المستدام لا يمكن الوصول إليه و المحافظة عليه إلا عن طريق توفر مجموعة من العوامل الخارجية مثل التقدم التقني و الذي اعتبره كعامل خارجي يتحدد خارج معادلة النمو، حيث حاول بناء نموذج للنمو الاقتصادي على المدى الطويل بافتراض إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج (العمل و رأس المال)،

– كما و يمكن اعتبار نموذج سولو من أهم نماذج النمو الاقتصادي التي سوف تفيدنا في دراستنا، نظرا لما تشهده البرامج الاستثمارية المخططة في الاقتصاد الجزائري من إهمال لدور التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي و اعتباره كمتغير خارجي يتحدد خارج معادلة النمو، و قد أثبتت الدراسات أن التقدم التكنولوجي يعتبر المصدر و المحدد الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث أن عنصر التقدم التكنولوجي المتولد بالإبداع و الابتكار و التجديد تبقى إحدى الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

– إن الأداء الضعيف لنماذج النمو النيوكلاسيكية في تفسير مصادر النمو طويل الأجل أدى إلى عدم قبولها، مما دفع إلى ظهور نماذج النمو من الداخل في منتصف الثمانينات و التي اعتبرت أن التقدم التقني هو عامل داخلي يتحدد داخل معادلة النمو تتحكم به الدولة ، و أن هذا التقدم في أي بلد يعتمد على حجم الإنفاق على نشاطات الاختراع و الابتكار و التطوير و على الكوادر المتخصصة في مراكز البحث و التطوير، فقد اهتمت هذه النماذج الجديدة للنمو إلى جانب رأس المال المادي برأس المال البشري و العمل على تنميته عن طريق التعليم و تنمية روح الإبداع و الابتكار و الذي يعتبر مصدرا أساسيا من مصادر النمو الاقتصادي يعمل على تعزيز النمو الاقتصادي و يضمن استقراره و استمراره على المدى الطويل، و أنه إذا كانت السياسات الحكومية ملائمة و فعالة فان معدل النمو الاقتصادي يمكن أن يزداد باستمرار و خاصة إذا قادت هذه السياسات إلى رفع الكفاءة التنافسية في الأسواق المختلفة و إلى زيادة عدد الاختراعات و الابتكارات، فزيادة الاستثمار في رأس المال البشري (في

التعليم و التدريب) ستصاحبه بالضرورة معدلات متزايدة للعوائد، و إن حماية الدولة لحقوق الملكية الفكرية سوف تقدم الحافز لنشاطات البحث و التطوير عن طريق شعور الشركات بالأمان و الدعم، و كذلك أولت نظرية النمو الداخلي الاهتمام برأس المال الخاص و رأس المال العام، فلكي يؤدي رأس المال المادي و البشري دوره بشكل جيد في عملية النمو الاقتصادي فيجب أن يسبقه استثمارات في البنى التحتية و الهياكل القاعدية مثل إنشاء الطرق و الجسور و الموانئ و وسائل الاتصالات و غيرها حتى تساعد في تسريع العملية الإنتاجية.

و بعد التطرق إلى مفهوم النمو و محدداته و مختلف النظريات التي قامت بتفسيره، سنتطرق في الفصل الموالي إلى إبراز العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي عموما و بشكل خاص علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

دراسة نظرية حول العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي

نتناول في هذا الفصل دراسة نظرية حول علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي، و نستهدف إبراز العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي عموما، و بشكل خاص علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي، و لذلك فإن هذه الدراسة تسعى لتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتجارة الخارجية و الصادرات من خلال تفسيرها في النظريات الاقتصادية عبر مختلف المدارس الفكرية التي مرت عبر التاريخ انطلاقا من المدرسة التجارية و وصولا إلى المفكرين المعاصرين.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التجارة الخارجية.

إن التجارة حسب ابن خلدون هي محاولة الكسب بتنمية المال، بشراء السلع بالرخص و بيعها بالغلاء، أيا ما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش و ذلك بالقدر النامي يسمى ربحا.

المطلب الأول: مفهوم، أهمية و فوائد التجارة الخارجية.

1– مفهوم التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ممثلة في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1].

و يفرق الاقتصاديون بين مفهوم التجارة الخارجية و مفهوم التجارة الدولية، فالتجارة الخارجية تعني القيام بالتجارة بين دولة واحدة و مجموعة دول أخرى تتعامل معها تجاريا، أو بين مجموعة من الدول فيما بينها، أما التجارة الدولية فتشير إلى شمولية العلاقات التجارية الدولية و ذلك عن طريق التبادل التجاري لجميع دول العالم مجتمعة[2].

و يمكن تصنيف الصفقات التجارية التي تتضمنها التجارة الخارجية كما يلي:

– تبادل السلع المادية و تشمل السلع الاستهلاكية و السلع الإنتاجية و المواد الأولية و السلع نصف المصنعة و السلع الوسيطة.

– تبادل الخدمات و التي تتضمن خدمات النقل و التأمين و الشحن و الخدمات المصرفية و غيرها.

– تبادل النقود و تشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما و تشمل القروض الدولية.

– تبادل عنصر العمل و يشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد لآخر بالإضافة إلى الهجرة[3].

[1] محمد أحمد السريتي (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص8.

[2] أحمد الهزايمة و آخرون (2002)، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ، ص14-15.

2– أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، و تتمثل أهمية التجارة الخارجية في تحقيق ما يلي:

– زيادة الدخل الوطني من خلال الاعتماد على التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل الدولي.

– توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها.

– تأمين المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تحتاجها الدول النامية مثل رؤوس الأموال، و مصادر العملات الأجنبية و التكنولوجيا و الإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني.

– تحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع و الخدمات، مما لو لم يكن هناك تجارة خارجية و ذلك من خلال الحصول على سلع و خدمات يصعب إنتاجها محليا.

– تحقيق المكاسب المتوقعة من الحصول على السلع و الخدمات بكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محليا[4].

و بالتالي فان أهمية التجارة الخارجية تختلف حسب البلد، فبعض الدول لا تصدر إلا لتوسيع سوقها الداخلي أو من أجل مساعدة بعض القطاعات الصناعية، و هناك دول أخرى تحتاج إلى أن تقيم تبادلات دولية من أجل تمويل أفرادها بالسلع الموجهة للاستهلاك الضروري و الفوري و كذا من أجل المداخيل بالعملة الصعبة، فالهدف الرئيسي يبقى هو الوصول إلى الاستقرار في الميزان التجاري عند مستوى الفائض، بمعنى تصدير أكثر للسلع أكثر من الاستيراد، فالفائض في الميزان التجاري و الأهم في ميزان المدفوعات يسمح للدول برفع احتياطات الصرف و إذا لم تستطع الدولة الرفع من صادراتها فيجب عليها محاولة خفض وارداتها و ذلك عن طريق فرض تعريفات و رسوم جمركية على الواردات[5].

3– فوائد التجارة الخارجية: للتجارة الخارجية فوائد عديدة نذكرها فيما يلي:

– زيادة الرفاه الاقتصادي: من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع و الخدمات إما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول لديها الميزة النسبية في الإنتاج بسبب وفورات الحجم الاقتصادية، أو بسبب عدم توفر هذه السلع و الخدمات في بعض الدول و انتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم.

---

[3] طارق الشبلي، موسى سعيد مطر (2001)، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص14.

[4] أحمد الهزايمة و آخرون (2002)، اقتصاديات التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص17-18.

[5] LASARY (2005), Le commerce internationale a la portée de tous, ouvrage imprimé à compte d'auteur, France, p.14.

– الاستغلال الأمثل للموارد: فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل احتياجاتها و هذا يؤدي إلى هدر في الموارد الطبيعية المكتسبة التي تمتلكها، فإنها بدلا من ذلك تتخصص في إنتاج السلع التي تتمتع بإنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة مع الدول الأخرى و تستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها و هذا يؤدي إلى استغلال أمثل لموارد الدولتين[6].

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي و المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية للموارد الاقتصادية.

و يمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية فيما يلي:

أ) الأسباب الاقتصادية: و تتمثل في: زيادة القدرة الإنتاجية للمشاريع بسبب عنصر التكنولوجيا و الدخول في مجال الإنتاج الكبير (اقتصاديات الحجم)، و عجز السوق المحلي على استيعاب هذا الإنتاج، إمكانية استغلال فرص تسويقية في الأسواق الخارجية لظروف تعاني منها تلك الأسواق و بالتالي زيادة الطلب على الصادرات، زيادة تكاليف الاستثمارات في المعدات و الآلات و الأجهزة المستخدمة في العمليات الإنتاجية كما هو الحال بالنسبة للدول النامية.

ب) الأسباب السياسية: و تتمثل في: رغبة بعض الدول الاستيلاء على أسواق خارجية لدول معينة و بالتالي السيطرة على اقتصاديات هذه الدول، مفهوم التبعية الاقتصادية و الوضع القائم في المستعمرات، ظهور اتجاه متزايد من قبل بعض الدول للاستيلاء و السيطرة على اقتصاديات دول معينة و لأسباب سياسية من خلال التبادل التجاري بين هذه الدول و الدول الأخرى و بالتالي تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة و المتاجرة بها عالميا[7].

المطلب الثالث: شروط التجارة و التبادل الدولي.

يقصد بمعدل التبادل الدولي عدد الوحدات من سلعة ما التي يتم تصديرها لقاء الحصول على وحدة واحدة من السلعة المستوردة، أي أنه عبارة عن السعر العالمي بين سلعتين بصيغ المقايضة السلعية، و يعتبر اختلاف السعر النسبي العالمي عن السعر النسبي المحلي بين السلعتين السبب الأساس في قيام التجارة[8].

[6] طارق الشبلي، موسى سعيد مطر (2001)، التجارة الخارجية، مرجع سابق، ص18.

[7] جاسم محمد منصور (2008)، التجارة الدولية، دار زهران للنشر، مصر، ص12-13.

[8] هجير عدنان زكي أمين (2010)، الاقتصاد الدولي: النظرية و التطبيقات، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، ص57.

إن القيمة الإجمالية للصادرات تتناسب مع سعرها، فإذا انخفض سعر التصدير فإن كمية كبيرة من الصادرات يجب أن تباع للحفاظ على ثبات إجمالي العائد من الصادرات و ذلك لأن إجمالي العائد من الصادرات يعتمد على كمية الصادرات التي تباع في الخارج و على السعر المدفوع فيها.

أما قيمة الواردات فهي تتأثر أيضا طرديا بسعرها و بكميتها اللذان يحددان في النهاية إجمالي النقد الأجنبي الذي يجب أن تدفعه الدولة و الذي يمثل عبء على الميزان التجاري و على النقد الأجنبي، فإذا انخفض سعر صادرات دولة ما بالنسبة إلى سعر المنتجات التي تصدرها و كذلك إدراج الكثير من مواردها النادرة من أجل الحفاظ على نفس مستوى الاستيراد و بالعكس سوف يزداد بالنسبة للدول إذا كان سعر صادراتها يتراجع باستمرار بالنسبة لأسعار وارداتها[9].

و يمكن التعبير عن معدل التبادل التجاري في شكل رقم قياسي:

$$\text{معدل التبادل التجاري الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي للصادرات}}{\text{الرقم القياسي للواردات}} * 100$$

يفيد هذا المعدل في مقارنة ما تم استيراده بما تم تصديره من منتجات محلية، و يتم التعبير عنه بالرمز Px/Pm.

حيث Px: الرقم القياسي لأسعار الصادرات، Pm : الرقم القياسي لأسعار الواردات[10]،

– فإذا كانت Px/Pm منخفضة، أي أقل من 100 بالمائة أو الواحد الصحيح فإن: شرط تجارة السلع يقال عليه أخذ في التدهور، و معناه أن الدولة أصبحت ملزمة بتصدير كمية أكبر للحصول على نفس الكمية من الواردات أو أنها أصبحت تستورد كمية أقل بنفس القدر من الصادرات، أما إذا كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة أو أكبر من الواحد الصحيح فإن شرط التجارة السلعية هي آخذة في التحسن[11]، و الذي يرجع إلى انخفاض أسعار الواردات أو ارتفاع أسعار الصادرات أو الاثنين معا أو ارتفاع أسعار الصادرات بنسبة أكبر من الارتفاع في أسعار الواردات، أما إذا كان هذا المؤشر يساوي 100 بالمائة أو الواحد الصحيح، فإن شرط التجارة في هذه الحالة تعتبر متعادلة أي أن أسعار الصادرات تتغير بنفس نسبة تغير أسعار الواردات[12].

[9] ميشيل ب.تودارو (2006)، تعريب و مراجعة: محمود حسن حسين و محمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ص514.

[10] صالح العصفور (2003)، الأرقام القياسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 2، العدد 19، الكويت، ص12.

[11] ميشيل ب.تودارو (2006)، تعريب و مراجعة: محمود حسن حسين و محمود حامد محمود عبد الرازق، مرجع سابق، ص515.

[12] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا (2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص273.

* فإذا كانت الدولة صغيرة جدا: فإنها لا تستطيع أن تؤثر في أسعار السلع النسبية التي تتاجر بها، و الذي يبقي على معدل التبادل التجاري ثابتا و بدون تغيير، فإذا كان إنتاج سلعة التصدير لهذه الدولة ينمو نسبيا أكثر من إنتاج سلعتها المستوردة و ذلك عند أسعار نسبية ثابتة للسلع فإن هذا النمو يحدث توسعا في حجم التجارة أكبر من التوسع المعتاد المناسب و هو ما يسمى بالنمو المتحيز لصالح التجارة، فيمكن للإنتاج و الاستهلاك أن يكونا متحيزين لصالح التجارة أو متوازنين أو متحيزين ضد التجارة، و يكون الإنتاج متحيزا لصالح التجارة إذا كان إنتاج الدولة لسلعة التصدير يزداد نسبيا أكثر من إنتاج سلعتها المستوردة، و يكون الاستهلاك متحيزا لصالح التجارة إذا كان استهلاك الدولة لسلعتها المستوردة يزداد نسبيا أكثر من استهلاكها لسلعتها التصديرية، فإذا كان كل من الإنتاج و الاستهلاك متحيزين لصالح التجارة فان حجم التجارة يتوسع أسرع نسبيا من حجم السلع المنتجة، و إذا كان كل من الإنتاج و الاستهلاك متحيزين ضد التجارة فان حجم التجارة يتوسع أقل نسبيا من حجم السلع المنتجة و من المحتمل أن ينخفض، أما إذا كان الإنتاج متحيزا لصالح التجارة و كان الاستهلاك متحيزا ضد التجارة أو العكس، فإن ما يحدث في هذه الحالة يعتمد على النتيجة الصافية لهاتين القوتين المتضادتين، أما التوسع المتعادل في الإنتاج و الاستهلاك فإنه يقود إلى نفس المعدل من التوسع في التجارة، و بغض النظر عما يحدث لحجم التجارة، فإن نصيب الفرد من الثروة الاجتماعية سيزداد عندما يبقى حجم القوى العاملة و السكان و معدل التبادل التجاري ثابتا[13].

* أما إذا كانت الدولة كبيرة الحجم: فإنها تكون قادرة على التأثير في أسعار السلع النسبية التي تتاجر بها، مما يؤدي إلى تغير في معدل التبادل التجاري، و بالتالي فإن أثر النمو على معدل التبادل التجاري يكون كالتالي:

– فمعدل التبادل التجاري للدولة يميل إلى التدهور إذا كان النمو يساعد على توسيع حجم التجارة و عند أسعار ثابتة.

– و يميل معدل التبادل التجاري للدولة إلى التحسن إذا كان النمو يقلل من حجم التجارة و عند أسعار ثابتة.

فأثر النمو على ثروة المجتمع يعتمد على النتيجة الصافية لكل من نتيجة معدل التبادل التجاري و نصيب الفرد من الإنتاج كنتيجة للنمو[14].

– و قد يؤدي تدهور معدل التبادل التجاري إلى ظهور ما سماه باغواتي (**bahgwati ,1958**) بظاهرة النمو المفقر[15]، و الذي يركز على حقيقة بسيطة مفادها أن التحسين و التطوير و التوسع في عرض بعض السلع المعدة للتصدير يؤدي إلى تخفيض

[13] على عبد الفتاح أبو شرار (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص162-163-166.

[14] على عبد الفتاح أبو شرار (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، مرجع سابق، ص166-167.

[15] MUCCHIELLI J.L(1989), Principes d'économie internationale, Edition Economica, paris, France, p.89.

أسعارها في الأسواق العالمية و قد يكون هذا التدني في الأسعار سيئا بما فيه الكفاية لكي يجعل هذا النمو مؤذيا لثروة المجتمع، مما يجعل البلد في حالة أسوء و أشد فقرا من حالة عدم حدوث النمو و التوسع في سلعة التصدير[16].

المطلب الرابع: إستراتيجيات التجارة الخارجية من أجل النمو الاقتصادي: تشجيع الصادرات إزاء إحلال الواردات.

لقد عرفت الدول نوعين من استراتيجيات التجارة الخارجية: فهناك الحمائيون الذين يدافعون عن إستراتيجية إحلال الواردات المتطلعة نحو الداخل حيث يتم إحلال الإنتاج المحلي محل السلع المستوردة، و هناك أنصار التجارة الحرة الذين ينادون بتبني إستراتيجية تشجيع الصادرات المتطلعة نحو الخارج.

1– إستراتيجية الإحلال محل الواردات:

يمكن تعريفها بأنها تلك الإستراتيجية التي تقوم على فكرة اختيار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة من خلال إقامة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة تتطلبها تنفيذ هذه الإستراتيجية مما ينعكس في النهاية على تخفيض الطلب على الصرف الأجنبي، و تنفيذ مثل هذه الإستراتيجية يتطلب وضع سياسات حمائية للصناعة الوطنية سواء في شكل قيود تعريفية أو غير تعريفية، و تعتبر الرغبة في حماية السوق المحلية لتحويل الطلب من المنتجات المستوردة إلى المنتجات المحلية هو الهدف الرئيسي من تطبيق هذه الإستراتيجية[17].

و لقد انتهجت الدول النامية إستراتجية إحلال الواردات الخاصة بتنمية المنتجات الصناعية في الداخل بدلا من استيرادها و هذا بعد أن شهدت الأسواق العالمية انخفاضا في المنتجات الأولية للدول النامية في فترة الخمسينات و الستينات و العجز المتزايد في ميزان المدفوعات في حساباتها التجارية، و كانت حجتهم في ذلك هي أهمية التصنيع للنهوض بالاقتصاد الوطني بالإضافة إلى حجة شروط التجارة التي أشارت إليها فرضية كل من بريش– سنجرً و التي تمثلت في:

– فسياسة إحلال الواردات تتطلب وضع موانع تعريفية أو حصص على سلع مستوردة معينة ثم القيام بتثبيت و إنشاء صناعة محلية من أجل إنتاج مثل هذه السلع مثل الدراجات و أجهزة الراديو و غيرها.

و نجد أن بعض الدول لا تزال تتبع تلك الإستراتجية لأسباب سياسية و اقتصادية و ذلك إما لأن الصناعة سوف تكون لديها القدرة في النهاية على جني ثمار الإنتاج المتبع في ظل اقتصاديات الحجم الكبير و الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الإنتاج مع الوقت أو أن ميزان المدفوعات سيتحسن مع مرور الوقت مع تخفيض الواردات،كما أنه من المتوقع أن تنمو هذه الصناعات الناشئة مع

[16] على عبد الفتاح أبو شرار (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، مرجع سابق،ص168.

[17] محمود حامد عبد الرازق (2006)، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر، ص31-32.

الوقت وتصبح قادرة على زيادة حصتها في الأسواق و منافسة المنتجات الأخرى و بالتالي توليد عائد صافي من النقد الأجنبي، و ذلك بالرغم من أن التكاليف الأولية للإنتاج الباهظة التي تكون أعلى من تلك السابقة للبضائع المستوردة و على الرغم من ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة التي يحملها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي على المؤيدين لتلك السياسة[18].

و رغم أن العديد من الدول النامية اتبعت هذه الإستراتجية إلا أن النتائج لم تكن كما كان متوقع لها من قبل المؤيدين لهذه الإستراتجية بحيث لم تكسب هذه الدول القاعدة الصناعية المرجوة و ذلك بسبب استمرار الصناعات المحلية في الاعتماد على درجات كبيرة من الحماية و صعوبة استمرارها بدون الدعم الحكومي الموجه للواردات من المواد الوسيطية و الرأسمالية اللازمة لتصنيع المنتج النهائي، بالإضافة إلى المبالغة في تحديد سعر الصرف للعملة المحلية بهدف تشجيع الصناعة المحلية على استيراد السلع الوسيطية و الرأسمالية بأسعار رخيصة و التي أفرزت نتائج سلبية منها زيادة أسعار المنتجات المصدرة و ارتفاع أثمانها و ضعف قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، و تدهور ميزان مدفوعاتها، حيث أدى التطبيق العملي لهذه الإستراتيجية إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة لا تتلاءم مع ظروف و واقع هذه الدول النامية مما أدى إلى زيادة الاستهلاك و انخفاض القدرة على الادخار اللازم لتمويل التنمية و دفع عجلة النمو الاقتصادي[19]، و قد أدت الحماية المفرطة و التدخل البيروقراطي في تحديد الأسعار و الأجور إلى حدوث اختلال هيكلي في الاقتصاد و انخفاض معتبر في الإنتاجية، و الذي أدى إلى تعرض هذه الاقتصاديات إلى أزمة حادة في منتصف ثمانينيات القرن الماضي جراء تطبيق سياسات نقدية متشددة في الدول الصناعية لمحاربة التضخم، مما أدى إلى ارتفاع في قيمة الدولار و ارتفاع كبير لأسعار الفائدة في الأسواق الدولية[20]، و نتيجة لذلك بدأت الدول النامية تعطي أهمية متزايدة لما بات يعرف بإستراتيجية تشجيع الصادرات.

2– إستراتيجية تشجيع الصادرات:

يعرفها كروغر (krouger, 1981)، بأنها مجموعة من الإجراءات و الوسائل التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة، أما (Balassa, 1985 et Bhagwati, 1990 فقد عرفاها على أنها الإستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، و لضمان تنفيذ هذه الإستراتيجية فقد وضعا إستراتيجية سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات، و لضمان تنفيذ هذه الإستراتيجية فقد

[18] ميشيل .ب. تودارو (2006)، تعريب و مراجعة: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرازق، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص566-567

[19] ليلى عاشور حاجم سلطان ،"الدور الإنمائي للصادرات"(من الموقع: www.Ecom.to – velax.net /t986-Tepic، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/01/30).

[20] بلقاسم العباس (2012)، السياسات الصناعية في ظل العولمة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 111، الكويت، ص10.

وضع (Gherawy et Milner, 1993) مجموعة من الأدوات لتحفيز الاستثمار في الإنتاج من أجل التصدير مثل الإعفاءات الضريبية و الإعفاءات الجمركية و الإعفاءات الضريبية المباشرة و غير المباشرة على الأنشطة التصديرية مع منح ائتمان تصديري لاستيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لصناعات التصدير، مع تخفيض ائتمان تقديم المرافق العامة للأنشطة التصديرية، بالإضافة إلى إمكانية تقديم دعم مباشر للصناعات التصديرية[21]، و يعد عرض الصادرات الأولية أو الثانوية من المكونات الأساسية في أي سياسة تنمية تنتهجها الدول قادرة على الاستمرار على المدى الطويل، فقد كان اعتماد الدول بشكل أكبر على إنتاج منتجات تامة الصنع للاستهلاك المحلي في السوق المحلية و بعد ذلك تأتي الصادرات، أي محاولة تصدير الفائض من المنتجات نحو العالم الخارجي، و هذا وفق نطاق و حدود القدرة على التوسع في الصادرات فالدول النامية تقوم أولا بالتوسع في الصادرات من السلع الأولوية ثم من ناحية الصادرات التامة الصنع[22].

– التوسع في الصادرات من السلع الأولوية[23]: فكثير من الدول النامية المنخفضة الدخل لا تزال تعتمد في معظم إيراداتها من الصادرات على السلع الأولية و المتمثلة في المنتجات الزراعية الغذائية بالإضافة إلى المواد الخام والتي تعتبر المصدر الأساسي للنقد الأجنبي لها و بالتالي فإننا نحتاج إلى تسليط الضوء على العوامل التي تؤثر على عرض و طلب الصادرات الخاصة بالسلع الأولية.

فبالنسبة لجانب الطلب، فهناك عدة عوامل تعمل على إعاقة التمدد و التوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية إلى الدول المتقدمة و بالخصوص الصادرات الزراعية و هذه العوامل هي:

– مرونات الطلب على الزراعة الغذائية و المواد الخام منخفضة نسبيا إذا قورنت بالطلب الخاص بالوقود و معادن معينة، و صناعات معينة و هذا يؤدي إلى عدم استقرار حصيلة الصادرات و أن نمو دخل الفرد في الدول المتقدمة لن يؤدي إلى توسع في تلك السلع المعنية من الدول النامية و بالتالي فإن المكاسب من المنتجات الأولية في الدول النامية لن ترتفع.

– تضاؤل التوسع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية و ذلك لانخفاض معدلات النمو السكاني في الدول المتقدمة.

– الإنخفاض النسبي في مرونة الطلب السعرية في معظم السلع الأولية في حالة الانخفاض النسبي لأسعار السلع الزراعية.

– تنمية الإحلال الخاص بالبدائل الصناعية محل المواد الخام الطبيعية مثل القطن، المطاط، و جلود الحيوان و التي تعمل كمكابح لأسعار السلع المصنعة و كمصدر مباشر للمنافسة في الأسواق العالمية للتصدير و الواقع يؤكد أن نصيب البدائل الصناعية من

[21] محمود حامد عبد الرازق (2006)، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مرجع سابق، ص34.

[22] ميشيل .ب. تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص557.

23 ميشيل .ب. تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص558-559-560-561.

إيرادات صادرات الأسواق العالمية قد ارتفعت بثبات أو معدل مستقر على مدار الوقت في حين أن نصيب المنتجات الطبيعية سجل انخفاضا، و كذا نمو و زيادة الحماية الزراعية في الدول المتقدمة و التي تأخذ شكل تعريفات جمركية و حصص و عوائق غير تعريفية كالقوانين الصحية الوقائية التي تنظم استيراد الأطعمة و الألياف، فمجمل الإجراءات لها تأثير سلبي على عوائد صادرات الدول النامية، أما بالنسبة لجانب العرض، فنجد أيضا أن هناك العديد من العوامل التي تعيق نمو عوائد صادرات المنتجات الأولية و من أهم هذه العوامل هي:

– الخلل الهيكلي لنظام الإنتاج الريفي في كثير من الدول النامية و الذي ينتج نتيجة عدة أسباب منها محدودية الموارد، سوء المناخ، التربة السيئة، و هياكل الربط المؤسسية و الاجتماعية و الاقتصادية الهشة و الطرق العقيمة لتملك الأرض، فبالتالي و في ظل هذه الاختلافات فإنه يتوقع أن يكون نمو و توسع الصادرات بدرجة ضئيلة.

– أما مجالس التسويق فهي تقيد عملية التصدير و تعيقها و ذلك عن طريق إجبار المزارعين على بيع بضائعهم بأسعار ثابتة في السوق العالمي و الذي ينتج عنه إلغاء الحافز على زيادة الإنتاج.

– بالإضافة إلى الآثار الوخيمة للسياسات التجارية التي تنتهجها الدول المتقدمة اتجاه الدول النامية (مثل حصة سكر الولايات المتحدة الأمريكية) و سياسات المساعدات الأجنبية التي تؤدي إلى خفض الأسعار الزراعية في الدول النامية.

و يمكن أن نستنتج أن تشجيع الصادرات للمنتجات الأولية الناجحة لن يحدث إلا إذا كان هناك إعادة تنظيم للهياكل الريفية الاقتصادية و الاجتماعية و أن أي إستراتيجية تنمية تقوم بها دولة ما يجب أن توفر الاكتفاء الغذائي للأفراد[24].

التوسع في الصادرات من السلع التامة الصنع: لقد أثبتت التجارب الدولية التي خاضتها العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة، تايوان، المكسيك و البرازيل أن التوسع في الصادرات من السلع التامة الصنع عمل على تحفيز الأداء التصديري لهذه الدول، و لقد حققت هذه الدول نجاحاتها التصديرية نتيجة انتهاجها لسياسات صارمة، فنجد أن إنتاج و هيكل الصادرات لم يترك للسوق و لكنه كان نتيجة تدخل حكومي محكم التخطيط إلا أن الموانع و القيود الخاصة بالدول المتقدمة لمواجهة المنتجات الصناعية للدول النامية و بالأخص الموانع غير التعريفية و التي تمثل الآن الشكل الرئيسي للحماية ضد صادرات دول العالم الثالث التامة الصنع تؤثر سلبا على الصادرات الصناعية لهذه الدول، مما يؤثر على الأقل على الثلث منهم و من بين هذه الموانع "اتفاقيات الألياف المتعددة أو(MFA) "و هو نظام معقد بحيث يفرض على الدول النامية في الأغلب حصة ثنائية

[24] ميشيل .ب. تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 561-562.

من صادراتها في القطن و الصوف ومنتجات الألياف المركبة، و قد قدر برنامج الأمم المتحدة أن نظام MFA يكلف الدول النامية خسارة تقدر بـ 24 مليار دولار سنويا في مكاسب المنسوجات و مكاسب صادرات الغزل و النسيج و الملابس الجاهزة، و رغم هذه القيود فإن الصادرات من المنتجات تامة الصنع تعتبر محفز للأداء التصديري للعديد من الدول كما أثبتته التجارب الدولية (حالة النمور الآسيوية) و طريق لتحقيق التنمية للعديد من الدول النامية و لا يتم ذلك إلا بتدخل حكومي محكم التخطيط، كما أن هناك مجال كبير للتجارة التعاونية أو المتبادلة المربحة في الصناعات فيما بين الدول النامية ذاتها و ذلك من خلال التكامل الاقتصادي التدريجي لاقتصادهم الوطني[25].

3– تقييم الإستراتيجيتين:

إن كل إستراتيجية من الاستراتيجيات تعتمد في تنفيذها على توافر أحد سياستي التجارة الخارجية و ذلك يعكس مدى الترابط بين تنفيذ إستراتيجية تصنيعية ناجحة و رفع أداء السلع الصناعية و بين الالتزام بتنفيذ سياسة ناجحة للتجارة الخارجية و التي ترفع من أداء التجارة الخارجية، فنجد أن إستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات تعتمد على سياسة الحماية في التجارة الخارجية و نظم أسعار الصرف المتعددة و المقيدة، في حين تعتمد إستراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات على سياسة حرية التجارة الخارجية و تحرير أسعار الصرف، فالبلدان التي تتوصل إلى تطوير نفسها و تنمية اقتصادها تصل دائما إلى تصنيع متزايد، و لقد أكد "راؤول بريبيش" كم هو مرغوب فيه التطور المتمثل في الانتقال من التبعية الخطيرة و غير المتوازنة لبعض المنتجات الزراعية، إلى صناعة متنوعة و الحماية الجمركية تشكل وسيلة هامة لتشجيع مثل هذا الإحلال للواردات، أما في السنوات الأخيرة فقد أعطيت الأهمية الكبرى لتطوير الصادرات التي استبدلت بإحلال الواردات، فقد قام العديد من الباحثين في هذا المجال بدراسة العديد من البلدان في طريق التنمية نصف المصنعة: كالتشيلي، البرازيل، كوريا الجنوبية و الهند...و غيرها من الدول، و التي خلصت إلى نتائج هامة و هي أن البلدان التي تمارس سياسة الصادرات تدبر أمرها كما يبدو فعليا بشكل أفضل من البلدان التي راهنت بشكل جوهري و ركزت على سياسة إحلال الواردات، كما أن العديد من البلدان النامية مثل تايوان و هونكونغ وجدت نفسها في وضع أفضل لتطوير ميزة مقارنة في ميدان المنتجات الحرفية التي لجأت إليها[26].

[25] ميشيل .ب. تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص564-565.

[26] بول.أ.ساميلسون (1993)، ترجمة: الدكتور مصطفى موفق، علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)، الجزء السابع، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص112.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الصادرات.

لقد أولى الفكر الاقتصادي أهمية بالغة لنشاط الصادرات باعتباره من بين أهم مقومات و أسس النمو و من محدداته الرئيسية، و فيما يلي سنستعرض المفاهيم الأساسية للصادرات.

المطلب الأول: أهمية و مفهوم الصادرات.

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، و إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، و جذب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، و من ثم تحقيق معدلات نمو مطردة.

– خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعمالة الجديدة و قد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا و هي اليابان و هونكونغ و تايوان و اندونيسيا و ماليزيا و تايلاند من خلق فرص عمل جديدة و الرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 إلى 4 بالمائة في سنة 1998.

– إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي و الاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد و أسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا و مباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في الميزان التجاري.

– جذب الاستثمار المحلي و الأجنبي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير و هذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة بالإضافة الى الارتباط بالأسواق العالمية، فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج و خفض تكلفة إنتاجه، كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج و تنوع المنتج و تحسين جودته، فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة و تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة و ربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية و هذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها و تحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية و السلعية و تقوم بدورها هي أيضا بجذب استثمارات جديدة، فالعلاقة بين التوجه التصديري للساسة الاقتصادية و جذب الاستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد فترة من الزمن و ذلك بعد أن تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال استمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى.

– تحقيق معدلات نمو مطردة: إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها و تطويرها و تشجيعها من خلال خلق المناخ المناسب لذلك سيكون له مردود ايجابي على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و على خلق فرص عمل جديدة و إصلاح العجز في الميزان التجاري و من ثم ميزان المدفوعات، و لا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات و رسم السياسات المتناسقة و المتكاملة و الواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية التي تؤثر على التصدير في البلد[27].

– لقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي، كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية كدول شرق آسيا التي تبنت إستراتيجية تشجيع الصادرات كخيار تنموي أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات إحلال الواردات[28].

و تتمثل الفوائد التي تعود على الدول من الصادرات فيما يلي:

إن فتح المجال أمام الصناعات و تنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تعود على الدولة و الدول التي تمارسها مقارنة مع أمثالها من الدول المتقدمة، فبعد أن تصل الصناعات إلى تحقيق الفائض في الإنتاج في الأسواق الخارجية ومن أجل النمو و التوسع و البقاء في السوق، إذ أن تصدير الفائض من إنتاج الصناعات المختارة قد يرجع إلى مزايا عدة منها: توفر اليد العاملة الفنية الماهرة القادرة على الإنتاج و بتكاليف نسبية مميزة، ظروف المناخ، وفرة الموارد الطبيعية، و من هذا المنطلق فالصادرات تؤدي إلى تحقيق مكاسب للدولة و للمجتمع ككل، و تؤدي تنمية صناعات التصدير إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بالإضافة إلى توفير الموارد المستمرة للاستثمارات، فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسع أسواقها محليا و دوليا، يعني توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية، و بالتالي إتاحة الفرصة لتحديد أسعار أقل و تنمية أكثر و هكذا...، و كل ذلك يمكن لهذه الصناعات من دفع أجور عالية نسبيا للعاملين فيها بالمقارنة مع الأجور في القطاعات الأخرى و بمرور الوقت قد يؤدي ذلك إلى أثر ايجابي على رفع الأجور في تلك القطاعات، و الصادرات في الدول النامية تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل الوطني و ذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات و الموارد المتاحة، كما تؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة[29].

[27] وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية المصرية (2001)، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، مصر، ص4-7.

[28] قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي (2002)، آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات –حالة الجزائر– مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، ص218.

[29] حاسم محمد (2008)، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص 20.

و يمكن تقديم عدة تعاريف للصادرات نوجزها فيما يلي:

– تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع و الخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج[30]، و حسب الموسوعة الاقتصادية فمفهوم الصادرات يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها إحدى الدول و تبيعها لدولة أخرى في مقابل سلع أو خدمات تنتجها هذه الدول الأخرى، أو في مقابل الذهب و العملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي أو في مقابل دين سابق أو في مقابل تعويضات و منح معينة[31].

و يمكن تقديم تعاريف للصادرات على المستويات التالية:

على مستوى المؤسسة: هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته المؤسسة إلى الأعوان الخارجية.

على المستوى الوطني: هي عملية تصريف الفائض الاقتصادي الذي حققته دولة إلى الدول التي تعاني نقص في الإنتاج، و هو عملية عبور السلع و الخدمات من الحدود الوطنية.

على المستوى الدولي: الصادرات هي وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الاقتصادي لأي دولة من الدول، يستعمل لمواجهة المنافسة و اقتحام الأسواق الخارجية، و التحكم في تقنياته يؤدي إلى ازدهار العلاقات الاقتصادية الخارجية لدولة ما[32].

و كتعريف عام : فان الصادرات تعني قدرة الدولة و شركاتها على تحقيق تدفقات سلعية و خدمية و معلوماتية و مالية و ثقافية و سياحية و بشرية إلى دول و أسواق عالمية و دولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح و قيمة مضافة و توسع و نمو و انتشار و فرص عمل و التعرف على ثقافات أخرى و تكنولوجيا جديدة ...الخ[33].

و يوجد في التصدير أسلوبين: أسلوب التصدير المباشر، و أسلوب التصدير الغير مباشر.

– التصدير المباشر: نقصد به ذلك النشاط الذي يترتب على قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله

[30] فؤاد مصطفى محمود (1993)، التصدير و الاستيراد علميا و عمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، ص23.

[31] عبد العزيز فهمي هيكل (1986)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، ص 313.

[32] نادي الدراسات الاقتصادية، الجمعية العلمية، جامعة الجزائر، (من الموقع: www.clubbnada.jeeran.com، اطلع عليه بتاريخ: 2012/12/20)

[33] فريد النجار (2002)، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر، ص15.

المعـــدل، و يفيـــد التصـــدير المباشـــر في تعميـــق معرفـــة و خـــبرة الشـــركة بالأســـواق الدوليـــة و يســـاعدها علـــى زيـــادة كفاءة الإدارة في ميدان الأعمال الدولية أيضا.

– التصدير غير المباشر: يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة و الشركة المصدرة في نفس الوقت، و الشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي للشركة المصدرة[34].

فالتصدير المباشر [35]هو الذي يكتفي بتوصيل السلع الى الموانئ و المطارات للشحن عن طريق المصدر و بنك المصدر الى المستورد و بنك المستورد، أما التصدير غير المباشر فيكون عن طريق وكلاء التوزيع و الشركات المتعددة الجنسيات و المشروعات المشتركة، و فروع الشركة متعددة الجنسيات و عمليات البناء و التشغيل و التملك و التحويل و الصفقات المتكافئة و غيرها من صيغ إدارة الأعمال الدولية مثل عقود الإدارة، الائتمان الأجنبي المباشر و غير المباشر.

و من أهم دوافع التصدير ما يلي:

– تشجيع إدارة الشركة على ممارسة نشاط التصدير.

– الاستفادة من وفورات الحجم الكبيرة في التسويق، و تحقيق الأرباح من خلال بيع المنتجات في الأسواق الخارجية.

– تنويع مخاطر الدخول إلى الأسواق الخارجية، و الاستفادة من بيع المنتجات ذات التكنولوجيا العالية المبتكرة.

– تصريف المنتجات ذات الإنتاج و الاستخدام الموسمي في الأسواق العالمية، وكذا الاستفادة من تشغيل الطاقات و الموارد الفائضة، و الاستفادة من فرص التسويق الخارجية التي تحقق أرباح كبيرة، و ذلك باغتنامها.

– القرب من الزبائن عن طريق إنشاء فروع و وكالات جديدة و تنفيذ طلبات معلقة لم تتوفر إمكانيات الإيفاء بها.

– ضيق السوق المحلية نتيجة عدم استيعاب هذه الأسواق للزيادة في السلع المنتجة محليا.

– بحث الشركات عن منافذ جديدة لتصريف منتجاتها نتيجة انخفاض الطلب على منتجاتها في السوق المحلية[36].

[34] نادي الدراسات الاقتصادية، الجمعية العلمية، جامعة الجزائر، من الموقع:(www.clubbnada.jeeran.com، اطلع عليه بتاريخ: 2013/01/10).

[35] فريد النجار (2002)، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، مرجع سابق، ص15.

[36] بديع جمال قدو (2009)، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، مصر، ص52.

المطلب الثاني: محددات الصادرات.

إن حجم الصادرات لأي دولة في أي وقت وتغيراته مع الزمن يتحدد عن طريق ثلاث محددات هي:

1- الطلب العالمي:

فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر عامل مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق بين نمو الطلب الخارجي و نمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه.

2- حجم الإنتاج أو طاقات الإنتاج:

فإذا كان حجم التشغيل غير تام (يقترب من التشغيل الكامل) وطاقات الإنتاج الضروري منخفض، فان زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة، و بالعكس فإذا كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز على نمو الصادرات.

3- تنافسية المنتجات المصدرة:

إن التنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد أو صناعة ما على بيع منتوجاتها في السوق الخارجي، حيث يعتمد ذلك على مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية و نوعية المنتجات و أوقات التسليم، الشبكات التجارية و المالية.....الخ، حيث تعتبر تنافسية الأسعار و تنافسية التكاليف المؤشرين الرئيسيين المستعملين:

أ)- تنافسية الأسعار: و تقاس بالعلاقة لأسعار الصادرات للشركاء التجاريين (بالأورو أو سعر الصرف المستعمل) بالنسبة لأسعار الصادرات المحلية، و تقاس بالعلاقة التالية:

$$\frac{Pe_x}{Pf_x}$$

Pe_x: مؤشر أسعار الصادرات الأجنبية،

Pf_x: مؤشر أسعار الصادرات الوطنية.

و يعتبر التضخم و سعر الصرف العاملين الرئيسيين اللذان يحفزان تنافسية السعر للصادرات.

فإذا كان سعر الصرف لدولة معينة مستقر فان التضخم في تلك الدولة سوف ينخفض مقارنة مع الخارج و مع وجود تضخم مستقر ينخفض مقارنة مع باقي العملات الأخرى و بالتالي فإن تنافسية السعر للصادرات سوف تتحسن فإذا كان:

01 دولار = 100 دينار فإن المستهلك الأمريكي يستطيع بدولار واحد أن يشتري ما قيمته 100 دينار جزائري من السلعة الوطنية، فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية و أصبح 01 دولار أمريكي = 120 دينار جزائري فإن المستهلك الأمريكي يستطيع أن يشتري بدولار واحد ما قيمته 120 دينار (تزداد الصادرات) فانخفاض قيمة العملة المحلية سوف تؤدي إلى تحسين إمكانية زيادة الصادرات للاقتصاد الوطني.

ب)– تنافسية التكاليف: وتقاس بالعلاقة بين تكاليف الأجور الابتدائية للخارج على تكاليف الأجور الابتدائية في الداخل، فإذا كانت هذه العلاقة متزايدة فإن تنافسية التكاليف للصادرات الوطنية ترتفع و العكس صحيح[37].

المطلب الثالث: مؤشرات تنافسية الصادرات.

هناك عدة مؤشرات تقيس تنافسية الصادرات لمختلف الدول نذكر منها ما يلي:

1– مؤشر التنوع: يقيس انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، و يتراوح هذا المؤشر بين 0 و1، و تشير القيم الدنيا إلى درجات تنوع أكثر بينما تشير القيم الأعلى إلى درجة تنوع أقل، و عندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

2– مؤشر التركز: و يعرف بمؤشر هيرفندال –هيرشمان و يقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات / الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، وتتراوح قيمة المؤشر ما بين 0 و 1، بحيث كلما اقترب هذا المؤشر من الواحد كلما كانت درجة تركز الصادرات أكبر، بينما القيم الدنيا للمؤشر تشير إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات و الواردات.

3– مؤشر كفاءة التجارة: و هو مؤشر مركب يرتكز احتسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط نصيب الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة و تنوع أسواق التصدير العالمية، ويؤدي احتساب مؤشر كفاءة التجارة إلى ترتيب عام لموقع الدولة المصدرة ضمن 184 دولة، و كذلك ترتيب فرعي للدول حسب السلع المصدرة، و ذلك بالنسبة ل 14مجموعة سلعية رئيسية[38].

[37] Bernard Bernier, Yves Simon (2007), Initiation à la Macroéconomie, 9ème édition, Dunod, Paris, France, p.170-171.

[38] تقرير صندوق النقد العربي (2012)، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص171.

المطلب الرابع: آثار مضاعف الصادرات.

إذا كان اقتصاد دولة ما منفتح على الخارج فان اقتصاد تلك الدولة يعطي بالعلاقة التالية:

$$Y + M = C + I + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

فإذا كانت : $Y = C + S = C + I$

فإنه: $C + M + S = C + I + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$

و بطرح الاستهلاك (C) من كلا الطرفين يصبح لدينا المعادلة التالية:

$$S + M = I + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

و بالاعتماد على المعادلة السابقة يمكن كتابة المعادلة الآتية:

$$\Delta S + \Delta M = \Delta I + \Delta X \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

و بقسمة طرفي المعادلة على ΔY:

$$\frac{\Delta S + \Delta M}{\Delta Y} = \frac{\Delta I + \Delta X}{\Delta Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

و بالتالي:

$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X)\frac{\Delta Y}{\Delta S + \Delta M} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

و يمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو التالي:

$$\Delta Y = (\Delta I + \Delta X)\frac{1}{\frac{\Delta S}{\Delta Y} + \frac{\Delta M}{\Delta Y}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

و مع ملاحظة أن:

$S = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ و يمثل الميل الحدي للادخار.

$M = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$ و يمثل الميل الحدي للواردات.

فيمكن كتابة المعادلة على النحو الآتي:

$$\Delta Y = (\Delta X + \Delta I)\frac{1}{S + M} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

و لعزل كتابة المعادلة على الناتج المحلي الإجمالي (PIB) نفترض أن $\Delta I = 0$

فيصبح لدينا المعادلة التالية :

$$\frac{\Delta Y}{\Delta X} = \frac{1}{S+M} \text{.....(9)}$$

و يسمى: $\frac{1}{s+m}$ بمضاعف التجارة الخارجية.

و بالتالي فإن كل ارتفاع في الصادرات يحدث ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بمقدار أكبر من الزيادة في الصادرات فمضاعف التجارة الخارجية يكون له تأثير أكبر إذا كانت المقادير الحدية للادخار و الواردات ضعيفة (صغيرة)، فالارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي سوف يحدث تلقائيا زيادة في نمو الواردات، فزيادة الواردات المتولد عن زيادة الPIB يمكن كتابتها بالعلاقة التالية: $\Delta M = m\Delta y$ .....(10)

$$\Delta M = m\Delta Y \Rightarrow \Delta m = \frac{\Delta M}{\Delta Y} \Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta M}{m} \text{.....(11)}$$

و يمكن كتابة المعادلة (9) على النحو التالي:

$$\frac{\Delta M}{m} = \frac{1}{S+m}.\Delta X \Rightarrow \Delta M = \frac{m}{s+m}\Delta X \text{.....(12)}$$

و باعتبار: $1<s<0$

$1<m<0$

و أن: $\Delta M < \Delta X$ أي أن الزيادة في الواردات المتولدة عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (PIB) أقل من الارتفاع الابتدائي في الصادرات فإذا كانت الزيادة في الواردات أكبر من الزيادة في الصادرات فإنه من الممكن أن يمحى الأثر الايجابي لزيادة الصادرات بارتفاع الواردات و بالتالي فإن هذه النتيجة المقبولة يجب أن تعالج بحذر و ذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار التغيرات النسبية في أسعار الصادرات و الواردات[39].

[39] BERNIER B et SIMON Y (2001), Initiation à la Macroéconomie, 8ème édition, Dunod, Paris, France, p.166-167-168.

المبحث الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري.

لقد عكفت مختلف المدارس الاقتصادية عبر مر التاريخ على طرح فكرة أن التجارة الخارجية تحدث النمو الاقتصادي و تزيد من ثروة و رفاهية الأمم، بدء من المدرسة التجارية و وصولا إلى المدرسة الحديثة و إسهامات بول كروغمان في تطوير النظرية الحديثة للتجارة الخارجية و يمكن إيجاز تلك الأفكار و نظرتها إلى الدور الذي تلعبه الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي كما يلي:

المطلب الأول: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكلاسيكي.

يعود الاهتمام بالتجارة الخارجية كمحرك للنمو إلى إسهامات المدرسة التجارية التي سادت في القرن السابع عشر، حيث كان ينظر للتجارة الخارجية على أنها مصدر ثروة الأمم[40]، فقيام التبادل الدولي حسب الفكر النظري الكلاسيكي يتم على أساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة فالدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يكلفها إنتاجها مستوى أقل من الدولة الأخرى تصدر هذه السلع المنخفضة في تكاليف الإنتاج قياسا بما يكلف إنتاجها في دول أخرى و تستورد السلع التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من ما يكلف إنتاجها في السوق الخارجي[41]، فلقد نادى المفكرون الكلاسيكي بالحرية الاقتصادية الكاملة و عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وكان مبررهم في ذلك أن ترك الحرية الكاملة للتجارة سوف يؤدي في النهاية بأن تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع بأكبر ميزة نسبية في إنتاجها وأن تقسيم العمل الدولي سيزيد من الرفاهية الاقتصادية للشعوب و يعود بالفائدة لكل دولة و على العالم بأسره، و قامت أفكارهم بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، فآدم سميث اعتبر أن السوق هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، فتقسيم العمل يؤدي إلى اتساع حجم السوق، و قد أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، و أوضح ريكاردو فيما بعد أن التبادل الدولي يقوم على أساس اختلاف التكاليف النسبية و الذي يتيح الاستفادة من التخصص و تقسيم العمل على النطاق الدولي و قد بين الكلاسيك أن إعاقة حرية التجارة سيلحق أضرارا كبيرة بالنمو الاقتصادي[42]، إلا أن ريكاردو لم يوضح مقدار الكسب بفعل التخصص، و هذا ما قام به جون ستيوارت ميل من خلال إضافته لنظرية ريكاردو التفسير الخاص بنسب المقايضة (التبادل التجاري ما بين السلعتين)، بالاعتماد على الإنتاجية النسبية في الدولتين بحيث يحدث التبادل التجاري ما بين الدولتين عند معدل مقايضة يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين، و يتحدد هذا المعدل بفعل مقابلة حجم الطلب في الدولتين أو الطلب

[40] أحمد الكواز (2009)، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 8، العدد 81، الكويت، ص3.

[41] بديع جميل قدو (2009)، التسويق الدولي، مرجع سابق، ص48.

[42] وصاف سعيدي (2002)، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع و التحديات، مجلة الباحث/عدد01، الجزائر، ص07.

المتبادل و يتحقق التوازن عند النقطة التي تتساوى فيها قيمة الصادرات و الواردات لكل دولة[43]، فقيام التبادل الدولي حسب الفكر النظري الكلاسيكي يتم على أساس اختلاف المزايا النسبية لكل دولة فالدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلع التي يكلفها إنتاجها مستوى أقل من الدولة الأخرى تصدر هذه السلع المنخفضة في تكاليف الإنتاج قياسا بما يكلف إنتاجها في دول أخرى و تستورد السلع التي يمكن الحصول عليها بكلفة أقل من ما يكلف إنتاجها في السوق الخارجي[44].

و قد وضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال و دور الصادرات في تحقيق الغلة المتزايدة و توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد، و بما يتمخض عن ذلك من ارتفاع في الدخل الحقيقي و زيادة الادخار و توفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع حجم الأسواق و الاستفادة من اقتصاديات الحجم، فالصادرات تعتبر عندهم قوة محركة للنمو[45].

المطلب الثاني: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري النيوكلاسيكي.

لقد قام كل من المفكرين السويديين هكشر و أولين بتطوير نظرية هبات عوامل الإنتاج للتجارة الخارجية و ذلك كمحاولة لتعديل النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، حيث جاءت إسهامات هكشر و أولين، من خلال إدخال عنصر إنتاج آخر في التحليل بالإضافة الى عنصر العمل و هو عنصر رأس المال، و يؤخذ على نظرية هكشر– أولين أن صحتها تتوقف على ما توصلت إليه من تساوي عناصر الإنتاج في الدول محل التبادل التجاري[46]، فحسب هذه النظرية فان الدول التي يكون لديها وفرة في رأس المال فينبغي لها تتخصص في إنتاج السلع كثيفة رأس المال و تصديرها، بينما الدول التي يكون لديها وفرة في اليد العاملة فينبغي لها أن تتخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل و تصديرها، و بالتالي فإن النظرية النيوكلاسيكية تنظر لأهمية التجارة في بلد معين على أنه شبه قدري يتحدد بالمزايا النسبية (هبات عوامل الإنتاج) و ما يترتب على ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على أسعارها المحلية و الدولية و في ظل سيادة المنافسة التامة و محدودية الموارد و عدم تنقل التقنية و سيادة ثبات الغلة مع الحجم[47]، و على الرغم من أن نظرية هكشر – أولين لعبت دورا كبيرا و مهيمنا في أدبيات التجارة الدولية إلا أنها لم تصمد أمام هشاشة الفرضيات التي بنيت عليها.

[43] أحمد الكواز (2009)، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، مرجع سابق، ص4.

[44] بديع جميل قدو (2009)، التسويق الدولي، مرجع سابق، ص48.

[45] وصاف سعيدي (2002)، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع و التحديات، مرجع سابق، ص7.

[46] أحمد الكواز (2009)، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، مرجع سابق، ص3-5.

[47] أحمد الكواز (2008)، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الثالث والسبعون، الكويت، ص3.

و قد بررت النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية للتجارة الدولية فرضية العلاقة بين التجارة و النمو على وفق المكاسب التجارية التي يتحصل عليها كل بلد جراء القيام بالتجارة الخارجية، و تتلخص هذه المكاسب في ثلاثة أنواع هي:

*مكاسب ساكنة أو صافية و هي التي تتحقق وفق قانون الميزة النسبية لدافيد ريكاردو نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع فتجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج من السلع عن الطلب المحلي عليها بشرط أن يكون معدل التبادل للسلعتين ضمن نطاق معدل التبادل المحلي لها، وهناك المكاسب الحركية و هي تتمثل في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسيع سوق صادراتها و منتجات قطاعاتها التصديرية، و هذه المكاسب التجارية الحركية تكون أكثر من المكاسب الصافية إذا كانت دوال إنتاجها تخضع لقانون تزايد الغلة، و من المكاسب التجارية الأخرى التي تحصل عليها الدولة من التجارة الخارجية تتمثل في أن التجارة تمثل حافزا للمنافسة و وسيلة للحصول على معارف تكنولوجية جديدة و تقنيات حديثة في الإنتاج، و الذي يؤدي بدوره إلى تدفق رؤوس الأموال و زيادة معدل التخصص و الذي بدوره يؤدي إلى تحديث طرق و أساليب الإنتاج، و هناك مكاسب أخرى و هي المكاسب التجارية من خلال تصريف فائض الإنتاج أو ما يعرف بمنفذ الفائض و المعروف لدى آدم سميث والذي أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج و كوسيلة لتوسيع السوق مما يؤدي إلى تعزيز أو تقسيم العمل و رفع مستوى الإنتاجية و هذا النوع من المكاسب يتمثل في أن التجارة الخارجية تعتبر منفذ لفائض منتجات الدولة عن سوقها المحلي على الأسواق العالمية، و تعتبر المكاسب المتحققة من تصريف فائض الإنتاج سببا وجيها في توسيع حجم الصادرات و تزداد أهمية المكاسب التجارية من خلال هذا المنفذ عندما تكون الموارد المستعملة في إنتاج و تصدير مثل هذه الفوائض ليس لها استخدامات بديلة و غير قابلة التحويل للاستخدام المحلي[48].

المطلب الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الكينزي.

إن تغيرات الصادرات تؤثر في الدخل الوطني فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني و نقصها يؤدي إلى نقص في الدخل الوطني، و بالتالي فإنه يوجد ارتباط وثيق بين التجارة الخارجية و الدخل الوطني، فالصادرات لا تختلف عن الاستثمار فكلاهما بمثابة حقن في الدخل الوطني و تقوم الفكرة الأساسية لكينز على فكرة المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في الاستثمار أو التصدير فإن الدخل الوطني سوف يزداد بكمية أكبر من الزيادة في الاستثمار أو الصادرات بسبب آلية المضاعف، و تؤكد النظرية الكينزية على دور الحكومة في توجيه النشاط الاقتصادي، بحيث تزيد الصادرات لإنعاش السوق الداخلية فالزيادة في

[48] عابد العبدلي (2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27، المملكة العربية السعودية، ص8-9-10-11.

الإنفاق تؤدي إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني و هذا ما يسمى بآلية المضاعف، و لكن هذه الآلية نجدها غير فعالة في حالة البلدان النامية، و ذلك بسبب ما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوى معين إلى مستوى آخر أكثر تقدما فأثر الصادرات في البلدان النامية يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع أو المعجل و ذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في هذه البلدان و سيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك و الذي يتوقف على الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب.

فالمضاعف الكينزي في الدول المتقدمة يعمل في إطار يختلف تماما عن الدور الذي يؤديه في الدول النامية فوجود طاقة إنتاجية معطلة يتم تفعيلها عن طريق تحفيز الطلب الفعلي في حين نجد أن الدول النامية تعاني من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و الذي لا يستطيع الاستجابة لمثل تلك التفعيلات و بالتالي فإن أثر مضاعف التجارة الخارجية يكون ضعيفا في هذه الدول.

المطلب الرابع: دور الصادرات في إحداث النمو الاقتصادي حسب الفكر النظري الحديث.

منذ السبعينيات بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية حيث ارتبطت أساسا بالإضافة التي قدمها بول كرومان (P.Krugman) في أن اتساع الأسواق سيجعل الدول تستفيد من الوفورات الخارجية للحجم، فالنظرية الحديثة اعتمدت في نموذجها على أساس عنصر إنتاجي واحد و هو العمل، و اعتمدت كذلك على فرضيتين الأولى: تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفورات داخلية ناتجة عن تحسن كفاءة الإنتاج، و الثانية: سيادة المنافسة الاحتكارية (و ليس التامة)، وبالتالي فإن اتساع السوق أمام الشركات المنتجة للسلع المتمايزة أو المختلفة يتيح عمل وفورات الحجم و من ثم وبسبب ارتفاع حجم الطلب بسبب زيادة حجم السوق تنخفض التكاليف و تزيد الصادرات و نقطة التوازن ترتفع إلى مستوى إنتاج أعلى بسبب انخفاض سعر السلعة و بالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي و تستفيد بذلك كل دولة من ارتفاع النمو الاقتصادي بها، و كما تستفيد الشركات أيضا من وفورات الحجم الديناميكية من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب التعلم و الخبرة من خلال العمل (Learning by Doing)، و يؤدي ذلك إلى انخفاض التكاليف و زيادة قدرة الدولة على التصدير، و بفعل تزايد التجارة الدولية بين فروع الشركة الواحدة (intrabranche) عبر حدود الدول، و تعتمد هذه التجارة على قيود دفترية تتحدد قيمتها من قبل الشركات المتعددة الجنسيات بفعل سيطرتها على آليات إنتاج السلع محل عمل هذه الشركات، و في السنوات الأخيرة و إلى غاية الآن بدأ الاهتمام بالعوامل المتحكمة التي تزيد من القدرة التنافسية لبلد معين في التجارة الدولية، و في ظل تزايد الدعوة لتشجيع الصادرات من أجل الرفع من النمو الاقتصادي فقد قام بورتر (M. porter) بتحديد الإستراتيجية الناجحة لشركة

معينة من أجل زيادة صادراتها، حيث يرى بورتر (M. porter) أن توفير البيئة الملائمة لعمل الشركات سيعمل على زيادة تنافسيتها في التجارة الدولية و بالتالي زيادة صادراتها و من ثم الرفع من معدل النمو الاقتصادي[49].

[49] أحمد الكواز (2009)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي، مرجع سابق، ص6-7.

المبحث الرابع: العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.

تتفاوت أهمية التجارة و من ثم علاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية ففي الوقت الذي تنظر فيه النظرية النيوكلاسيكية لأهمية التجارة في بلد معين على أنه شبه قدري يتحدد بالمزايا النسبية (هبات عوامل الإنتاج) و ما يترتب على ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على أسعارها المحلية و الدولية و في ظل سيادة المنافسة التامة و محدودية الموارد و عدم تنقل التقنية و سيادة ثبات الغلة مع الحجم، في حين تفترض النظريات الحديثة للتجارة الخارجية المنافسة غير التامة أو الاحتكارية و إمكانية انتقال الموارد و تزايد الغلة مع الحجم، حيث ينظر للتجارة من وجهة نظر النظريات الحديثة على أنها تعمل على الميزات النسبية (الديناميكية) للدول مما يفسح المجال لتدخل الدولة لدعم الصناعات التي تتميز بتزايد الغلة و تحقيق وفورات خارجية و دعم الانتشار التقني و كذلك الحماية على أسس مختارة و محدودة و إمكانية خلق موارد جديدة، حيث بدأت تتشكل معالم هذه النظرية الحديثة منذ سبعينات القرن الماضي من قبل بعض الاقتصاديين مثل (P.Autras, Helpmann Krugman, Lancaster, Dixit and Norman,) و غيرهم و لعل واحدة من أهم نقاط الاختلاف بين النظريتين هي الخاصة بالسياسات اللازمة للتنمية الصناعية و التأثير الأحق على النمو، حيث أن الحوافز المحايدة (ذات التأثيرات المحايدة على الواردات والصادرات) و حرية التجارة لا تقود بالضرورة دائما إلى النتيجة التي تتبناها النظرية التقليدية، و هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين النمو والتجارة الخارجية، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، و كذلك خفض الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم من فرص العمل و الأجور و بالتالي تعظيم نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب الدخول بالإضافة إلى أن تعاظم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة بالإضافة إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر النمو) و على إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة و غيرها من الآليات غير المباشرة[50].

[50] أحمد الكواز (2008)، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص3 ـ 10.

المطلب الأول: أثر الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

إن جذور الانفتاح الاقتصادي هي في الحقيقة تعود إلى نظرية السويديين هكشر و أولين[51]، فالنظرية الاقتصادية التقليدية وضحت أن تحرير حركة السلع و رؤوس الأموال تحفز النمو الاقتصادي و بالتالي فإن الانفتاح التجاري يسمح للدولة باستغلال ميزاتها النسبية من أجل الرفع من فعالية عوامل الإنتاج على المدى الطويل، و منه فإن رؤوس الأموال سوف تتوزع على الدول و هذا بفعل الإنتاجية الحدية لرأس المال و هذا ما يسمى بالاقتصاد الأمثل (Feldstein et Herioka,1980)[52]، ففي ظل اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية و انفتاح الدول على الخارج فإنه يندر أن نجد أن اقتصاد ما نما و لأجل طويل من دون التعامل مع التجارة الخارجية (وخاصة استيراد السلع الرأسمالية والصادرات)، ولا يوجد أيضا أن بلد ما نما بالكامل من خلال فتح الأبواب للتجارة الخارجية و الاستثمار، فمصدر النمو الاقتصادي لأي دولة هو قدرتها على الاستفادة من الفرص التي يعرفها السوق العالمي بالتنسيق مع إستراتيجيات الاستثمار المحلي بهدف تحفيز القدرات التنظيمية المحلية، لأنه لا يوجد دليل قاطع على ربط تحرير التجارة وتعظيم النمو بشكل منتظم، فقد لاحظ (stiglitz, 1998) أن أغلب معادلات محددات النمو تتضمن بعضا من مؤشرات الانفتاح (مثل مستويات التعريفة الجمركية أو نسب تجارية أو تشوهات سعرية ...) مرتبطة ارتباط وثيقا بنمو متوسط الدخل للفرد[53].

و يميز بين نوعين من الانفتاح: الانفتاح الجزئي أو المراقب وسياسة الانفتاح الحر، فالانفتاح التجاري المراقب يقاس عن طريق النسبة المئوية التي تفسر العلاقة التي تقيس التجارة الخارجية للتراكم الداخلي و لنموها و سياسة الانفتاح تقاس بطرق معينة، فالانفتاح المراقب لا يتعلق سوى بجزء بسيط فقط من سياسة الانفتاح التجاري، و عموما يعالج عن طريق العلاقة بين مجموع الصادرات و الواردات بالنسبة للناتج المحلي (PIB) أو [(X+M)/Y][54]، و لقد قام جيفري ساش(jeffrey sachs) و أندرو وارنر (andrew warner) بدراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول ما بين سنة

[51] DEMURGER S (1995), Ouverture et croissance industrielle en chine: Etude empirique sur un échantillon de villes, édition centre de développement de l'OCDE, document de travail N°108, France, p.10.

[52] COMBES J.L (1999), Intégration A L'économie Mondiale et instabilité de croissance, France, P.03

[53] أحمد الكواز، أهم معوقات إستراتجية التنمية للقرن الحادي و العشرين، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، من الموقع: (www.api-arab.org، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/01/12).

[54] GUILLAUMONT P (2001),"Ouverture, Vulnérabilité et Développement", Centre d'études et de recherches sur le Développement international (CERDI), études et Documents, France,, p.3.

(1970-1989) فتوصلا إلى نتيجة مفادها أن الانفتاح يصاحبه و بقوة نمو اقتصادي سريع[55]، و قد أظهرت الدراسات التي أجريت على دول منظمة التعاون و التنمية (OCDE) أن تخفيض الحواجز الجمركية و إلغاء القيود غير التعريفية يحسن من شروط التبادل التجاري و يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي لهذه الدول[56]، فتحرير التجارة الخارجية على مستوى الرقابة الجبائية و رفع الحواجز الجمركية و غير الجمركية يجعل السياسات التنظيمية و إجراءات التجارة الخارجية مكونات مهمة في التأثير على تنافسية الصادرات في الأسواق الدولية[57].

فالعلاقة الموجبة بين تحرير التجارة و النمو التي تؤكدها الأدبيات الاقتصادية تعاني من مشاكل منهجية يترتب على إزالتها رفض هذه العلاقة منها أن مؤشرات الانفتاح كمؤشر على تحرير التجارة تعاني من إشكاليات كمقياس للقيود التجارية، أو أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا و كبيرا بمصادر ذات أداء متواضع للنمو، و كما أشار (stiglitz, 1998) و حتى في حالة وجود علاقة عكسية ما بين القيود على التجارة و معدل النمو فإن هذه العلاقة لا تظهر مباشرة بشكل بارز في البيانات، و كما أشار (Stiglitz, 1998) أيضا فعند الإسقاط البياني لمتغير نمو متوسط دخل الفرد و مقياسين من مقاييس القيود التجارية: معدل التعريفة الجمركية و نسبة تغطية القيود غير الجمركية، فإن العلاقة توضح في كلا المتغيرين سالبة بقيم منخفضة و لا تمثل معنوية إحصائية (و ذلك بعد أن تم تحييد آثار الدخل الأولي، و التعليم الثانوي)، بالإضافة إلى أن معدلات التعريفة الجمركية المتوسطة البسيطة تقلل من أهمية معدلات التعريفة الجمركية المرتفعة، لأن ما يقابل هذه المعدلات من مستويات الواردات يكون قليلا، و يمكن القول أن للدور الحكومي في تحفيز الصادرات دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي و لا خلاف عليه فالدور الحكومي في تحفيز الصادرات لدول شرق آسيا (النمور الآسيوية) كان له دور مهم خاصة في المراحل الأولى من التنمية[58]، بالإضافة إلى أن الانفتاح التجاري و تحرير التجارة الخارجية سوف يجبر الشركات على العمل على جعل مؤسساتها و نظامها التعليمي أكثر فعالية من أجل خلق الظروف الملائمة للتجديد و الابتكار و يجبر بذلك على بذل المزيد من الطاقة و الجهد من أجل دفع و تأخير المحاباة و الفساد (تحليل رودريغ Rodrigue على سبيل المثال) و تحسين النظام الصحي، فالانفتاح التجاري هو عامل محفز

[55] SAMUELSON P.A et NORDHAUS W.D (2005), Economie, 18ème édition, Paris, France, p.589-590.

[56] BASSININI A et SCARPETTA S (2001), Les moteurs de la croissance dans les pays de l'OCDE : Analyse empirique sur des données de panel, Revue économique de l'OCDE n°33, France, p15.

[57] صالح العصفور (2012)، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 115، الكويت، ص12.

[58] أحمد الكواز، أهم معوقات إستراتجية التنمية للقرن الحادي والعشرين، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت، (www.api-arab.org، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/01/2).

للتنمية و الرفع من النمو الاقتصادي [59]، و رغم أهمية التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه لا يوجد اتفاق شامل حول اتجاه التأثير ما بين التجارة و النمو، و هناك العديد من الدراسات التي تعرضت للعلاقة بين النمو و التجارة الخارجية و منها دراسة (Fisher , 2003) و الذي بين أن الانفتاح التجاري له تأثير موجب على النمو، فمن وجهة نظر فيشر و آخرون أنه كلما زادت درجة الانفتاح كلما تعزز النمو و الدخل، إلا أن العديد من الاقتصاديين يبدون تحفظا من مثل هذه العلاقة، حيث لا يعتبر بالضرورة درجة الانفتاح على العالم الخارجي (الواردات+الصادرات/الناتج المحلي الإجمالي) مقياسا محايدا لبيان التأثير الايجابي للتجارة على النمو فهناك العديد من البلدان لا تمثل فيها هذه الدرجة أهمية كبيرة، حيث يرى رودرك (Rodrik,1999) بأن هدف تعزيز الصادرات كجزء من السياسة التجارية يجب أن ينظر إليه كوسيلة لتمويل الواردات و ليس كهدف، فمن شأن توجيه السياسة الاقتصادية نحو القطاع الخارجي على حساب بقية الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية أن يخلط ما بين الوسائل و الأهداف [60]، و تحرير المبادلات التجارية يؤدي أيضا إلى نمو حجم الأسواق و يسمح للمؤسسات الأكثر إنتاجية بتطوير نفسها و زيادة قدرتها التنافسية أما المؤسسات الأقل إنتاجية و نتيجة للمنافسة فإنها لا تستفيد من هذا التحرير التجاري و قد يؤدي زيادة المنافسة من قبل المؤسسات الجديدة إلى اضمحلالها و خروجها من السوق [61].

إذن فتحرير التجارة الخارجية لها علاقة كبيرة بأداء النمو في مختلف الدول فلا يجب أن نفصل الحماية على حرية التجارة فلا يوجد ما يثبت ترابط الحماية مع النمو على طول الخط و في نفس الوقت لا يجب أن نبالغ في الربط الحتمي ما بين تحرير التجارة و النمو [62]، بالإضافة إلى أن تسهيل التجارة مع تحرير التجارة تشكلان آليتان لتحقيق و تعجيل النمو الاقتصادي لمختلف الدول و ذلك من خلال مساهمة القطر المعني في التجارة الدولية و في التجارة البينية و في استقطاب الاستثمار المحلي و الخارجي مما يزيد من خلق فرص عمل جديدة و زيادة الإنتاج و تنوعه و بالتالي ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي، فكلما زادت قدرة قطر معين على التصدير أكثر من الاستيراد كلما كان لهذه الفجوة أثر على زيادة النمو لذلك البلد، فالتجارة الدولية الحرة تساهم بشكل

[59] BLANCHETON B (2004), "Ouverture commerciale, Croissance et Développement: Malentendus et Ambigüités des débats ", premier journée du développement du GRES « le concept de développement en Débat », 16-17 septembre 2004, France, p.16.

[60] أحمد الكواز (2008)، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص3 ـ 10.

[61] LATTIMORE R et AUTRES (2009), Le commerce international : libre, équitable et ouvert, édition OCDE, France, p.166.

[62] أحمد الكواز، "أهم مقومات إستراتيجية التنمية للقرن الحادي و العشرين"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت (www.api-arab.org صفحة معاينة بتاريخ: 2013/01/12).

رئيسي في النمو الاقتصادي لأي دولة و تشير الميزة النسبية الى السلع و الخدمات التي يمكن أن تؤدي الى تجارة دولية مربحة بصورة مشتركة[63].

المطلب الثاني: علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي.

لقد اختلف الاقتصاديون منذ القدم حول الدور الإنمائي الذي يمكن أن تلعبه الصادرات، حيث نجد رواد المدرسة التشاؤمية أمثال (Nurkse, Prebish, Myrdal) قد وصلوا من خلال تجاربهم في القرن التاسع عشر الى أن هناك علاقة طردية ما بين الصادرات و النمو الاقتصادي حيث تعتبر هذه التجارب فريدة و لها مواصفاتها الخاصة التي أهلتها للنجاح خاصة مع وجود وفرة في الطلب الخارجي إلا أن هذه التجربة مع الظروف و المعطيات الحالية للاقتصاد العالمي لا يمكن تكرارها و بما يتعذر معه اعتماد الدول النامية على التصدير، و هذا يقود الى مفهوم أن التصدير يؤدي الى إبطاء عملية التنمية، و يتفق (Nurkse) مع هذا الرأي أيضا، و من هنا يرى (Kravis) أن الدور الإنمائي الذي تلعبه الصادرات يعتبر عنصرا واحدا فقط من مجموعة من العوامل العديد المحلية و الخارجية اللازمة لتحقيق التنمية.

وهناك مجموعة أخرى من الاقتصاديين المتفائلين الذين يرون أن للصادرات تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي (الصادرات كمحرك للنمو)، أمثال: (Heberler, Viner)، و في العصر الحديث و منذ السبعينات و بعد العديد من التجارب الناجحة في العديد من دول العالم، حيث ظهر الدور الايجابي للصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي و قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول مما شكل انتصارا لسياسة تشجيع الصادرات على سياسة إحلال الواردات[64].

و يمكن تقسيم الدراسات التي حظيت بها العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي حسب نتائجها كما يلي:

أ) هناك دراسات دعمت نتائجها الفرضية القائلة بأن الزيادة في الصادرات تسبب الزيادة في النمو الاقتصادي مثل دراسة: (Arnade and Vasavada(1995), Fosu(1996), Thornton(1996)).

ب) و هناك دراسات دعمت نتائجها الفرضية القائلة بأن الزيادة في النمو الاقتصادي تؤدي إلى الزيادة في الصادرات مثل دراسة: (Henriques and Sadorsky(1996), Al-Yousif(1999)).

[63] بيت الأمم المتحدة (2011)، تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة الى اجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة و النقل في منطقة الاسكوا، بيروت، لبنان، ص12.

[64] محمود حامد عبد الرازق (2006)، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مرجع سابق، ص36.

ج) و هناك دراسات أكدت نتائجها على وجود سببية تبادلية بين الصادرات و النمو الاقتصادي مثل دراسة: (Dutt and Ghosh (1994), Thornton (1997), Shan and Sun (1998))[65].

– إن أول من أشار الى أن الصادرات هي محرك للنمو هو دنيس روبرتسن، و ذلك في مقالة نشرها سنة 1940، و بعده حاول نوركسه أن يثبت أن زيادة الصادرات كانت محرك النمو في الأقطار المنتجة للمواد الخام في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، و في السبعينات من القرن الماضي حاول بلاسا (Balassa, 1971) و غيره من الاقتصاديين، معرفة درجة الترابط بين التجارة و النمو، و أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي أي الارتباط بين الصادرات و النمو، و بينت الدراسات أن البلدان التي تنمو بسرعة تميل الى تصدير المزيد من السلع، و أن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد، كما أن الأقطار التي تنمو صادراتها بسرعة تميل الى أن تنمو مستورداتها بسرعة أيضا (Lawrence and Weinstein, 1999)[66].

و كما أكد العديد من الاقتصاديين أمثال تايلور(W.Tyler) سنة1981، و م.روم (M.Rom)، سنة 1983 أن للصادرات آثارا موجبة في النمو الاقتصادي إلا أن ذلك النمو يكون محددا بطبيعة المرحلة التنموية التي يمر بها الاقتصاد، و حيث أن الحوافز الناشئة من الصادرات تختلف باختلاف طبيعة الصادرات و نمطها و تكون الحوافز أكثر تأثيرا كلما كان معدل النمو في الطلب على الصادرات أكبر و من ثم تزايد الأثر المباشر الذي يمكن أن يولده قطاع الصادرات في الاستخدام و الدخل الفردي (نتيجة لارتفاع معدل الأجور)، مما يعزز القدرة الشرائية لفئات الدخل المنخفض[67].

و لقد توصل (Goldstein et khan, 1982) إلى أن الإنتاجية و الطلب هما القناتين الرئيسيتين التي عن طريقها الصادرات تقود إلى النمو و من ثم التنمية، و من جهة أخرى فإن نمو الصادرات سيحسن من أسلوب الإنتاج و ذلك أن قطاع التصدير يتكون من قناة تنقل و تحول التكنولوجيا، المعرفة، و رأس المال البشري و اقتصاديات الحجم (Chen 1979 , Grossman , Feder 1983, Khang 1987 Bardhan et Lewis 1970, et Helpman 1989, Edwards 1992, Fosv 2002.).

[65] مجدي الشوربجي (2007)، العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم الى الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، خلال الفترة من 27–28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص8.

[66] خالد محمد السواعي (2006)، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص38.

[67] سالم توفيق النجفي و احمد فتحي عبد المجيد (2008)، السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان، ص215.

و قد بينت دراسات أخرى أن أثر صادرات المنتجات الصناعية لها أثر أكبر على النمو الاقتصادي من صادرات المواد الأولية (Fosv 1990, 1996 b, Fosv 2002)، و قد بين كل من (Wood , Mayer 2001) أن نصيب صادرات المنتجات الصناعية لإفريقيا في السوق العالمي تستطيع أن ترتفع عن طريق تحسين البنية التحتية و السياسات[68].

كما يرى (Kindelberger) أن التجارة تعمل كمحرك للنمو، فالتجارة تعتبر كوسيلة من شأنها أن تحقق النمو الاقتصادي للدول النامية و ذلك من خلال الاعتماد على قطاع الصادرات[69].

– بالإضافة إلى أن التجارة تمكن الدولة من الحصول على المواد الأولية و الضرورية لمنتجاتها و المنتجات الباهظة الثمن محليا و التي تكون متوفرة بشكل أقل نسبيا على المستوى الداخلي مثل المعرفة و الأفكار و التكنولوجيا الحديثة بالحصول عليها من السوق الخارجية بأسعار أقل من الداخل مما يمكن للتجارة أن توفر ظروفا ملائمة لرفع معدلات النمو بالاعتماد على الخارج و بالتالي تطوير الإنتاج الصناعي و زيادة الصادرات للدول المشاركة في التجارة الدولية.

– حيث يؤكد "راؤول بريبش" من أن اتجاه شروط التبادل الدولي تميل للانخفاض في غير صالح الدول النامية، وبالتالي فإذا ما انخفض سعر صادرات دولة ما بالنسبة إلى أسعار المنتجات المستوردة فإن عليها أن تبيع المزيد من منتجاتها التصديرية لكي تستطيع الحفاظ على نفس المستوى من الواردات التي كانت تشتريها في السنوات السابقة (و هذا يسمى بانخفاض شروط التبادل الدولي)، فالخسارة التي تتحملها الدول النامية تتحول إلى مكاسب تتحصل عليها الدول المتقدمة(ارتفاع و تحسن شروط التبادل الدولي لها).

– ففي فترات الرواج الاقتصادي تحدث زيادة دورية في أسعار كل من السلع الأولية و الصناعية، فيما تنخفض أسعار السلع الأولية بصورة أكبر من أسعار السلع الصناعية في أوقات الكساد.

– يتصف الطلب على المنتجات الأولية بمرونة دخلية منخفضة، فيما الطلب على السلع الصناعية أو المصنعة يتسم بمرونة دخلية مرتفعة نسبيا.

– التغير التكنولوجي يؤدي إلى زيادة المرونة السعرية للسلع الأولية في المدى الطويل نتيجة استحداث و تطوير بدائل صناعية للمواد الأولية أو التوفير و الترشيد في استخدام هذه السلع، مع الإشارة إلى أن انخفاض المرونة السعرية و الدخلية للسلع الأولية تتفاوت من سلعة إلى أخرى فهي منخفضة في المنتجات الزراعية و أقل انخفاضا في الطاقة و الوقود.

[68] JOHNSON D (2006), Exportation et croissance économique : une analyse empirique sur le Togo, Revue de CAMES- nouvelle série B, Vol.007 N°2, Togo, p.262.

[69] KINDELBERGER C et LINDERT P (1981): Economie internationale, édition economica, Paris, France, p.196.

و النتيجة النهائية لتحليل بريبش (Prebish) هي:

* إن شروط التبادل الدولي تميل إلى التحرك ضد منتجي المواد الأولية، و بما أن معظم الدول النامية هي إما دول منتجة أو مصدرة للسلع الأولية فمن مصلحتها أن تأخذ بسياسة التصنيع خلال المدى الطويل و أن تتبنى سياسة الحماية خلال تلك الفترة، و قد فسر بريبش أنه و من واقع أن السلع الأولية تعمل في ظروف المنافسة التامة على المستوى المحلي و الدولي لذلك تنخفض أسعارها مع التقدم الفني، أما السلع الصناعية فتعمل في ظل ظروف منافسة غير تامة فهناك تحكم في أسعارها.

و بالتالي يمكن القول أن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي يرتبط بثلاث عناصر أساسية متكاملة فيما بينها تتمثل في:

1) طبيعة قطاع الصادرات التي تعتمد عليه الدولة النامية كمحرك للنمو الاقتصادي،

2) مدى توفر علاقة تكاملية مترابطة رأسيا و أفقيا بين هذا القطاع و بقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني،

3) مدى قدرة الدولة النامية على الاستفادة من آثار الانتشار التكنولوجي على زيادة معدلات الإنتاجية فيها و التي تأتي عبر مواردها من السلع الرأسمالية المتمثلة في المعدات و الآلات والأدوات التكنولوجية المتطورة الحديثة وكذا المدخلات الوسيطية[70].

– حيث تعتبر نظرية النمو الاقتصادي الكلاسيكية و التي دعمها النيوكلاسيك أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات و النمو الاقتصادي، فهي تشير إلى أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات، و الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية، و رفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، و الذي بدوره يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية (Baldwin:1963,Keesing:1974,Kruger:1980)، و بالتالي تصبح الصادرات كقوة محركة لآلة النمو التي تحرك و تدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية (Nurkse:1961).

[70] عبد الناصر عز الدين بوخشيم (2003)، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسه للفترة (1973–1998)–، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، ليبيا، ص18– 26.

إن زيادة الصادرات تؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي، و توجد هناك عدة أسباب لشرحها منها ما يلي:

– إن زيادة الصادرات يترتب عليها زيادة الطلب المحلي داخل الاقتصاد مما يؤدي بدوره إلي زيادة الناتج.

– إن زيادة الصادرات تؤدي إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير، و هذا يؤدي إلى تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي الذي يتميز بعدم الكفاءة نسبيًا إلى قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية، فزيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي.

– إن الصادرات المعتمدة علي الميزة النسبية سوف تسمح باستغلال اقتصاديات الحجم و هذا يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي.

– إن زيادة الصادرات يترتب عليها تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي، الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي[71].

– إن حدوث زيادة في الصادرات يؤدي إلى زيادة دخول المشروعات التي تعمل في قطاع التصدير، و كذا دخول العاملين بهذه المشروعات من عمال و أصحاب رؤوس الأموال سوف ترتفع أيضا تبعا لذلك، و يؤدي هذا بدوره إلى زيادة الإنفاق الداخلي فينتعش النشاط الإنتاجي في الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد هذا الأثر إلى صناعات أخرى داخل الاقتصاد الوطني، و تؤدي هذه العملية بشكل متتابع إلى زيادة الإنتاج و زيادة الدخل الذي يسلمه قطاع الإنتاج إلى المستهلكين، أي أن الزيادة الأولية في الصادرات تؤدي إلى زيادات متتابعة في الدخل الوطني إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند مستوى مرتفع عن ذي قبل[72].

[71] مجدي الشوربجي (2007)، العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، مرجع سابق، ص7-8.

[72] عبد الرحمن يسرى أحمد (2009)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، ص195.

المطلب الثالث: تذبذب الصادرات و النمو الاقتصادي.

1– أسباب تذبذب الصادرات:

إن أسباب تذبذب الصادرات يمكن حصرها في كما يلي:

من جانب الطلب: أن الطلب على المواد الأساسية في الدول النامية غير مرن بالنسبة للسعر، حيث أن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد في الدول المتقدمة على السلع الأساسية مثل القهوة و السكر يشكل نسبة بسيطة من دخلهم و ثبات مشترياتهم من هذه السلع و عدم اهتمامهم لتغير أسعارها تعكس انعدام المرونة السعرية لهذه السلع بالإضافة إلى عدم استقرار الطلب على صادرات الدول النامية، من السلع الأساسية نتيجة تغير الدورات الاقتصادية في الدول المتقدمة و كذلك عدم مرونة الطلب السعري على المعادن بسبب انخفاض معدل الإحلال.

من جانب العرض: نجد انعدام مرونة أسعار المواد الأساسية، فالكميات المعروضة لا تستجيب كثيرا لتغير أسعارها بسبب الجمود المحلي و عدم مرونة المواد الموظفة في غالبية الدول النامية، و عدم استقرار العرض أو تغيره بسبب الأحوال الجوية و غيرها من الأسباب.

و لقد أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت من طرف العديد من الاقتصاديين على الدول النامية مثل (1964)Tassel، Michaely (1962) ، Souter (1977) ، Coppock (1962) ، Brien (1972) ، MacBean (1964) أن:

– التركيز السلعي هو وراء التذبذب في حصيلة الصادرات للدول النامية حيث يقيس التركيز السلعي مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، فصادرات الدول النامية تتصف باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في غالبيتها سلع أولية تصدر في معظمها للدول المتقدمة.

– أما السبب الثاني فهو التركيز الجغرافي للصادرات حيث يقيس هذا المؤشر مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، فارتفاع هذا المؤشر يجعل من الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات و الأحداث السياسية و التقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها.

2– آثار تذبذب الصادرات على النمو الاقتصادي:

إن إيرادات الدول النامية من الصادرات المحتملة تختلف أهميتها من سنة الى أخرى، فعندما ترتفع إيرادات الصادرات يزيد المصدرين من إنفاقهم الاستهلاكي و الاستثماري و الائتماني و ذلك بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصادرات و تتضخم هذه الآثار و تنتقل إلى سائر قطاعات الاقتصاد من خلال عمليات "المضاعف – المسارع" المعروفة.

و قد أظهرت الدراسات التي عالجت هذا الموضوع مثل دراسات (Love,1992) ،(Wilson,1994) التي أجريت على الدول النامية، أن التذبذب في حصيلة الصادرات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل نمو التذبذب في حصيلة الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي[73].

المطلب الرابع: أثر سعر الصرف على الصادرات و النمو الاقتصادي.

إن تخفيض العملة يؤثر عبر القنوات التالية:

– ارتفاع الصادرات (ارتفاع التنافسية)،

– انخفاض الواردات و ذلك نتيجة ارتفاع السعر النسبي للواردات و ارتفاع تكلفة الواردات، و انتقال الطلب بذلك نحو الطلب على السلع المحلية.

* فلكي يؤدي تخفيض العملة إلى تحسين الميزان التجاري فلا بد من ارتفاع الصادرات لكي تغطي الارتفاع في تكاليف الواردات و يعرف ذلك بشرط أو قيد مارشال – ليرنر:

فإذا افترضنا أن ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي σ في ظل ظروف تخفيض حقيقي فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في صافي الصادرات، حيث أن:

سعر الصرف الحقيقي σ يتم حسابه حسب المعادلة التالية: $\sigma = EP^*/P$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار في بلد ما،

P^*: المستوى العام للأسعار في البلد الأجنبي،

[73] خالد محمد السواعي (2006)، التجارة و التنمية، مرجع سابق، ص54-61.

E: سعر الصرف الاسمي،

σ: سعر الصرف الحقيقي.

و بالتالي ع يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية، فارتفاع **σ** يعني انخفاض أسعار السلع الأجنبية و العكس صحيح فأي انخفاض في **σ** يعتبر تحسنا حقيقيا، و لاشتقاق شرط **مارشال– ليرنر** نفترض التغير في سعر الصرف الحقيقي $\triangle\boldsymbol{\sigma}$

و لنفترض أن الميزان التجاري:

X: الصادرات، Q:كمية الواردات $NX = X - x - \frac{EP^*}{P}\ Q = X - \boldsymbol{\sigma} Q$

$NX = X - \boldsymbol{\sigma}\ Q$

و عند التوازن يكون: $NX = 0 \Longrightarrow X = \boldsymbol{\sigma}\ Q$

و بالتالي فإن: $\Delta NX = \Delta X - \boldsymbol{\sigma}\ \Delta Q - Q\Delta\boldsymbol{\sigma}$

و بقسمة طرفي المعادلة علىX نجد: $\frac{\Delta NX}{X} = \frac{\Delta X}{X} - \boldsymbol{\sigma}\frac{\Delta Q}{X} - Q\frac{\Delta\boldsymbol{\sigma}}{X}$

لنستعمل $X = \boldsymbol{\sigma}\ Q$ ⟵ عند توازن الميزان التجاري.

و نعوض $\frac{\boldsymbol{\sigma}}{X}$ بـ $\frac{1}{Q}$ في العنصر الثاني على اليمين و نعوض $\frac{Q}{X}$ بـ $\frac{1}{\boldsymbol{\sigma}}$ في العنصر الأول على اليمين نجد:

$$\frac{\Delta NX}{X} = \frac{\Delta X}{X} - \frac{\Delta Q}{Q} - \frac{\Delta\boldsymbol{\sigma}}{\boldsymbol{\sigma}}$$

و لقد أثبتت الدراسات أن تخفيض العملة سيؤدي إلى تدهور الميزان التجاري في البداية و يتغلب أثر ارتفاع الأسعار، لكن بعد مرور فترة زمنية معينة تبدأ آثار الأحجام في الظهور لتؤدي إلى تحسن الميزان التجاري و يكون المنحنى على الشكلJ، فهذا السلوك يكون ناجما عن أن المستهلكين و المنتجين يحتاجون إلى وقت لتغيير سلوكهم نظرا لعدم توفر معلومات كافية و فورية من جهة و لتكاليف التعديل.

الشكل رقم (07): أثر تخفيض العملة على الميزان التجاري حسب قيد مارشال – ليرنر.

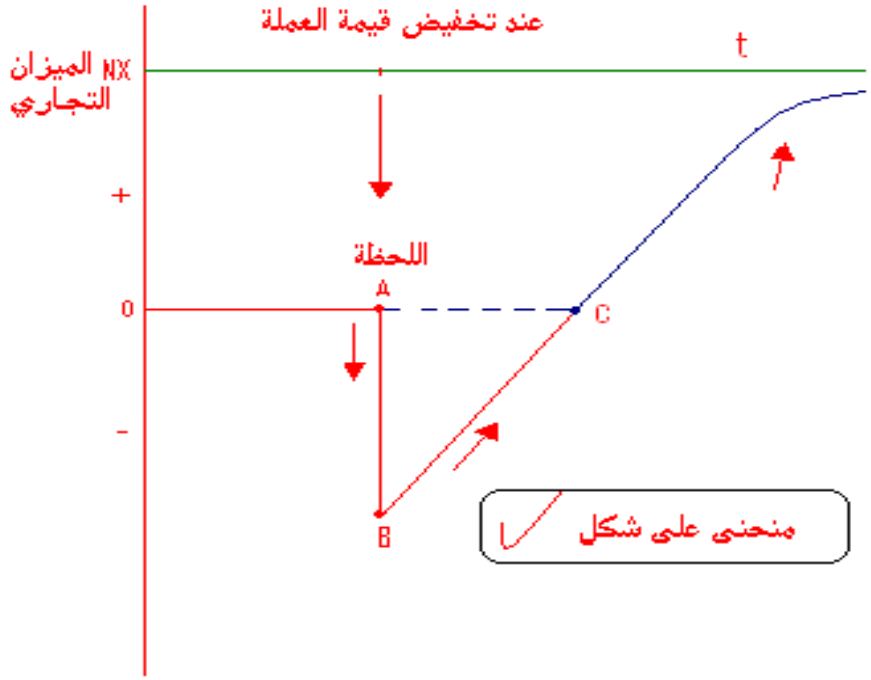

المصدر: بلقاسم العباس (2003)، سياسات أسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث و العشرون، الكويت، ص15.

– و مما سبق فإن النمو المستقر و المتوازن يتحقق و يصل النموذج في النهاية إلى حالة يتزايد فيها مخزون رأس المال بنفس نسبة تزايد قوة العمل، و يتبين لنا أنه من الممكن أن تكون هناك عدة حالات للتوازن و ليس حالة واحدة، كما و قد لا يحدث التوازن مطلقا[74]، و بالتالي فان تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع الصادرات و ذلك نتيجة زيادة الطاقات الإنتاجية المستخدمة و كذلك التي لم تستخدم و كذا تحويل الموارد من قطاعات بدائل الواردات، فتخفيض العملة يؤدي إلى تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إضافة إلى الاقتصاد الوطني، فالزيادة في رصيد رأس المال تؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية، و ذلك أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى تخفيض التكاليف و الأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف و الأسعار السائدة في الخارج مما يزيد من ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير[75]، و لقد أثبتت الأعمال التي قام بها كل من (khan et Knight) سنة 1985 أن تخفيض العملة بنسبة 10 % تؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج المحلي الخام بنسبة 1.1%، بالإضافة إلى النتائج المتحصل عليها من الدراسة التي قام بها (Innwon Park) على منظمة دول جنوب شرق أسيا (ASEAN) سنة 2003 و ذلك في إطار تخفيض سعر الصرف

[74] بلقاسم العباس (2003)، سياسات أسعار الصرف ، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث والعشرون، الكويت، ص14-16.

[75] يوسفي رشيد (2006)، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، ص80.

لعملاتها مقابل الدولار جراء الأزمة المالية الأسيوية ما بين (1997 - 1998) و التي من نتائجه ارتفاع مستوى الناتج المحلي الخام في هذه الأخيرة[76].

المطلب الخامس: آثار سياسات التصدير على النمو الاقتصادي.

تؤثر سياسات التصدير على رفاهية الدولة التي تقوم بتصدير بضاعتها إلى الخارج و فيما يلي نذكر بعض نماذج سياسات التصدير:

أ) آثار ضريبة الصادرات: ففرض ضريبة على السلع المصدرة يؤدي إلى خفض أسعارها المستلمة و أسعارها في الأسواق المحلية و يشجع المنتجين على توسيع عرض منتجاتهم في الأسواق المحلية لكي يتجنبوا دفع الضريبة على صادرات السلعة المعنية، فتكسب بذلك الدولة دخلا من الضريبة على تلك الصادرات، و تسبب ضريبة الصادرات ارتفاعا في الأسعار العالمية للسلعة المصدرة تفوق أسعارها العالمية، إلا أن آثار هذه السياسة تكون سالبة على الاقتصاد الوطني إذا اتصف العرض المحلي و الطلب المحلي بالمرونة، و ذلك أن الدولة ستقوم بالمبالغة في تقدير دخولها من ضرائب الصادرات إذا لم تأخذ بعين الاعتبار النقص في كميات صادراتها بعد فرض الضرائب، أما آثار هذه الساسة تكون موجبة على الاقتصاد الوطني إذا كان العرض المحلي و الطلب المحلي أقل مرونة، بحيث أن تأثير الضريبة على الكميات المصدرة يكون أقل و أن الدخل المكتسب يكون أكبر، و عندما تكون استجابة المنتج و المستهلك للضريبة على الصادرات أقل مرونة فان فعالية خسارة المجتمع الصافية تكون أقل[77].

ب) آثار دعم الصادرات: قد تلجا بعض الدول أحيانا الى تقديم دعم لبعض السلع المصدرة من بلدانهم، و يكون هدف هذا الدعم هو تحسين الميزان التجاري للدولة الداعمة و ذلك عن طريق زيادة الصادرات، أو دعم صناعة إستراتيجية في البلد لها تأثير سياسي قوي، أو مساعدة بعض الأقاليم التي تتعرض لركود اقتصادي و تتركز فيها الصناعات التصديرية، و قد يكون الدعم على شكل دفعات نقدية تقدمها الدولة للمصدرين أو تخفيض في الضرائب و قد تأخذ أشكالا أخرى غير مباشرة في شكل منح للأبحاث و التطوير و غيرها، فإذا كانت الدولة المانحة للدعم دولة صغيرة أي لا تؤثر على السعر العالمي إذا قامت بدعم صادراتها، فإن ذلك سيعمل على إعادة توزيع الدخل من المستهلكين إلى المنتجين و إلى عوامل الإنتاج في صناعة التصدير، أما إذا كانت الدولة المانحة للدعم و المصدرة لتلك السلعة دولة كبيرة و تستطيع أن تؤثر في السعر العالمي فان المصدرين يستطيعون أن يخفضوا السعر العالمي لتلك السلعة المصدرة المدعمة، بحيث يعود ذلك بالفائدة على المستهلكين في الدولة المستوردة، أما بالنسبة

[76] زواوي الحبيب (2011)، مداخلة بعنوان: سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية –حالة الجزائر–، ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، ص15-16.

[77] علي عبد الفتاح أبو شرار (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، دار المسيرة للتوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص299-300.

للمنشآت التي تنتج سلعا منافسة للسلع المستوردة في تلك الدولة فيعود انخفاض السعر العالمي عليها بالضرر، مما يجبر هذه المنشآت على خفض أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى خفض أرباحها[78]، و في واقع الأمر فإن الصادرات تكون أكثر مما هي خاضعة للرسم، فقد أشار (Patrick Low,1988) في سنة 1988 إلى أن الإعانات المقدمة للمنتجين المصدرين قد ارتفعت في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 0.6% من PIB و في اليابان إلى 0.9% و بلغت في أوروبا 2.5%[79].

المطلب السادس: النمو و التنوع الصناعي.

إن فرضية الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي تستند إلى فكرة أن نمو الإنتاج في قطاع سلم الصادرات يولد بصفة خاصة في القطاع الصناعي اقتصاديات الحجم الثابتة و المتحركة و التي تنقلها إلى كافة الاقتصاد من أجل تحقيق معدل نمو مرتفع، و هذه المكاسب في الإنتاجية تكون على مستوى المنتجات أو المصانع أو المؤسسات (وفورات داخلية و خارجية)، و بالتالي فإن تشجيع الصادرات كمحرك للنمو يستطيع أن يحل محل إحلال الواردات و الاستثمارات العمومية[80].

إن النمو الاقتصادي بدون أن يصاحبه التضخم سوف يعمل على توازن ميزان المدفوعات، فالتوسع في الصادرات عن طريق التأثير في سعر الصرف أو الامتصاص الداخلي سيصاحبه توسع في الواردات و في هذه الحالة سوف يظهر لنا ما يسمى "بخطر كالدور" حسب مفهوم تحرير التبادل و حركة عوامل الإنتاج، فالاقتصاد المتخصص يستطيع أن يستفيد من نظام تراكمي لاقتصاديات الحجم و نمو مرتفع (أثر فاردون)، و الاقتصاد غير المتخصص سوف يتعرض إلى صعوبات في ميزان مدفوعا ته و نمو اقتصادي بطيء مع خسارة في العوامل الإنتاجية المتوفرة لديه و بعبارة أخرى فإن قياس مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي يجب أن يأخذ في الحسبان خصائص الطلب و العرض للمنتجات المصدرة و المستوردة، و كذلك إذا كانت صادرات دولة ما تجد طلب خارجي مرن بالنسبة للسعر و الدخل، فكل انخفاض في التكاليف أو ارتفاع في الطلب الداخلي سوف يرفع من معدل النمو الاقتصادي، و إذا كانت تركيبة الاقتصاد ذات مرونة الدخل للطلب على الواردات مرتفعة، فإن نظام ميزان المدفوعات سوف يؤثر سلبا على معدل النمو الاقتصادي، مما يجعل من السياسات الانكماشية ضرورية الحدوث، و بالتالي فإن التوسع في

[78] علي عبد الفتاح أبو شرار (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات،مرجع سابق، ص301-304.

[79] LINDERT P.H et PUGEL T.A (1996), Economie Internationale, 10ème édition, Economica, Paris, France, p.251.

[80] TREMBLAY R (1987), Le Rôle des exportations dans la croissance économique des régions et des pays, Revue canadienne des sciences régionales, Canada, p.342.

الصادرات بدون التنوع الصناعي أي بدون مرونة دخلية عميقة و كبيرة للواردات لا تستطيع أن ترفع بصفة دائمة ومستمرة معدل النمو الاقتصادي[81].

و حسب هيس (Hesse, 2008)، فإن عدم استقرار الصادرات تعتبر أحد الأسباب التي تفسر أهمية و مزايا تنوع الصادرات، و حسب النماذج الهيكلية للتنمية الاقتصادية فإن الدول التي تربط اقتصادياتها بإنتاج و تصدير المواد الأولية يجب عليها أن تعمل على تنويع صادراتها و ذلك بالمرور من المنتجات الأولية إلى المنتجات المصنعة و الذي يضمن لها النمو المستدام (Chenery 1979, Syrquin 1989)، فتنوع الصادرات يستطيع أن يحقق الاستقرار لحصيلة الصادرات و يضمن النمو الاقتصادي الطويل الأجل (Agosin (2007), Lederman et Maloney (2007)) (Al-Marhubi (2000)[82].

[81] Ibid. p 345-346.

[82] AMADOU A (2009), Analyse de l'effet de l'instabilité des exportations sur la croissance économique au Togo, Revue africaine de l'intégration, Volume 3.N°2, Togo, p.169.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة نظرية حول العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي تبين لنا ما يلي:

– تعد التجارة الخارجية من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد، فهي تعمل على زيادة الدخل الوطني من خلال الاعتماد على التخصص في الإنتاج و تقسيم العمل الدولي، توفير السلع التي تكون الدولة غير قادرة على إنتاجها محليا لأسباب تعود إلى طبيعة السلعة من حيث المتطلبات الإنتاجية لها، تامين المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية التي تحتاجها الدول النامية مثل رؤوس الأموال و مصادر العملات الأجنبية و التكنولوجيا و الإدارة الحديثة، التي تساعد على تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني و تحقيق أقصى إشباع ممكن من السلع و الخدمات مما لو لم يكن هناك تجارة خارجية و ذلك من خلال الحصول على سلع و خدمات يصعب إنتاجها محليا، و تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، و إصلاح العجز في ميزان المدفوعات، و جذب الاستثمار الخاص المحلي و الأجنبي، و من ثم تحقيق معدلات نمو مطردة، فالصادرات تؤدي إلى تحقيق مكاسب للدولة و للمجتمع ككل، و تؤدي تنمية صناعات التصدير إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بالإضافة إلى توفير الموارد المستمرة للاستثمارات.

– إن العلاقة بين التجارة و النمو حسب النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تتحقق وفق المكاسب التي تتحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية و هي عبارة عن مكاسب ساكنة و مكاسب حركية و مكاسب من خلال منفذ الفائض، بينما ترى النظرية الكينزية أن أثر الصادرات في البلدان المتقدمة يتحدد عن طريق ما يسمى بآلية المضاعف و لكن هذه الآلية نجدها غير فعالة في حالة البلدان النامية، و ذلك بسبب ما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر الجهاز الإنتاجي الكفء الذي يستطيع نقل التنمية الاقتصادية من مستوى معين إلى مستوى آخر أكثر تقدما فأثر الصادرات في البلدان النامية و منها الجزائر يتحدد عن طريق عمل آلية المسارع أو المعجل و ذلك بسبب انتشار البطالة المقنعة في هذه البلدان و سيادة النشاط الزراعي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك و الذي يتوقف على الخيارات الحكومية ما بين الادخار لمواجهة متطلبات التنمية أو تفعيل الطلب.

– تتفاوت أهمية التجارة و من ثم علاقتها بالنمو الاقتصادي حسب نظريات التجارة الخارجية ففي الوقت الذي تنظر فيه النظرية النيوكلاسيكية لأهمية التجارة في بلد معين على أنه شبه قدري يتحدد بالمزايا النسبية (هبات عوامل الإنتاج) و ما يترتب على ذلك من تأثيرات لكمية العوامل المتاحة على أسعارها المحلية و الدولية، في حين ينظر للتجارة من وجهة نظر النظريات الحديثة على أنها تعمل على الميزات النسبية (الديناميكية) للدول مما يفسح المجال لتدخل الدولة لدعم الصناعات التي تتميز بتزايد الغلة و تحقيق

وفورات خارجية و دعم الانتشار التقني وكذلك الحماية على أسس مختارة و محدودة وإمكانية خلق موارد جديدة، فالتجارة الخارجية تتأثر بالنمو كما يتأثر النمو الاقتصادي بالتجارة الخارجية أي أن هناك علاقة تبادلية ما بين التجارة و النمو، فالنمو الاقتصادي بمفهومه الحديث أصبح يعتمد بالدرجة الأولى على الدور المتزايد للتجارة الخارجية و الاعتماد على التقدم التكنولوجي و الذي يعني تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية، و بالتالي يمكن القول أن دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي يرتبط بطبيعة قطاع الصادرات التي تعتمد عليه الدولة النامية كمحرك للنمو الاقتصادي، و مدى توفر علاقة تكاملية مترابطة رأسيا و أفقيا بين هذا القطاع و بقية القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني، و مدى قدرة الدولة النامية على الاستفادة من آثار الانتشار التكنولوجي على زيادة معدلات الإنتاجية فيها و التي تأتي عبر مواردها من السلع الرأسمالية المتمثلة في المعدات و الآلات و الأدوات التكنولوجية المتطورة الحديثة وكذا المدخلات الوسيطية، و تؤدي الزيادة في الصادرات إلى زيادة النمو الاقتصادي، و ذلك لما يترتب عن زيادة الصادرات زيادة في الطلب المحلي داخل الاقتصاد و الذي يؤدي بدوره إلي زيادة الناتج و إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات مما يؤدي بالتالي إلي زيادة إنتاجية قطاع التصدير، و هذا يؤدي إلي تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع الغير قابلة للتبادل التجاري الدولي الذي يتميز بعدم الكفاءة نسبيًا إلي قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية، فزيادة الإنتاجية تؤدي إلي زيادة النمو الاقتصادي، فالصادرات المعتمدة علي الميزة النسبية سوف تسمح باستغلال اقتصاديات الحجم و هذا يؤدي بدوره إلى تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي، و يترتب على زيادة الصادرات كذلك تحقيق زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي، الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي، و يؤدي ذلك إلى زيادة مداخيل المشروعات التي تعمل في قطاع التصدير، و كذا مداخيل العاملين بهذه المشروعات من عمال و أصحاب رؤوس الأموال سوف ترتفع أيضا تبعا لذلك، و يؤدي هذا بدوره إلى زيادة الإنفاق الداخلي فينتعش النشاط الإنتاجي في الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد هذا الأثر إلى صناعات أخرى داخل الاقتصاد الوطني، و تؤدي هذه العملية بشكل متتابع إلى زيادة الإنتاج و زيادة الدخل الذي يسلمه قطاع الإنتاج إلى المستهلكين، أي أن الزيادة الأولية في الصادرات تؤدي إلى زيادات متتابعة في الدخل الوطني الى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند مستوى مرتفع عن ذي قبل.

– و قد أظهرت الدراسات التطبيقية أن التذبذب في حصيلة الصادرات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدل نمو التذبذب في حصيلة الصادرات يؤدي إلى تراجع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، و أن التركيز السلعي و التركيز الجغرافي للصادرات هو وراء التذبذب في حصيلة الصادرات للدول النامية، و لقد أثبتت الدراسات كذلك أن تخفيض العملة سيؤدي إلى

تدهور الميزان التجاري في البداية و يتغلب أثر ارتفاع الأسعار، لكن بعد مرور فترة زمنية معينة تبدأ آثار الأحجام في الظهور لتؤدي إلى تحسن الميزان التجاري و يحدث ذلك بارتفاع الصادرات (ارتفاع التنافسية) و انخفاض الواردات و ذلك نتيجة ارتفاع السعر النسبي للواردات و ارتفاع تكلفة الواردات، و انتقال الطلب بذلك نحو الطلب على السلع المحلية و يعرف ذلك بشرط أو قيد مارشال – ليرنر.

– فالنمو و ما ينتج عنه من ارتفاع في مستوى الدخل الوطني يؤثر في حجم و نمط التجارة الدولية عموما و الصادرات خصوصا، و يؤدي إلى زيادة إنتاج الدولة من مختلف السلع و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة قدرة الدولة على التصدير للخارج، و ذلك إذا توفرت للدولة أو مؤسساتها على ميزة تنافسية التي تمكنها من مواجهة منافسيها في السوق الداخلي أو في السوق الخارجي.

كما أن الانفتاح على الخارج و تحرير التجارة الخارجية و المبادلات من خلال توسيع السوق سيمكن الدولة من الإنتاج و بأحجام كبيرة و الاستفادة من اقتصاديات الحجم و بالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي و زيادة الدخل الوطني الذي ينعكس بدوره على تحسن الدخل الفردي و زيادة رفاهيتهم.

– النمو الاقتصادي لأي بلد يكون مرتفع و مستديم إذا كانت خصائص السلع المصدرة و المستوردة تسمح للصادرات بالارتفاع بصفة أسرع من الواردات ولكي يتحقق هذا الشرط لتكوين نمو اقتصادي مستمر و كافي فيجب أن يكون الاقتصاد متنوع و ذو تنافسية في مختلف قطاعاته و المرونة الدخلية للطلب على الواردات يجب أن لا تكون مرتفعة كثيرا، فالنمو الاقتصادي الطويل الأجل المولد عن طريق الصادرات لا يتحقق إلا إذا كان الاقتصاد متنوع.

و لكي يتم إعطاء صورة تحليلية عن أثر الصادرات في النمو الاقتصادي، فسيتم دراسة حالة الاقتصاد الجزائري و ذلك بعرض واقع و خصائص الاقتصاد الجزائري و توضيح دور الصادرات عموما و قطاع المحروقات بصفة خاصة في إحداث النمو الاقتصادي من خلال روابطه مع بقية القطاعات الأخرى باعتباره القطاع القائد و المحرك لتلك القطاعات.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر

إن الاقتصاد الجزائري يعتبر من الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي، و ذلك بالنظر إلى حجمه الصغير نسبيا و إلى الخصائص التي يتميز بها هيكل الصادرات و الواردات، و رغم أن هيكل الصادرات يتصف بتنوع سلعه إلا أنه يتصف أيضا بارتفاع درجة التركيز، حيث يعتمد على تصدير سلعة أساسية واحدة و هي المحروقات و التي تعتبر المصدر الأساسي و شبه الوحيد لتحصيل النقد الأجنبي و تمويل الواردات المطلوبة للتنمية و برامج الاستثمارات، و الوسيلة الأساسية لدفع معدلات النمو الاقتصادي مما يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية و رهين لتقلبات أسعار الصرف و أسعار النفط و الطلب الخارجي لهذه المادة، و بالتالي سوف نتناول في هذا الفصل لواقع و خصائص الاقتصاد الجزائري من مختلف جوانبه و تحليلا لمؤشرات الانفتاح الاقتصادي و تطورات هيكل الصادرات و مساهمته في دفع معدلات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: واقع و خصائص الاقتصاد الجزائري.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطورات هامة و عديدة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، من مرحلة الاقتصاد المخطط إلى مرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق و التي ميزتها مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية و ذلك بإشراف المؤسسات النقدية و المالية الدولية في إطار تطبيق برامج التعديل الهيكلي.

المطلب الأول: لمحة حول تطور الاقتصاد الجزائري.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بثلاث مراحل متعاقبة يمكن إيجازها فيما يلي:

- مرحلة الانتظار(1962-1966): حيث تميزت هذه المرحلة بصفة عامة بمشاكل تسييرية للجهاز الإنتاجي نتيجة ذهاب المعمرين الأوروبيين، و تولد عن تلك المرحلة وجود قطاعات مسيرة بواسطة العمال مع وجود القطاع الخاص في المجال الصناعي و الفلاحي و التجاري[1]، ليتم فيما بعد تبني سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي منذ سنة 1967 و تم ذلك عن طريق إرساء صناعات قاعدية تسمح بتحقيق نمو اقتصادي مستدام و متسارع عبر الزمن و تحقيق التنمية الشاملة، حيث تم تبني مجموعة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، لتليه بعد ذلك المرحلة الانتقالية (1978-1980) و هي مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني و

[1] كربالي بغداد (جانفي 2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة، ص03.

المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، حيث بلغ متوسط معدلات النمو 7% في هذه المرحلة[2]، ولكن ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة و ميزان المدفوعات و أصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي كبير و لم يستطيع التقويم و التعديل، و بالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد و أصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو[3]، و دخلت الجزائر بعدها في مرحلة الإصلاحات و التعديل الهيكلي منذ سنة 1986، فلقد أثبتت أزمة 1986 و التي أدت إلى تراجع أسعار البترول حقيقة هشاشة الاقتصاد الوطني كونه اقتصاد أحادي التصدير يعتمد على تصدير المحروقات بنسبة تفوق 90% و من أجل ذلك و بغية تنويع القاعدة الاقتصادية تبنت الجزائر برنامجا شاملا للتعديل الهيكلي مست مختلف جوانب السياسة الاقتصادية الكلية، فقد مس هذا الإصلاح كل من السياسة النقدية والسياسة المالية و كذا سياسة الصرف الأجنبي، بالإضافة إلى جملة من التعديلات الهيكلية تمثلت في تعميق التجارة الخارجية و كذا ميزان المدفوعات و نظام الصرف و الأسعار لتدعيم الاستقلالية المالية و الاقتصادية للمؤسسات العمومية و البنوك و التي كانت تهدف في مجملها إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي موجبة.

حيث مكن برنامج التعديل الهيكلي من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية و مكن من استعادة النمو الاقتصادي بعد أن كان سالبا في الفترة (1986-1994)، و قد عرف الاقتصاد الوطني عشرية من الركود الاقتصادي، إلا أنه و مع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسنا مقبولا مقارنة بما سبق، إذ كان يقدر ب -2,2% و -0,9% لسنتي 1993 و 1994 على التوالي، ليرتفع في سنة 1995 إلى 3,9%، ثم إلى حدود 4% سنة 1998[4]، ليرتفع في 1999 إلى 4.6% و ذلك بسبب ارتباطه بعوامل خارجية لا يمكن التنبؤ بها و هي أسعار البترول و الظروف المناخية بالنسبة للقطاع الفلاحي، بالإضافة إلى الركود الحاصل في القطاع الصناعي و عدم مساهمته في دفع معدلات النمو الاقتصادي، لتدخل الجزائر فيما بعد مرحلة ما بعد الإصلاحات وبرامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تميزت هذه الفترة بعودة الارتفاع في أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999، و تم إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي و التي خصصت لها مبالغ مالية ضخمة لم يشهد و أن

[2] صالح تومي، راضية بختاش (2004)، اثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر، ص16-21.

[3] حاكمي بوحفص (جانفي 2007)، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة بسكرة، (من الموقع: WWW.ULUM.NL، صفحة معاينة بتاريخ: 03 ديسمبر 2012)

[4] دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان (2010)، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد– من خلال حالة الجزائر –، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص201.

خصصتها الجزائر للبرامج السابقة، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العمومي من الناتج المحلي الخام من 28.3% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003، و قد تم انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى و التي ساهمت بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث بلغت نسبة النمو الاقتصادي 6.8% سنة 2003 و انخفاض نسبة البطالة إلى 11.8% سنة 2007، و وصلت معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها حيث بلغت 0.33% سنة 2000 و 1.64% سنة 2005، و تم فيما بعد إطلاق برنامج الإنعاش الخماسي (2010 و 2014) و الذي خصص له مبلغ 1500 مليار د.ج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني منها مبلغ 250 مليار د.ج لتطوير اقتصاد المعرفة[5]، حيث تضاعف الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ثلاث مرات من سنة 2000 إلى سنة 2012، فمن 4123.5 مليار د.ج سنة 2000 ليبلغ 15843 مليار د.ج سنة 2012[6].

المطلب الثاني: خصائص الاقتصاد الجزائري.

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية و ذلك لما يميزه من خصائص و التي تتمثل في:

– طبيعة الموارد و الثروات المادية التي يتميز بها من مواد طاقوية من بترول و غاز طبيعي و مواد منجمية و مواد أولية هامة وتوفره على مساحات زراعية هامة بالإضافة إلى الطاقات الإنسانية و الكفاءات البشرية التي يتمتع بها و قطاعات صناعية لا يستهان بها وتوفر بنية شاملة و هامة و تتمثل في البنية المينائية و المطارية و الطرقات[7]، أما إستراتيجية التنمية التي اتبعت في الجزائر فقد بنيت على ثلاثة محاور أو مفاهيم رئيسية و هي: التصنيع و التوجه نحو الداخل و التكامل و هذه المفاهيم كانت نتيجة للآثار السلبية التي خلقها خروج الاستعمار الفرنسي، فقد أوجد الاستعمار هيكلة للاقتصاد الجزائري المستعمر، هيكلة متناسقة سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، قانونيا و ثقافيا، و انقسم بذلك الاقتصاد الوطني إلى اقتصادين متباينين شكلا ومضمونا أحدهما عصري مرتبط بقطاع التصدير و مندمج تماما في الاقتصاد الفرنسي، و الثاني متخلف لم يكن يتمتع بدرجة استعداد كافية لتفاعله مع

[5] عبادة عبد الرؤوف ، غطاس عبد الغفار (2011)، أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008، جامعة ورقلة، ص4-5.

[6] الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع: www.ons.dz.

[7] خالدي خديجة (2005)، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، ص87.

الاقتصاد الأول و أدى ذلك إلى إصابة الاقتصاد بتشوهات و إختلالات عديدة انعكست في اختلال الهيكل الإنتاجي و ضعف نصيب الصناعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و كذا اختلال العلاقة بين الموارد المادية و الموارد البشرية[8].

وهذه الاختيارات الاقتصادية قد أفرزت أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية ساهمت في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي بحيث تحول الاقتصاد الجزائري إلى:

– اقتصاد مديونية: حيث ركزت معظم السياسات الاقتصادية المتبعة على تسيير و إدارة أزمة المديونية حيث بلغ حجم الديون العمومية في نهاية 2000 إلى حوالي 2500 مليار دينار جزائري.

– اقتصاد ريعي: يعتمد على استخراج و تصدير المحروقات فهو يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة النفطية على حساب إستراتيجية التصنيع الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فالمحروقات تساهم بنسبة لا تقل عن 38% من هيكل الناتج المحلي الإجمالي و يساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25%[9] ، و 40% من الإيرادات العامة للدولة[10] ، و شكلت المحروقات 97% من إجمالي الصادرات سنة 2012 بمبلغ إجمالي قدره 5567223 مليون د. ج[11].

– اقتصاد تطورت فيه آليات الفساد، و أصبحت تؤثر على حركية النشاط الاقتصادي و مجالاته، الأمر الذي قلص من نجاعة وكفاءة السياسة الاقتصادية المتبعة و عطل المنظومة القانونية و التشريعية الاقتصادية، فازداد حجم الاقتصاد الموازي و ازدادت صعوبة التحكم فيه مما أدى إلى إضعاف قدرة الدولة المؤسسية و زعزع عنصر الثقة فيها[12]، حيث صنف البنك الدولي، الجزائر في مؤخرة الترتيب في تطبيق الحكم الراشد، ففي مؤشر الرشوة صنفت الجزائر في سنة 1990 في أواخر الترتيب و لم يتحسن ترتيبها، كما تحتل المرتبة الثانية مغاربيا في مؤشر الرشوة خاصة في العقود و الصفقات حيث تصل إلى 6% من كلفة المشروع و تحتل

[8] زوزي محمد (2010)، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد08، الجزائر، ص 171.

[9] قدي عبد المجيد (2008)، مداخلة بعنوان: الاقتصاد الجزائري و النفط: فرص أم تهديدات، ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07 و 08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس بسطيف، ص02.

[10] صندوق النقد العربي (إحصائيات 2012)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص384.

[11] الديوان الوطني للإحصائيات، من الموقع: www.ons.dz.

[12] خالدي خديجة (2005)، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص88.

الجزائر المراتب الأخيرة في الاستقرار و مراقبة الفساد و إبرام الصفقات و الفعالية الحكومية و سيادة القانون[13]، و فيما يخص إرساء مناخ أعمال ملائم فقد تحصلت الجزائر على المرتبة 152 في سنة 2012 بعد أن كانت في المرتبة 150 في سنة 2011 من ضمن 185 بلدا، و هي مرتبة متدنية جدا و بصورة أدق فإن الجزائر لم تعتمد أي إصلاح خلال الفترة ما بين جويلية 2011 و جويلية 2012، مما أدى إلى تراجع ترتيبها في هذا المؤشر[14]، أما فيما يخص مؤشر تفشي الفساد في العالم فقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية « Transparency International » تقريرها السنوي لسنة 2012 المتعلق برصد مدى تفشي الفساد في العالم، فقد بينت النتائج تحسن العدد الممنوح للجزائر من 2,9 من 10 سنة 2011 في تقرير سنة 2011، إلى 34 من 100 في تقرير سنة 2012، فقد تحسن ترتيبها نسبيا في هذه السنة إلى المرتبة 105 عالميا مقابل 112 في تقرير سنة 2011 و تبقى هذه المرتبة متدنية جدا رغم المجهودات المعتبرة المبذولة من طرف السلطات العمومية للحد من تفشي ظاهرة الفساد[15]، و هذه العوامل أضعفت من قدرة الاقتصاد الجزائري على خلق فرص العمل و نشوء البطالة بسبب الصدمات الخارجية و عدم استقرار أسعار النفط و طريقة استجابة السياسات لهذه الصدمات، مما أدى إلى تراجع الصادرات غير النفطية و عدم قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر خاصة خارج المحروقات و هذا بسبب ظهور بوادر الداء الهولندي في الجزائر بسبب انخفاض العائد المنتظر من الاستثمار و ارتفاع تكلفة الإنتاج، و خروج العملات الأجنبية خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية[16]، إلا أننا نشهد مؤخرا في سنة 2012 مؤشرات اقتصادية ايجابية تنتظر انتعاش الاستثمارات و الصادرات خارج المحروقات، حيث انخفض الدين العمومي الخارجي إلى 410 مليون دولار 2012 بعدما كان في سنة 2000 حوالي 2500 مليار دينار جزائري، حيث فاق الفائض التجاري 26 مليار دولار، و وصلت احتياطات الصرف 200 مليار دولار فيما بلغ المرصود في صندوق ضبط الإيرادات أكثر من 87 مليار دولار، حيث تحولت الجزائر و في سابقة سنة 2012 إلى دولة دائنة حيث أقرضت صندوق النقد الدولي مبلغ 5 ملايير دولار و بطلب منه، و في المقابل فإن سنة 2012 شهدت ارتفاع نسبة التضخم إلى أعلى مستوياتها لتبلغ 8.4%[17]، كما بقيت نسبة البطالة مرتفعة في

[13] حاكمي بوحفص (2009)، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر–المغرب–تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة الشلف، ص84.

[14] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2013)، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2013، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر– ديسمبر) 2012، الكويت، ص09.

[15] المعهد التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية (2012)، تقرير حول القدرة التنافسية لسنة 2012، وزارة التنمية الجهوية و التخطيط، تونس، ص15– 20.

[16] حاكمي بوحفص (2009)، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر–المغرب–تونس، مرجع سابق، ص85.

[17] جريدة المساء، نص منشور على الموقع:(www.el-massa.com/ar/content/view/67206/41/، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/06/17).

حدود 9.7%، فيما بلغ معدل النمو الاقتصادي الحقيقي 2.5% في هذه السنة[18]، أما فيما يخص مؤشر التنمية البشرية فقد احتلت الجزائر فيما يخص هذا المؤشر المرتبة 93 من مجموع 187 دولة و بقيمة 0.713 في سنة 2012 و بلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو دليل التنمية البشرية 1.10% سنويا في الفترة من 2000 إلى 2012[19]، و حلت الجزائر في المرتبة الرابعة عربيا من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال سنة 2012 و بحصة 6.2% و بقيمة 2.9 مليار دولار، فالجزائر بحاجة إلى تفعيل المزيد من التحفيزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر[20]، فهي تحتل فيما يخص **"مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار"**[21] المرتبة الثالثة و بمستوى ضعيف يقل عن المتوسط العالمي على مستوى المجموعات الجغرافية العربية مع كل من تونس و ليبيا و المغرب و بقيمة 26.9 نقطة من إجمالي 100 نقطة خلال سنة 2012، من ضمن سبع مجموعات جغرافية و بإجمالي 110 دول مدرجة في هذا المؤشر، و مؤشر ضمان هو مؤشر أطلقته مؤخرا المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات في سنة 2013 لقياس جاذبية دول المنطقة و العالم للاستثمار الأجنبي المباشر، و مؤشر ضمان هو مؤشر يضم كل العوامل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسية المؤثرة على مناخ الاستثمار في الدولة و يرصد قدرتها الكامنة على جذب الاستثمار[22].

المطلب الثالث: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.

إن النفط لعب دورا رئيسيا في تحديد مسار و طبيعة التنمية في الجزائر منذ الاستقلال و حتى وقتنا الحاضر، حيث ترجع بداية اكتشاف النفط في الجزائر إلى الخمسينات من القرن الماضي و تم العثور على أول حقل للبترول في الصحراء الجزائرية و هو حقل "عجيلة" في جنوب شرق الجزائر و بعده تم اكتشاف حقل حاسي مسعود و الذي يعتبر أكبر حقول البترول في الجزائر، حيث بلغ احتياطي الجزائر من النفط 12 مليار برميل سنة 2000، و من الغاز مستوى 4500 مليار متر مكعب، حيث بلغ إنتاج الغاز المسال31 مليار متر مكعب سنة 2010، و بلغ إنتاجها من النفط 1.2 مليون برميل يوميا في سبتمبر 2008، بينما تبلغ قدرة

[18] FMI (avril 2013), Perspective de l'économie mondiale : Espoirs, Réalités, Risques, études économiques et financières, Washington, USA, p.65.

[19] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ص161.

[20] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (أوت 2013)، مناخ الاستثمار في الدول العربية– مؤشر جاذبية الاستثمار 2012– 2013، الكويت، ص75.

[21] أنظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (2013)، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، السنة الحادية و الثلاثون، العدد الفصلي الأول (جانفي–مارس) 2013، الكويت، ص11–19.

[22] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (أوت 2013)، مناخ الاستثمار في الدول العربية– مؤشر جاذبية الاستثمار 2012– 2013، مرجع سابق، ص09.

الجزائر الإنتاجية الحقيقية 1.45 مليون برميل، و تعتبر الجزائر أول مصدر ممون بالبترول للسوق الأمريكية و الرابع عالميا منذ سنة 2010، أما في مجال الغاز الطبيعي فقد عملت الجزائر على الرفع من قدراتها التصديرية لأوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إقامة أنبوبي "ميدغاز"و"غالسي"، الأول باتجاه اسبانيا بطاقة تصديرية تصل إلى 08 مليار متر مكعب سنويا، و الثاني اتجاه ايطاليا مرورًا بجزيرة سردينيا بطاقة تصديرية تبلغ 08 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي، و يزود الأنبوب الأول فرنسا أيضا، فيما يزود الثاني عددا من دول أوربا الوسطى و الشرقية، وتغطى الجزائر 12 % من الاحتياجات الغازية لسوق الطاقة الأوروبية، و نسبة تغطية السوق الإسبانية و الإيطالية تصل إلى 30 % الأمر الذي جعل البلدين أفضل زبونين للجزائر على المستوى العالمي في مجال استيراد الطاقة و هذه العوامل من شأنها أن تدعم سياسة "سوناطراك" التي تنوي رفع سقف الصادرات الغازية إلى 58 مليار متر مكعب ثم 100 مليار متر مكعب[23].

فالمحروقات تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني و المورد الأساسي للعملة الصعبة و مصدر الدخل الرئيسي و شبه الوحيد، مما يجعل لأي تغير في أسعارها الأثر الكبير على الميزان التجاري و من ثم على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد الوطني وعلى معدلات النمو المحققة، و بالتالي وجب البحث عن البديل عن طريق الإنتاج و بالتالي ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مستقبلا لتطوير الاقتصاد الوطني و بعثه نحو آفاق جديدة لتحقيق النمو المستدام.

و من خلال البحوث التجريبية الجديدة و التغييرات في أسواق السلع العالمية فقد تم تحدي النظرة التقليدية للموارد الطبيعية على أنها " **عقبة أو نقمة** " تقيد النمو طويل الأجل للبلدان النامية، بحيث تشير الأدلة إلى أنه ليس اعتماد الموارد الطبيعية في حد ذاته هو الذي يزيد من الخطر بل تركيز الصادرات (Lederman and Malone, 2007) و ذلك أن تنويع الصادرات يحد من المخاطر و الضعف الناشئ عن الاعتماد على الدخل الكثير من النطاق الضيق للمنتجات و/أو الأسواق (الاقتصاد الريعي)، فالتركيز العالي للصادرات هو الذي يزيد من تعرض البلدان لتقلب الأسعار العالمية و الصدمات الخارجية الأخرى، و قد أظهرت الأبحاث الحديثة أن التنويع و اكتشاف منتجات و أسواق جديدة يولد عوامل خارجية إيجابية و يؤدي إلى إنتاجية عالية و يحقق النمو الاقتصادي المستدام[24].

[23] بوحامد علي، مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي–حالة الجزائر–، (نص منشور على الموقع: www.Profbouhamed.dz، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/06/23).

[24] مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (2012)، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2012، أنقرة، تركيا، ص 56-57.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري.

يتميز الاقتصاد الجزائري بأنه اقتصاد ريعي، لذا فعلى الجزائر أن تعمل على توفير مجموعة من الشروط للخروج من دائرة الاقتصاد الريعي و التي تتمثل في:

1- العمل على تنويع الاقتصاد: و ذلك بتنويع القاعدة التصديرية عن طريق إيجاد الإستراتيجية و السياسات الكفيلة بذلك مثل الإستراتيجية السياسية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إستراتيجية التأهيل المقاولاتي (شومبيتر) و العمل على الاستفادة من تجارب البلدان الأخرى في تنمية صادراتها مثل دول جنوب شرق آسيا فمستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات.

2- تبني الحكم الراشد و العمل على حوكمة الإدارة، التي تطورت فيها آليات الفساد و ذلك عن طريق: تحديث الإدارة الجبائية و تدعيم آليات الرقابة الجبائية و الجمركية و التنسيق و تبادل المعلومات مع مختلف الهيئات و الإدارات ذات الصلة بالنشاط التجاري و الاقتصادي، و التحكم أكثر في دواليب النشاط التجاري و الاقتصادي عن طريق إيجاد وسائل كفيلة بالوصول إلى المعلومة الاقتصادية، فحوكمة الإدارة سواء كانت عامة أو محلية لا يتم إلا باعتماد المساءلة و تبني الشفافية و إقرار المشاركة في صناعة القوانين و القرارات الاقتصادية.

3- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية الاقتصادية و ذلك باكتساب القدرة على التعامل مع سوق مفتوح لا تتوفر فيه أسباب الحماية و الدعم الذي اعتادت عليه في السابق و كذا التخلص من أساليب الإدارة التقليدية إلى أساليب الإدارة الفعالة و الإستراتيجية و الاهتمام بوظيفة البحث و التنمية و التطوير و الاستثمار في البحث و الذكاء و الإبداع و كذا تبني و تطوير التحالف الاستراتيجي كاختيار بديل و مهم من أجل النمو و البقاء و التوسع، و التحكم في مفهوم إدارة الجودة و التحكم في أساليب التسويق الحديثة عن طريق اختيار قنوات التوزيع الملائمة و إدارة المعلومات بشكل جيد و حتمية تطبيق مبدأ حوكمة الشركات في المؤسسات الاقتصادية سواء كانت عمومية أو خاصة[25].

[25] حراق مصباح (2010)، تحديات الاقتصاد الجزائري، (نص منشور على الموقع: www.vcecos.nte/potal/index.php?option=com، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/06/23).

4-إن رفع الناتج المحلي الإجمالي يعتبر هدفا من أهداف السياسة الحكومية و يمكن تحقيق هذا الهدف على نحو مستدام و على المدى الطويل من خلال توافر مجتمع متعلم تتواجد فيه الخدمات الصحية المتطورة و القدرة على استيعاب الأجيال القادمة في وظائف حيوية ضمن قطاعات ابتكاريه عالية الإنتاجية و الاعتماد على المعرفة و التكنولوجيا (التحكم في الصناعة الرقمية و صناعة المعرفة) لرفع القدرة الإنتاجية للمؤسسات و القطاعات باختلافها، فالاقتصاديات المدفوعة بالابتكار تحقق أعلى مستويات الازدهار[26]، فالنمو ينبغي أن يكون هو لب التنمية في كافة استراتيجيات الدولة التي تدور حولها جهود تخفيض أعداد الفقراء و توسيع مشاركة المواطنين في شؤون الحكم و تحسين الإدارة الحازمة التي تجعل النمو يزدهر، فحسب بيري وبيركي (1998) فإن وضع إستراتيجية متواصلة تستهدف النمو يتطلب تحقيق التوازن بين القطاعات الرئيسية في الاقتصاد و كذا مؤسسات عامة أكثر قوة قادرة على أن تمنع تجاوزات القطاع الخاص[27].

[26] مجلس الإمارات للتنافسية (2011)، التنافسية: سياسات و ممارسات، العدد 02، الإمارات العربية المتحدة، (من الموقع www.ecc.ae صفحة معاينة بتاريخ: 2013/01/02).

[27] داني.م.ليبزيجر (مارس 2001)، البرنامج غير المكتمل لمكافحة الفقر، لماذا تخلفت دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي؟، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد 01، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص41.

المبحث الثاني: التجارة في الجزائر من خلال الصادرات.

يرتبط حجم و هيكل الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات مع بعض السلع المتنوعة و التي تمثل نسبة ضئيلة من هذا الهيكل، و للوقوف على حجم الصادرات و الواردات الجزائرية، سوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب أساسية و هي:

المطلب الأول: مؤشرات الانفتاح الاقتصادي.

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المنفتحة على الخارج، و بما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في صادراته على تصدير سلعة شبه وحيدة و هي المحروقات بنسبة فاقت ال97% من إجمالي الصادرات في سنة 2012، و للوقوف على مدى انفتاح الاقتصاد الوطني فمن الممكن استخدام مؤشرين أساسين و هما:

– مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، و الذي يعكس الوزن النسبي للتجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الداخلي في علاقته مع الخارج.

– و مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و الذي يعكس فائض الطلب الداخلي من السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية و التي يتم تغطيتها بواسطة الواردات، و يبين الجدول رقم (01) مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2012).

أ)– مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي: من تحليل الجدول رقم (01) أدناه، يتبين لنا أن نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تراوحت بين 53.11 % و 69.22 %، و هي نسب عالية تدل على أن الاقتصاد الجزائري على درجة عالية من الانفتاح على العالم الخارجي، حيث سجل هذا المؤشر أدنى قيمة له في سنة 2001 حيث بلغ ما قيمته 53.11 %، و عرفت قيم هذا المؤشر ارتفاعا متصاعدا منذ سنة 2001 و هي فترة انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي بحيث بلغ في سنة 2008 أعلى قيمة له ب69.22 % و هذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة حيث بلغت في هذه السنة 94.4 دولار للبرميل ، ليسجل بعد ذلك انخفاضا طفيفا في سنة 2009 نتيجة انخفاض أسعار النفط و التي وصلت إلى حدود 61 دولار للبرميل و عرفت في السنوات الأخيرة استقرارا نوعا ما و عند قيم مرتفعة ليبلغ 64.88 % في سنة 2012.

الجدول رقم (01): مؤشرات الانفتاح في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2012). الوحدة (مليون د.ج).

اسم المؤشر	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	معدل الانفتاح الاقتصادي%	الواردات بالنسبة للناتج المحلي%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	سعر النفط* الخام (لدولار)
2000	4 123 513,90	1 734 750,70	857 221,90	2591972.6	62.86	20.79	/	27.6
2001	4 227 113,10	1 480 335,80	764 862,40	22245198,2	53,11	18,1	2,51	23,1
2002	4 522 773,30	1 501 191,90	957 039,80	2458231,7	54,35	21,2	7,00	24,3
2003	5 252 321,10	1 902 053,50	1 047 441,40	2949494,9	56,16	19,9	16,13	28,2
2004	6 149 116,70	2 337 447,80	1 314 399,80	3651847,6	59,4	21,4	17,07	36
2005	7 561 984,30	3 421 548,30	1 493 644,80	4915193,1	65	19,7	22,98	50,6
2006	8 514 843,30	3 979 000,90	1 558 540,80	5537541,7	65,03	18,3	12,60	61
2007	9 366 565,90	4 214 163,10	1 916 829,10	6130992,2	65,46	20,5	10,00	69,1
2008	11 077 139,40	5 095 019,70	2 572 033,40	7667053,1	69,22	23,2	18,26	94,4
2009	10 006 839,70	3 347 636,00	2 854 805,30	6202441,3	61,98	28,5	9,66-	61
2010	12 034 399,00	4 333 587,40	3 011 807,60	7345395	61,04	25	20,26	77,4
2011	14 481 007,80	5 354 510,30	3 442 501,60	8797011,9	60,75	23,8	20,33	107,5
2012	15843022,8	5894025	4384957,3	10278982.3	64.88	27.68	9.41	110,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

* صندوق النقد العربي (2012)، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، ص380.

ب)– أما **مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي**، و بتحليل نفس الجدول المشار إليه سابقا، يتبين أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري قد تراوحت بين 18.1% و 28.5%، و هي نسب عالية تبرز الدور الكبير الذي تلعبه الواردات في الاقتصاد الجزائري و ذلك من خلال استيراد السلع الاستهلاكية و السلع الاستثمارية لتمويل مخططات التنمية، حيث بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة و هي 28.5% خلال سنة 2009 و الذي يفسر بارتفاع الاستيراد و انخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات التي تشكل النسبة الأكبر من هيكل الصادرات نتيجة انخفاض الطلب على هذه المادة في هذه السنة و انخفاض سعر النفط تبعا لذلك، بينما سجل هذا المؤشر أدنى انخفاض له بقيمة 18.1% في سنة 2001 و هذا نتيجة انخفاض الواردات بالإضافة إلى انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنة، ليعرف في سنة 2010 انخفاضا طفيفا بلغ 25%، ليعاود الارتفاع بعد ذلك حيث وصل إلى 27.68% في سنة 2012، فارتفاع هذه النسب خلال هذه الفترة يؤكد على أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد منفتح على العالم الخارجي و يدل على استمرار الطلب المحلي في الاعتماد على

الواردات في تغطية الكثير من جوانبه و هو يدل على زيادة التبعية و الاعتماد على الخارج، و الذي يؤكد على أهمية و دور التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري و التي تعتبر المصدر الرئيسي لجلب العملات الصعبة اللازمة لتمويل المشاريع التنموية بمختلف السلع الإنتاجية و الاستثمارية، و من ملاحظة الجدول السابق يتبن لنا أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عرفت ارتفاعا مستمرا خلال السنوات الأخيرة و الذي تزامن مع ارتفاع معدلات الانفتاح الاقتصادي ما عدا سنة 2009 التي شهدت انخفاض في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض حصيلة الصادرات و الذي تزامن مع ارتفاع مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، و هذا يؤكد على أن الانفتاح الاقتصادي المراقب سوف يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري و معدل التغطية و معدل التبادل التجاري الصافي للاقتصاد الجزائري.

و مما لا شك فيه أن زيادة الصادرات بنسب تفوق الواردات سيكون له تأثير ايجابي على الميزان التجاري و على معدل التغطية،

و يبين الجدول رقم (02): تطور الميزان التجاري و معدل التغطية و معدل التبادل التجاري الصافي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2012).

	الميزان التجاري (مليون دولار)	معدل التغطية	معدل التبادل التجاري الصافي* سنة الأساس (2000=100)
2000	12858	240	100
2001	9192	192	98,6
2002	6816	157	85,8
2003	11078	182	101,0
2004	13775	175	114,8
2005	25644	226	160,9
2006	33157	255	187,6
2007	32532	218	179,1
2008	39819	201	232,8
2009	5900	115	157,2
2010	16580	141	177,3
2011	26242	156	199,1
2012	27180	158	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء (CNIS)، * البنك الدولي.

– من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن رصيد الميزان التجاري و معدل التغطية يتميزان بتقلبات مستمرة و ذلك بسبب تقلبات حصيلة الصادرات و الواردات و الناجم عن تقلب أسعار البترول نتيجة تغير الطلب العالمي على هذه المادة في الأسواق العالمية، و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (08): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000–2012). (مليون دولار)

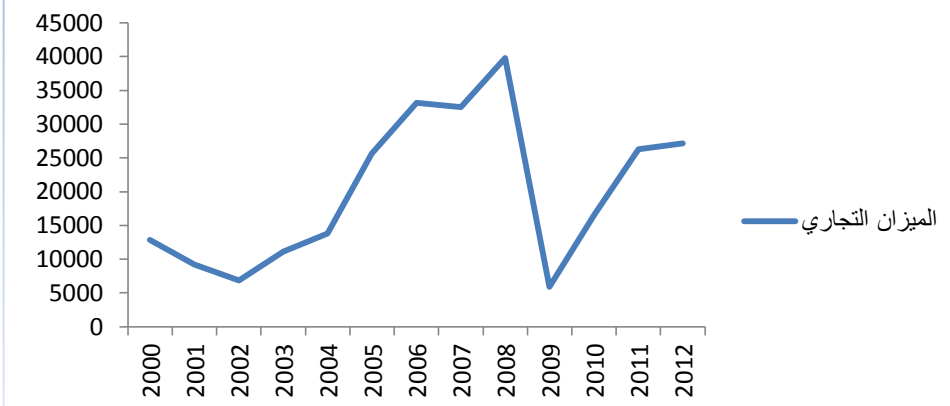

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02).

– فمن خلال تحليل الجدول و الشكل السابقين، نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000–2012) بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى، و الذي تراوح بين 6816 مليون دولار و 39819 مليون دولار، و ذلك نظرا للتذبذب في حصيلة الصادرات و الواردات على مدى هذه الفترة، و قد سجل فائضا طوال هذه الفترة، و بلغ هذا الفائض أعلى قيمة له في سنة 2008 بقيمة 39819 مليون دولار، و هذا بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة زيادة الطلب العالمي على هذه المادة و زيادة حصيلة الصادرات من المحروقات تبعا لذلك و التي تعتبر المكون الأساسي في هيكل الصادرات الإجمالية، و بالتالي فإن معدل نمو الصادرات كان أكبر من معدل نمو الواردات في هذه الفترة.

– أما معدلات التغطية و التي تقيس مدى تغطية الواردات بالصادرات، فقد سجلت هي الأخرى تذبذبا بين الارتفاع و الانخفاض بين الحين و الآخر و لكن عند معدلات ايجابية مرتفعة، و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (09): تطور معدل التغطية خلال الفترة (2000–2012).

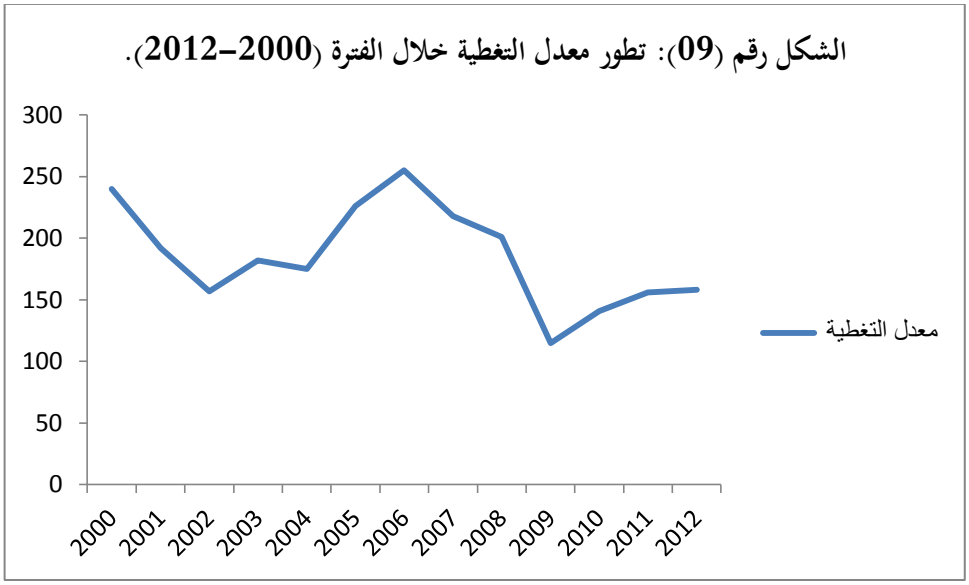

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02).

– من تحليل الجدول رقم (02) و الشكل أعلاه، يتبن لنا أن معدل التغطية سجل قيما ايجابية مرتفعة على طول الفترة (2000–2012) بسبب ارتفاع أسعار البترول، مع تسجيل تذبذب في قيم هذا المعدل بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى، و التي تراوحت بين 115 و 255 بسبب تذبذب حصيلة الصادرات و الواردات على طول هذه الفترة و تقلبات أسعار البترول، و سجل هذا المؤشر أعلى معدل له في سنة 2006 بمعدل 255 و هذا كون أن معدل نمو الصادرات كان أكبر من معدل نمو الواردات في هذه السنة، و بالتالي يمكن القول أن المعاملات التجارية بين الجزائر و الدول الأخرى تسير في صالح الجزائر.

– أما بالنسبة لمعدل التبادل التجاري الصافي و حتى يكون في صالح البلد فيجب أن يكون أكبر من (100) بعد سنة الأساس و يرتفع طرديا مع الزمن (أي أن أسعار الصادرات ترتفع بنسبة أكبر مما ترتفع به أسعار الواردات)، أما إذا كانت معدلات التبادل في انخفاض بعد سنة الأساس أي أقل من (100) و متناقصة باستمرار، فإن ذلك معناه أن معدلات التبادل تسير في غير صالح البلد و هو ما يسبب الكثير من المشاكل في التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية.

و من تحليل الجدول رقم (02)، يتبين لنا أن معدل التبادل التجاري الصافي قد ارتفع بشكل سريع و كبير خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ 199,1 في سنة 2011 و هو ضعف معدل التبادل التجاري الصافي في سنة 2000 (100) و التي هي سنة الأساس، و هذا راجع إلى أن مؤشر الأسعار للصادرات قد تطور بشكل أسرع من مؤشر الأسعار للواردات، مما يعني أن معدل التبادل التجاري الصافي للجزائر هو في صالحها خلال السنوات الأخيرة و يرجع سبب ارتفاعها إلى ارتفاع أسعار النفط في

الأسواق العالمية، و نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يستفيد من المبادلات التجارية التي يقوم بها مع العالم الخارجي و هذا يعني أن هذا المؤشر يسير في اتجاه مصلحة الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: تطور حجم وهيكل الصادرات الجزائرية.

يبين الجدول التالي تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012).

الجدول رقم (03): تطور حجم و هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2012).الوحدة: (مليون دولار).

السنوات	الصادرات الإجمالية		الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		معدل نمو
	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	الصادرات (%)
2000	22031,00	100	21419,00	97,22	612	2,88	/
2001	19 132,00	100	18 484,00	96,61	648	3,39	13.16-
2002	18 825,00	100	18 091,00	96,31	734	3,69	1.60-
2003	24 612,00	100	23 939,00	97,66	673	2,34	30.74
2004	32 083,00	100	31 302,00	97,47	781	2,53	30.35
2005	46 001,00	100	45 094,00	98,03	907	1,93	43.38
2006	54 613,00	100	53 429,00	97,83	1184	2,17	18.72
2007	60 163,00	100	58 831,00	97,79	1332	2,21	10.16
2008	79 298,00	100	77 361,00	97,56	1937	2,44	31.80
2009	45 194,00	100	44 128,00	97,64	1066	2,36	43.01-
2010	57 053,00	100	55 527,00	97,42	1526	2,68	26.24
2011	73489,00	100	71427,00	97,19	2062	2,81	28.81
2012	73981,00	100	71794,00	97,04	2187	2,96	0.67

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء (CNIS).

– من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة خلال الفترة (2000-2012) و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (10):تطور حجم الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2012). (مليون دولار).

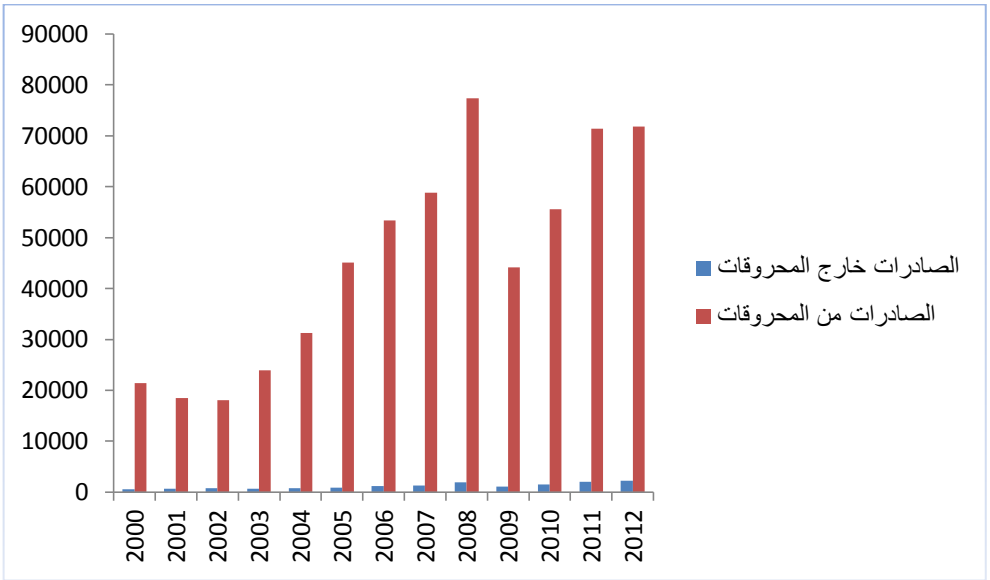

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (03).

– من تحليل الجدول رقم (03) و الشكل أعلاه، يتبين لنا أن القيمة الإجمالية للصادرات خلال الفترة (2000–2012) تراوحت ما بين 18 825 مليون دولار سنة 2002 و 79 298 مليون دولار سنة 2008، حيث عرفت حصيلة الصادرات خلال هذه الفترة ارتفاعا و ذلك نظرا لارتفاع أسعار النفط و الناجم عن زيادة الطلب العالمي على هذه المادة، و حيث يلاحظ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة و بنسبة بلغت في المتوسط 97.36% خلال هذه الفترة، و سجلت سنة 2009 انخفاضا في حصيلة الصادرات بمعدل (-43.01%) مقارنة بسنة 2008 و هو أكبر معدل انخفاض سجل في هذه الفترة و ذلك بسبب انخفاض أسعار النفط و الكميات المصدرة منه، و سجلت سنتي 2001 و 2002 كذلك انخفاضا متتاليا في حصيلة الصادرات قدر ب(-13.16%) و (-1.60%) على التوالي بسبب انخفاض أسعار النفط في هاتين السنتين و الكميات المصدرة منه، و ما يلاحظ خلال هذه الفترة تذبذب حصيلة الصادرات النفطية و عدم استقرارها من سنة لأخرى نتيجة لتغير الطلب العالمي على هذه المادة و أسعاره في السوق العالمية و الذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم و قيمة الصادرات الإجمالية، و ذلك من واقع هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية، حيث سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة تقدر ب 2.2% من الهيكل الإجمالي للصادرات، و التي تعتبر نسبة صغيرة جدا، رغم تسجيل قيم مرتفعة في السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تتعدى 2187 مليون دولار خلال هذه الفترة و التي سجلت في سنة 2012،

فالصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، و مشكلة أسعار النفط أنها متذبذبة، و يعلمنا التاريخ أن ارتفاع أسعار النفط يعقبها هبوط في أسعار النفط، فقد عرفت أسعار النفط و منذ عام 1973 ارتفاعا كبيرا بحيث قاربت مستويات قياسية إثر الحضر النفطي العربي فور اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية (أكتوبر 1973)، فقد تلقت دول الأوبك عائدات أكبر عام 1979 و وصلت إلى معدل 80 دولار خلال الثورة الإيرانية 1980، ثم شهدت انخفاضا عام 1986 إلى أقل من 13 دولار للبرميل بسبب حرب الأسعار بين أعضاء دول الأوبك، و انخفضت إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد عام 1998[28]، و حاليا يشهد العالم ارتفاعا في أسعار النفط حيث بلغت عام 2012 سعر 110.7 دولار للبرميل، لذا وجب على الحكومة الجزائرية العمل على تنويع الصادرات و زيادة حصيلتها إذا أرادت أن تحافظ على نمو اقتصادي مستدام.

المطلب الرابع: التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.

سنقوم فيما يلي بتحليل التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2012).

فمن خلال الجدول رقم (04) المبين في الأسفل يتبين لنا أن التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية يتحدد في المجموعات التالية:

– الطاقة و زيوت التشحيم: و تحتل المرتبة الأولى بنسبة 97.36% طيلة الفترة (2000-2012)، و نلاحظ هيمنة هذه المجموعة على بقية المجموعات السلعية الأخرى، حيث انتقلت من 21419 مليون دولار سنة 2000 إلى 71794 مليون دولار سنة 2012، و بلغت أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 77361 مليون دولار و بنسبة 97.56% حيث بلغت نسبة نمو قدرت 31.5% عن السنة التي سبقتها، و الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة و الكميات المصدرة منها.

– المنتجات نصف المصنعة: و تحتل المرتبة الثانية من إجمالي الصادرات و المرتبة الأولى من الصادرات خارج المحروقات من حيث القيمة و النسبة، و تبلغ أكثر من نصف مجموع الصادرات خارج المحروقات، و قد عرفت هذه المجموعة انتعاشا مستمرا خلال هذه الفترة، بحيث انتقلت من 465 مليون دولار و بنسبة 2.11% سنة 2000 إلى 1660 مليون دولار و بنسبة 2.24% سنة 2012.

[28] ضياء مجيد الموسوي (2004)، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص84-87-88-89.

الجدول (04): التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000–2012). **الوحدة (مليون دولار).**

		المواد الغذائية	الطاقة و الزيوت	المواد الخام	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	الصادرات الإجمالية
2000	القيمة	32,00	21419,00	44,00	465,00	11,00	47,00	13,00	22031,00
	النسبة%	0,15	97,22	0,2	2,11	0,05	0,22	0,06	100,00
2001	القيمة	28,00	18 484,00	37,00	504,00	22,00	45,00	12,00	19 132,00
	النسبة	0,15	96,61	0,19	2,63	0,06	0,24	0,12	100,00
2002	القيمة	35,00	18 091,00	51,00	551,00	20,00	50,00	27,00	18 825,00
	النسبة	0,11	96,31	0,18	2,93	0,06	0,27	0,11	100,00
2003	القيمة	48,00	23 939,00	50,00	509,00	1,00	30,00	35,00	24 612,00
	النسبة	0,12	97,66	0,21	1,71	0	0,22	0,09	100,00
2004	القيمة	59,00	31 302,00	90,00	571,00	/	47,00	14,00	32 083,00
	النسبة	0,13	97,47	0,3	1,66	0	0,40	0,05	100,00
2005	القيمة	67,00	45 094,00	134,00	651,00	/	36,00	19,00	46 001,00
	النسبة	0,08	98,03	0,15	1,43	0	0,29	0,03	100,00
2006	القيمة	73,00	53 429,00	195,00	828,00	1,00	44,00	43,00	54 613,00
	النسبة	0,13	97,83	0,13	1,52	0	0,36	0,08	100,00
2007	القيمة	88,00	58 831,00	169,00	993,00	1,00	46,00	35,00	60 163,00
	النسبة	0,08	97,79	0,15	1,65	0	0,28	0,06	100,00
2008	القيمة	119,00	77 361,00	334,00	1 384,00	1,00	67,00	32,00	79 298,00
	النسبة	0,08	97,56	0,15	1,75	0	0,42	0,04	100,00
2009	القيمة	113,00	44 128,00	170,00	692,00	/	42,00	49,00	45 194,00
	النسبة	0,11	97,64	0,25	1,53	0	0,38	0,09	100,00
2010	القيمة	315,00	55 527,00	94,00	1 056,00	1,00	30,00	30,00	57 053,00
	النسبة	0,06	97,42	0,18	1,73	0	0,57	0,05	100,00
2011	القيمة	355,00	71427,00	161,00	1496,00	/	35,00	15,00	73489,00
	النسبة	0,48	97,19	0,22	2,04	0	0,05	0,02	100,00
2012	القيمة	313,00	71794,00	167,00	1660,00	1,00	30	16,00	73981,00
	النسبة	0,42	97,04	0,23	2,24	0	0,04	0,02	100,00

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.

– أما المواد الخام: تحتل المرتبة الثالثة من إجمالي المنتجات المصدرة و المرتبة الثانية من هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، حيث بلغت في السنوات الأخيرة أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 334 مليون دولار و بنسبة 0.15% من هيكل الصادرات الإجمالية و بنسبة 17.24% من هيكل الصادرات خارج المحروقات، و بمعدل نمو قدر ب93.63% عن سنة 2007، و تتمثل أهم المواد الخام المصدرة للخارج في الزنك و النحاس و الفوسفات و نفايات الحديد و هذا نظرا لما تمتلكه الجزائر من ثروة معدنية.

– أما المواد الغذائية: فكانت قريبة من حيث القيمة و النسبة بالمواد الخام خلال الفترة (2000–2012)، و تتمثل أهم هذه المنتجات في المشروبات و التمر و الخضر، حيث شهدت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة لتنتقل من 32 مليون دولار و نسبة 0.15% سنة 2000 إلى 355 مليون دولار و 315 مليون دولار خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي، حيث تضاعفت بأكثر من عشر مرات، لتحتل في السنتين الأخيرتين من هذه الفترة المرتبة الثانية من حيث المنتجات غير النفطية المصدرة و بنسبة 0.48% و 0.42% خلال سنتي 2011 و 2012 على التوالي، أما باقي المجموعات من المواد الأولية و التجهيزات الصناعية و التجهيزات الفلاحية و السلع الاستهلاكية فهي تصدر بنسب ضئيلة لم تتجاوز 0.1% من إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

2– التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية: يبين الجدول التالي التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية حسب الأقاليم الجغرافية و تطورها خلال الفترة (2000-2012).

الجدول رقم (05): بنية التوزيع الجغرافي للصادرات خلال الفترة (2000 – 2012) **الوحدة: (مليون دولار)**

	الاتحاد الأوروبي	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	الدول الأوروبية الأخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا	الدول العربية	دول المغرب العربي	الدول الإفريقية الأخرى
2000	13792	5825	181	1672	210	55	254	42
2001	12344	4549	87	1037	476	315	275	26
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50
2003	14503	7631	123	1220	507	355	260	13
2004	17396	11054	91	1902	686	521	407	26
2005	25593	14963	15	3124	1218	621	418	49
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365
2009	23186	15326	7	1841	3320	564	857	93
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146
2012	40127	22325	36	3586	4704	1069	2075	59

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن **مجموعة دول الاتحاد الأوروبي** تحتل الصدارة في معاملاتها مع الجزائر فيما يخص الصادرات خلال الفترة (2000– 2012)، حيث انتقلت من 13792 دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 40127 مليون دولار، حيث سجلت أعلى قيمة للصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوروبي في سنة 2008 بقيمة 41246 مليون دولار و بنسبة 52,20 % من إجمالي الصادرات خلال هذه السنة و بنسبة نمو قدرت ب44.86% مقارنة بسنة 2007، و الناجم عن زيادة الطلب على الطاقة من طرف الاتحاد الأوروبي و ارتفاع أسعارها في السوق العالمية، أما أدنى نسبة فسجلت في سنة 2002 بقيمة 12100 مليون دولار بفعل انخفاض الطلب على الطاقة في هذه السنة و انخفاض أسعارها تبعا لذلك، أما **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية** (**OCDE**) فاحتلت المرتبة الثانية من حيث امتصاصها للصادرات الجزائرية و التي هي بصورة أساسية

منتجات بترولية، حيث عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة، فانتقلت من 5825 مليون دولار سنة 2000 إلى ما قيمته 22325 مليون دولار مع نهاية سنة 2012 بحيث تضاعفت بحوالي أربع مرات خلال هذه الفترة، مسجلة أعلى قيمة للصادرات الجزائرية الموجة إليها سنة 2008 بقيمة 28614 مليون دولار، أما **الدول الآسيوية** فتصدرت المرتبة الثالثة من حيث نفاذ الصادرات الجزائرية إليها حيث تضاعفت بأكثر من 22 مرة خلال هذه الفترة، فمن 210 مليون دولار كمستوردات من الجزائر سنة 2000 لتصل إلى ما قيمته 4704 مليون دولار سنة 2012 مسجلة أعلى قيمة في سنة 2011 بقيمة 5168 مليون دولار، و تأتي **دول أمريكا الجنوبية** في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية، حيث بلغت الصادرات إليها في سنة 2012 ما قيمته 3586 مليون دولار، لتأتي بعدها **دول المغرب العربي** لتبلغ إليها الصادرات الجزائرية في سنة 2012 إلى ما قيمته 2075 مليون دولار، و هي نسبة ضعيفة إذا ما قارناها مع بقية الأقاليم الأخرى و تنحصر بصورة أساسية مع تونس و المغرب أما نصيب باقي الدول الأخرى من الصادرات الجزائرية مثل ليبيا و موريتانيا فهي محدودة و لا تكاد تذكر، و عرفت الصادرات الجزائرية إلى **الدول العربية الأخرى** ما عدا دول المغرب في هذه الفترة تطورا ملحوظا حيث انتقلت من 55 مليون سنة 2000 إلى 1069 مليون دولار سنة 2012 و التي تعتبر أعلى قيمة خلال هذه الفترة، لتتضاعف بذلك بحوالي 20 مرة خلال هذه الفترة و هي قيم ضئيلة جدا إذا ما قارناها ببقية الدول الأخرى، وذلك راجع إلى وجود الحواجز الجمركية بين الدول العربية و التي تحد من حرية المبادلات، و إلى كون السلع المنتجة في الدول العربية متشابهة، و صغيرة الحجم ، سواء منها المصنعة أو الغذائية مما يصعب تسويقها، بالإضافة إلى قلة تنافسية منتجات الدول العربية في الأسواق الخارجية مقارنة ببقية المنتجات العالمية الأخرى و لذلك وجب على الدول العربية أن تعمل على زيادة حجم التجارة البينية بينها و ذلك من خلال استغلال المقومات المشتركة بينها و العمل على إقامة تكتلات فيما بينها لمواجهة هيمنة الدول الأخرى على الأسواق الخارجية عن طريق وضع سياسات مبنية على التعاون التجاري و تحسين مستوى التبادل فيما بينها، أما باقي مجموعات دول مناطق التوزيع الجغرافي مثل **الدول الأوروبية الأخرى** و **دول إفريقية** فإن الصادرات الجزائرية لها لا تشكل سوى نسبة محدودة.

و من أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في سنة 2012 موضحة في الجدول رقم (06).

الجدول رقم (06): أهم الدول المستوردة من الجزائر في سنة 2012.

الترتيب	العملاء الرئيسيون	القيمة (مليون دولار)	الهيكل (%)
01	الولايات المتحدة الأمريكية	11943	16,14
02	إيطاليا	11670	15,77
03	اسبانيا	7570	10,23
04	فرنسا	6601	8,92
05	كندا	5482	7,41
06	هولندا	5291	7,15
07	بريطانيا	3937	5,32
08	تركيا	3041	4,11
09	البرازيل	2822	3,81
10	الصين	2696	3,64
11	بلجيكا	2250	3,04
12	البرتغال	1865	2,52
13	الهند	1067	1,44
14	المغرب	1052	1,42
15	إيسلندا	841	1,14

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصاء (CNIS) التابع لمديرية الجمارك الجزائرية.

فمن خلال ملاحظة الجدول رقم (06) يتبين لنا الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر متعامل تجاري و مستورد من الجزائر، حيث تستورد ما قيمته 11943 مليون دولار و بنسبة 16,14% من هيكل الصادرات الإجمالية، لتأتي في المرتبة الثانية إيطاليا بقيمة 11670 مليون دولار و بنسبة 15,77% من هيكل الصادرات الإجمالية، و تحتل إسبانيا و فرنسا المرتبة الثالثة و الرابعة على التوالي ب10,23% و 8,92% من هيكل الصادرات الإجمالية على الترتيب، أما الصادرات الموجهة نحو الدول العربية فتبقى ضئيلة جدا بحيث لا تتعدى 1,42% من هيكل الصادرات الإجمالية بالنسبة للمغرب رغم قرب المسافة الجغرافية بين الدولتين.

المبحث الثالث: تشجيع الصادرات الجزائرية و أثره على النمو الاقتصادي.

إن تشجيع الصادرات في أي بلد كان نامي أو متقدم يعتمد على مدى قدرة ذلك البلد على تنويع صادراته و خاصة الصناعية منها و التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي المستدام، و على الميزة النسبية التي يمتلكها و على مدى إمكانية تطوير هذه النسبة في إنتاج مختلف السلع و الخدمات، فكلما زادت نسبة صادرات الدولة كلما كانت هذه الدولة أقدر على زيادة الاستثمار و من ثم على زيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري.

لقد أثبتت الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007 أن الاعتماد على مراكمة الفوائض النفطية و استثمارها يعتبر مجازفة لا تشكل بديلا لإحداث التنمية المبنية على تطوير الأنشطة الإنتاجية[29]، و بذلك وجب على الجزائر العمل على تنويع اقتصادها و تعزيز تنافسيته، حيث يعتبر الاقتصاد تنافسيا إذا تمكن من النمو دون قيد على ميزان المدفوعات، و يكون أداؤه جيدا إذا ما نما و بسرعة أعلى من اقتصاديات أخرى[30]، فتعزيز تنافسية المنتج الصناعي المحلي يتطلب إعادة هيكلة و تأهيل القطاع الصناعي من حيث التقنيات المستخدمة و الطاقة الإنتاجية، و من حيث تنوع المنتج و ملاءمته للأسواق الدولية، و إصلاح قطاع الاتصالات و تقنيات المعلومات التي تتصف بالبطء الشديد و عدم الشمولية، حتى تتعزز معدلات النفاذ و تجسير الفجوة الرقمية، حيث أن خلق صناعة تنافسية يتطلب تكوين رؤية واضحة في التخصص الصناعي و التوجه نحو سلع ديناميكية يكون الطلب عليها مرتفع و تتأقلم مع التغيرات التي تحدث في الطلب العالمي، و كذا اختيار قطاعات محورية يمكنها أن تساهم في رفع القدرة التنافسية من خلال التحديث أو إعادة هيكلة القطاع الصناعي[31].

فمن أهم أهداف التنوع الاقتصادي في الدول النفطية (الجزائر) ما يلي:

– تنمية بدائل عن النفط كمصدر للدخل و النقد الأجنبي، و ذلك من خلال تنمية القطاعات غير النفطية و تشجيع الاستثمار فيها لرفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي،

– تقليل مخاطر إحلال طاقات بديلة محل النفط،

[29] بلقاسم عباس (2012)، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 109، الكويت، ص7.
[30] رياض بن جليلي (2009)، سياسات تطوير القدرة التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 8، العدد 83، الكويت، ص5.
[31] صالح العصفور (2012)، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 115، الكويت، ص8–11.

– تعزيز المقدرة على التعامل مع الأزمات و الصدمات الخارجية و الداخلية، و تعزيز و زيادة شروط تجارتها مع العالم (زيادة القدرة التفاوضية)، و ذلك من خلال زيادة نصيب الصادرات و العائدات غير النفطية،

– توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع و تحسين مستوى معيشة المواطنين، و خلق الروابط و التشابكات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة،

– إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص في الاقتصاد لدفع عجلة التنمية عن طريق تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

و بالتالي وجب على الدولة من أجل تنويع اقتصادها العمل على تهيئة البيئة اللازمة و المحفزة لنمو و توسع قطاع الأعمال و جذب الاستثمارات سواء من الداخل أو الخارج، و إمداد الأسواق المحلية بالأطر القانونية و المؤسسية و التنظيمية اللازمة و المشجعة على تنويع الاقتصاد (مع تقليل البيروقراطية)، و توفير البنية التحتية اللازمة و العمل على زيادة التحرير في السوق المالي، بالإضافة الى الاهتمام بالقضايا المتعلقة بسوق العمل و التنمية البشرية، و بالأخص قضايا التعليم و التدريب و خلق المزيد من فرص الشغل للمواطنين لتحسين مستوى معيشة المواطنين و تقليص الفقر[32]، و يعتبر الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركزا و أقلها تنويعا مقارنة مع الدول الأخرى و مع البلدان المجاورة لها كتونس و المغرب التي تتميز بتنويع أكبر لاقتصادها و تصديرها لعدد أكبر من المنتجات، فقد سجل مؤشر التركز السلعي للصادرات الجزائرية 0,523 و سجل مؤشر التنوع 0,788 و هذا في سنة 2010[33]، أما في ما يخص مؤشر كفاءة التجارة: فقد جاء ترتيب الجزائر في سنة 2010 كما يلي:

المرتبة 131 في المنتجات الزراعية من بين 184 دولة، و المرتبة 135 في الأغذية المصنعة من بين 168 دولة، و 115 في المنتجات الجلدية من بين 117 دولة، و المرتبة 131 في المنتجات المعدنية من بين 152 دولة، و134 في الالكترونيات من بين 136 دولة، و المرتبة 16 في الملابس الجاهزة من بين 126 دولة، و بالتالي وجب العمل على تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات و ذلك بالعمل على وضع الاستراتيجيات اللازمة لذلك و متابعتها بحذر حتى تحقق نتائجها و ذلك باستخلاص

[32] ناجي التوني (2001)، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، يومي 25-27 سبتمبر 2001، لبنان، ص4-5.
[33] تقرير صندوق النقد العربي (2012)، الفصل الثامن: التجارة الخارجية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص171.

الدروس من التجارب السابقة و الذي من شأنه أن يحقق استقرارا للاقتصاد الجزائري و يعمل على تحقيق النمو المستدام و تقليص درجة التبعية للخارج[34].

المطلب الثاني: مشاكل الصادرات في الجزائر و سبل ترقيتها.

يعاني قطاع التصدير في الجزائر من مشاكل عديدة و هذا نظرا للخصائص التي يتميز بها هذا القطاع و نذكر منها:

التأرجح و عدم الاستقرار في الحصص التصديرية رغم أهمية قطاع الصادرات و التي تتجاوز مساهمتها في المتوسط 30% من الناتج المحلي الإجمالي، تآكل الميزات النسبية للصادرات الجزائرية و التي تعتمد على صادرات المواد الأولية (المحروقات)، غياب الديناميكية في التركيب السلعي للصادرات و تركز الصادرات في عدد قليل من السلع، غياب التخصص العمودي في الصناعات و ضعف التجارة داخل نفس الصناعة، و كذا ضعف عنصر التكنولوجيا كمصدر لتكوين الميزات التنافسية.

و من أهم الأسباب الرئيسية التي تقف وراء عجز المنتجات الوطنية عن منافسة المنتجات الأجنبية في أسواق التصدير العالمية تتمثل في:

– عدم تنوع القاعدة الصناعية الجزائرية وضعفها وضعف الإستراتيجية الوطنية المعتمدة لتنمية الصادرات وكذا غياب ثقافة التسويق الدولي لدى المؤسسات الجزائرية،

– عدم توفر المعلومات الكافية لدى المصدرين الجزائريين عن الأسواق الخارجية،

– ضعف النسب المحققة في مجال التصدير و التي لا تكفي لتمويل نشاطات المؤسسة بالعملة الأجنبية،

– تخصيص مبالغ كبيرة لتمويل الواردات و ذلك على حساب القطاعات الاستثمارية المنتجة و الموجهة نحو التصدير،

– غياب التنسيق الجيد و الفعال بين الوكالات التجارية و غرف التجارة و الصناعة عبر العالم من جهة و المصدرين من جهة أخرى حول إيجاد المنافذ و الطرق الجيدة الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الأسواق الخارجية و كذا عدم الاعتماد على الأساليب الحديثة لتسويق و مراقبة جودة المنتجات الوطنية،

[34] صندوق النقد العربي (2012)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص414.

– اقتصار المؤسسات الجزائرية في بحثها عن الأسواق الخارجية على التظاهرات الاقتصادية كالمعارض الدولية من أجل تسويق منتجاتها[35]،

– تقلبات أسعار الصرف، حيث أن التقلبات في أسعار الصرف للعملات من الممكن أن تؤدي إلى حدوث مخاطر اقتصادية كبيرة على المشروع و ذلك سواء على المستوى الكلي كالتسبب المباشر في حدوث ظاهرة التضخم أو على المستوى الجزئي كالتسبب في ضياع مكاسب المستثمر في استثماره و التي قد تؤثر على بقائه و استمراريته[36]،

– عدم تطابق المنتجات الوطنية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة و النوعية، و هذا نتيجة غياب المنافسة بين المؤسسات الجزائرية، حيث أن السلع الجزائرية هي موجهة للاستهلاك الداخلي في السوق الوطنية بالدرجة الأولى ضمن مقاييس وطنية بحتة، حيث لا تزال المنتجات الوطنية مرتفعة السعر مقارنة ببعض السلع الصينية مما سهل لهذه الأخيرة غزو السوق الوطنية و ذلك لعدة أسباب منها عدم استفادة المنتجات الوطنية من اقتصاديات الحجم الكبيرة، و ضعف إنتاجية العامل الجزائري مقارنة بالعامل الأجنبي و ظهور البطالة المقنعة و إهدار الطاقات، و كذا تبعية المنتجات الوطنية إلى المواد الأولية المستوردة من الخارج بالعملة الصعبة مما يؤثر على سعر و جودة المنتج، وكل هذه الاختلالات حالت دون وصول المنتج الوطني إلى أسواق التصدير العالمية[37]،

– العوائق التي يجدها المصدرون لدى الإدارات الحكومية من بيروقراطية و فساد و غيرها،

– أدوات الحماية غير الجمركية الموجودة في أسواق الدول المتقدمة و التي تتولد و تظهر من خلال اعتماد معايير و مواصفات فنية محددة في هذه الأسواق[38]،

– التداخل في المهام الموكلة للهيئات المساعدة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مما أدى إلى غياب التنسيق و التضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية و صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة و كذا غياب تنظيم التواجد التجاري في الأسواق الخارجية،

---

[35] براق محمد، عبيلة محمد (2006)، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف، ص 131.

[36] PIEDELIEVRE S (2001), Instruments de crédit et paiement, 2ème édition , édition Dalloz, Paris, France, p-62.

[37] براق محمد، عبيلة محمد (2006)، مرجع سابق ص 126.

[38] باكر مصطفى (2006)، الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط، العدد الخمسون، الكويت، ص03.

– عدم مطابقة المنتجات الوطنية للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم أو التغليف، و ذلك بسبب عدم القدرة على استخدام التكنولوجيا بالإضافة إلى غياب الإبداع و الابتكار التقني و التكنولوجي بسب ضعف ميزانية البحث و التطوير[39]،

– و كما يعتبر ضعف المؤسسات من أهم معوقات التنمية في الجزائر، فقد تراجع مؤشر الاستقرار السياسي في الجزائر ليصل سنة 1996 إلى (–2.71)، أما سنة 2002 فقد وصل إلى (–1.83)، بينما بلغ (–1.20) في سنة 2009، أما مؤشر محاربة الفساد فقد بلغ (–0.49) سنة 2009، كما أن المؤسسات مقاسة على مؤشر التعبير و المساءلة فقد كانت ضعيفة جدا فقد بلغ هذا المؤشر (–1.04) في سنة 2009[40].

و يؤدي التصدير الفعال إلى خلق المزيد من فرص العمل و تقليص البطالة، توفير العملات الأجنبية، التشغيل الاقتصادي للموارد المختلفة و تبادل الخبرات الفنية و توفير التكنولوجيا المتطورة لمراكز الإنتاج و بالتالي تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع عن طريق ارتفاع الدخل الفردي الحقيقي، بالإضافة إلى التواجد الثقافي و السلعي في الأسواق الأجنبية و إثبات الذات الوطنية[41]، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات لتنمية قطاع الصادرات:

– السياسات الصناعية والتجارية التقليدية: منها سياسات الدعم و الإعانات، و تتمثل أهم أشكال الدعم في الدعم المالي المباشر، منح الامتيازات و الإعفاءات الضريبية و تسهيل إجراءات التصدير و الإعانات الخاصة كتقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة مخفضة و تعديل سعر الصرف للمصدر، و بالرغم من أهمية هذه السياسات في دعم و تنمية صادرات العديد من الدول إلا أن استخدامها تقلص تدريجيا في الوقت الحالي و ذلك نتيجة انضمام العديد من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة و الجهود العالمية الرامية لتحرير التجارة الخارجية للدول، بالإضافة إلى أن سياسات تنمية الصادرات تحتاج إلى تهيئة بيئة نموذجية تتطلب تشكيل حزمة متكاملة من السياسات الصناعية و التجارية و التشغيلية و منظومة إدارية كفأه تضمن تشخيص و إيجاد الحلول للعقبات التي تواجه المصدر و بشكل فوري، و كذا السياسات الجمركية و أشهرها: نظام الدروباك و يتمثل في نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير، نظام السماح المؤقت أو الإعفاء التام للرسوم الجمركية على

[39] سدي علي، حطاب مراد (2009)، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل : قراءة في بعض المقالات الأكاديمية و المعطيات العملية، مداخلة مقدمة بالملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين رهانات الإصلاحات و تحديات الاقتصاد العالمي، يومي 16 و 17 فيفري 2009، جامعة تبارت، الجزائر، ص(بدون).

[40] الطلافحة حسين (2012)، التخطيط و التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 113، الكويت، ص7–17.

[41] النجار فريد (2002)، تسويق الصادرات العربية : آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة، مصر، ص54.

مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة، نظام الإيداع ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة، إنشاء المناطق الحرة و التي تهدف إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، و هناك السياسات التوجيهية: و تتمثل هذه السياسات في الإصلاحات و البرامج التي تهدف إلى خلق البيئة الملائمة لتنمية قطاع الصادرات، حيث يتأسس مفهوم السياسة التوجيهية في الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الدولة في تكوين التقنية و تدريب المهارات و في توفير مناخ وطني تنافسي و تهيئة بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين الوطنيين و الأجانب و التي تعمل على تحفيز نقل التقنيات و أساليب الإنتاج و التنظيم الحديثة، و عادة ما يسبق تنفيذ مثل هذه السياسات اختيار قطاعات محورية رئيسية يتم التركيز عليها في تطوير القدرات التنافسية لقطاع الصادرات، حيث تتميز هذه القطاعات بمرونات الدخل المرتفعة و القيمة المضاعفة العالية و عدم التأثر بالمنافسة الدولية بالإضافة إلى ارتفاع مستوى التعليم و التكوين و إمكانية رفع الإنتاجية و التشابك الاقتصادي مع بقية الاقتصاد، و دفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية كما بينته تجارب العديد من الدول يأتي أساسا من خلال عمليات إعادة هيكلة و تحديث الصناعة بشكل يخدم تنافسية صادرات هذه القطاعات بما يكفل زيادة الكفاءة الإنتاجية و تدريب العاملين و إعادة توزيع العمل و تنظيم العمليات الإنتاجية[42]،

و هناك السياسات الإستراتيجية: حيث تستخدم السياسات التجارية و الصناعية استراتيجيا في الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات من تخفيضات ضريبية و ائتمانية و ضمانات مصرفية و خدمات دعم بمعايير الانجاز في جانب الصادرات من حيث النوعية، الحصص السوقية، المحتوى للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات و هذا في إطار الهامش المسموح به في بنود الاتفاقيات التجارية الدولية بما فيها اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، و لقد اتفق معظم الخبراء على مجموعة من السياسات و البرامج التي من شأنها أن تدفع معدلات نمو الصادرات في قطاعات الصناعة و الخدمات نعرض منها ما يلي:

– بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري: فلمتابعة تنفيذ النشاط التصديري فلا بد من إنشاء إدارة وطنية تعمل بصورة متكاملة على إزالة الاختناقات و نقاط التعثر بدءا من مرحلة الإنتاج إلى تقديم المنتج إلى السوق العالمي و وصوله إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق، مرورا بمراحل التجهيز و التعبئة و التغليف و النقل و ما يصاحبها من خدمات التمويل و التأمين و الإجراءات الجمركية و الشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول إلى منافذ التوزيع.

[42] مصطفى باكر(2006)، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، مرجع سابق، ص4-7.

– سياسات تحسين جودة الصادرات و مناخ الاستثمار: فرفع جودة المنتجات المصدرة من أهم العوامل التي تتيح نفاذها للأسواق الخارجية، بالإضافة إلى الدور الهام الذي يلعبه مناخ الاستثمار السائد في الدولة على التأثير على أداء الصادرات، و لا يتم ذلك إلا بإقامة شبكات الإنتاج للتصدر و تعني ربط الشركات المتميزة العاملة في بعض الصناعات بشكل عنقودي صناعي وتقديم الدعم لها و تأهيلها و ضمان إمدادها بالمواد الخام و الطاقة و تكاليف النقل، و تشجيعها على التطوير و الابتكار بغرض التصدير عن طريق إنشاء معاهد متخصصة تهتم بالبحث و التطوير، و تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة و خلق مناخ ملائم للتوجه التصديري، و تأكيد دور قطاعات الدولة من حيث التعليم و التدريب و تنمية الموارد البشرية لجذب الخبرات و المهارات اللازمة لصناعة التصدير، و تفعيل دور المؤسسات و الجامعات العلمية، من خلال نقل الاختراعات الجديدة و وضعها حيز التنفيذ على مستوى الشركات في مجالات الإنتاج المختلفة و خلق الوحدات القادرة على نقل المعلومات بأكثر الطرق فاعلية.

– التمويل و الائتمان للصادرات: تتمثل أهم السياسات التي تتبعها الدول لتنمية صادراتها في توفير التمويل والائتمان كأحد الشروط الأساسية لنجاح التوجه التصديري، و ذلك من خلال عدة آليات منها قروض ميسرة للمصدرين من قروض متوسطة وطويلة الأجل، و منح الائتمان للمشتري الأجنبي من خلال بنك أو جهة تمويل في البلد المصدر، و تأسيس برامج لتأمين الصادرات ضد المخاطر غير المتوقعة مثل إشهار الإفلاس للمشتري أو المخاطر السياسية كالحروب في الدولة التي يتم التصدير إليها و قد حققت هذه السياسة نجاح كبير في العديد من الدول التي انتهجتها.

– التسويق و الترويج: حيث يعتبر التسويق الخارجي للمنتجات المصدرة في ظل المنافسة الدولية في الأسواق الخارجية من أهم معوقات تنمية الصادرات لأي دولة، و بالتالي يجب أن يتولى تنفيذ حملات التسويق الخارجي للصادرات رجال ذوو خبرة في القطاعات الفردية كما يمكن الاستعانة بشركات متخصصة للقيام بهذا الدور من السياسات التي اتبعتها الدول لتنمية صادراتها و هي الترويج لمنتجاتها المحلية في الأسواق الدولية عن طريق إنشاء وكالات ترويج للصادرات التي تعمل على تنفيذ خطط تسويقية متكاملة، و إجراء الأبحاث الخاصة بالتسويق و تشجيع الصادرات و إنشاء المكاتب التجارية و المعارض الدائمة أو المؤقتة، و تشجيع الشركات المحلية على إقامة مكاتب تجارية لها بالخارج من أجل الترويج لمنتجاتها و إنشاء صناديق للتسويق الخارجي للمصدرين مثل إقامة معارض و الدعاية خارج البلد و غيرها، و كذلك إمداد المصدرين بمعلومات عن ظروف الأسواق الخارجية عن طريق وزارة الخارجية بواسطة بناء قاعدة رقمية وطنية للمشروعات التصديرية يتم التعامل بها لدى جميع الجهات، و إتاحة

جميع المعلومات الخاصة بفرص التصدير أمام المصدرين و اعتماد علامات تجارية للترويج لمنتجاتها لدولة بعينها التي تؤدي إلى زيادة ثقة المستهلكين و الموردين في جودة المنتجات المصدرة و زيادة قدرة هذه المنتجات على المنافسة في الأسواق الخارجية[43].

– دور قطاع خدمات النقل في تنمية الصادرات: فحتى يمكن تحقيق النمو الاقتصادي و من ثم الرواج للصادرات، يتوجب على شبكات النقل بكافة فروعها تقديم خدمات بأسعار تنافسية و مستويات جودة عالية، و ذلك عن طريق توسيع دور القطاع الخاص في الموانئ البحرية وخدماتها و تعظيمه و تشجيع استثماراته و منحه كافة التسهيلات و رفع كفاءة خدمات الموانئ و زيادة قدرتها التنافسية إقليميا و عالميا عن طريق إعطاء الشركات العاملة في هذا النشاط مرونة أكبر في التسعير، و كذلك تحديث و تدعيم البنية الأساسية للموانئ لتشجيع القطاع الخاص للمشاركة في تطوير سياسات التسويق لجذب المزيد من العملاء و المستثمرين أما فيما يخص النقل الجوي فيجب منح حوافز لشركات النقل الجوي لتوفير الفراغات الكافية للشحن و تشجيع القطاع الخاص للدخول لهذا الميدان و العمل على إزالة القيود وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات المشحونة جوا، فتخفيض تكاليف النقل تعتبر من أهم أسباب قيام التخصص الدولي و زيادة التجارة الدولية بين الدول، فتخفيض تكاليف النقل يؤدي إلى زيادة أرباح الشركة و بالتالي زيادة قدرتها على التصدير و على المنافسة الخارجية، و تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التصديرية دورا كبيرا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة لها دور كبير في دفع عجلة النمو إلى الأمام و خلق مناصب الشغل و يعود هذا إلى وزنها الثقيل و إلى الخصوصيات التي تتمتع بها هذه المؤسسات، فسهولة إنشائها و حجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة و بالتالي أسهل تسيير، ما يمكنها من أداء الوظائف التالية: جعل الجهاز الإنتاجي أكثر مرونة، التنوع الصناعي، تحقيق التوازن الجهوي، تخفيض النفقات غير الإنتاجية، تنظيم سوق العمل، تجنيد أكبر لعنصر العمل و تخفيض تكلفته[44]، أما بالنسبة للجزائر، فقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تولى له الأهمية إلا في السنوات الأخيرة، و الاعتراف بأن هذه المنشآت بإمكانها الإسهام في تحقيق التنمية المرجوة للاقتصاد الوطني و ذلك من خلال عدة قنوات رئيسية منها: المساهمة في تنويع مصادر الدخل و ذلك من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات بالإضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت، المساهمة في خلق فرص الشغل للمواطنين، تكامل المنشآت الصغيرة و المتوسطة مع المنشآت الكبيرة، فالمنشآت الصغيرة و المتوسطة تستطيع أن توفر المنتجات و الخدمات التي تحتاجها المشاريع الكبرى، و بالتالي المساهمة في خلق هيكل صناعي

[43] عبد الحميد رضوان (2009)، سياسات تنمية الصادرات، العدد الأول من سلسلة تجارب ناجحة في مجال التصدير، الإمارات العربية المتحدة، ص4–10.

[44] بن عاتق حنان، بن عاتق عمر (2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، مطبعة صبحي متليلي، غرداية، منشورات مخبر البحث لتقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر، ص84.

متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية و إمكانية تأثير المنشآت الصغيرة و المتوسطة على بعض المتغيرات الاقتصادية و ذلك من خلال المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و تعبئة و توظيف المدخرات الوطنية و دعم القيمة المضافة و زيادة حجم الاستثمارات المحلية، فالصناعات الصغيرة و المتوسطة تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل في العديد من الدول النامية و بالتالي زيادة الصادرات و خفض الواردات و الذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري و زيادة معدلات النمو الاقتصادي[45].

المطلب الثالث: الهيئات المساعدة على تشجيع الصادرات في الجزائر.

لقد عملت الدولة على تنشيط البنية المؤسسية للتصدير و ذلك في سبيل ترقية الصادرات خارج المحروقات و تحسين وضعية التجارة الخارجية بصفة عامة، حيث عملت على استحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم للقطاعات الناشطة في مجال التصدير و يسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات، و اعتمدت في ذلك على وضع عدة إجراءات و المتعلقة بسياسة سعر الصرف، وضع إجراءات و حوافز جبائية و ضريبية و جمركية، تمويل الصادرات، تأمين و ضمان الصادرات، و في سبيل ذلك قامت السلطات الجزائرية في سنة 1994 بتخفيض سعر الصرف في العملة الوطنية من أجل زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات الموجهة للتصدير، و من أجل الوصول إلى إنجاح النشاط التصديري و نمو و تنويع القاعدة التصديرية و الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستديمة فيجب العمل على تسطير البرامج و السياسات الخاصة بدعم الصادرات و تقديم القروض و المساعدات المالية للمؤسسات الراغبة في التصدير و توفير الإطار القانوني و تحسين الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير و وضع هيئات وطنية تعمل على تقديم المساعدات و الاستشارات الاقتصادية و الفنية الخاصة بالإنتاج و تسويق المنتجات المصدرة، و لهذا الغرض تم تجنيد عدة هيئات لإنجاز هذه المهمة البعض منها كانت موجودة من قبل و أعيد تنظيمها كوزارة التجارة، و البعض الآخر استحدثته السلطة لأغراض الترقية، و من أهم الهيئات المساعدة على تشجيع الصادرات في الجزائر ما يلي:

1– إعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:

حيث أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية، و ذلك بمقتضى المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 المؤرخ في 16 جويلية 1994، حيث تم تكليف الوزارة بمهمة ترقية التبادل الدولي مع الخارج و لتحقيق

[45] بن عاتق حنان، بن عاتق عمر (2011)، مرجع سابق، ص84.

هذه المهمة تساهم الوزارة في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية و الهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما تعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف، بكونها شريك أساسي في التحضير و التفاوض حول الاتفاقيات التجارية مع الشركاء الأجانب، كما قامت الوزارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 208/94 المؤرخ في 16 جويلية 1994 و حسب المادة الثانية منه بتنظيم مديرية عامة للتجارة الخارجية، و تتشكل من مديرية العلاقات التجارية الثنائية و تتألف بدورها من مديريات فرعية لكل من أوروبا، أمريكا، إفريقيا، الدول العربية، آسيا و أمريكا اللاتينية، و مديرية أخرى للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف و تهتم بالعلاقات مع دول إتحاد المغرب العربي و المنظمات الدولية المتخصصة، بالإضافة إلى مديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي، و تتكون من مديرية فرعية للتنظيم و التأطير و أخرى لدعم الصادرات[46].

2– إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية :

لقد أنشأ الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية سنة 1996[47]، ثم تم تغيير تسميته من الديوان إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و تسييرها في سنة 2004، و تتمثل مهام الوكالة فيما يلي :

– المشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و المساهمة في تطبيق سياسة وطنية في المبادلات التجارية.

– تنشيط برامج لتنمية و ترقية التجارة و المبادلات التجارية و الموجهة أساسا نحو تطوير الصادرات خارج المحروقات.

– تحليل الأسواق العالمية و إجراء دراسات استشرافية شاملة و قطاعية حول الأسواق الخارجية و كذا إنشاء و تسيير شبكة معلومات تجارية و إدراجها ضمن شبكات عالمية للمعلومات تهدف إلى مساعدة المتعاملين الاقتصاديين.

– متابعة و مساعدة المتعاملين الاقتصاديين على تطوير أعمال الاتصال و الإعلام و الترقية المتعلقة بالمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير و كذا تأطير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية.

– إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسات الصادرات و برامجها[48].

[46] عجة الجيلالي (2007)، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية: من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القبة القديمة، الجزائر، ص250-251.

[47] المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 01 أكتوبر 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 58 بتاريخ 01 أكتوبر 1996.

[48] المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 39 بتاريخ 16 جوان 2004.

– تكوين قاعدة معطيات حول الواردات و الصادرات و بطاقة وطنية حول المتعاملين الاقتصاديين المتدخلين في عمليات التجارة الخارجية.

– متابعة تطور الوضعية السائدة في السوق الدولية للمواد التي تشكل أهمية بالنسبة للتجارة الخارجية للجزائر، و تقديم الدعم الضروري لصالح الهيئات و المتعاملين الاقتصاديين من أجل متابعة الواردات[49].

3– إنشاء الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات:

تكلف الشركة بتأمين و ضمان العمليات الموجهة للتصدير من كل الأخطار المترتبة عن عمليات التصدير، وفقا للشروط المنصوص عليها في عقد التأمين و هذا من الأخطار السياسية لحساب الدولة و من الأخطار التجارية لحسابها الخاص و كذا أخطار عدم التحويل و الأخطار الناجمة عن الكوارث، و تقديم النصائح و المساعدة للمصدرين و تزويدهم بالمعلومات الاقتصادية و القانونية الضرورية، و تستثنى صادرات المحروقات من اختصاص هذه الشركة[50].

4– إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات:

أنشأ هذا الصندوق في سنة 1996، حيث تقوم مختلف الهيئات العمومية و الخاصة بالمساهمة في إيرادات هذا الصندوق، و تساهم الخزينة العمومية للدولة في إيرادات هذا الصندوق بحصة 10% من الرسم الداخلي على الاستهلاك بالإضافة إلى الهبات و الوصايا، كما تغطي مصاريف الصندوق جزء من تكاليف النقل الخاصة بالمنتجات سريعة التلف أو تلك المصدرة إلى وجهة بعيدة، و كذا جزء من تكاليف دراسة الأسواق الخارجية و الأعباء التي لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية بالإضافة إلى الإعانة المخصصة لطبع و توزيع الدعائم الترقوية للمنتجات و الخدمات الموجهة للتصدير، و لتطبيق برامج التكوين في المهن المتعلقة بالتصدير، و كذا الإعانة المخصصة لإنشاء العلامات التجارية[51].

[49] المرسوم التنفيذي رقم 08–313 المؤرخ في 05 أكتوبر 2008، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 58 بتاريخ 08 أكتوبر 2008.
[50] المرسوم التنفيذي رقم 96–06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 03 بتاريخ 14 جانفي 1996.
[51] المرسوم التنفيذي رقم 08–07 المؤرخ في 19 جانفي 2008، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 05 بتاريخ 30 جانفي 2008.

5– إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة:

تأسست في سنة 1996 و ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96–93، و كانت تعرف سابقا بالغرفة الوطنية للتجارة، و من مهامها:

– تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني و تنميتها لاسيما في مجال الأسواق الخارجية.

– المشاركة في تنظيم اللقاءات و المعارض و التظاهرات داخل الوطن و خارجه.

– تمثيل الجزائر في المعارض و التظاهرات الاقتصادية التي تنظم في الخارج.

– التدخل لتسوية النزاعات التجارية الوطنية و الدولية و ذلك بناءا على طلب المتعاملين.

– إقامة علاقات التعاون و التبادل و إبرام اتفاقيات مع الهيئات الأجنبية المماثلة، و تشكيل غرف مختلطة للتجارة مع نظيرتها الأجنبية[52].

6– إنشاء الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير:

أنشأت في سنة 1987 و كانت تسمى الديوان الوطني للمعارض و التصدير، حيث كانت مهمته تنحصر في العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات[53] و في 24 سبتمبر 1990 تم تغيير تسميته إلى الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير، ومن أهم مهام الشركة :

– مساعدة المؤسسات المصدرة و ذلك بعرض منتجاتها في الأسواق الخارجية.

– نشر المعلومات و الوثائق الإشهارية العامة و المتخصصة و ذلك بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار و توفير المعلومات عن الأسواق الأجنبية و كذا القيام بدراسات للسوق عند التصدير.

[52] المرسوم التنفيذي رقم 96–93 المؤرخ في 03 مارس 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 16، ص20.

[53] المرسوم التنفيذي رقم 87–63 المؤرخ في 03 مارس 1987، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 10، ص341.

– تنظيم المعارض و التظاهرات و الصالونات داخل و خارج الوطن، و تحضير مساهمة المؤسسات العمومية و الخاصة في الأسواق الخارجية.

– مساعدة المتعاملين التجاريين المحليين على إعداد ملفات التصدير و التفاوض مع الأطراف الأجنبية و كذا التدخل كوكيل و ذلك بطلب منهم للقيام بعمليات التصدير.

– جمع و تحديد المقاييس الاقتصادية و المالية المناسبة للمنتج المطلوب للتصدير[54].

7– إنشاء مناطق حرة:

حيث تم إنشاء هذه المناطق في إطار قانون ترقية الاستثمار، حيث يتكفل المستثمرون المقيمون بها بإنتاج سلع مخصصة للتصدير كما يمكن تصريف الفائض منها داخل التراب الوطني شريطة أن لا تتعدى نسبة التصريفات 20% من الإنتاج[55].

* كما و يلعب **بنك الجزائر الخارجي** دورا مهما في تمويل الصادرات الجزائرية من خلال تسهيل و متابعة القروض للمصدرين[56].

– و رغم استحداث هذه الهيئات التي تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن الصادرات خارج المحروقات ما زالت تشهد نسب ضعيفة جدا من هيكل الصادرات الإجمالية و هذا نتيجة ضعف الإنتاج الوطني و قلة تنافسيته في الأسواق الخارجية و الذي أدى إلى تبعية متزايدة في مجال الغذاء و التجهيز، و جهل أغلب المؤسسات بإستراتيجية التصدير، و صعوبة التخلص من التبعية اتجاه المحروقات و التي فاقت نسبتها أكثر من 97% من هيكل الصادرات في سنة 2012.

[54] سدي علي، حطاب مراد (2009)، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية و المعطيات العملية، مرجع سابق، ص (بدون).

[55] عجة الجيلالي (2007)، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية: من احتكار الدولة الى احتكار الخواص، مرجع سابق، ص258.

[56] باكر مصطفى (2006)، الأساليب الحديثة في تمويل الصادرات، مرجع سابق، ص13.

المطلب الرابع: تجارب دولية ناجحة في تشجيع الصادرات.

لقد عملت العديد من الدول على تنمية صادراتها و ذلك بتعزيز دعمها للتصدير من خلال تبني إستراتيجية تشجيع الصادرات و ذلك بفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي و منح حوافز خاصة للصناعات المستهدفة ذات الإمكانيات العالية و كان من نتائج تلك السياسة هو نجاح النشاط التصديري و نمو و تنوع صادراتها و الذي أدى الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستقرة في اقتصادياتها و من أهم هذه التجارب نذكر ما يلي:

– **التجربة الماليزية**، حيث تتمتع ماليزيا بمعدل نمو مرتفع و معدل تضخم منخفض، فقد حقق الاقتصاد الماليزي نموا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقداره 9 %سنويا خلال الفترة من 1987 إلى عام 1993، كما حققت الصادرات زيادة سنوية بمقدار متوسط بلغ 17 %خلال نفس الفترة، و يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بمثابة المحرك الأساسي للنجاح المذهل للنشاط التصديري الذي تحقق حديثا في ماليزيا، حيث عملت ماليزيا على تنويع صادراتها و الاعتماد على التصنيع و تنويع أسواقها التصديرية، فعملت على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال منح العديد من التحفيزات مثل التخفيضات الضريبية و كذا تطبيق إستراتيجية المناطق الحرة في عام 1972، حيث تقوم ماليزيا بمساندة المصدرين من خلال العديد من الخدمات التي تقدمها مؤسسات حكومية و خاصة، كما تقوم الحكومة بتيسير التصدير من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي بتركيزها على موقع واحد ممثلة في هيئة التنمية الصناعية الماليزية التي تجمع كبار المسؤولين في الوزارات المختلفة ذات العلاقة بالموافقة على الاستثمار الأجنبي بالإضافة إلى توفرها على مناخ تصديري ملائم في مجال الأعمال و ذلك من خلال:

– توفرها على بنية تحتية متميزة من وسائل نقل و نظام تعليمي ممتاز، و عمالة يافعة و متدربة و متعلمة و أسعارها منافسة.

– حماية حقوق الملكية الفكرية من خلال سن القوانين الجديدة التي تعمل على ذلك.

– الرقابة على الصرف الأجنبي، حيث تتبع ماليزيا و منذ زمن طويل نظام صرف أجنبي حر و تتمتع الأرباح و رأس المال بحرية التحويل.

– الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستثمرين الأجانب، و تقديم العديد من التسهيلات الائتمانية و القروض الميسرة بكافة أشكالها و أنواعها و خصوصا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وخضوع الشركات و الأفراد لضريبة موحدة تبلغ32 %.

– الرقابة على الأسعار، حيث أن الرقابة السعرية مطبقة على عدد محدود من الأغذية و السلع و المنتجات الصناعية المختارة، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي التي تتميز به ماليزيا و التوجه الحكومي الصادق و المخلص لجعل البلد بيئة جذب للمستثمرين.

و قد قامت **الحكومة التايلندية** بتعزيز دعمها للتصدير من خلال فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي، و منح حوافز خاصة للصناعات المستهدفة ذات الإمكانيات العالية، مما أدى إلى نمو و تنوع صادراتها حيث حققت الصادرات نموا سنويا قدره 23% من عام 1987 إلى عام 1993 حيث بلغت 37 مليار دولار، حيث لعب الاستثمار الأجنبي دورا هاما في نجاح النشاط التصديري خاصة في مجال الالكترونيات و الأحذية و من أهم عناصر نجاح السياسة التصديرية التايلندية ما يلي:

– امتيازات ضريبية و استرداد للضريبة، تخفيض في تكلفة الكهرباء، دعم التسويق، و منح تسهيلات في عملية إعادة التمويل، الشركات التجارية الدولية، حيث عملت تايلاند على تحرير سياستها التجارية عن طريق إلغاء الضرائب على الصادرات و تخفيض قيمة العملة المحلية و كذا تخفيض التعريفة على الواردات، و مع ذلك احتفظت بمعدل عال من الحماية الصناعية المحلية (52%) بالمقارنة مع كوريا (27%) و ماليزيا و الفلبين (23%)[57].

أما **سنغافورة** فتميزت بالنمو المستمر لاقتصادها على الرغم من صغر حجمها و ذلك بالاعتماد على مجموعة من السياسات و الإجراءات و الاستراتيجيات المعنية بتنمية صناعاتها و زيادة صادراتها، حيث اعتمدت على النموذج الاقتصادي الكلاسيكي ضمن نظرية هكشر–أولين و المتضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

حيث تركزت السياسة التجارية السنغافورية على ثلاث عناصر أساسية هي :

– ترويج التجارة: و ذلك من خلال الترويج لكل من الواردات و الصادرات.

– البنية التحتية للتجارة: و ذلك بتعزيز القدرة التنافسية للتجارة، من خلال أنظمة التسهيلات التجارية و تمويل التجارة و سلاسل التوزيع.

– العلاقات التجارية: و ذلك بتوفير بيئة التجارة الحرة للاستثمار من خلال كل من علاقات التجارة الثنائية و الجماعية و الإقليمية.

[57] وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية (2001)، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية، مصر، ص133-140.

و من العوامل التي ساعدت سنغافورة على الارتقاء في مستوى اقتصادها و زيادة حجم صادراتها من السلع و الخدمات:

– تحقيق الاستقرار السياسي و الأمني من خلال استقرار نظام الحكم إلى جانب وجود سياسة اقتصادية مستقرة.

– وجود أجهزة حكومية ذات تنظيم مرن و متطور.

– توفير المناخ الأمثل لجذب الاستثمارات، حيث أدى تركيز خطط التنمية على قطاع التصنيع إلى زيادة حجم التصدير نحو مختلف الدول و إلى تنويعها.

حيث اعتمدت في بداية مراحل صناعاتها على الصناعات الكثيفة العمالة كالمنسوجات و التي لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة و ذلك نظرا لتوفرها على العمالة و ندرة رأس المال في بداية مشوارها الصناعي، حيث اعتمدت في مراحلها الأولى على إستراتيجية إحلال الواردات، و لتشجيع تلك الإستراتيجية قامت بفرض رسوم جمركية و نظام الحصص على السلع المستوردة، حيث أثبتت هذه الإستراتيجية عدم جدواها فلجأت سنغافورة إلى إستراتيجية تشجيع الصادرات من خلال جذب المستثمرين الأجانب و ذلك بتقديم الحوافز لاجتذاب رأس المال الأجنبي من خلال إنشاء المناطق الحرة، و من خلال منح إعفاءات ضريبية و حوافز للتصدير، حيث اتجهت سنغافورة إلى التنوع الاقتصادي و تعميق قاعدة التكنولوجيا و إقامة شبكات الإنتاج للتصدير من خلال عناقيد التصدير و تشجيع الصناعات التحويلية و الخدمات و انتهاج سياسة تجارية أكثر انفتاحا من خلال توسيع العلاقات الخارجية و توسيع القاعدة الاقتصادية للاستفادة من أسواق التصدير الجديدة، و تحسين القدرة التنافسية لمختلف القطاعات الإنتاجية من حيث التكاليف و تجهيز القوة العاملة ذات المهارات، مما جعل سنغافورة اليوم تتميز بمعدلات نمو مستقرة في اقتصادها[58].

و قد استطاعت **كوريا الجنوبية** أن تحقق تنمية اقتصادية و اجتماعية كبيرة عن طريق تنمية صادراتها على الرغم من قلة مواردها الطبيعية و زيادة عدد سكانها، فقد جاءت كوريا في المرتبة العاشرة عالميا في عام 2004 تبعا للناتج المحلي الإجمالي، و احتلت المركز التاسع على مستوى الصادرات، و تحتل المركز الثاني عشر على مستوى العالم بالنسبة لأكبر الدول المصدرة في تجارة السلع بقيمة 253.9 مليار دولار بنسبة 2.8% من إجمالي صادرات دول العالم من السلع، واحتلت المرتبة الخامسة عشرة في عام 2004 في قائمة الدول المصدرة لتجارة الخدمات، و تقوم الصادرات الكورية بالدور الرئيسي في الاقتصاد الكوري حيث تمثل الصادرات ما نسبته 40% من النشاط الاقتصادي الكوري.

[58] أريج دياب (2009)، تجارب دول ناجحة في تنمية الصادرات: التجربة السنغافورية، وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة، ص(بدون).

و تقود صناعة السيارات الاقتصاد الكوري حيث تمثل نصيبا كبيرا من الصادرات الكورية، و يقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات الكوري بدور كبير في زيادة الصادرات الكورية حيث بلغت قيمة الصادرات المعلوماتية حوالي 75 مليار دولار في 2004، بزيادة بنحو 29.5% عن عام 2003، فالتجربة الكورية تعتبر من أنضج تجارب النمور الآسيوية و يجب على الدول النامية الاقتداء بها للنهوض باقتصادياتها، و تعود أسباب النجاح الكوري إلى أربعة مراحل مرت بها عملية التصنيع و هي:

– التحول من سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه إلى التصدير.

– نمو الصناعات الثقيلة و الكيماوية حيث تم العمل على تطوير الصناعات الكيماوية و زيادة مساهمتها في السلع التصديرية.

– التصحيح الهيكلي للقطاع الصناعي، حيث قامت السياسة الاقتصادية الكورية على فكرة تحقيق النمو الصناعي المتوازن مع إعطاء الأولوية إلى الصناعات الثقيلة و كثيفة رأس المال و تطوير النسيج و صناعة السيارات.

– تطبيق عولمة القطاع الصناعي الكوري استجابة لتحديات العولمة و تطبيقات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

و من المؤكد أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بجذافيرها، فمثلا الظروف التي تطورت فيها كوريا و الموقع الجغرافي يجعل منها تجربة فريدة و خاصة بالشعب الكوري، غير أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس و العبر التي يمكن أن تكون مفيدة للدول النامية و من أهم الدروس و العبر التي يمكن استخلاصها من هذه التجارب ما يلي:

– إن المتفحص لتجارب هذه الدول يلاحظ أنها قد شهدت تحولات عميقة و جذرية، بحيث انتقلت من الاعتماد على إستراتيجية إحلال الواردات إلى الاعتماد على إستراتيجية تشجيع الصادرات أي الاعتماد على الإنتاج من أجل التصدير.

– إن أهم درس يؤخذ من هذه التجارب هو إمكانية قيام التنمية إذا ما توفرت الإرادة لذلك و إذا ما توفرت القيادة التي تعتمد التخطيط السليم و تحقق التعاون مع الأفراد، حيث أن التجربة الصناعية الكورية قامت في ظل أنظمة حكم مستقرة و تعطي القطاع الخاص دوره في الحياة الاقتصادية و العمل على توفير الأطر المؤسسية للمشاركة الشعبية و تفعيلها في صنع القرار

الاقتصادي، و اعتماد كوريا على التعاون مع الدول الأكثر تقدما مثل اليابان للمساهمة في النهضة التنموية، و توفير الدعم الحكومي للصناعات الإستراتيجية خاصة عند بداية انطلاقها خاصة في مجال البحث و التطوير[59].

– الدور الحكومي في الاقتصاد من خلال تهيئة العنصر البشري التهيئة المناسبة ليأخذ دوره الفعال في التنمية من خلال التدريب و التكوين و التعليم الضروري لخلق شروط تسمح بمواكبة التطورات و القدرة على المنافسة و تحسين الإنتاجية مما يساهم بشكل حاسم في التنمية، و الذي يساعد كذلك على تجنب الازدواجية في الجهود و يساعد على محاربة كل أشكال الفساد و التجاوزات الإدارية و ذلك من خلال تفعيل القوانين و الأنظمة لتحقيق المصلحة العامة، و ذلك من خلال تطوير ذاتي و نقدي للقيم و الثقافة المحلية[60]، و لقد اتجهت العديد من هذه الدول إلى دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تحتاج إلى استخدام تكنولوجيا عالية و رؤوس أموال ضخمة أو تجهيزات و مساحات كبيرة من الأراضي و المباني و قدرتها على استيعاب الكثير من اليد العاملة فهذه المشروعات التصديرية الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا مهما في تنشيط الاقتصاد الوطني و دفع عجلة النمو نحو الارتفاع و خلق العديد من فرص العمل، و بالنظر إلى كل تلك المميزات و طبيعة و خصائص معظم الدول النامية التي لا تمتلك تقنيات تكنولوجية عالية و رؤوس أموال ضخمة لازمة لإنشاء المشروعات الكبيرة فقد اتجهت دول جنوب شرق أسيا (كوريا، تايلاند، فنزويلا، إندونيسيا...) إلى الاعتماد المتزايد على مثل هذه الصناعات الصغيرة كصناعات مغذية لصناعات أخرى أكبر و أشمل و لذلك فقد استطاعت هذه الدول و في وقت قصير جدا من أن تجعل تلك المشروعات الصغيرة و المتوسطة نقطة انطلاق و البداية الحقيقية للثورة الصناعية في تلك البلدان و مدخلا مهما لتنمية صادراتها عن طريق امتصاص العمالة الموجودة فيها و تجعل منها قوة حرفية منتجة، و من أجل تحقيق ذلك فقد عمدت هذه الدول إلى سن العديد من القوانين و الإجراءات الدائمة لتلك الصناعات و تطويرها و تفعيلها لدفع عجلة النمو و تحقيق التنمية الاقتصادية و ذلك بالقيام بإنشاء برامج وطنية لتوفير رؤوس الأموال اللازمة من قروض و غيرها و تسهيل الحصول على مختلف المدخلات اللازمة لتلك المشروعات التصديرية الصغيرة و المتوسطة من المواد الخام و السلع الوسيطية و غيرها لإنتاج السلع النهائية الموجهة للتصدير في السوق العالمية و منافسة المنتجات الأجنبية[61].

[59] أحمد العثيم (2010)، التجربة الكورية و إمكانية الاستفادة عربيا، دروس ناجحة من تجربة كوريا الجنوبية الصناعية، (نص منشور على الموقع: www.arabic.rt.com/forum/showthread.php/43162 اطلع عله يوم: 2013/07/16).

[60] عبد الرحمن منصوري (2013)، تجربة كوريا الجنوبية: عوامل النجاح و تحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، ص08.

[61] شعبان رأفت محمد (2005)، "نظام تمويل وضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ص 86-87.

– عمدت هذه الدول إلى تشجيع صادرات الصناعات الخفيفة من المنتجات الغذائية و تطوير المنتجات الالكترونية، حيث أصبحت هذه الصناعات قادرة على المنافسة الخارجية إلى جانب إشباع السوق المحلي و انتقلت هذه الدول فيما بعد إلى تشجيع إقامة صناعات أكثر تعقيدا مثل الصناعات البتروكيمياوية و المعدات الالكترونية و تصنيع الآلات، حيث عملت على اتخاذ جملة من الإجراءات تمثلت أساسا في: توحيد سعر الصرف حيث زادت أهميته مع مرور الوقت كمحفز لتدفق الصادرات، توفير التمويل اللازم للمصدرين عن طريق منح قروض و تسهيلات جبائية و تقديم الحوافز و الخدمات للمصدرين، و تسهيل جلب المواد الخام و الآلات الضرورية من الخارج من طرف المصدرين، و عملت على إنشاء مناطق حرة، كما و يجب إعتبار الإتصال و الإعلام موردا رئيسيا من موارد التنمية من خلال تنمية إستراتيجيات الاتصال و النظر إلى الاتصال و وسائله على أنه جزء مهم من منظومة متكاملة مع باقي قطاعات الدولة، تشجيع الاستثمار الأجنبي و الذي يعود له الفضل في تسهيل نمو و تنوع صادرات هذه الدول و ابتعادها عن الاعتماد فقط على الصادرات النفطية و التقليدية و التي تعرف أسعارها تقلبات شديدة.

المبحث الرابع: تحليل العلاقة بين هيكل الصادرات و النمو في الاقتصاد الجزائري.

إن هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية بصفة شبه مطلقة و مساهمته بنسبة كبيرة في حجم و هيكل الإنفاق العام الذي يلعب دورا مهما في استيراد السلع الاستثمارية و الإنتاجية التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية و كذا تغطية الطلب المحلي بمختلف السلع الاستهلاكية الضرورية للأفراد، يعتبر مؤشرا على الدور الأساسي و الرئيسي الذي تلعبه الإيرادات النفطية في تمويل برامج التنمية و تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يجذب الاستثمارات الأجنبية و يرفع من معدلات النمو الاقتصادي، لذا وجب فهم و تحليل العلاقة بين تطور الصادرات و الموازنة العامة في الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: أثر الصادرات على ميزانية الدولة.

إن الصادرات تؤثر على ميزانية الدولة من خلال تطور الإيرادات البترولية و مساهمتها في دفع الاستثمارات الحكومية، و للوقوف على تحليل ذلك الأثر فلا بد من تحليل هيكل الإيرادات العامة و النفقات العامة في الاقتصاد الوطني.

1– الإيرادات العامة: تساهم الإيرادات البترولية بنسبة كبيرة من الإيرادات الكلية للدولة، فحصيلة الصادرات تمثل دخلا يتحصل عليه المصدرون و إيرادا تتحصل عليه الدولة في شكل ضرائب مفروضة على المنتجات المصدرة.

الجدول رقم (07): مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012).

السنوات	الإيرادات العامة (مليار د.ج)	الإيرادات البترولية (مليار د.ج)	نسبة التغير(%)	النسبة إلى الإيرادات العامة (%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	1124,9	720,0	/	64,00	41,9
2001	1389,7	840,6	16,75	60,49	36,7
2002	1576,7	916,4	9,02	58,12	35,7
2003	1525,5	836,1	8,76-	68,39	38,6
2004	1606,4	862,2	3,12	70,45	40,7
2005	1714,0	899,0	4,27	76,32	47,4
2006	1841,9	916,0	1,89	76,90	48,5
2007	1949,1	973,0	6,22	75,84	46,4
2008	2902,4	1715,4	76,3	80,00	48,1
2009	3275,3	1927,0	12,33	58,89	33,6
2010	3074,6	1501,7	22,07-	48,83	37,2
2011	3489,8	1529,4	1,84	43,82	38,4
2012	3804,0	1519,0	0,68-	39,93	35,4

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، و وزارة المالية الجزائرية.

– من تحليل الجدول أعلاه يتبين لنا أن الإيرادات البترولية تساهم بنسبة كبيرة من الإيرادات العامة للدولة، و هذا يدل على الأهمية النسبية للإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة، كما نلاحظ انخفاض نسبتها في هيكل الإيرادات العامة على طول الفترة (2000-2012) رغم ارتفاع قيمتها خلال هذه الفترة، فبعد أن كانت نسبتها 64% سنة 2000 انخفضت إلى 39,93% في سنة 2012 و هذا يدل على زيادة التنوع في هيكل الإيرادات العامة و زيادة قيم الموارد الأخرى غير البترولية المكونة لهيكل الإيرادات العامة، حيث سجلت سنة 2012 أدنى نسبة للإيرادات البترولية في هيكل الإيرادات العامة بنسبة 39,93%، و هذا يدل على أن برامج الإنعاش الاقتصادي أصبحت تأتي بثمارها، نتيجة ارتفاع إيرادات الاستثمارات المخططة، كما تساهم الإيرادات البترولية بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت الإيرادات البترولية سنة 2012 ما نسبته 35.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

2- **الإنفاق العام:** يعتبر الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء، حيث يضم الإنفاق العام مجموع الإنفاق و التحويلات التي تقوم بها الحكومة المركزية، حكومة الولاية و الحكومة المحلية و تعبر هذه النسبة عن الحجم المخصص من الثروة للإنفاق العام[62].

و لقد أشار كنوب (Knoop, 1999) في دراسة له حول الاقتصاد الأمريكي للفترة الممتدة بين (1970- 1999)، استعمل فيها السلاسل الزمنية، أن تخفيض حجم الإنفاق العام له أثر سلبي على النمو الاقتصادي و الرعاية الاجتماعية، و في دراسة أخرى لكل من فولستر و هنركسن (Folster, Henrekson) (1999، 2001)، شملت مجموعة من الدول الغنية للفترة ما بين (1970- 1990)، استعمل فيها دراسة بانل، حيث وصلا إلى نتيجة مفادها أن تخفيض النفقات العمومية يؤثر سلبا على النمو [63]، و الجدول التالي يبين مدى مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012).

[62] قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص18.

[63] ALEXIO C (2009), Government spending and economic growth: Econometric evidence from the south eastern Europe (SEE), Journal of economic and social research, Vol 11(1),Pays (sans), p.2-3.

الجدول رقم (08): مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2012).

	الإنفاق العام (مليار د.ج)	نسبة التغير(%)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الإنفاق الجاري (مليار د.ج)	معدل التغير(%)	الإنفاق الرأسمالي (مليار د.ج)	معدل التغير(%)
2000	1178,1	/	28,60	856,2	/	321,9	/
2001	1321,0	12,13	31,58	963,6	12,54	357,4	11,03
2002	1550,6	17,38	35,23	1097,7	13,92	452,9	26,72
2003	1690,2	9.00	29,25	1122,8	2,29	567,4	25,28
2004	1891,8	11,93	29,17	1251,1	11,43	640,7	12,92
2005	2052,0	8,47	27,20	1245,1	0,48-	806,9	25,94
2006	2453	19,54	29,19	1437,9	15,48	1015,1	25,80
2007	3108,6	26,73	34,70	1673,9	16,41	1434,6	41,33
2008	4191,1	34,82	38,86	2217,8	32,49	1973,3	37,55
2009	4246,3	1,32	43,46	2300,0	3,71	1946,3	1,37-
2010	4466,9	5,19	37,12	2659,1	15,61	1807,9	7,11-
2011	5853,6	31,04	40,42	3879,2	45,88	1974,4	9,21
2012	7058,2	20,58	44,55	4782,6	23.29	2275,5	15,25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، و وزارة المالية الجزائرية.

– من تحليل الجدل أعلاه يتبين لنا مدى مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهدت قيما متصاعدة منذ سنة 2000 إلى سنة 2012، و الناجم عن ارتفاع الإيرادات العامة خلال هذه الفترة نتيجة ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية الناجمة عن ارتفاع أسعار البترول، ليبلغ حجم الإنفاق أعلى قيمة له في سنة 2012 بما قيمته 7058 مليار د.ج، و يساهم بنسبة 44.55% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة، و نمو الإنفاق الجاري و الرأسمالي في سنة 2012 و الذي بلغ 23.29% و 15.25% على التوالي نتيجة نمو حجم الإنفاق العام حيث وصل معدل نمو الإنفاق العام في 2012 نسبة نمو قدرت ب20.58% مقارنة مع سنة 2011 و هذا نتيجة زيادة الإيرادات البترولية في هذه السنة، و هي أعلى من معدل النمو الاقتصادي المحقق، و هذا يدل على ازدياد أهمية دور الدولة في الاقتصاد، و توسع الدولة في الإنفاق على برامج التنمية المسطرة، و مما يجدر ملاحظته هو زيادة الإنفاق الجاري في السنوات الأخيرة مقارنة مع الإنفاق الرأسمالي بما يعكس زيادة النفقات العسكرية و الاستهلاكية و ارتفاع الأجور و صب التعويضات في أجور الموظفين، كما و نلاحظ ارتفاع الإنفاق الرأسمالي من قبل الحكومة في المجال الاستثماري خلال هذه الفترة ما عدا سنتي 2009 و 2010 أين سجلت انخفاضا طفيفا قدر بنسبة -1.37%

و -7.11% على التوالي، نتيجة ارتفاع الإنفاق الجاري بسبب سياسة رفع الأجور و صب الدولة لتعويضات في أجور الموظفين، و يفسر ارتفاع الإنفاق الرأسمالي في هذه الفترة لقيام الدولة ببرامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) و التي خصصت لها الدولة مبالغ ضخمة لم يشهد و أن خصصتها لبرامج التنمية السابقة، و هذا سعيا من الحكومة إلى زيادة النمو و خلق فرص العمل و تغطية الهياكل القاعدية، مما انعكس ذلك إيجابا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تقليص معدلات البطالة إلى أقل من 10%، و علما أن الإنفاق الرأسمالي هو المكون الأساسي لرأس المال الثابت، فقد زاد تبعا لذلك نسبة التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يبينه الجدول رقم (09).

الجدول رقم (09): مساهمة التكوين الرأسمالي الثابت في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2012).

السنوات	تراكم رأس المال الثابت (مليون د.ج)	نسبة التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	852628.7	20.7
2001	965462.5	22.8
2002	1111309.3	24.6
2003	1265164.5	24.1
2004	1476902.6	24.0
2005	1691640.3	22.4
2006	1969457.9	23.2
2007	2462124.4	26.3
2008	3228343.2	29.2
2009	3811419.1	38.2
2010	4350922.3	36.3
2011	4620114.9	31.8
2012	4978102.4	31.4

Source: ONS (2013), Les comptes économiques de 2000 à 2012, Série N°640, Algérie, p.21-23.

فمن خلال الجدول رقم (09) يتبين لنا أن التكوين الرأسمالي الثابت يساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012)، فقد انتقل من 20.6% سنة 2000 إلى 31.4% سنة 2012، و سجل أعلى نسبة في سنة 2009 بمعدل 38.2% نتيجة انخفاض مساهمة الإيرادات البترولية في الناتج المحلي الإجمالي في هذه السنة و الناجم عن انخفاض حصيلة الصادرات البترولية بسبب انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة و انخفاض أسعار البترول تبعا لذلك، فزيادة نسبة التكوين الرأسمالي الثابت لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي يعبر عن زيادة الاستثمارات خلال الفترة (2000-2012)، و بالتالي فإن قطاع المحروقات يؤثر على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ما يتم إنفاقه عليها من توزيع للإيرادات النفطية على مختلف هذه القطاعات، فالأثر النهائي لقطاع المحروقات هو مساهمته في تنمية بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى و التي تساهم بدورها بعد كل عملية إنتاج و استثمار في زيادة إيرادات الدولة عن طريق الجباية العادية على الأرباح التي تحققها هذه القطاعات و المتمثلة في الضرائب المباشرة و غير المباشرة و مختلف الرسوم المطبقة على النشاطات الإنتاجية مما يزيد من الإنفاق تبعا لذلك، فالعلاقة بين الإيرادات و النفقات هي علاقة مترابطة ذات التأثير المتبادل.

3– عجز الموازنة: إن العجز في الموازنة للبلد يقصد به زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي[64]، و يعود سبب ذلك إلى انخفاض إيرادات الصادرات و بالتحديد الصادرات النفطية التي تعتبر المكون الأساسي و شبه الوحيد في الصادرات الإجمالية و ذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على هذه المادة و انخفاض أسعارها و التي ينتج عنها انخفاض في الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة مما يؤدي إلى خفض نفقات التجهيز و خفض الواردات من السلع الاستثمارية فتتوقف المشاريع الاستثمارية تبعا لذلك و تشل حركة التنمية في البلد، أما وجود فائض في الموازنة العامة فيرجع إلى ارتفاع إيرادات الصادرات من المحروقات و ارتفاع نسبة الجباية البترولية في إيرادات الميزانية العامة تبعا لذلك، فتزيد بذلك نفقات التجهيز و ترتفع الواردات من السلع الاستثمارية و تنتعش المشاريع الاستثمارية و يرتفع معدل الاستثمار و الناتج المحلي الإجمالي فترتفع معدلات النمو الاقتصادي تبعا لذلك، و تزيد النفقات على المصالح العامة كالصحة و التعليم و البحث العلمي و المرافق العمومية التي تسهل حياة المواطنين و تزيد من رفاهيتهم الاقتصادية، و الجدول التالي يبين الفائض أو العجز الكلي في الموازنة العامة للاقتصاد الجزائري و نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012).

[64] بلعزوز علي (2004)، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ين عكنون، الجزائر، ص150.

الجدول رقم(10): العجز أو الفائض الكلي في الموازنات العامة خلال الفترة (2000– 2012).

	العجز أو الفائض الكلي (مليار د.ج)	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	53,2-	9,68-
2001	68,7	4,04
2002	26,0	0,24
2003	164,7-	8,36-
2004	285,4-	7,09-
2005	338,0-	11,85-
2006	611,1-	13,52-
2007	1159,5-	4,88-
2008	1288,7-	7,55-
2009	971,0-	10,76-
2010	1392,4-	11,57-
2011	1363,8-	16,32-
2012	3254,2-	20,54-

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، و وزارة المالية الجزائرية.

– فمن تحليل الجدول رقم (10) يتبين لنا أن الميزانية العامة للدولة عرفت عجزا على مدى الفترة (2000–2012) ما عدا سنتي 2001 و 2002 أين عرفت فائضا طفيفا قدر ب68,7 مليار د.ج و 26 مليار د.ج على الترتيب بسبب ارتفاع الإيرادات مقارنة بالنفقات، لتعرف بعد ذلك عجزا مستمرا حيث بلغ العجز أعلى قيمة له في سنة 2012 ليصل إلى-3254 مليار د.ج بنسبة ارتفاع في العجز بلغت 138.61% و نسبة -20,54% في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2011، و هذا نتيجة زيادة الإنفاق على البرامج المخططة في هذه السنوات، و يعود سبب حصول هذا العجز في الميزانية العامة للدولة نتيجة ارتفاع الإنفاق على المشاريع العمومية المبرمجة و زيادة الإنفاق على المصالح العامة بهدف إنعاش المشاريع الاستثمارية و تخفيض مستويات البطالة إلى أرقام قياسية و التي بلغت 9.8% مع نهاية سنة 2012، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في هذه السنة 2.5%.

و في الحقيقة فإن العجز في الميزانية لا يحدث صدفة بقدر ما تعمد الدول إلى إحداثه و هي على علم بآثاره السيئة، و ذلك من أجل تمويل خططها التنموية و مشاريعها الإنتاجية و تشغيل العناصر الإنتاجية المعطلة في المجتمع، بقصد توفير النفقات اللازمة لها بوسائل كثيرة، أما إذا كانت جميع العناصر الإنتاجية مشتغلة، فإن النفقات العامة تكون سببا في ارتفاع الأسعار و حدوث ظاهرة

التضخم، و التي تكون كنتيجة لعدم التوازن ما بين فيض النقد المتداول المتمثل بازدياد الإنفاق العام و المعروض السلعي[65]، و بالتالي فإن ذلك يستوجب تحليلا لما نتج عن سياسة الإنفاق الحكومي في إحداث العجز أو الفائض في الميزانية للتحكم في الضغوط التضخمية أو الانكماشية من آثار على نمو الناتج المحلي الإجمالي، من خلال تحليل الناتج المحلي الإجمالي و معدلات نموه.

المطلب الثاني: أثر سعر الصرف و أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر.

يلعب سعر الصرف و أسعار البترول دورا مهما في تحديد قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فحسب الدراسة القياسية المنجزة للعلاقة بين سعر الصرف (TCR) و الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1970–2006)، باستعمال اختبار السببية و نماذج تصحيح الخطأ، حيث أخذ النموذج الشكل التالي[66]:

$$\text{PIB}= C(1) + C(2) * TCR3 + C(3) * TCR2 + C(4) * TCR$$

حيث تم حصر المتغيرات المستقلة في متغيرة سعر الصرف (TCR)كمحدد خارجي للتنافسية، أما المتغيرات التابعة فتمثلت في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) كمؤشر للتنافسية و تطور الجهاز الإنتاجي المحلي، و بفحص المعلمات المقدرة تبين أن جميع المعلمات هي ذات معنوية إحصائيا، و التي كانت نتائجها على الشكل التالي:

$$\text{PIB} = 73.18 - 1.84.\ TCR^4 + 0.276.TCR^2 - 13.74.TCR$$

و خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف الإسمي للدينار(TCR) يفسر تطور معدل النمو(PIB) خلال الفترة (1970–2006) بنسبة 20.72 %، أي أن سعر الصرف قد أثر على معدل النمو خلال تلك الفترة، و من خلال دراسة الارتباط بين معدل النمو و تغيرات أسعار البترول للفترة (1987–2006) فقد دلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين معدل النمو (PIB) و تغيرات أسعار البترول (BARIL) بنسبة 76.45% في الفترة (1987– 2006) ، و بينت الدراسة إلى أن مصدر النمو هو مداخيل البترول.

[65] بلعزوز علي (2004)، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، مرجع سابق، ص149–150.

[66] زواوي الحبيب (2011)، سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية–حالة الجزائر–، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، ص16–17–18.

و بالتالي فإن معدل النمو في الجزائر مرتبط بسعر الصرف و بأسعار البترول، ففي حالة ارتفاعه يزيد الطلب على العملة الوطنية، فسعر الصرف لا يشرح سوى 20.72 % من معدل النمو، أي أنه لا يمكن لسعر الصرف أن يؤثر في معدل النمو و العكس غير صحيح.

المطلب الثالث: تطور الناتج المحلي الإجمالي و معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري.

1– تطور الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (11): تطور الناتج المحلي الإجمالي بحسب مكونات الإنفاق خلال الفترة (2000–2012).

(مليون د.ج)

المؤشر	الاستهلاك النهائي للعائلات	الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية	التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت	تغير المخزون	صافي صادرات السلع و الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	1 714 188,00	560 135,90	852 628,70	119 032,40	877528,80	4 123 513,90
2001	1 847 731,20	624 559,10	965 462,50	169 139,40	620220,90	4 227 113,10
2002	1 989 324,10	700 447,40	1 111 309,30	275 073,10	446619,40	4 522 773,30
2003	2 126 300,20	777 521,80	1 265 164,50	328 424,50	754910,10	5 252 321,10
2004	2 371 024,50	846 896,20	1 476 902,60	568 511,40	885581,90	6 149 116,70
2005	2 553 030,10	865 879,10	1 691 640,30	702 212,60	1749222,20	7 561 984,30
2006	2 695 579,60	954 867,80	1 969 457,90	608 732,20	2286205,60	8 514 843,30
2007	2 963 819,60	1 089 003,00	2 462 124,40	775 446,50	2076172,40	9 366 565,90
2008	3 333 285,80	1 458 510,40	3 228 343,20	929 743,30	2127256,80	11 077 139,40
2009	3 743 918,60	1 645 064,50	3 811 419,10	864 354,30	57916,90-	10 006 839,70
2010	4 115 566,70	2 170 258,70	4 350 922,30	555 551,50	842099,60	12 034 399,00
2011	4 552 709,50	3 300 443,00	4 617 702,80	494 243,00	1515909,50	14 481 007,80
2012	5 211 505,90	3 184 008,50	4 978 102,40	960 338,20	1509067,70	15 843 022,80

Source: ONS (2013), Les comptes économiques de 2000 à 2012, Série N°640, Algérie, p.21.

- من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا الأهمية النسبية الكبيرة للإنفاق الاستهلاكي العائلي في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2012) و الذي تراوح ما بين 188,00 714 1 مليون د.ج سنة 2000 و 505,90 211 5 مليون د.ج سنة 2012، بينما شهد إجمالي التكوين الرأسمالي الإجمالي ارتفاعا هو كذلك خلال هذه الفترة ليحل في المرتبة الثانية

من حيث الأهمية في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، و هذا نتيجة برامج الاستثمار الضخمة التي أنجزتها الجزائر، حيث انتقل من 852 628,70 مليون د.ج سنة 2000 إلى 4978102.4 مليون د.ج سنة 2012، حيث تضاعف بحوالي 6 مرات خلال هذه الفترة، و هذا نتيجة برامج الاستثمار الضخمة التي أنجزتها الجزائر بالإضافة إلى أن الصادرات النفطية تعتبر العنصر الرئيسي للتكوين الرأسمالي الإجمالي في الجزائر فترتفع بارتفاعها و تنخفض بانخفاضها، فيما تراوحت مساهمة الإنفاق الاستهلاكي العام بين 560 135,90 مليون د.ج سنة 2000 ليصل إلى 3184008.5 مليون د.ج سنة 2012 و هي أعلى قيمة مسجلة خلال هذه الفترة، حيث سجلت النفقات الاستهلاكية للإدارات العمومية قيما متصاعدة و معدلات نمو ايجابية على طول هذه الفترة، أما صافي الصادرات فيلاحظ انخفاض الأهمية النسبية له في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، حيث شهد تذبذبا على طول هذه الفترة حيث بلغ قيمة سالبة في سنة 2009 بقيمة -57916,9 مليون د.ج بسبب انخفاض حصيلة الصادرات مقارنة بالواردات نتيجة انخفاض أسعار البترول في هذه السنة و ذلك أن حصيلة الصادرات تعتبر مصدر التمويل الأساسي في استيراد السلع الرأسمالية التي تحتاجها المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد الجزائري و ذلك كون أن الموارد النقدية المتأتية من الصادرات تستعمل في تمويل الواردات فتزيد الواردات بزيادة الصادرات، أما تغير المخزون فيلاحظ انخفاض الأهمية النسبية له هو كذلك في الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي على طول هذه الفترة حيث سجل أعلى مساهمة له بقيمة 960338,2 مليون د.ج في سنة 2012.

– أما من حيث القيمة المضافة الإجمالية فإن مساهمة النشاطات المنتجة في النمو الاقتصادي موضحة في الجدول أسفله:

الجدول رقم (12): القطاعات المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2012).

	المحروقات (%)	الفلاحة (%)	الصناعة (%)	البناء و الأشغال العمومية (%)	الخدمات (%)
2000	41,9	9,0	7,5	8,7	32,9
2001	36,7	10,5	8,0	9,1	35,5
2002	35,7	10,1	8,1	9,9	36,2
2003	38,6	10,6	7,3	9,2	34,3
2004	40,7	10,2	6,8	8,9	33,5
2005	47,4	8,2	5,9	8,0	30,4
2006	48,5	8,0	5,6	8,4	29,5
2007	46,4	8,0	5,4	9,4	30,9
2008	48,1	7,0	5,0	9,2	30,6
2009	33,6	10,1	6,2	11,8	38,3
2010	37,2	9,0	5,5	11,2	37,1
2011	38,4	8,7	4,9	9,8	38,4
2012	35,4	9,7	5,0	10,1	39,9
المتوسط	40,7	9,2	6,2	9,5	34,4

Source: ONS (2013), Les comptes économiques de 2000 à 2012, Série N°640, Algérie, p.24.

– من خلال ملاحظة الجدول رقم (12) نلاحظ تباين مساهمة مجموعة من القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (11): توزيع الناتج المحلي الاجمالي الجزائري بحسب الأنشطة خلال الفترة (2000–2012).

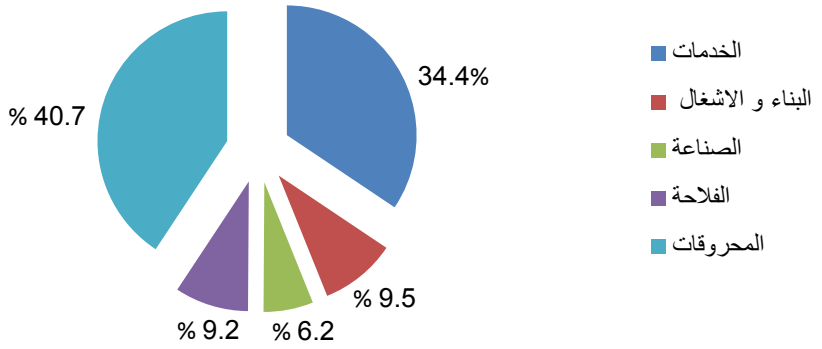

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (12).

– من خلال الجدول رقم (12) و الشكل أعلاه يتبين لنا أن قطاع المحروقات يساهم بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2012) ليأتي في المرتبة الأولى من حيث مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث تراوحت نسبته ما بين 33,6 % و48,5 %، و بلغت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 40,7% كمتوسط خلال الفترة (2000–2012)، حيث سجلت أعلى نسبة في سنة 2006 بنسبة 48,5 % من إجمالي تكوين الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص قطاع الخدمات (خدمات الإدارات الحكومية و خدمات خارج الإدارات الحكومية) فقد احتل المرتبة الثانية في مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث تراوحت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بين 30.9% في سنة 2005 و 39.9% سنة 2012 و بمعدل متوسط 34.4%، و أصبح يحتل المرتبة الأولى في السنوات الأخيرة، في الوقت الذي يساهم فيه قطاع البناء و الأشغال العمومية بنسبة 9.5% لترتفع مساهمته في السنوات الأخيرة حيث بلغ أعلى معدل له في سنة 2009 بنسبة 11.6% و هذا نتيجة الزيادة في المبالغ المخصصة لهذا القطاع نتيجة الزيادة في النفقات العمومية و إنجاز العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة المترافقة مع برامج الإنعاش الاقتصادي، فيما سجل قطاع الفلاحة مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9.2% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، مع تسجيل أعلى نسبة في سنة 2003 بنسبة 10.6%، لكن مساهمته تبقى قليلة و التي بلغت 9.7% في 2012، رغم المجهودات المبذولة للنهوض بهذا القطاع، بينما سجل قطاع الصناعة هو الآخر مساهمة ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 6.2% كمتوسط خلال هذه الفترة.

و يمكن القول أن النمو خارج قطاع المحروقات يبقى هشا و بنسب ضعيفة رغم التطورات التي حصلت في هذا القطاع خلال الفترة (2000-2012) و التي تعود إلى دور البرامج الاستثمارية العمومية في تحقيق هذه النتائج، و رغم تركيز هذه البرامج على تطوير القطاع الصناعي المحرك الأساسي للنمو المستدام إلا أن النتائج المحققة فيه تبقى ضعيفة نسبيا و ليست بالنسب المرجوة، حيث لم تتجاوز نسبة 8.1% في تكوين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي على طول هذه الفترة، و يبقى عنصر التقدم التكنولوجي مصدر النمو الاقتصادي المستدام من أهم الحلقات المفقودة في مختلف البرامج الاستثمارية المنتهجة منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

2– تطور معدلات النمو الاقتصادي.

يبين الجدول التالي تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012).

الجدول (13): تطور معدلات النمو الاقتصادي و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2012).

السنوات	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدولار)	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2000	2.2	1801.4	/
2001	2.6	1771.7	1.65-
2002	4.7	1810.1	2.17
2003	6.9	2130.9	17.72
2004	5.2	2636.7	23.73
2005	5.1	3132.6	18.80
2006	2	3495.3	11.58
2007	3	3954.0	13.12
2008	2.4	4943.5	25.02
2009	2.4	3891.2	21.29-
2010	3.6	4480.4	15.14
2011	2.4	5427.8	21.14
2012	2.5	5449.6	0.40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصاء.

من تحليل الجدول رقم (13)، يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر شهدت تذبذبا بين الارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى خلال الفترة (2000-2012)، مع تسجيل معدلات نمو ايجابية على طول هذه الفترة، حيث تراوحت بين 2% سنة 2006 و 6.9% سنة 2003 حيث عرفت معدلات النمو الاقتصادي استقرارا في السنوات الأخيرة لتبلغ 2.5% سنة

2012، و تبعا لذلك فقد شهد مستوى نصيب الفرد في السنة من الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا هو الآخر حيث انتقل من 1801.4 دولار سنويا للفرد الواحد سنة 2000 ليصل إلى 5449.6 دولار للفرد سنة 2012 و هو أعلى نصيب للفرد محقق خلال هذه الفترة، و شهدت هذه الفترة ارتفاعا متصاعدا لمستوى الدخل الفردي ما عدا سنة 2001 أين سجل انخفاضا قدر ب (– 1.65%) مقارنة مع سنة 2000، أين سجلت أسعار البترول انخفاضا هي كذلك و كذا سنة 2009 أين سجل انخفاضا قدر ب (– 21.29%) مقارنة مع سنة 2008، أين سجلت أسعار البترول انخفاضا هي الأخرى، ليشهد ارتفاعا متصاعدا بعد ذلك و الذي يدل على أن التطورات في مستوى الدخل الفردي خلال هذه الفترة كانت مرتبطة مع التطورات التي حدثت في أسواق النفط العالمية، حيث ارتفع مستوى نصيب الفرد مع ارتفاع أسعار و كميات النفط المصدرة إلى الخارج و انخفض بانخفاضها، باعتبار أن ارتفاع العوائد النفطية يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي و في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و يبين الشكل التالي تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000–2012).

الشكل رقم (12): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000– 2012).(الدولار).

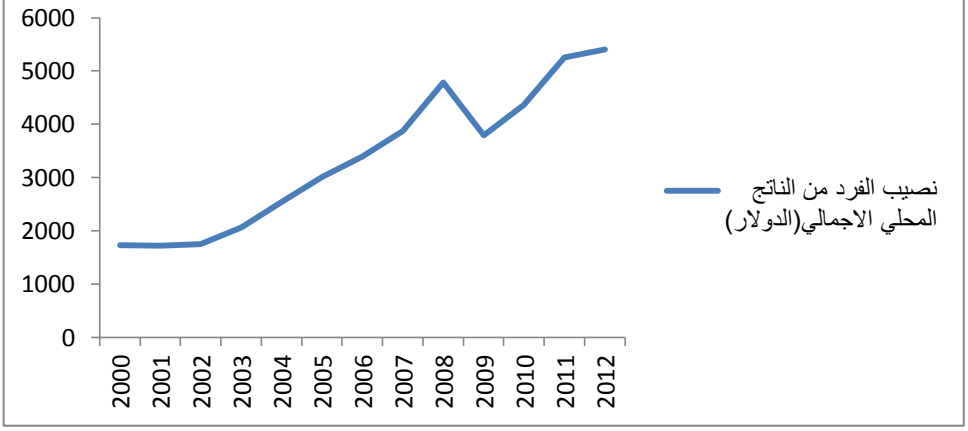

المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (13).

– إن التحليل الدقيق لمعدلات النمو الاقتصادي و التطورات التي حدثت في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على طول فترة الدراسة (2000–2012)، يبين لنا أن كل منهما تعرض إلى تقلبات و تذبذب من سنة إلى أخرى، بحيث تراوح معدل النمو ما بين 2% و 6.9% فيما تراوح معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ما بين

(– 21.29%) و 25.02% خلال نفس الفترة، و من خلال ملاحظة التذبذبات التي عرفها كل من معدل النمو الاقتصادي و معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي تطورت بشكل ايجابي خلال هذه الفترة بينما سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معدلات سلبية تارة و ايجابية تارة أخرى خلال هذه الفترة، و هذا يدل أن هذه التذبذبات التي حدثت في كلا المعدلين لم تحدث كنتيجة لنمو متواز في حجم القوى العاملة المنتجة أو في إنتاجيتها نتيجة تحول هيكلي في الاقتصاد و إنما نتيجة التطورات التي حدثت في أسواق النفط العالمية بالموازاة مع التطورات التي حدثت في النمو السكاني.

المطلب الرابع: الإصلاحات و النمو الاقتصادي في الجزائر.

إن الاقتصاد الجزائري عرف أداء لا بأس به في ظل مرحلة الإصلاحات، و كانت آثار ذلك واضحة على إطار الاقتصاد الكلي و التوازنات المالية و خاصة النمو الاقتصادي الذي نما بمقدار حوالي 1.14 % خلال هذه الفترة، و رغم أوجه القصور الحالية في الاقتصاد الجزائري إلا أنه يمكن القول أن الجزائر تملك مقومات داخلية كبيرة تمكنها من تحويل التحديات الحالية إلى رهانات يمكن كسبها في المستقبل، و ذلك باستغلال طاقات الإنتاج المتوفرة و تقليص ضياعها و خاصة في القطاع الصناعي و الزراعي، و تثمين قطاع المحروقات و تخفيف آثار التعديل الهيكلي على مستوى الفئات الفقيرة و المحرومة و إقامة أجهزة أخرى لتدعيم الإنعاش الوطني و الاستثمار العام و الاستثمار الخاص الوطني و الدولي و ضرورة ترقية الأشكال الأخرى المختلفة للمؤسسات و المقاولات، أما فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية و من خلال التطور الايجابي للسوق البترولية في هذه الفترة فقد انعكس ذلك على تحسين فعالية السياسة الاقتصادية و ذلك من خلال تحسن المؤشرات التالية: فقد أصبحت البطالة و المديونية الآن قابلة للتسيير و لا تشكل أي خطر على الاقتصاد الوطني، أما احتياطات الصرف فهي في تزايد مستمر مع تدعيم التوازنات المالية المحققة في ظل الإصلاحات، فقد حققت برامج الإنعاش الاقتصادي نتائج ايجابية على النمو الاقتصادي و ذلك من خلال العمل على إرساء النمو الدائم و تدعيمه، و لقد عملت الجزائر على دعم النمو الاقتصادي من خلال إستراتيجية مدروسة تمثلت في القيام بعدة برامج و تمثلت في برامج الإنعاش الاقتصادي و ذلك في إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، و ذلك من خلال القيام بمشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و توفير مناصب الشغل و تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحقيق التنمية المحلية و ذلك بهدف إعادة تنشيط

الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متعاقبة من تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، أما على المستوى الخارجي فقد عملت الجزائر على التعاون مع البنك الدولي و ذلك من خلال إستراتيجية مبنية على ثلاث مجالات و هي: تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط و تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار و مشاركة القطاع الخاص و تحسين استفادة السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق، فقد اعتمد البنك الدولي في ذلك على خطة عمل بشأن الجزائر خلال الفترة (2004-2006) و التي تهدف إلى الوصول إلى أداء أحسن للاقتصاد من خلال تشجيع النمو الاقتصادي و رفع القدرة التنافسية و المؤسساتية و تقديم الخدمات العامة بهدف الوفاء باحتياجات السكان و العمل على إزالة العقبات التي تقف في سبيل تحقيق نمو اقتصادي مستدام الذي يقوده القطاع الخاص، و تدعيم البنية الأساسية للاقتصاد الجزائري و يمكن القول أن الاقتصاد في هذه الفترة قد حقق نموا اقتصاديا ايجابيا و قد شهدت التوازنات المالية الكلية تحسنا ملحوظا، أما التحديات الحالية التي تفرضها التطورات الدولية فيجب على الجزائر الخروج من التبعية للخارج في ظل اعتمادها على مصدر واحد للدخل و القيام بتنويع صادراتها لتفادي التقلبات الدولية و انعكاس ذلك على التوازنات المالية الكلية المحققة و بالتالي فإنه يجب على الجزائر أن تولي اهتماما كبيرا بتنشيط الاستثمار و تدعيمه من خلال تحسين مناخ و بيئة الأعمال و ضرورة الخروج من دائرة الريع و الاعتماد فقط على إيرادات المحروقات، و ذلك بتنويع القاعدة الصناعية و تطويرها و تدعيم البنية الأساسية و تحسين الخدمات المقدمة في جميع القطاعات و العمل على تدعيم إطار التوازنات المالية الكلية المحققة في ظل الإصلاحات حسب المواصفات العالمية و تدعيم النشاطات المنتجة ذات القيمة المضافة العالية و تنويع القاعدة الصناعية و تطويرها و الاستفادة من ثورة الإعلام و المعلومات و السعي إلى تسريع الإصلاحات الاقتصادية و المتعلقة بإرساء الحكم الراشد و المساءلة و الشفافية و الاستقلالية و ذلك من أجل إرساء نمو اقتصادي مستدام[67]، و رغم الإصلاحات المنتهجة فإن الاقتصاد خارج المحروقات يبقى مبددا للثروة، فحسب نظرية **هافيلمو '' Théorème d'aavelmo''** المقترحة من طرف **هافيلمو*** (Trygve Haavelmo)، فإنه عندما يتم تمويل الزيادة في النفقات العمومية بواسطة الضرائب على النشاط الاقتصادي، فإن المضاعف الكينزي يكون مساويا للواحد، أما في الجزائر فإنه عندما يتم تمويل الزيادة في النفقات العمومية بواسطة الريع البترولي فنحصل في النهاية على أثر مخفض للنمو بدلا من عامل مضاعف، فحسب الخبير الاقتصادي **عبد الحق لعميري** فإنه يتم سنويا ضخ أكثر من 15% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني للحصول على نمو أقل بثلاث مرات من ذلك المرجو الحصول عليه، حيث بلغ مضاعف

[67] حاكمي بوحفص (2009)، الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو – دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب و تونس–، مرجع سابق، ص227-232.

* هافيلمو: اقتصادي نرويجي، ولد سنة 1911 و توفي سنة 1999، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1989 و أحد اكبر المنظرين الكينزيين.

الإنفاق العمومي المحسوب خلال الفترة من 2001 إلى 2009 في المتوسط ما قيمته 0.902 و الذي معناه أن كل دينار يتم ضخه في الاقتصاد الوطني ضمن الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة يؤدي إلى تآكل الدخل الحقيقي العام بحوالي 0.098 دينار، أي أن كل دينار منفق يعطي عائدا بحوالي 0.902 دينار في المتوسط (خسارة مقدرة ب9.8%) خلال هذه الفترة، و بلغ متوسط الميل الحدي للاستيراد خلال نفس الفترة ما قيمته 0.807 (m=0.807)، أي أن كل دينار إضافي للاستهلاك يتسرب منه حوالي 0.8 دينار للخارج لاستيراد السلع و الخدمات، و الباقي حوالي 0.2 دينار فيستعمل لشراء السلع و الخدمات المحلية[68].

[68] مسعي محمد (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، ص165.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة تحليلية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر تبين لنا ما يلي:

– إن اعتماد الاقتصاد الجزائري على تصدير نوع واحد من المنتجات (المحروقات) بنسبة 97.36% خلال الفترة (2000–2012) جعله عرضة للصدمات الخارجية و رهين تقلبات الأسواق الدولية لهذا النوع من المنتجات، و أن الصادرات خارج المحروقات تبقى ضئيلة جدا حيث لم تتجاوز 3 مليار دولار خلال هذه الفترة، فانخفاض حصيلة الصادرات النفطية يؤدي إلى تعطل مشاريع التنمية المنتهجة و ذلك لعدم قدرتها على سد حاجة السوق من السلع الاستثمارية إلا عن طريق استيرادها و هذا ينعكس على دور الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الإنتاج و التوزيع و تسيير المشاريع و خلق مناص العمل و غيرها، ففي حال استثناء الصادرات النفطية من الميزان التجاري سوف نلاحظ أنه يعاني من عجز دائم خلال طول فترة الدراسة، و لهذا وجب على الجزائر أن تعمل على تنويع صادراتها خارج المحروقات من أجل تقليص المخاطر الناتجة عن الصدمات الخارجية، و ذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات في دفع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى و الذي يعد القطاع القائد و المحفز لعملية النمو في الجزائر.

– النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج و الزيادة في إنتاجية العمل، فهو نمو ذو طابع توسعي و ليس نمو ذو طابع مكثف، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج و اليد العاملة المكثفة.

– يتأثر النمو طويل المدى في الجزائر بطريقة مباشرة بالنمو في اقتصاديات الشركاء التجاريين المستوردين للنفط، فالنمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على أسعار النفط، مما يدل على أن الجزائر تتصف بقدر كبير من الانكشاف للصدمات الخارجية.

– إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، و هذا ما دلت عليه مؤشرات الانفتاح الاقتصادي، و ارتفاع معدلات التبادل التجاري الصافي يدل على زيادة الفوائض النقدية و ارتفاع الاحتياطات الجزائرية من العملة الصعبة، مما يبشر باستمرار دعم برامج الإنعاش الاقتصادي و إمكانية تحقيق تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري.

– التركيز العالي للصادرات الجزائرية يزيد من تعرضها لتقلبات الأسعار العالمية و الصدمات الخارجية الأخرى، مما يؤدي ذلك إلى عدم استقرار حصيلة الصادرات و المتأتية بصفة أساسية من إنتاج و تصدير المحروقات و هذا ما يؤثر سلبا على مشاريع التنمية

الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة كون الجزائر تعتمد على حصيلة النقد الأجنبي لاستيراد معظم السلع الاستثمارية الضرورية، و الذي يقودنا إلى حتمية تنويع الاقتصاد الوطني و السعي نحو تنويع مصادر النمو و تقليل هيمنة القطاع النفطي و ذلك بتطوير القطاع الصناعي و تشجيع صادرات السلع المصنعة و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، و في سبيل تحقيق ذلك اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات تمثلت في تخفيض قيمة العملة و تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى الإصلاحات الضريبية و الجمركية التي عرفتها الجزائر، و كذا إنشاء العديد من الهيئات و المؤسسات المتعلقة بالتصدير و المتخصصة في العديد من المجالات منها التسويقية و التمويلية و التأمينية، كما بذلت الجزائر جهود معتبرة من أجل بعث و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و زيادة قدرتها التنافسية من أجل زيادة مساهمتها في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية إلا أن الصادرات خارج المحروقات ما زالت ضعيفة جدا، حيث أن الهدف الأساسي من وراء إنشاء هذه الهيئات و المتمثل في تحقيق نمو حقيقي و مستدام خارج قطاع المحروقات يسمح بتنويع الاقتصاد الوطني و يقلص تبعيته للخارج لا يزال بعيد المنال، و هذا يعني أن تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل و ذلك من خلال الاعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها و تنويعها من أجل تحقيق معدلات نمو عالية و مستقرة و ذلك بالاستفادة من تجارب الدول التي عملت على تشجيع تنمية صادراتها مثل دول النمور الآسيوية و التي استطاعت في ظرف مدة زمنية قصيرة أن تنمي و تطور اقتصادياتها و التي أصبحت تعرف معدلات نمو مرتفعة و مستديمة و لا يتم ذلك إلا بتهيئة الأرضية المناسبة لذلك عن طريق تحسين المناخ الاستثماري و بيئة الأعمال و مكافحة الفساد بشتى أنواعه و اعتماد الحكم الراشد لجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يعزز النمو الاقتصادي و يعمل على تنويع مصادر الدخل و يوفر مناصب شغل دائمة لأفراد المجتمع.

– ضرورة مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بقوة و حزم و إرادة سياسية قوية و وضع الخطط الكفيلة للنهوض بالقطاع الزراعي و تطوير القطاع الصناعي و الاستمرار بتطوير البنى التحتية للاقتصاد الوطني و الاهتمام أكثر بالأفراد كونهم عماد التنمية و المستفيدين منها، و ذلك بتأمين احتياجاتهم الأساسية و القضاء على الفقر و زيادة الحريات الفردية و المشاركة في صنع القرار.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد بينت العديد من الدراسات أن الصادرات هي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، فالصادرات تلعب دورا هاما و أساسيا في النشاط الاقتصادي من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية و ذلك عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، فالتوسع و التنوع في الصادرات يسرع من الوصول إلى اقتصاديات الحجم و الذي يؤدي بدوره إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي و زياد الدخل الوطني و الوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الأول: نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

لقد تزايد اهتمام الاقتصاديين بسياسة تشجيع الصادرات، و تركزت جهودهم في بحث و تحليل العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي و توضيح أسباب هذه الظاهرة، و لقد أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث أثر النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة، و بالإضافة إلى ما ذكر سابقا من الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

– دراسة مكايلي (Michaely, 1977)، قام باختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي و بين نمو الصادرات و استعمل في ذلك بيانات إحدى و أربعين دولة خلال الفترة (1950–1973) و خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي.

– دراسة ويليام (William, 1978)، درس أثر التغير في الصادرات و الاستثمارات المباشرة و رأس المال الأجنبي على التغير في الناتج المحلي الإجمالي باستخدام سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة (1960–1974)، و النتائج أظهرت أن هناك علاقة موجبة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي.

– دراسة فيدر (Feder, 1983)، درس تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي ل31 دولة خلال الفترة (1964–1973)، و خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة موجبة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي.

– دراسة كافوسي (Kavoussi, 1984)، درس تأثير نمو الصادرات و نمو العمل و نمو رأس المال على نمو الناتج المحلي الإجمالي و استعمل في ذلك بيانات 73 دولة خلال الفترة (1960–1978)، و النتائج أظهرت أن هناك علاقة موجبة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي[1]، و قد شدد كافوسي على ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لأن ذلك سيساهم في نمو

[1] وصاف سعيدي (2002)، مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، جامعة الأغواط، أيام 08 – 09 أفريل 2002، الجزائر، ص16.

الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية، حيث وجد أن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات و النمو الاقتصادي[2].

– دراسة ميزلس (Maizels, 1968)، و الذي قام باختبار العلاقة بين معدل التغير في الصادرات و معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي لتسعة دول خلال الفترة (1951–1962)، و قد خلص إلى أن هناك علاقة معنوية بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

– دراسة تايلر (Tyler, 1981)، حيث قام بتوسيع عمل (بلاسا، 1978) باستخدام نموذج ذو متغيرين لاختبار الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و متغيرات اقتصادية أخرى، و ذلك للتحقق من العلاقة بين توسيع الصادرات و النمو الاقتصادي ل55 بلدا ناميا متوسط الدخل خلال الفترة (1960–1977)، و قد خلص إلى أن هناك علاقة معنوية بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و أن البلدان التي كانت معدلات نموها الاقتصادي أسرع كانت معدلات نمو صادراتها الصناعية أسرع.

– دراسة شان و آخرون (Chan, et al. 1990)، قاموا بإجراء اختبار سببية جرانجر للتحقق من العلاقة بين الصادرات و الدخل الوطني ل47 بلدا من البلدان النامية الإفريقية خلال الفترة (1981–1987)، و تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المجمعة و بيانات المقطع العرضي، و خلصت نتائج الدراسة إلى أنه ليس هناك أي دليل للسببية لكل هذه البلدان.

– دراسة اواكس (Awokuse, 2006)، قام باختبار بفحص العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي لليابان باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الربع سنوية خلال الفترة (1960–1991) و قام بإجراء اختبار السببية، و خلصت النتائج إلى أن هناك سببية ثنائية الاتجاه من الصادرات إلى النمو و من النمو إلى الصادرات و قد أشار إلى أن كل من رأس المال و الناتج الأجنبي لهما أثر موجب على الناتج و أن رأس المال له أثر ايجابي و معنوي على الإنتاجية.

– دراسة سلفرستوفس و هرزر (Silivrstovs and Herzer, 2006)، و اللذان درسا العلاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي للشيلي خلال الفترة (1960–2001)، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية، و قسمت الصادرات إلى : الصادرات الأولية و الصادرات المصنعة، و قد خلصت النتائج إلى أن كل من الصادرات الأولية و الصادرات المصنعة ترتبطان ارتباطا معنويا و

[2] قاسم محمد الحموري ،عهود عبد الحفيظ علي خصاونه (2001)، الأداء التصديري الأردني و أثره في النمو الاقتصادي(1972–1996)، مجلة جامعة دمشق–المجلد 17– العدد الأول، سوريا، ص4.

موجبا بالنمو الاقتصادي، و دل اختبار السببية على أن هناك سببية أحادية من الصادرات المصنعة إلى النمو الاقتصادي بينما الصادرات الأولية لا تسبب النمو الاقتصادي[3].

– وقام بلاسا (Balassa, 1978) بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات و النمو في الناتج الإجمالي على إحدى عشرة دولة من الدول النامية خلال الفترة بين (1960 – 1973)، حيث وجد أن هناك علاقة إيجابية وقوية بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي، إذ أنه لاحظ أن زيادة معدل الصادرات بمقدار 1%ستزيد من معدل النمو الاقتصادي بمقدار 0,04%.

– دراسة ياغيمان و ريزا (Yaghmaian and Reza, 1995)، قام بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية و بين الصادرات و النمو الاقتصادي و توصلا إلى أن الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي و أن مستوى التنمية هو محدد هام لدرجة التصنيع في سلة صادرات الدولة.

– كذلك أجرى روبرت أمري (Robert Emery, 1967) دراسة للعلاقة بين الصادرات و الناتج الإجمالي الوطني على خمسين دولة خلال الفترة الواقعة بين الأعوام (1953 – 1963) و بينت الدراسة أن الزيادة في الصادرات بنسبة 2،5% يترتب عليها زيادة بمعدل 1% في نصيب الفرد من الناتج الوطني، و خلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية بين الصادرات و النمو الاقتصادي حيث وصلت درجة الارتباط بينهما إلى 82%[4].

– دراسة سنجر و غراي (Singer et Gray, 1988)، فقد توصلا إلى أن نمو الصادرات له علاقة طردية مع النمو الاقتصادي و أنه عندما يكون الطلب الخارجي ضعيفا فإن مميزات و محاسن التوجه الخارجي تكاد تنعدم و خصوصا بالنسبة للدول النامية الأكثر فقرا.

– أما (Dodaro, 1991)، فقام بدراسة العلاقة بين مستوى التنمية في البلد و بين تركيبة الصادرات و بين تركيبة الصادرات و النمو الاقتصادي فقد أشار إلى أن تركيبة الصادرات تؤثر في النمو الاقتصادي و وصل في اختباره للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي من خلال نموذجين إلى أن مستوى التنمية هو محدد هام لدرجة التصنيع في سلة صادرات الدولة[5]، و يمكن عرض نتائج تلك الدراسات وفق الجدول التالي:

[3] عطوف البارزاني (2012)، أثر الصادرات في النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة (1970- 2009) و انعكاساته على إقليم كردستان، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة صلاح الدين، العراق، ص81-82-83-87.

[4] قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ علي خصاونه (2001)، الأداء التصديري الأردني و أثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)، مرجع سابق، ص4-5.

[5] السكران عبد الله بن سليمان (2003)، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، العدد 08، المملكة العربية السعودية، ص3.

جدول رقم (14): نتائج الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي.

* دراسة	سنة النشر	البيانات المستخدمة	النموذج الاقتصادي	المتغيرات الأخرى	النتائج
امري (Emery)	1967	بيانات 50 دولة خلال الفترة (1963-1953)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	الحساب الجاري	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
ميزلس (Maizels)	1968	بيانات 9 دول خلال الفترة (1962-1950)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	–	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
سيرون و والش (Syron, Walsh)	1968	بيانات 50 دولة خلال الفترة (1963-1953)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	–	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
كرافيس (Kravis)	1970	بيانات 31 دولة خلال الفترة (1966-1935)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	–	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
ميكايلي (Michaely)	1977	بيانات إحدى و أربعين دولة خلال الفترة (1973-1950)	اختبار الارتباط بين متوسط دخل الفرد من الناتج القومي الإجمالي وبين نمو الصادرات	_	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
ويليام (William)	1978	سلاسل زمنية تمثل بيانات 33 دولة خلال الفترة (1974-1960)	تأثير التغير في الصادرات على التغير في الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمارات المباشرة و رأس المال الأجنبي	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
بلاسا (Balassa)	1981	بيانات إحدى عشرة دول خلال فترتين زمنيتين (1966-1960) و(1973-1967)	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج القومي الحقيقي	معدل نمو قوة العمل و الاستثمارات المحلية بالنسبة للناتج، و الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للناتج	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
تايلر (Tyler)	1981	بيانات 55 دولة خلال الفترة (1977-1960)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	نمو القوى العاملة، نمو الاستثمار	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو

فيدر (Feder)	1983	بيانات 31 دولة خلال الفترة (1973-1964)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	–	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
كافوسي (Kavoussi)	1984	بيانات 73 دولة خلال الفترة (1978-1960)	تأثير نمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي	نمو العمل و نمو رأس المال	النتائج تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
شان و آخرون (Chan et.al)	1990	بيانات دولة تايوان خلال الفترة (1987- 1952)	تأثير نمو الصادرات الحقيقية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	–	النتائج لم تدعم فرضية الصادرات تقود النمو
اواكوس (Awokuse)	2006	بيانات دولة اليابان خلال الفترة (1991-1960)	تأثير الصادرات على الإنتاجية	معدلات التبادل التجاري الحقيقي، إجمالي تكوين رأس المال، الناتج الصناعي	دعم فرضية الصادرات تقود النمو و النمو يقود الصادرات
سلفرستوفس و هرزر (Silivrstovs and Herzer)	2006	بيانات دولة الشيلي خلال الفترة (2001-1960)	تأثير نمو الصادرات المصنعة و الصادرات الاستخراجية على نمو الإنتاجية	الناتج غير التصديري، مخزون رأس المال، العمل، الاستيراد الحقيقية للسلع الرأسمالية	الصادرات المصنعة تدعم فرضية الصادرات تقود النمو و لكن الصادرات الاستخراجية تدعم فرضية الصادرات تقود النمو و النمو يقود الصادرات

* تم استعراض الدراسات حسب سنوات النشر.

المصدر: من إعداد الطالب.

المبحث الثاني: تحديد المتغيرات الداخلة في النموذج القياسي.

لقد تناولنا سابقا العديد من الدراسات التطبيقية للعلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي، و قد تضمنت العديد من المتغيرات لبيان العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي و تشخيصها، و فيما يلي سنقوم بتحديد العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2011).

يبين الجدول رقم (15): محددات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970–2011).

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لسنة 2005 (مليون الدولار)	الصادرات الحقيقية بالأسعار الثابتة لسنة2005 (مليون الدولار)	تكوين رأس المال الثابت الحقيقي بالأسعار الثابتة لسنة 2005 (مليون الدولار)	الواردات بالأسعار الجارية (مليون دولار)	عدد السكان (مليون نسمة)	سعر النفط الخام الاسمي (الدولار)
1970	29 824	6 194	9 588	1 418	13.7	1.67
1971	26 984	4 698	8 483	1 404	14.2	2.03
1972	32 989	6 343	6 343	1 739	14.6	2.29
1973	34 414	8 270	11 652	2 753	15.1	3.05
1974	35 711	13 755	10 926	4 688	15.5	10.73
1975	37 792	12 704	14 731	6 684	16.0	10.73
1976	40 131	13 218	17 011	6 580	16.5	11.51
1977	43 908	13 388	19 326	8 754	17.1	12.39
1978	48 375	12 320	23 441	10 590	17.6	12.70
1979	51 992	16 179	20 437	9 257	18.2	17.25
1980	52 403	17 994	17 703	12 846	18.8	28.64
1981	53 976	18 662	17 760	13 694	19.4	32.51
1982	57 430	17 764	19 784	13 109	20.1	32.38
1983	60 531	16 908	20 794	12 592	20.8	29.04
1984	63 921	16 666	21 707	14 749	21.4	28.20
1985	66 286	15 617	21 481	15 494	22.1	27.01
1986	66 551	8 641	23 161	14 760	22.8	13.53
1987	66 085	9 763	20 307	12 289	23.4	17.73
1988	65 424	10 197	17 253	13 356	24.0	14.24
1989	68 303	12 768	18 578	15 868	24.7	17.31
1990	68 850	16 181	18 615	15 472	25.3	22.26

18.62	25.9	10 789	17 232	19 402	68 023	1991
18.44	26.6	11 458	18 287	17 101	69 248	1992
16.33	27.2	11 557	17 944	14 473	67 794	1993
15.53	27.8	11 084	19 132	15 178	67 183	1994
16.86	28.3	12 110	20 173	17 009	69 736	1995
20.29	28.8	11 240	18 062	20 445	72 596	1996
18.68	29.2	10 280	16 846	21 054	73 394	1997
12.28	29.7	10 850	19 861	16 232	77 137	1998
17.48	30.0	8960	19 415	20 163	79 606	1999
27.60	30.5	9350	16803	32 713	81 357	2000
23,1	31.0	9480	18916	29 458	83 472	2001
24,3	31.4	12010	21464	28 945	87 395	2002
28,2	31.9	13320	23986	33 680	93 426	2003
36	32.4	17950	23404	37 061	98 190	2004
50,6	32.9	20 357	23053	46 482	103 198	2005
61	33.4	21 456	24856	49 208	105 262	2006
69,1	33.9	27 631	29550	48 859	108 420	2007
94,4	34.4	39 479	29322	51 171	111 022	2008
61	34.9	39 297	43133	37 431	113 687	2009
77,4	35.5	40 212	42659	41 877	117 438	2010
107,5	36.0	47 300	36902	44 857	120 792	2011

المصدر: بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)، البنك الدولي، مركز البحوث الإحصائية و الاقتصادية للدول الإسلامية (SESRIC) بأنقرة– تركيا.

من خلال الجدول رقم (15) يمكننا حصر العوامل المحددة للنمو الاقتصادي في الجزائر في عدة متغيرات اقتصادية كلية و التي تسهم بدرجة أو أخرى على أداء الاقتصاد الكلي و تتمثل في المتغيرات التالية:

1– المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي: تتحدد قيمته و تتغير بحسب قيم المتغيرات المستقلة و تغيراتها.

2– المتغيرات المستقلة: و تتكون من:

– الصادرات الإجمالية: و تتمثل في مجموع الصادرات النفطية و الصادرات غير النفطية، حيث يتوقع أن تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي و هذا لكون العلاقة طردية بين الزيادة في الصادرات الإجمالية و زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

– تكوين رأس المال الثابت: حيث يتوقع أن يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي و هذا لكون العلاقة طردية بين الزيادة في تكوين رأس المال الثابت و زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

– الواردات: يتوقع أن تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

– عدد السكان: يتوقع أن يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي.

– سعر النفط: يتوقع أن يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، حيث يؤثر ايجابيا على حصيلة الصادرات.

– و بما أن عنوان المذكرة يشير إلى "**قياس أثر الصادرات الإجمالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**" فسنقتصر على صياغة نموذج قياسي متكون من متغيرين تفسيرين و هما: **الصادرات الإجمالية الحقيقية** كمتغير خارجي و **إجمالي تراكم رأس المال الثابت الحقيقي** ممثلا للاستثمار كمتغير داخلي و دورهما في تفسير تغيرات **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** ممثلا للنمو الاقتصادي.

أ) تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1970– 2011):

من الجدول رقم (15) يتبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري عرف نموا متذبذبا خلال الفترة (1970–2011) و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (13): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1970–2011).

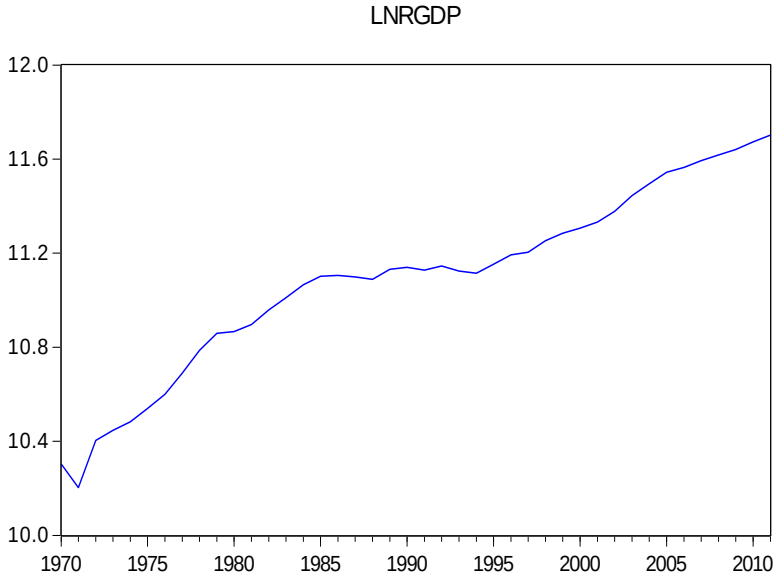

LNRGDP: متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (باللوغاريتم النيبيري).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

– من تحليل الجدول رقم (15) و الشكل أعلاه يتبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد تذبذبا خلال الفترة (1970–2011) يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار النفط التي شهدتها السوق العالمية و تداعيات الأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على الطلب العالمي على الطاقة، حيث انتقل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 29 824 مليون دولار سنة 1970 إلى 120792 مليون دولار سنة 2011 بمعدل نمو بلغ 305% خلال هذه الفترة، و بمتوسط سنوي 7.26%، حيث شهدت فترة السبعينات و بداية الثمانينيات أعلى معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ليشهد الوضع الاقتصادي بعدها تأزما مع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات، حيث أصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو، إلا أنه و مع بداية فترة الإصلاح شهد معدل النمو تحسنا مقبولا مقارنة بما سبق، لتعرف الفترة بعد 1995 تسجيل معدلات نمو ايجابية بمستويات بسيطة نسبياً استمرت إلى سنة 2011، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا في هذه الفترة نتيجة زيادة الطلب العالمي على الطاقة. و رغم ارتفاع معدلات النمو المسجلة خلال السنوات الأخيرة منذ 1999سنة إلى غاية سنة 2011 فإنها بقيت غير كافية لمواجهة مشكلة البطالة المرتفعة، فالنمو في الجزائر يعتمد إلى حد كبير على القطاع العام و يمول من إيرادات قطاع

المحروقات، كما أنه يفتقر إلى التنوع، فقد أدى النمو السالب في قطاع الهيدروكربونات على مدار السنوات القليلة الماضية إلى خفض النمو الكلي و لا تزال الاستثمارات العمومية تنمو ببطء منذ سنة 2009، مما يسهم في تباطؤ النمو في القطاع خارج المحروقات[6].

ب) تطور الصادرات الحقيقية خلال الفترة (1970–2011):

من ملاحظة الجدول رقم (15) يتبين لنا أن حصيلة الصادرات الحقيقية عرفت تذبذبات حادة و عدم استقرار خلال الفترة (1970–2011)، و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (14): تطور الصادرات الحقيقية خلال الفترة (1970–2011).

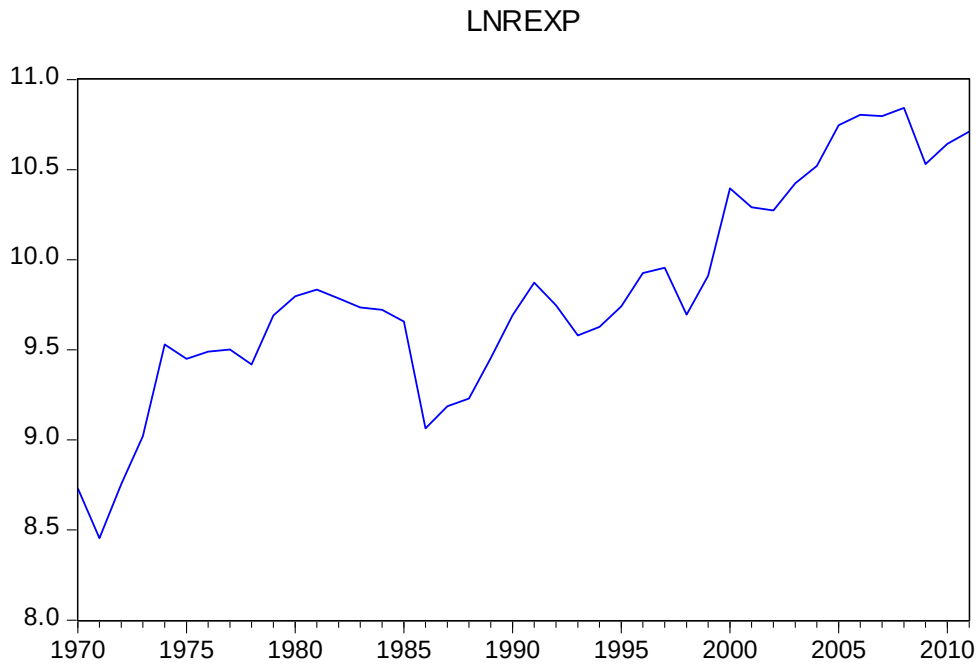

LNEXP: متغير الصادرات الحقيقي (باللوغاريتم النيبيري).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

– من تحليل الجدول رقم (15) و الشكل أعلاه يتبين لنا أن القيمة الإجمالية للصادرات انتقلت من 6194 مليون دولار سنة 1970 إلى 44857 مليون دولار سنة 2011 و بمعدل نمو بلغ 624.20% خلال هذه الفترة أي تضاعف بأكثر من 6 مرات، بمتوسط 14.86% في السنة، حيث سجلت السنوات الممتدة من 1970 و حتى سنة 1985 زيادة في حصيلة الصادرات، و ذلك نتيجة ارتفاع أسعار و كميات المحروقات المصدرة إلى الخارج، حيث سجلت سنة 1974 أعلى نسبة نمو في

[6] تقرير صندوق النقد الدولي (2013)، ورقة عمل حول الجزائر، نشرة معلومات معممة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، من الموقع: (www.imf.org/external/np/sec/mix/qualifiers.html، تاريخ الولوج: 2013/04/01).

حصيلة الصادرات و التي قدرت ب 66.32% مقارنة بسنة 1973 و هذا نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية (حرب أكتوبر 1973)، و ما أعقبها من ارتفاع في أسعار النفط، و شهدت السنوات من 1986 إلى 1989 انخفاض في حصيلة الصادرات، و هذا نتيجة التراجع الحاد في الطلب العالمي على المحروقات المكون الأساسي للصادرات الجزائرية و في أسعاره حيث بلغت أسعار المحروقات أدنى مستوى لها في سنة 1986 و بنسبة انخفاض قدرت ب(-44.67%) بالمقارنة مع سنة 1985، حيث شهدت انخفاضا عام 1986 إلى أقل من 13 دولار للبرميل و هو أدنى انخفاض مسجل منذ سنة 1970 في خلال هذه الفترة بسبب حرب الأسعار بين أعضاء دول الأوبك، بينما شهدت فترة التسعينات ارتفاعا في حصيلة الصادرات، حيث ارتفعت في سنة 1990 إلى 16181 مليون دولار، و بنسبة نمو بلغت 26.73% بالمقارنة مع سنة 1989، و هذا نتيجة لحرب الخليج الثانية سنة1990 و غزو العراق للكويت في ذلك العام، حيث ارتفعت أسعار النفط من 17.3 دولار للبرميل في سنة 1989 إلى 22.3 دولار للبرميل في سنة 1990، و شهدت تراجعا في سنة 1998 إلى أقل من 13 دولار للبرميل و الذي أدى إلى تراجع قيمة الصادرات الإجمالية في هذه السنة، بينما تميزت الفترة منذ سنة 2000 إلى يومنا هذا بارتفاع أسعار النفط حيث تجاوزت في سنة 2011 سقف 107 دولار للبرميل، و بلغت الصادرات الإجمالية الحقيقية أعلى قيمة لها في سنة 2008 لتبلغ 51171 مليون دولار، و هي أعلى قيمة سجلت خلال فترة الدراسة.

و ما يلاحظ خلال طول فترة الدراسة أن تذبذب حصيلة الصادرات الحقيقية و عدم استقرارها من فترة لأخرى كان نتيجة تذبذب حصيلة الصادرات النفطية و الناجم عن تغير الطلب العالمي على هذه المادة و أسعارها في السوق العالمية و الذي انعكس بشكل واضح على تطور حجم و قيمة الصادرات الإجمالية، و ذلك من واقع هيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات الجزائرية و التي بلغت في المتوسط ما نسبته 97.2% من الصادرات الكلية خلال هذه الفترة، بينما سجلت الصادرات خارج المحروقات نسبة تقدر ب 2.8% من الهيكل الإجمالي للصادرات، و التي تعتبر نسبة صغيرة جدا، فالصادرات الجزائرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأسعار النفط، و مشكلة أسعار النفط أنها متذبذبة، و يعلمنا التاريخ أن ارتفاع أسعار النفط يعقبها هبوط في أسعار النفط، فقد عرفت أسعار النفط و منذ عام 1973 ارتفاعا كبيرا بحيث قاربت مستويات قياسية إثر الحضر النفطي العربي فور اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية (أكتوبر 1973)، فقد تلقت دول الأوبك عائدات أكبر عام 1979 و وصلت إلى معدل 80 دولار إثر الثورة الإيرانية 1980، ثم شهدت انخفاضا عام 1986 إلى أقل من 13 دولار للبرميل بسبب حرب الأسعار بين

أعضاء دول الأوبك، و انخفضت إلى أقل من 10 دولار للبرميل الواحد عام 1998[7]، و حاليا يواجه العالم ارتفاعا في أسعار النفط، لذا وجب على الحكومة الجزائرية العمل على تنويع الصادرات و زيادة حصيلتها إذا أرادت أن تحافظ على نمو اقتصادي مستدام.

ج) تطور تراكم رأس المال الثابت الحقيقي خلال الفترة (1970–2011):

من ملاحظة الجدول رقم (16) أعلاه يتبين لنا أن تراكم رأس المال الثابت الحقيقي عرف هو الآخر تذبذبا خلال الفترة (1970-2011)، و هذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم (15): تطور تراكم رأس المال الثابت الحقيقي خلال الفترة (1970–2011).

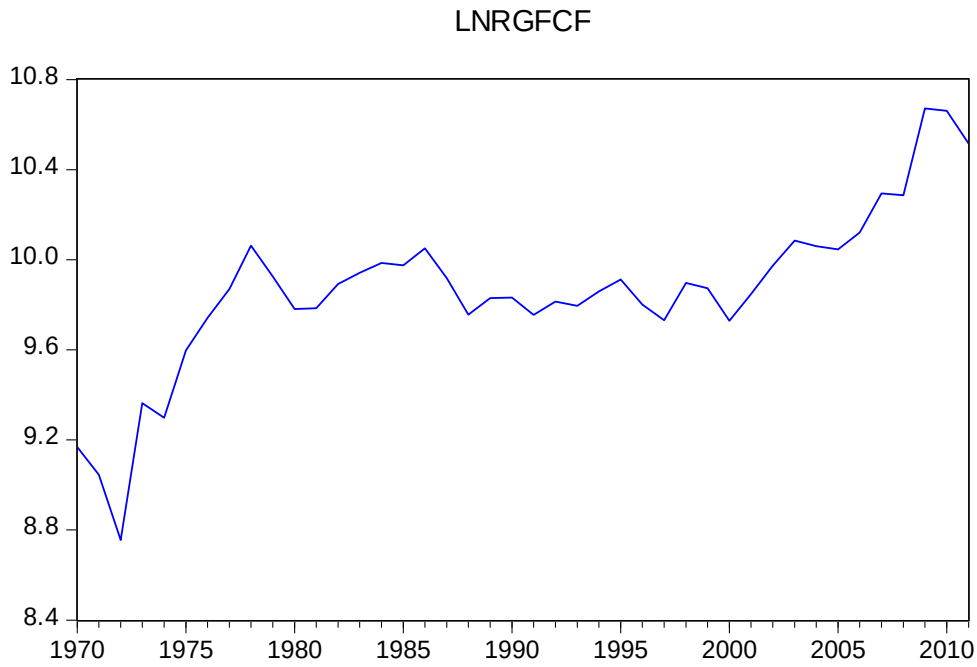

LNRGFCF: متغير تراكم رأس المال الثابت الحقيقي (باللوغاريتم النيبيري).

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (15).

– من تحليل الجدول رقم (15) و الشكل أعلاه يتبين لنا أن تراكم رأس المال الثابت الحقيقي عرف تذبذبا طفيفا من فترة لأخرى بحيث عرف استقرارا نوعا ما و عند قيم مرتفعة خلال الفترة (1970-2011)، حيث انتقل من 9 588 مليون دولار خلال سنة 1970 إلى 36902 مليون دولار خلال سنة 2011 و بمعدل نمو بلغ 284.88% خلال هذه الفترة، و بلغ أعلى مستوى له في سنة 2009 بقيمة 43133 مليون دولار، حيث شهد إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي ارتفاعا خلال

[7] ضياء مجيد الموسوي (2004)، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص84-87-88-89.

فترة الدراسة و هذا نتيجة برامج الاستثمار الضخمة المتتالية التي أنجزتها الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا، بالإضافة إلى أن الصادرات النفطية تعتبر العنصر الرئيسي للتكوين الرأسمالي الإجمالي في الجزائر فترتفع بارتفاعها و تنخفض بانخفاضها، و شهد خلال السنوات الأخيرة منذ سنة 2001 ارتفاعا كبيرا و التي تزامنت مع إطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي التي خصصت لها مبالغ ضخمة لم يسبق أن خصصتها الجزائر للمشاريع السابقة.

المطلب الثاني: عوامل رفع معدلات النمو في الجزائر.

– إن الجزائر تتوفر على عدة خصائص تسمح لها برفع معدلات النمو فهي تتوفر على موارد مالية ضخمة و الناتجة عن زيادة إيرادات المحروقات و تتوفر على معدلات ادخار مرتفعة و تحسن في مستوى الانجازات في ميدان التعليم و الذي يساعد على الرفع من رأس المال البشري بالإضافة إلى توفرها على موقع جغرافي جيد و لكن كل هذه المزايا لم تسمح للجزائر بالوصول إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام و ذلك بسبب تأثرها بالصدمات الخارجية و خاصة تقلبات أسعار الصرف و هذا ما أكده (Rodrik, 1999) بالإضافة إلى ضعف أداء المؤسسات و تعثر الإصلاحات المنتهجة[8].

و يوضح الجدول رقم (16): أهم العوامل المفسرة للنمو في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية للفترة من1961 إلى غاية 1998.

القطر	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي(%)	معدل نمو رأس المال العيني(%)	معدل نمو قوة العمل(%)	مساهمة رأس المال في النمو(%)	مساهمة العمل في النمو(%)	الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج (%)
الجزائر	3.1	6.3	1.3	3.4	0.6	0.9-
تونس	5.1	5.2	2.6	2.8	1.2	1.0
المغرب	4.9	4.6	2.8	2.5	1.3	1.1

المصدر: ناجي بن حسين (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص 82-83.

حيث يبين الجدول أعلاه أن السبب في انخفاض معدل النمو في الجزائر بالمقارنة مع بقية الدول العربية الأخرى هو انخفاض معدل نمو قوة العمل في النمو حيث سجل معدل نمو قوة العمل في الجزائر 1.3% و هو معدل أقل من المعدل المسجل في كل من تونس و المغرب و التي بلغت على التوالي: 2.6% ، 2.8%، كما أن مساهمة العمل في النمو كانت أقل مقارنة مع الدول المجاورة لها كتونس و المغرب، بحيث كان لذلك انعكاس سلبي على قيمة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

[8] ناجي بن حسين (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، ص 82-83.

أما رأس المال العيني فقد سجل معدلات نمو أعلى من الدول المجاورة حيث سجل معدل نمو رأس المال العيني في خلال الفترة (1961 – 1998) ما قيمته 6.3% و هو أعلى من المعدل المسجل في كل من تونس و المغرب و التي بلغت 5.2% و 4.6% على التوالي، كما أن مساهمة رأس المال العيني في النمو كانت أكبر في الجزائر مقارنة بكل من تونس و المغرب.

أما مساهمة التقدم التقني في الجزائر فقد كانت سالبة فقد بلغ معدل نمو الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج -0.9% على عكس الدول المجاورة لها و التي سجلت معدلات أعلى نسبيا مثل تونس و المغرب و التي سجلت على التوالي: 1 % و 1.1% .

وهذا ما يبين أن العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي الجزائري تتمثل في تراكم عوامل الإنتاج أكثر من التقدم التقني الذي كان سالبا في هذه الفترة و هذا نظرا لاعتماد الجزائر على المحروقات كمورد أساسي في تمويل الميزانية و زيادة الناتج المحلي الإجمالي (PIB) بالإضافة إلى تركز الاستثمارات في هذا القطاع دون غيره من القطاعات رغم الإصلاحات الاقتصادية التي طبقتها الجزائر، و كذا ضعف القطاع الصناعي نتيجة الاختلالات الحادة التي عرفها هذا القطاع خلال العقود الماضية و ضعف القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة التحويلية الجزائرية و عدم قدرتها على الصمود و مواجهة المنافسة الخارجية بالإضافة إلى أن ضعف معدلات النمو في الجزائر تعود إلى ضعف الأداء المؤسساتي نتيجة غياب التوازن بين المجهودات الكبيرة المبذولة و المبالغ المالية الضخمة المخصصة للاستثمارات خلال العقود الماضية و بين أداء المؤسسات المكلفة بانجازها.

– ولذلك فإن ترقية الاستثمار الخاص عن طريق الاستغلال الأمثل لمستويات الادخار المرتفعة الموجودة لدى الأفراد والقطاع الخاص وتحسين المناخ الاستثماري وتشجيع روح المقاولين و تشجيع المنافسة و تحسين أداء المؤسسات العمومية و الاستخدام الكفء للموارد سيؤدي إلى تنويع القطاع التصديري خارج المحروقات للخروج من دائرة الريع و تحسين أداء القطاعات الإنتاجية و ذلك من شأنه أن يحسن من قدرات الاقتصاد الوطني على حسن توظيف الموارد المحققة من المحروقات لنصل في الأخير إلى تحقيق النمو المستدام.

المبحث الثالث: لمحة حول النموذج القياسي.

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقديم لمحة حول النموذج القياسي المستخدم و المتعلق باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي، و دراسة دوال استجابة النبضة و التي تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج VAR على القيم الحالية و المستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج و كيفية تجزئة التباين.

1– تقديم نموذج الانحدار الذاتي:

إن نمذجة شعاع الانحدار الذاتي ترتكز على فرضية مفادها أن : التطور الاقتصادي متقارب لوصف السلوك الديناميكي لشعاع يحتوي على"n" متغيرة ($X = X1\ X2\ \ldots\ldots Xn$) مرتبطة خطيا بالماضي و يمكن نمذجة الشعاع X على النحو التالي:

$$X_T = A_O + \sum_{i=1}^{n} A_i X_{t-1} + \sum_t$$

بحيث: $X_t = (X_{1t}, X_{2t}, \ldots\ldots\ldots, X_{nt})^t$

و يمكن كتابة هذا النموذج بشكل أخر:

$$\phi(L) X_t = A_0 + \varepsilon_t$$

$$\phi(L) = I_n - \sum_{i=1}^{n} A_i L^i$$

بحيث: $L^i = X_{t-i}$

L : هو معامل التأخير.

– حيث إن النموذج (VAR)ذو درجة (P) و الذي يرمز له بالرمز ($VAR\ P$) و المتكون من K متغيرة يكتب على الشكل التالي:

$$Xt = A0 + A1\ Xt-1 + A2\ Xt-2 + \ldots\ldots\ldots\ldots + ApXt-p + Ut$$

$$t = 0\ ; \pm 1;\ \pm 2; \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

Xt : شعاع بعده ($KX1$)

$Xt = (X1\ ،\ X2\ \ldots\ldots\ Xt)t$

Ai : عبارة عن مصفوفة المعالم ذات البعد ($K \times K$).

$A_0 = \left(a_1^0, a_2^0, ...a_k^0\right)^t$: هو شعاع ذو بعد (kx_1) للقيم الثابتة.

$V_T = \left(U_1, U_2, ...U_t\right)^t$: هو شعاع التشويش الأبيض (Bruit Blanc) ذو البعد (kx_1).

و الذي يحقق الفرضيات التالية:

$$E(U_t) = 0$$

$$E(U_t U_{t^*}) = .\Omega$$

$$\forall S \neq t \qquad E(U_t U_{s^*}) = 0$$

و باستعمال معامل التأخير يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$X_t = A_0 + A_1 L X_t + A_2 L^2 X_t + ...A_P L^P X_t + V_t$$

$$\left(I_K - A_1 L - A_2 L^2 - .....A_P L^P\right) X_t = A_0 + U_t$$

$$\phi(L) = A_0 + U_t$$

بحيث : $\phi(L) = I_K - A_1 L - A_2 L^2 - ..... - ApL^P$

و نقول أن المسار (**P**) **VAR** مستقر إذا تحققت الشروط التالية

$$E(X_T) = A_0$$

$$V(X_t) \langle \infty$$

$$\operatorname{cov}(X_t, X_{t+h}) = E[(X_t - A_0)(X_{t+h} - A_0)] = I_h, \forall_t$$

أو بطريقة أخرى نقول عن المسار (P) VAR أنه مستقر إذا كان كثير الحدود المعروف انطلاقا من المحدد:

$$\det\left(I - AZ - A_2 Z^2 ..... - A_P Z^P\right) = 0$$

جذوره تكون خارج الدائرة الأحادية (أي لكل $|Z| \langle 1 : Z$

و في هذه الحالة يعرف V_t على أنه تجديد للمسار X_t و التنبؤ الخطي الأمثل X_t نتحصل عليه بسهولة من العبارة: $X_t = A_0 + A_1 X_{t-1}$

و التنبؤات الموالية لـ t نتحصل عليها بالإحلال التراجعي.

2- تقدير مسار شعاع الانحدار الذاتي:

ليكن نموذج شعاع الانحدار الذاتي المستقر VAR (P):

$$X_t = A_0 + A_1 X_{t-1} + A_2 x_{T-2} + ... + A_p X_{t-p} + V_t$$

حيث: A_0 : شعاع الثوابت (KX1).

A_I : معاملات المصفوفة (KXK).

V_t : شعاع التشويش الأبيض

و فيما يلي عرض لمختلف الطرق التقدير الخاصة بمسار الانحدار الذاتي:

- التقدير بطريقة المربعات الصغرى:

إن طريقة المربعات الصغرى تتميز مقدارتها و نتائجها بأنها غالبا ما تكون قريبة من الواقع، فهذه الطريقة تعتبر من أكثر الطرق شيوعا و تطبيقا.

و يمكن الحصول على مقدرات MCO انطلاقا من الشكل:

$$Xt = A0 + A1\ Xt-1 + A2\ Xt-2 + ... + ApXt-p + Ut$$

$$X = (x1\ , x2, ..., xt)$$

$$(KxT)$$

$$B = (A0, A1\ , ..., Ap)$$

$$(Kx(Kp+1)$$

$$Z_t = \begin{bmatrix} 1 \\ X_1 \\ . \\ . \\ Y_{t-p+1} \end{bmatrix}$$

$$Z = (Z0, Z1\ , ...; Zt-1)\ ((Kp-1)x1)$$

$$U = (U1\ , U2, ... Ut)\ (KxT)$$

$$X = vec(X) .... (KTx1)$$

$B=vec(\beta)$.....$((K^2{}_p+K)x1)$

– و بتعويض هذه التعاريف في النموذج الأصلي نتحصل على:

$$X=\beta Z+U$$

و بإدماج معامل(Vec) النموذج (7) يكون:

$$Vec(X)=Vec(\beta Z+U) \cdots\cdots (8)$$

و لاستعمال مختلف العمليات الخاصة (Vec) للنموذج نتحصل على:

$$vec(x)=(Z\otimes I_K).vec(B)+vec(U)$$

$$X=(Z\otimes I_K)B+u$$

–التقدير بواسطة أعظم احتمال:

إن التقدير بواسطة أعظم احتمال يتبع فرضية مفادها أن المسار X_t للنموذج VAR (P) " gavssian " أي أن:

$$U=vec(U)=\begin{bmatrix}U_1\\ \cdot\\ \cdot\\ U_T\end{bmatrix}\rightarrow N(O,I_t\otimes\Omega_u)$$

و دالة الكثافة لU تكون :

$$F(U)=\frac{1}{(2\pi)KT/2}(I_T\otimes\Omega_u)^{-1/2}\exp\left[\frac{1}{2}U^{-}(I_T\otimes\Omega_u^{-1})U\right].....$$

فبالقيام ببعض التبديلات للمتغيرات نحصل على مقدر المعقولية العظمى و بعد الاشتقاق نتحصل على مقدر متطابق مع مقدر المربعات الصغرى و يتحقق هذا في حالة استقرارية المسار X_t من نوع VAR (P) و في الحالة التي تكون فيها الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا تقاربيا.

– تحديد درجة تأخير المسار:

من بين المعايير المستخدمة لتحديد درجة تأخير المسار "أ" لنموذج VAR و أكثرها شيوعا و استخداما هو:

المعيارين: (Akaike et schwartz) وطريقة اختيار درجة التأخير تعتمد على تقدير كل نماذج VAR من أجل درجة تتغير من 0 إلى n بحيث n هو أكبر تأخير مقبول حسب النظرية الاقتصادية.

3– التنبؤ وديناميكية نماذج الانحدار الذاتي:

أ)– التنبؤ بنماذج الانحدار الذاتي:

يتم القيام بعملية التنبؤ لنماذج شعاع الانحدار الذاتي بعد تحديد درجة التأخير (p) والقيام بعملية تقدير معالم النموذج، ولفهم منهجية التنبؤ ليكن النموذج VAR التالي و لحساب القيمة التنبؤية للفترة الأولى (h=1) يتم حساب ما يلي:

$\hat{X}_n(1) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 X_n$ (X_n= هي آخر مشاهدة)

و تكون القيمة التنبؤية للفترة الثانية (h=2):

$$\hat{X}_n(2) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1 X_n(1) = \hat{A}_0 + \hat{A}_1\hat{A}_0 + \hat{A}_1^2 X_n$$

وهكذا: $\hat{X}_n(h) = \left[I + \hat{A}_1 + \hat{A}_1^2 + ...\hat{A}_1^{n-1}\right]\hat{A}_0 + \hat{A}_1^n X_n$

بحيث أن توقع خطأ التنبؤ معدوم أي: $E(e) = 0$

و مصفوفة التباينات تعطى بالعلاقة التالية:

$$\Omega_e(h) = (\Omega_e + M_1\Omega_e M_1' + ... + M_{h-1}\Omega_e M_{h-1})$$

بحيث أن: M_i يحسب بالعلاقة التراجعية التالية:

$$i=1,2,..... \quad M_i = \sum_{j=1}^{Min(p,j)} \hat{A}_j M_{i-j}$$

$M_1 = \hat{A}_1$, $M_2 = \hat{A}_1 * M_1 = \hat{A}_1^2$ وهكذا.....

و تباين خطأ التنبؤ لكل قيمة لتنبؤات K متغيرة أي:

$\delta^2(h)$ تقرأ على القطر الأول للمصفوفة $\Omega_e(h)$ و بالتالي فإن مجال التنبؤ عند نسبة خطأ $\frac{1-\alpha}{2}$.

تعطى بالعلاقة التالية:

حيث : $t^{\frac{\alpha}{2}}$: القيم المجدولة للقانون الطبيعي[9].

[9] كبير مولود (2007)، الادخار و علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1970–2004)–، مذكرة ماجستير غير منشورة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص131–140.

ب)– الخصائص الديناميكية لنموذج VAR:

إن العلاقة المميزة لنموذج **VAR** تكون تساوي الصفر،

$$\left|\phi(L)\right| = \left|I_n - \sum_{i=1}^{p} .\phi_i L^i\right| = 0$$

بحيث أن المفهوم $|.|$ يمثل المحدد، إذا كانت جذور العلاقة $\left|\phi(L)\right| = 0$ هي خارج حلقة الوحدة، بحيث يظهر $\phi(L)$ قابل للانعكاس، و بالتالي فإنه يوجد عدد لا نهائي (∞) من المصفوفات C_I من نوع nxn ، بحيث نستطيع كتابة X_t كمتوسط متحرك لا نهائي من القيم الجارية و الماضية للصدمة العشوائية المتنوعة m:

$$X_t = \bar{u} + C_0 u_t + C_1 u_{t-1} + C_2 u_{t-2} + \ldots\ldots\ldots$$

$$X_T = \bar{u} + \sum_{i=0}^{\infty} C_i u_{t-i}$$

$$= \bar{u} + \sum_{i=0}^{\infty} C_i L^i_{u_t} = \bar{u} + C(L) u_t$$

و: $C(L) = \sum_{i=0}^{\infty} C_i L^i . X_T = (\phi(L))^{-1}(u + u_t) = \bar{u} + C(L) u_t$

إذن: $(\phi(1))^{-1} u = \bar{u}$ و $(\phi(l))^{-1} = C(L)$

فالعلاقة المميزة $(\left|\phi(L)\right| = 0)$ لنظام VAR تقبل واحدا أو مجموعة من الجذور الموحدة إذا كانت $\left|\phi(1)\right| = 0$ و إذا كانت المصفوفة $\phi(1) = \left(I_n - \sum_{i=1}^{p}\right)\phi_i$ وحيدة[10].

فنماذج (VAR) تساعد على تحليل آثار السياسة الاقتصادية و هذا من خلال محاكاة الصدمات العشوائية و كذلك من خلال تحليل تباين الخطأ، و يتحقق هذا التحليل بافتراض ثبات المحيط الاقتصادي.

تمثيل المسار(VAR) على شكل VMA :

إن نموذج $AR(1)$ يمكن تمثيله على شكل$MA(\infty)$ وبالمطابقة نستطيع أن نبرهن أن VAR (1) يمكن كتابتها على شكل(∞)**VMA**، فالنموذج الذي من هذا الشكل يسمح لنا بقياس أثر التغير في الصدمات على القيم الحالية المتغيرة.

[10] DOR E (2004), Econométrie: Synthèse de cours et exercice corrigés, Pearson éducation, France, p.210.

ليكن لدينا نموذج $VAR(P)$ المستقر التالي:

$$Xt=A0+A1Xt-1+A2Xt-2+.....+ApXt-p+Ut$$

تمثيله على الشكل(∞) **VMA** يأخذ الشكل التالي:

$$Xt=U+Ut+M1Ut-1+M2Ut-2+.....$$

$$U=(I-A1-A2-.....Ap)$$

$$X_t = U_t \sum_{i=1}^{\infty} M_i U_{t-u} + ...$$

$$M_i = \sum_{i=1}^{Min(p,j)} \hat{A}_j M_{i-j} \qquad M_0 + 1 \qquad \text{و} \qquad i = 1,2.....$$

و تظهر المصفوفة M كمضاعف للأثر و تعكس الصدمة طيلة المسار بواسطة هذه المصفوفة، ففي حالة تغير V_t في اللحظة t فإن ذلك سوف يؤثر على كل القيم الموالية لهX و بالتالي فإن أثر الصدمة يكون دائم و يؤول إلى التلاشي مع مرور الزمن.

ج)– تحليل الصدمات و دوال الاستجابة:

إن تحليل الصدمات يهدف إلى قياس أثر حدوث الصدمة على المتغيرات فمثلا التغير في لحظة ما لـ ex فإن ذلك يكون له أثر على : X_{1t} ، X_{1t+1},.....,X_{2t+1} .....الخ ، و نرمز للتغير بالرمز ΔX_{1t} في اللحظة t.

فإذا حدثت صدمة في اللحظة t على e_{1t} تساوي 1 فإن أثرها يكون:

* عند الفترة t:

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{1t} \\ \Delta X_{2t} \\ . \\ . \\ \Delta X_{kt+1} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ . \\ . \\ 0 \end{bmatrix}$$

* عند الفترة t+1:

$$\begin{bmatrix} \Delta X_{1t+1} \\ \Delta X_{1t+2} \\ . \\ . \\ \Delta X_{kt+2} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_1^{10} \alpha_1^{11} \alpha_k^{10} \\ \\ \\ \\ \end{bmatrix} \begin{bmatrix} 1 \\ 0 \\ . \\ . \\ 0 \end{bmatrix} \Leftrightarrow \Delta X_{t+1} = B\hat{\Delta X}_t$$

بحيث: B هي مصفوفة مقدرات معالم النموذج:

* عند الفترة t+2: $\Delta X_{t+2} = B\Delta \hat{X}_{t+h-1}$

و تسمى قيم التغير عند كل فترة بدالة الاستجابة، و تستعمل هذه الطريقة في حالة عدم وجود ارتباط بين الأخطاء e_{it}.

و تتميز طريقة دوال الاستجابة لحساب المضاعفات الديناميكية بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة، بحيث أنها تبين أثر انخفاض وحيد و مفاجئ لمتغير على نفسها و على باقي متغيرات النظام في كل الأوقات، و يلجأ عموما إلى البحث عن شكل أخطاء عمودية مستقلة فيما بينها لحل مشكل الارتباط الموجود بين الأخطاء العشوائية.

د)–**تحليل التباين:**

إن تباين خطأ التنبؤ لفترة معينة h يكتب بدلالة تباين الخطأ الخاص بكل متغيرة على حدى و ذلك باستعمال تقنية رياضية، و لمعرفة نسبة أو وزن مشاركة كل تباين نقوم بقسمة قيمة هذا التباين على تباين التنبؤ الكلي، و يهدف تحليل التباين لخطأ التنبؤ إلى حساب مدى مساهمة أو وزن كل تجديدة في تباين الخطأ.

و بالرجوع إلى النموذج VAR(1) في المثال السابق ذو المتغيرين y_1t و x_1t فيمكن كتابة تباين خطأ التنبؤ x_1t+h كما يلي:

$$\delta^2 x_1(h) = \delta^2 x_1\left[m_1^2 1(0) + m_1^2 1(1) + ...m_1^2 1(h-1)\right] + \delta x_2^2\left[m_2^2 2(0) + m_2^2 2(h-1)\right]....$$

بحيث إن: m_{ii} هي عناصر المصفوفة M.

في الفترة h فان نسبة تحليل التباين لتجديدات y_{1t} على X_{1t} تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\delta^2 x_1\left[m_{11}^2(0) + m_{11}^2(1) + ...m_{11}^2(h-1)\right]}{\delta^2 x_1(h)}$$

أما نسبة تحليل التباين التجديدات لـy_{1t} على X_{1t} تعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\delta x_2^2\left[m_{22}^2(0) + m_{22}^2(1) + ...m_{22}^2(h-1)\right]}{\delta^2 x_1(h)}$$

– فإذا أثرت صدمة V_{1t} على تباين الخطأ لـ Y_{2t} سواء جزئيا أو كليا فان X_{2t} تعتبر متغيرة داخلية، أما إذا لم تؤثر صدمة V_{1t} على تباين الخطأ لـX_{2t} مهما كان مدى التنبؤ فإن Y_{2t} تعتبر متغيرة خارجية تتطور بصفة مستقلة عن V_{1t}، و تبين هذه النتائج

مدى مساهمة كل متغير في خطأ التنبؤ، إلا أنه في الواقع من الصعب تحديد هذه النتائج بسهولة و بالتالي فإن أثر الصدمة على متغيرة ما يستلزم اختبار تحليل التباين الذي يعطي نتائج متناسقة تبعا لدرجة المتغيرات.

السببية: إن قياس و تحديد درجة و اتجاه العلاقة بين المتغيرات تكتسي أهمية كبيرة في فهم الظواهر بمختلف أنواعها و يعبر عن هذه العلاقة بالأرقام أو القيم الكمية كما و قد يعبر عنها بالوصف، و العلاقات الدالية بين متغيرين يقصد بها أن المتغيرين يمكن ربطهما بمعادلة رياضية بحيث إذا علمت قيمة أحدهما (المتغير المستقل) أمكن بذلك معرفة قيمة المتغير الآخر (المتغير التابع)، فمعرفة العلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشعاع X و متغيرات الجزء المتبقي منه يعتبر مهم فهو يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم و تفسير الظواهر الاقتصادية و هذا من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية فيعتبر ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية من طرف الاقتصاديين و صناع القرار، فمعرفة اتجاه السببية يعتبر مهم من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية و يمكن الاعتماد على سببية غرانجر لتوضيح هذه العلاقة، بحيث تكون المتغيرة X_2 مسبب لـ X_1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن X_2 خلال التحليل.

4– كيفية إجراء اختبار التكامل المشترك:

إن الكثير من السلاسل الزمنية سواء في الاقتصاد أو المالية هي عمليات غير مستقرة، فسلوك السلسلة الزمنية يكون غير مستقر عندما تقع جذور المعادلة $[\phi(B)=0]$ داخل دائرة الوحدة التي نصف قطرها واحد، و تدعى بالسلاسل الزمنية غير المستقرة. وقد تناول الباحثان ديكي و فولر (FULER, 1979 و DICKEY) نماذج السلاسل الزمنية غير المستقرة التي لها صفة السير العشوائي و درسا ثلاثة أنواع لنماذج الانحدار الذاتي الطبيعي $AR(1)$ غير المستقر لما له من أهمية في عملية بناء و تحليل السلسلة الزمنية، بحيث تناولا خصائص المقدر للمعلمة p تحت فرضية $p = \pm 1$ و مقارنة قوة الاختبار باستخدام المحاكاة، ثم درسا في سنة 1981 اختبار نسبة الإمكان الأعظم في نموذج $AR(1)$ عند جذر الوحدة، و بحثا في غاية التوزيعات لإحصاءات الاختبار تحت فرضية العدم و اشتقاق LR لمعلمات النماذج المختلفة و حساب قوتهما التقديرية مع المقارنة.

أما الباحث هانسن (Hansen 2002) فتناول دراسة السلاسل الزمنية الأحادية المتغير و تطرق إلى نموذج AR و إلى شروط الاستقرارية و جذور الوحدة متناولا نظرية DF و علاقتها بـ ADF عند افتراض $\alpha_0 = 0$ و التي تمثل معلمة الانحدار الخطي[11].

و تكون السلسلة مستقرة إذا كانت الشروط التالية متوفرة:

1- $E(y_t)$ مستقل عن t.

2- $Var(y_t)$ ثابت مستقل عن t.

3- $COV(y_t, y_{t-k})$ هي دالة كاملة أو تامة لـ k و غير متعلقة بـ t[12].

فعلى سبيل المثال فإن: $AR(1): y_t = B_1 y_{t-1} + \sum t$

تكون مستقرة إذا : $|B_1| \langle 1$

وفي هذه الحالة فان:

$$E(y_t) = E(\sum t) = 0$$

$$\text{var}(y_t) = \frac{G}{1 - B_1^2}$$

$$COV(y_t, y_{t-k}) = B_1^K \frac{G_\Sigma^2}{1 - B_1^2}$$

وبصفة عامة فإن شروط الاستقرارية لا تتعلق إلا بالجزء AR للسلسلة.

و يبين اختبار جذور الوحدة في نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الأولى عدد الجذور المساوية إلى الواحد التي تقابل عدد الفروقات اللازمة للسلسلة الزمنية لكي تتحول إلى الاستقرارية، لذا فإن اختبار الجذور هو أسلوب لمعرفة عدد الفروقات اللازمة للسلسلة

[11] عبد المجيد حمزة الناصر، أحلام أحمد جمعة (2007)، مقارنة بعض الاختبارات الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي الطبيعي غير المستقرة من الرتبة الأولى (دراسة محاكاة)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 12، العراق، ص2-3.

[12] CADORET I et AUTRES (2004), Econométrie appliquée « méthodes application corrigés », édition De Boeck université, Bruxelles, Belgique, p.304.

الزمنية المدروسة بتطبيق الطرائق الإحصائية الخاصة بهذا الاختبار فالكثير من السلاسل الزمنية و لاسيما الاقتصادية تكون أفضل تميزا من خلال جذور الوحدة (unit ROOTS) عن تمييزها بالطرائق الأخرى[13].

ولاختبار وجود جذور الوحدة في سلسلة زمنية فهناك العديد من الاختبارات الإحصائية، و من الاختبارات الأكثر شيوعا و استخداما و التي تعتبر نتائجها ذات جودة عالية هي:

- اختبار ديكي – فولر الموسع (Augmented Dickey – Fuller test = ADF 1981).

- اختبار فليبس – بيرون (phillips – perron test = pp, 1988).

نقول بوجود التكامل المشترك بين متغيرين (x) و (y) إذا كانا متكاملين على انفراد من نفس الدرجة، و أمكن توليد مزيج خطي من هذه المتغيرات يتصف الاستقرارية، و عندما نقول أن هناك تكامل مشترك من نفس الدرجة التكاملية بين المتغيرين و يمكن استخدام مستويات المتغيرات في إثبات وجود علاقة انحدارية طويلة المدى بين المتغيرات.

و ذلك بالاعتماد على طريقة جوهانسن (johansun cointegration test, 1988, 1991, 1995) و الذي يستطيع أن يحدد لنا بدرجة معنوية معينة عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك بين المتغيرات الإحصائية المدروسة بطريقة الإمكانيات العظمى (maximum likelihood).

و ذلك بالاعتماد على اختبارين هما:

- اختبار الأثر (trace test) أو اختبار لا مبدا (λtest).

- اختبار القيمة الكامنة العظمى (max eigenvalue test)[14].

[13] عبد المجيد حمزة الناصر، أحلام أحمد جمعة (2007)، مقارنة بعض الاختبارات الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي الطبيعي غير المستقرة من الرتبة الأولى (دراسة محاكاة)، مرجع سابق، ص7.

[14] بوعتروس عبد الحق (2010)، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 6، الجزائر، ص113- 114- 115.

المبحث الرابع: تقديم النموذج القياسي.

سنقوم من خلال هذا المبحث بتقدير النموذج القياسي باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي، ثم بعد ذلك نقوم بدراسة دوال استجابة النبضة و التي تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج VAR على القيم الحالية و المستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج، و بعدها تجزئة التباين و دراسة السببية بين متغيرات النموذج.

المطلب الأول: تقدير النموذج القياسي.

يصور النموذج القياسي العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(RGDP) وكل من المتغيرين التفسيريين و هما : الصادرات الحقيقية(REXP) و إجمالي تكوين رأس المال الثابت الحقيقي (RGFCF)، و بيانات المتغيرات هي في قيمتها الحقيقية و مقاسة بالدولار الأمريكي، بالأسعار الثابتة لسنة 2005، و قد تم أخذها من إحصائيات البنك الدولي و الديوان الوطني للإحصاء بالجزائر بالإضافة إلى مركز البحوث الإحصائية و الاقتصادية للدول الإسلامية (SESRIC)، و في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من ثلاثة متغيرات، و تحديدا الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي، على افتراض أنه دالة في كل من الصادرات الحقيقية كمتغير اقتصادي خارجي و رأس المال الثابت الحقيقي ممثلا للاستثمار كمتغير اقتصادي داخلي، و يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$GDP = f(EXP, GFCF) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

و طبقا للنظرية الاقتصادية فإن التوقعات المسبقة تشير إلى أن أثر الاستثمار و أثر الصادرات على النمو الاقتصادي يجب أن يكون موجبا، و قد تم استخدام لوغاريتم المتغيرات في النموذج ليصبح نموذجا لوغاريتميا مزدوجا لتلافي وجود مشاكل قياسية محتملة، إضافة إلى أن مقدرات النموذج اللوغاريتمي المزدوج تعبر عن المرونات.

المعادلة: $$LNRGDP = a + b1LNREXP + b2LNRGFCF + C \ldots\ldots\ldots(2)$$

المطلب الثاني: تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و العوامل المؤثرة فيه (الصادرات الحقيقية و تراكم رأس المال الثابت الحقيقي) باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

الجدول رقم (17): نتائج تقدير النموذج.

Dependent Variable: LNRGDP
Method: Least Squares
Date: 07/31/13 Time: 10:23
Sample: 1970 2011
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREXP	0.362302	0.063970	5.663641	0.0000
LNRGFCF	0.446263	0.103788	4.299741	0.0001
C	3.129247	0.678665	4.610883	0.0000
R-squared	0.843982	Mean dependent var		11.08741
Adjusted R-squared	0.835981	S.D. dependent var		0.388323
S.E. of regression	0.157268	Akaike info criterion		-0.792984
Sum squared resid	0.964593	Schwarz criterion		-0.668865
Log likelihood	19.65267	F-statistic		105.4856
Durbin-Watson stat	0.283795	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر : بالاعتماد على برنامج EVIEWS

من خلال نتائج التقدير السابقة يمكن استنتاج معادلة الانحدار التالية:

LNRGDP = C(1)*LNREXP + C(2)*LNRGFCF + C(3)

LNRGDP: لوغاريتم متغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي،

LNREXP: لوغاريتم متغير الصادرات الحقيقية،

LNRGFCF: لوغاريتم متغير إجمالي تراكم رأس المال الثابت الحقيقي.

LNRGDP = 0.3623023339*LNREXP + 0.4462633639*LNRGFCF +

3.129247395

(0.36 2,0.446) تمثل المرونة حيث لما يتغير مثلا الصادرات بنسبة 1% فإن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بنسبة 0.36 % و عندما يتغير تراكم رأس المال الثابت بنسبة1% فإن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بنسبة 0.446%.

– التحليل الإحصائي للنموذج:

من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها و بالاعتماد على اختبار ستيودنت نجد أن جميع معالم النموذج المقدر ذات معنوية إحصائية و هو ما تؤكده قيمة الاحتمال (Prob) المقابل لمعاملات النموذج المقدر حيث كان هذا الأخير (الاحتمال) أقل من حد المعنوية 0.05 (5%) بالنسبة لجميع المتغيرات، بمعنى أن كل من معامل متغير الصادرات و معامل متغير تراكم رأس المال الثابت على حدة يختلف معنويا عن الصفر و بدرجة ثقة 95%، مما يدل على جوهرية العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة، و هذا ما يؤكده معامل التحديد R-squared ($R^2 = 0.843982$) و الذي يشير إلى أن 84.3982% من تغيرات الناتج المحلي الإجمالي يفسرها كل من الصادرات و تراكم رأس المال الثابت و الباقي 15.60% يعود إلى متغيرات عشوائية غير معروفة.

بمقارنة قيمة ديربين واتسون DW =0.283795 (Durbin-Watson stat) و القيمة النظرية الموافقة له [1.60 ,1.39] نجد أنها تقع داخل مجال الارتباط الذاتي للأخطاء ($0 < d < d_L$) أي تقع داخل المجال ($0 < 0.283795 < 1.34$) و هو ما يشير إلى وجود ارتباط ذاتي موجب.

و للتأكد من وجود ارتباط ذاتي فإننا نلجأ إلى اختبار Lagrange Multiplier Test of Residual و الذي يعتبر أحد الاختبارات المستخدمة للكشف عن مدى وجود ارتباط تسلسلي (Autocorrelation) في بواقي معادلة الانحدار، و قد قدمه كل من Breusch- Godfrey تحت مسمى SerialCorrelation LM Test كبديل للاختبار الشهير DW .

من خلال اختبار **Breusch-Godfrey** (LM Test= 53.01739)نجد الاحتمال المقابل(Prob =0.00) و هي أقل من حد المعنوية **5%**، و بالتالي فإننا نقبل فرضية العدم بوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء (الملحق رقم (01)).

التحليل الاقتصادي للنموذج:

– الإشارة الموجبة لمعلمة الصادرات تدل على أنه إذا زادت الصادرات الحقيقية أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و بالتالي النمو الاقتصادي أي أن هناك علاقة طردية بين الصادرات و النمو الاقتصادي و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية و يوافق بذلك الدراسة التحليلية السابقة.

– الإشارة الموجبة لمعلمة تكوين رأس المال الثابت الحقيقي يدل على أن هناك علاقة طردية بين تكوين رأس المال الثابت و الناتج المحلي الإجمالي، فإذا زاد التكوين الرأسمالي الثابت الحقيقي زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية و يوافق بذلك الدراسة التحليلية السابقة.

– و من خلال النموذج يمكن القول أن الزيادة في قيمة الصادرات بقيمة 01 مليون دولار سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.36 مليون دولار، و إذا زاد الاستثمار بقيمة 01 مليون دولار سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.44 مليون دولار، و بما أن الصادرات تعتبر العمود الفقري و العنصر الرئيسي للتكوين الرأسمالي الثابت فيمكن الاستدلال بذلك على أن الصادرات تعتبر المساهم الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

و لتصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء فإننا نلجأ إلى إضافة الانحدار الذاتي AR(1)، فاحتمال وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء يضعف من مقدرة هذا النموذج على تفسير العلاقة الاقتصادية بين الصادرات و النمو الاقتصادي لأنه من بين الفرضيات الأساسية لهذه النماذج هي أن سلسلة الأخطاء تتبع توزيع طبيعي أي أن الارتباط الخطي بين الأخطاء معدوم و هذا ما يتنافى و يتناقض مع نتائج التقدير، و على هذا الأساس سوف نلجأ إلى طريقة ثانية من طرق النمذجة القياسية هي أكثر فعالية في التعامل مع مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء و ذلك بغية إعطاء قراءة إحصائية صحيحة لطبيعة العلاقة الاقتصادية بين الصادرات و النمو الاقتصادي، على أن يسمح لنا ذلك بمعرفة مدى قدرة الصادرات في التأثير على النمو الاقتصادي و بالتالي مدى فعالية سياسة تنمية الصادرات في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، و ينتج بعد إعادة التقدير النموذج التالي (الملحق رقم (02))، حيث يمكن كتابة معادلة الانحدار بعد التعديل كما يلي:

$$LNRGDP = 0.07020445257*LNREXP + 0.04850563007*LNRGFCF + 10.91189741 + [AR(1)=0.9710053507]$$

و من خلال نتائج التقدير المتحصل عليها نجد أن جميع معالم النموذج المقدر ذات معنوية إحصائية (بالاعتماد على اختبار ستيودنت)، باستثناء معامل متغير تراكم رأس المال الثابت (LNRGFCF) (باللوغاريتم النيبيري) إذ نجد أن الاحتمال المقابل لمعامل هذا المتغير $p=0.2653$ أكبر من حد المعنوية 0.05 و لهذا نعيد التقدير بحذف هذا المتغير و نتائج التقدير المتحصل عليها كانت كما يلي:

$$LNRGDP = 0.05812685121*LNREXP + 11.62074421 + [AR(1)=0.9719847892]$$

و بعد إعادة التقدير نلاحظ أن جميع المعاملات معنوية إحصائيا حيث الاحتمال المقابل(Prob) أكبر من حد المعنوية 0.05 بالنسبة للحد الثابت و معامل الانحدار الذاتي AR(1) أما معامل الصادرات فهو معنوي عند حد المعنوية0.1 (10%) و من خلال اختبار (**Breusch-Godfrey**) (**LM Test = 3.986**) في الأسفل نجد الاحتمال المقابل Prob =0.740596 و هو أكبر من حد المعنوية 0.05 (5%) و بالتالي فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

و من خلال اختبار فيشر في النموذج المقدر السابق أعلاه نجد أن جميع المعاملات لها تأثير كبير على الناتج المحلي الإجمالي كون أن الاحتمال المقابل لهذا الاختبار أقل من حد المعنوية **0.05** و هذا يعني صلاحية النموذج المقدر (الملحق رقم (03)).

المطلب الثالث: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج.

قبل تقدير نموذج الدراسة يجب اختبار استقرارية المتغيرات، فغالبا ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الاقتصادية الكلية بعدم الاستقرار، و ذلك لأن معظمها يتغير و ينمو مع الزمن مما يجعل من متوسطها و تباينها غير مستقرين و مرتبطين بالزمن، و لذلك من الضروري اختبار استقرارية السلاسل الزمنية و معالجتها في حالة عدم الاستقرار و معرفة درجة تكاملها، و لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية سنعتمد على اختبارات ديكي فولر الموسعة (ADF)، و الجداول التالية تلخص نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر لاستقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة (في المستويات و الفروق الأولى و الثانية)، و قد تم اختيار فترة الإبطاء المناسبة عند تطبيق هذا الاختبار وفقا لأقل قيمة لمعياريي أكاييك و شوارز (Schwarz, Akaike).

أولا. دراسة استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى:

– دراسة استقرارية متغير الناتج المحلي الإجمالي : قبل دراسة استقرارية أي متغير يجب البحث عن فترة التأخير المناسبة حيث نستخدم اختبار **ديكي فولر** لهذا الغرض (test ADF) و هذا وفقا لدرجات تأخير مختلفة، حيث أقصى درجة تأخير يمكن أن نصل إليها هو 3 بسبب قلة عدد المشاهدات، و من أجل معرفة استقرارية سلسلة متغير الناتج المحلي الإجمالي نقوم باستخدام اختبار ديكي فولر و هذا وفقا لثلاث نماذج و إذا كان نموذج على الأقل من النماذج الثلاثة تكون فيه قيمة اختبار ديكي فولر أقل من القيمة الحرجة (المجدولة) فإننا نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدة في السلسة الزمنية أي أن هذه السلسلة غير مستقرة .

انطلاقا من الجدول رقم (07) (في الملحق) لاختبار ديكي فولر الموسع (الصاعد) نلاحظ أن القيم المحسوبة أقل من القيم الجدولية بالقيم المطلقة و ذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ في كافة النماذج الثلاث و ذلك بالنسبة لجميع متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، تراكم رأس المال الثابت)، و منه فإننا نقبل فرضية العدم بوجود جذر الوحدة في جميع السلاسل الزمنية مما يعني أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة في المستوى، و على هذا سوف نقوم بإجراء نفس الاختبار (اختبار ديكي فولر) على الفروقات من الدرجة الأولى لهذه المتغيرات بغرض معرفة استقرارية السلاسل الزمنية، و النتائج المتحصل عليها من خلال اختبار ديكي فولر ملخصة في ما يلي :

ثانيا. دراسة الاستقرارية في الفروقات الأولى:

من خلال الجدول رقم (08) (في الملحق) عند مستوى معنوية 5% نلاحظ أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر (الصاعد) أقل من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة بالنسبة لسلسة الناتج المحلي الإجمالي و تراكم رأس المال الثابت و ذلك في النماذج الثلاث و بالتالي فإننا نقبل فرضية العدم بوجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية (عند الفروقات الأولى) و بالتالي فإن كل من متغير الناتج المحلي الإجمالي و تراكم رأس المال الثابت غير مستقر في الفروق الأولى و لذلك ننتقل إلى اختبار ديكي فولر في الفروقات الثانية [15].

أما بالنسبة لسلسلة الصادرات الحقيقية فنلاحظ من خلال الجدول رقم (09) (في الملحق) عند مستوى معنوية 5% أن القيمة المحسوبة لاختبار ديكي فولر (البسيط) أكبر من القيم الجدولية و ذلك في النماذج الثلاث و بالتالي فان هذه السلسلة الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى (مستقرة في الفروق الأولى) و نكتب : $LNREXP \rightarrow I(1)$

ثالثا. الاستقرارية عند الفروقات الثانية فيما يخص الناتج المحلي الإجمالي و متغير تراكم رأس المال الثابت:

من خلال الجدول رقم (10) (في الملحق) نلاحظ أن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر(الصاعد) أكبر من القيم الحرجة بالقيمة المطلقة و ذلك في النماذج الثلاث بالنسبة لكلا المتغيرين و منه نستنتج أن كل من سلسلة الناتج المحلي الإجمالي و تراكم رأس المال الثابت مستقران في الفروق الثانية (متكاملان من الدرجة الثانية) ونكتب :

$$\text{LNRGDP} \rightarrow I(2), \quad LNRGFCF \rightarrow I(2)$$

[15] عند درجة التأخير =0 يسمى اختبار ديكي فولر البسيط، وعند درجة التأخير = 1 أو 2 فأكثر يسمى اختبار ديكي فولر الموسع أو الصاعد.

– مما سبق يمكن استخلاص أن سلسلة الصادرات مستقرة في الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى) أما سلسلة الناتج المحلي الإجمالي و تراكم رأس المال الثابت فهما مستقران في الفروق الثانية (متكاملان من الدرجة الثانية).

المطلب الرابع: تحليل دالة الاستجابة و التباين لنموذج VECM و التنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات النموذج.

1.دالة الاستجابة (تحليل الصدمات):

إن دوال استجابة النبضة (Impulse Response Function) تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي (المرتبط) ما داخل نموذج VAR أو VECM بمقدار انحراف معياري واحد على القيمة الحالية و المستقبلية للمتغيرات الداخلية (المستقلة) لهذا النموذج[16].

حسب نتائج تقدير دالة الاستجابة لمدة 10 سنوات (الملحق رقم (15) و الملحق رقم (16)) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي تأثر بالصدمات الناتجة عن انحراف المتغيرات المفسرة (المستقلة) في الأجلين القصير و الطويل، حيث من خلال نتائج الاستجابة في الأسفل كان أثر الصادرات موجبا طيلة معظم سنوات العرض (10 سنوات)، و من خلال نتائج دالة الاستجابة الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي لصدمة في مختلف المتغيرات المفسرات نستنتج ما يلي :

– إن تأثير الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي كان منعدما خلال السنة الأولى ثم تحول الأثر إلى سلبي خلال السنة الثانية والثالثة ثم إلى أثر ايجابي إلى غاية السنة السابعة أين يصبح الأثر سلبي ليعود من جديد الأثر الايجابي لصدمة في الصادرات على متغير الناتج المحلي الإجمالي (بالفروقات الثانية) و هذا باعتبار وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات بما يتوافق و النظرية الاقتصادية، حيث بلغت استجابة الناتج المحلي الإجمالي نتيجة تغير الصادرات (بمقدار انحراف معياري واحد) أقصاها في السنة الخامسة بزيادة بلغت DDLNREXP =0.003073 أي أن صدمة في الصادرات (بالفروقات الأولى) بمقدار انحراف معياري واحد يؤدي إلى زيادة التغير في الناتج المحلي الإجمالي إيجابا بقيمة 0.003073 (باللوغاريتم النيبيري).

– إن لقيمة استجابة الصدمة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الناتجة عن صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في متغير تراكم رأس المال الثابت (DDLNRGFCF) تأثيرا كان أكبر مقارنة بالصدمة الناتجة عن متغير الصادرات، و هذا كون الاستثمار الذي

[16] مجدي الشوربجي (2011)، أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية للفترة (1977–2009)، قسم العلوم الاقتصادية بجامعة العلوم والتكنولوجيا، القاهرة، مصر، ص(بدون).

يمثل إجمالي تراكم رأس المال الثابت يساهم بالنسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، و قد كان هذا الأثر ايجابيا طيلة سنوات العرض باستثناء السنة الخامسة، التاسعة و العاشرة أين كان الأثر سلبيا.

(و هو ما يؤكد ما سبق في القسم النظري حول إشارة العلاقة بين تراكم رأس المال الثابت و الناتج المحلي الإجمالي)، و يلاحظ أن هذه الاستجابة لم تكن فورية حيث بدأت من السنة الثانية.

2 .تحليل التباين (Analyse de Variance):

إن الهدف من تحليل التباين هو معرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ أو بمعنى آخر قياس إسهام الصدمات العشوائية لمتغيرات النموذج في التقلبات المستقبلية لمتغيرة ما، و تشير نتائج تحليل تباين الناتج المحلي الإجمالي في أن معظم التقلبات الظرفية في المدى القصير و الطويل تتعلق بصدمات في المتغير المستقل بنسبة كبيرة.

في المدى القصير تساهم صدمات في الصادرات (بمقدار انحراف معياري واحد) في تفسير حوالي 0% و 0.47% و 0.48% على التوالي (خلال السنوات الأولى، الثانية و الثالثة) من خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث سنوات الأولى، أما النسبة المتبقية مثلا في السنة الثالثة هي تمثل حوالي 83.94639% فتعود إلى متغير الناتج المحلي الإجمالي نفسه، ونلاحظ أن مساهمة صدمة في الصادرات في تفسير خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي كان ضعيفا خلال هذه الفترة، مقارنة بمساهمة صدمة في متغير تراكم رأس المال الثابت في تفسير خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي، و قد بدأت مساهمة تراكم رأس المال الثابت في تفسير خطأ التنبؤ للناتج المحلي الإجمالي ترتفع تدريجيا حيث بلغت أقصاها خلال السنة التاسعة بنسبة بلغت 15.75941 %، أما النسبة المتبقية و المتمثلة في حوالي 83.01696 % (من خلال الجدول رقم (17) لتحليل التباين في الملحق) فهي تعود إلى صدمة في متغير الناتج المحلي الإجمالي نفسه و نسبة 1.223628 % تعود إلى متغير الصادرات.

3– دراسة السببية (teste de causalité):

يعتبر تحديد العلاقة السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية أمر ضروري لتفسير الظواهر الاقتصادية، لذلك نقوم بتطبيق اختبار غرينجر لمعرفة اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة[17].

[17] شرح : فرضية العدم : لا يوجد هناك تأثير معنوي للمتغير X على المتغير Y : نقبل هذه الفرضية إذا كان الاحتمال المقابل **أكبر** من حد المعنوية 5%
الفرضية البديلة : يوجد هناك تأثير معنوي للمتغير X على المتغير Y : نقبل هذه الفرضية إذا كان الاحتمال المقابل **أقل** من حد المعنوية 5%

و من نتائج فحص السببية لغرينجر بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات المبينة في الجدول رقم (18) (في الملحق)، و اعتمادا على الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر عند مستوى معنوية 5% فإنه يمكن استخلاص النتائج التالية:

– قبول الفرضية البديلة بوجود علاقة سببية في اتجاه واحد (و رفض فرضية العدم أو ما يسمى بالفرضية الصفرية بعدم وجود سببية في اتجاه واحد) من الناتج المحلي الإجمالي نحو متغير الصادرات، حيث كان الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أقل من حد المعنوية 0.05، و هذا يعني أن أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي (DDLNRGDP) يؤدي إلى تغيير في متغير الصادرات (DLNREXP)، في حين تبين من خلال بقية نتائج هذا الاختبار قبول فرضية العدم بعدم وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من متغير الصادرات نحو متغير الناتج المحلي الإجمالي، و هذا كون أن الاحتمال المقابل لاختبار فيشر كان أكبر من حد المعنوية 0.05، و بالتالي فإن النمو الاقتصادي ممثلا بنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يؤدي إلى نمو الصادرات الحقيقية.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل المتعلق بالدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر تبين لنا ما يلي:

– يهدف هذا الفصل إلى تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال صياغة نموذج يتضمن متغيرين تفسيرين و هما: متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار المحلي كمتغير اقتصادي داخلي ليمثل أثر العوامل الداخلية في الاقتصاد على النمو الاقتصادي، و متغير الصادرات كمتغير خارجي ليمثل الأثر الخارجي في النمو الاقتصادي، و قد تم تقدير العلاقة عبر فترة زمنية ممتدة من (1970 إلى 2011) باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي و دراسة دوال استجابة النبضة و التي تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل نموذج (VAR) على القيم الحالية و المستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج، و بعدها تجزئة التباين و دراسة السببية بين متغيرات النموذج.

– تبين لنا أن نماذج أشعة الانحدار الذاتي تلعب دورا هاما في شرح و تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية و أثر ذلك على بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى، و كذا تحليل التباين و الذي يهدف لمعرفة مدى مساهمة كل متغيرة في تباين خطأ التنبؤ، بحيث أن تطبيق هذه النماذج تسمح لنا في الأخير من صياغة السياسات الاقتصادية الكلية من خلال معرفة العوامل المؤثرة في المتغير الاقتصادي و المتمثل عندنا في الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي، و ذلك من خلال دراسة السببية و دراسة تحليل آثار هذه السياسات على المتغيرات الاقتصادية المستهدفة.

– و من خلال النموذج يمكن القول أن الزيادة في قيمة الصادرات بقيمة 01 مليون دولار سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.36 مليون دولار، و إذا زاد الاستثمار بقيمة 01 مليون دولار سيؤدي ذلك إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.44 مليون دولار، و بما أن الصادرات تعتبر العمود الفقري و العنصر الرئيسي للتكوين الرأسمالي الثابت فيمكن الاستدلال بذلك على أن الصادرات تعتبر المساهم الرئيسي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

– إن سلسلة الصادرات مستقرة في الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى) أما سلسلة الناتج المحلي الإجمالي و تراكم رأس المال الثابت فهما مستقران في الفروق الثانية (متكاملان من الدرجة الثانية)، و بالتالي فإنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

– و قد أظهرت النتائج معنوية الصادرات و تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار كمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي، إلا أن الأهمية النسبية للصادرات جاءت بعد أثر متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار على النمو الاقتصادي.

– و كما تم توظيف أداتين في التحليل و هما: أسلوب دالة الاستجابة الفورية (Impulse Response Function) و أسلوب تحليل مكونات التباين (Variance Décomposition)، و قد أظهرت نتائج تحليل التباين أن تراكم رأس المال الثابت الحقيقي ممثلا للاستثمار مقارنة مع الصادرات كان المفسر الأقوى لخطأ التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث بلغت القوة التفسيرية للناتج المحلي الإجمالي حوالي 16% في نهاية الفترة العاشرة.

– إن استجابة الصدمة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الناتجة عن صدمة بمقدار انحراف معياري واحد في متغير تراكم رأس المال الثابت كان له تأثير أكبر مقارنة بالصدمة الناتجة عن متغير الصادرات، و هذا كون الاستثمار الذي يمثل إجمالي تراكم رأس المال الثابت يساهم بالنسبة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

– عدم قدرة و فعالية نماذج الانحدار الخطي في تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج متجهات الارتباط الذاتي (VAR) و نماذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM).

– و قد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الذي يسبب نمو الصادرات الإجمالية الحقيقية.

– و هذه النتائج تنسجم مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك لضخامة البرامج الاستثمارية المنجزة خلال فترة الدراسة و نظرا لعدم استقرار حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث أن حجم الصادرات البترولية تمثل النسبة الأكبر في هيكل الصادرات الإجمالية، و أن هذا الحجم قد خضع إلى تقلبات عديدة على طول فترة الدراسة بين الانخفاض تارة و الارتفاع تارة أخرى و هذا بدوره كان نتيجة التغيرات في الطلب العالمي على هذه المادة و تقلب أسعار النفط تبعا لذلك.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بأثر الصادرات على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر– تبين لنا ما يلي:

- ✓ إن النمو الاقتصادي يرتبط بشكل أساسي بالتنمية الاقتصادية التي تؤدي بدورها إلى خلق الثروة و الإنتاج و من ثم زيادة الصادرات الصناعية، و تعمل التجارة الخارجية على تحويل الموارد الاقتصادية من النشاطات الأقل إنتاجية إلى النشاطات الأكثر إنتاجية باتجاه القطاع التصديري مما يؤدي إلى نمو الصادرات، فالتجارة الخارجية تزيد من القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، مما يزيد من القدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة، فقطاع الصادرات بصفة عامة و قطاع المحروقات بصفة خاصة يعد القطاع القائد و المحفز لعملية النمو في الاقتصاد الجزائري، و أن تلك الصادرات تعد قاطرة النمو، حيث تشكل الإيرادات من المحروقات المصدر الأساسي لتمويل الخطط الاستثمارية و تشكل نسبة كبيرة من إيرادات ميزانية الدولة و من الناتج المحلي الإجمالي و في تكوين رأس المال الثابت.
- ✓ و من خلال ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية و في ظل الظروف الراهنة و انفتاح الدول على العالم الخارجي و تحرير التجارة الخارجية أصبح من الضروري على الجزائر أن تعمل على زيادة تنمية و تنويع صادراتها خارج المحروقات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستقرة لا تؤثر فيها الصدمات الخارجية، و قد أكدت ذلك العديد من تجارب الدول النامية التي عملت على تشجيع صادراتها مثل دول النمور الأسيوية و التي استطاعت في ظرف مدة زمنية قصيرة أن تنمي و تطور اقتصادياتها و التي أصبحت تعرف معدلات نمو مرتفعة و مستديمة و هذا من خلال العمل على زيادة صادراتها الصناعية بفضل مجموعة من الإجراءات و الآليات المعتمدة في تنمية صادراتها و من جملة هذه الإجراءات تمثلت أساسا في: توحيد سعر الصرف حيث زادت أهميته مع مرور الوقت كمحفز لتدفق الصادرات، توفير التمويل اللازم للمصدرين عن طريق منح قروض و تسهيلات جبائية و تقديم الحوافز و الخدمات للمصدرين، و تسهيل جلب المواد الخام و الآلات الضرورية من الخارج من طرف المصدرين، و عملت على إنشاء مناطق حرة، تشجيع الاستثمار الأجنبي و الذي يعود له الفضل في تسهيل نمو و تنوع صادرات هذه الدول و إبعادها عن الاعتماد فقط على الصادرات النفطية و التقليدية و التي تعرف أسعارها تقلبات شديدة، و كما أكدت العديد من الدراسات التطبيقية أهمية سياسة تنمية و تشجيع الصادرات في دفع عجلة التنمية و قد أصبحت الدول تولي اهتماما كبيرا لسياسة تشجيع الصادرات و قد أصبحت هذه السياسة خيارا استراتيجيا للتنمية في العديد من الدول سواء المتقدمة منها أو النامية.

- ✓ لقد كشفت لنا الصدمات البترولية المتعاقبة و الأزمات المالية التي شهدها العالم مدى هشاشة الاقتصاد الوطني و تأثره بما يحدث في العالم الخارجي و الذي عرف اختلالات عديدة و هذا كون أن هيكل الصادرات الجزائرية يتكون أساسا من مادة شبه وحيدة و هي المحروقات و التي تعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة التي تستخدم في استيراد معظم السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع التنمية في الاقتصاد الجزائري، و بعد أزمة 1986 و انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها و الذي أدى إلى انخفاض حصيلة الصادرات و زيادة حجم المديونية و تعطل مشاريع التنمية، تفطنت السلطات الجزائرية إلى ضرورة العمل و السعي الجاد إلى اتخاذ إجراءات مستعجلة من أجل تنمية و تنويع القاعدة التصديرية خارج قطاع المحروقات بغية تنويع مصادر الدخل و المحافظة على معدلات النمو عند قيم مرتفعة و مستقرة، فعملت الدولة على تنشيط البنية المؤسسية للتصدير و ذلك في سبيل ترقية الصادرات خارج المحروقات و تحسين وضعية التجارة الخارجية بصفة عامة، و اعتمدت في ذلك على وضع عدة إجراءات و المتعلقة بسياسة سعر الصرف، وضع إجراءات و حوافز جبائية و ضريبية و جمركية، تمويل الصادرات، تأمين و ضمان الصادرات، و في سبيل ذلك قامت السلطات الجزائرية في سنة 1994 بتخفيض سعر الصرف في العملة الوطنية من أجل زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع و الخدمات الموجهة للتصدير، و من أجل الوصول إلى إنجاح النشاط التصديري و نمو و تنويع القاعدة التصديرية و الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستديمة عملت الجزائر على تسطير البرامج و السياسات الخاصة بدعم الصادرات و تقديم القروض و المساعدات المالية للمؤسسات الراغبة في التصدير و توفير الإطار القانوني و تحسين الإطار المصرفي المنظم لعملية التصدير و وضع هيئات وطنية تعمل على تقديم المساعدات و الاستشارات الاقتصادية و الفنية الخاصة بالإنتاج و تسويق المنتجات المصدرة.
- ✓ لذلك فإن قدرة الجزائر على زيادة استثماراتها و من ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي مرهون بمدى قدرتها على زيادة صادراتها و ذلك لعدم مقدرة الجزائر على سد حاجيات سوقها من السلع الاستثمارية اللازمة للخطط الاستثمارية إلا باستيرادها من الخارج، و بالتالي فان الصادرات تعمل على تسريع معدلات النمو في الاقتصاد الجزائري، فكلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما زادت مقدرة هذه الدول على الرفع من استثماراتها و زادت قدرتها للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام، و الذي لا يتم إلا إذا كانت خصائص السلع المصدرة و المستوردة تسمح للصادرات بالارتفاع بصفة أسرع من الواردات و لكي يتحقق هذا الشرط لتكوين نمو اقتصادي مستمر و كافي فيجب

أن يكون الاقتصاد متنوع و ذو تنافسية في مختلف قطاعاته و المرونة الدخلية للطلب على الواردات يجب أن لا تكون مرتفعة كثيرا، فالنمو الاقتصادي الطويل الأجل المولد عن طريق الصادرات لا يتحقق إلا إذا كان الاقتصاد متنوع، و لذلك وجب على الجزائر العمل من أجل استدامة النمو الاقتصادي من خلال العمل على استقرار معدلات النمو الاقتصادي عند قيم مرتفعة على المدى الطويل و لا يتم ذلك إلا بتنويع القطاع التصديري و الاهتمام بقطاع الصناعة و القطاعات التي تمتلك فيها ميزة نسبية، و ذلك بالاعتماد على قطاع المحروقات كقطاع قائد و محرك لبقية القطاعات الأخرى يوفر لها من الموارد النقدية ما تحتاجه، و كذا تهيئة المناخ الاستثماري و البيئة المؤسسية اللازمة لدفع تلك القطاعات، و التي تهيئ الظروف لجلب المزيد من الاستثمارات المحلية و الأجنبية.

- ✓ فالنمو الاقتصادي المستدام يعتبر من أهم أهداف السياسة الاقتصادية المنتهجة في أي دولة، فهو يمثل خلاصة المجهودات التنموية المبذولة في المجتمع و هو يعبر عن العملية التنموية بكاملها، و يعتبر شرط أساسي لتحسين مستوى معيشة الأفراد و لكنه في نفس الوقت يعتبر غير كافي و ذلك أن توزيع ذلك النمو المحقق بعدالة بين الأفراد و تقليل الفقر في المجتمع هو الشرط الثاني المكمل الذي يضمن رفاهية الشعوب، و بالتالي يجب تغليب اعتبارات العدالة و إعادة توزيع الثروة في المجتمع في السياسات الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة في الدولة، **فهل أدت الاستراتيجيات و الخطط التنموية التي وضعتها الجزائر في سبيل تحقيق ذلك إلى النتائج المرجوة؟**
- ✓ فإذا كانت الدولة تفرض ضرائب على الأجور و أرباح الشركات و إذا كانت الشريعة الإسلامية مصدرا من مصادر التشريع حسب الدستور الجزائري، فأنا أقترح أن تقوم الدولة بسن قوانين تفرض الزكاة على كل رأس مال بلغ النصاب سواء كان المال عاما أو خاصا، على أن توزع تلك الأموال على مستحقيها من الفقراء، فبعملية حسابية بسيطة و إذا أخذنا فقط حصيلة الصادرات الجزائرية السنوية لسنة 2012 و التي بلغت حوالي 74 مليار دولار، فسيكون نصيب الزكاة منها (74 مليار دولار*2.5% =1.85 مليار دولار) و عدد الفقراء البالغ حوالي 2 مليون فرد، فسيكون نصيب كل فقير في الجزائر (1.85 مليار دولار/2 مليون فرد = 925 دولار للفقير الواحد) أي ما يعادل 72200 دينار جزائري للفقير الواحد، و هذا المبلغ يخص فقط الزكاة المتأتية من الصادرات، و إذا عممنا العملية على جميع أصحاب المال فإنه لن يوجد فقير في الجزائر.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ هيمنة قطاع المحروقات على هيكل الصادرات الجزائرية حيث بلغت أكثر من 97 % خلال فترة الدراسة، فالمحروقات تعتبر الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني و المورد الأساسي للعملة الصعبة و مصدر الدخل الرئيسي و شبه الوحيد، مما يجعل لأي تغير في أسعارها الأثر الكبير على الميزان التجاري و من ثم على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد الوطني و على معدلات النمو المحققة، و بالتالي وجب البحث عن البديل عن طريق الإنتاج و بالتالي ضرورة انتهاج سياسة اقتصادية جديدة مستقبلا لتطوير الاقتصاد الوطني و بعثه نحو آفاق جديدة لتحقيق النمو المستدام.
- ✓ التركيز العالي للصادرات الجزائرية يزيد من تعرضها لتقلبات الأسعار العالمية و الصدمات الخارجية الأخرى، مما يؤدي ذلك إلى عدم استقرار حصيلة الصادرات و المتأتية بصفة أساسية من إنتاج و تصدير المحروقات و هذا ما يؤثر سلبا على مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنتهجة، كون الجزائر تعتمد على حصيلة النقد الأجنبي لاستيراد معظم السلع الاستثمارية الضرورية.
- ✓ إن اعتماد الاقتصاد الجزائري شبه الكلي على الصادرات من المحروقات يمثل ثغرة في إستراتيجية التنمية الاقتصادية كون أن الجزائر لا يمكنها التحكم في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية و التي تتميز بتقلبات مستمرة تبعا للعوامل الاقتصادية و السياسية المرتبطة بظروف السوق، بالإضافة إلى تقلبات أسعار الصرف للدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى و العملة المحلية و الذي يخضع هو كذلك إلى تقلبات مستمرة تبعا لقوى العرض و الطلب في السوق.
- ✓ تعاني الجزائر من عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي و هذا التذبذب يجعل من عملية التنمية و النمو الاقتصادي غير مستدام في الأجل الطويل.
- ✓ يتأثر النمو طويل المدى في الجزائر بطريقة مباشرة بالنمو في اقتصاديات الشركاء التجاريين المستوردين للنفط، فالنمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد بدرجة كبيرة على أسعار النفط، مما يدل على أن الجزائر تتصف بقدر كبير من الانكشاف للصدمات الخارجية.
- ✓ إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، و هذا ما دلت عليه مؤشرات الانفتاح الاقتصادي.
- ✓ ارتفاع معدلات التبادل التجاري الصافي يدل على زيادة الفوائض النقدية و ارتفاع الاحتياطات الجزائرية من العملة الصعبة، مما يبشر باستمرار دعم برامج الإنعاش الاقتصادي و إمكانية تحقيق تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري.

- ✓ النمو الاقتصادي في الجزائر لا يرتكز على الاستعمال الفعال لقوى الإنتاج و الزيادة في إنتاجية العمل، فهو نمو ذو طابع توسعي و ليس نمو ذو طابع مكثف، أي أنه يعتمد على الزيادة في عوامل الإنتاج و اليد العاملة المكثفة، و قد أثبتت الدراسات أن التقدم التكنولوجي يعتبر المصدر و المحدد الأساسي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث أن عنصر التقدم التكنولوجي المتولد بالإبداع و الابتكار و التجديد يبقى إحدى الحلقات المفقودة في مختلف السياسات التنموية المنتهجة في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.
- ✓ تزيد التجارة الخارجية من القدرة الإنتاجية للدولة عن طريق الإضافة إلى رأس المال الثابت، مما يزيد من القدرة على الإنتاج في الفترات اللاحقة، فكلما زادت نسبة صادرات الدول النامية كلما زادت مقدرة هذه الدول على الرفع من استثماراتها و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- ✓ وجوب تنويع الاقتصاد و السعي نحو تنويع مصادر الدخل و تقليل هيمنة القطاع النفطي و ذلك بتطوير القطاع الصناعي و تشجيع صادرات السلع المصنعة و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية و خاصة مع سعي الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما يعزز النمو الاقتصادي و يعمل على تنويع مصادر الدخل و يوفر مناصب شغل دائمة لأفراد المجتمع.
- ✓ و من خلال الدراسة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر تبين لنا معنوية الصادرات و تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار كمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي، إلا أن الأهمية النسبية للصادرات جاءت بعد أثر متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار على النمو الاقتصادي و هذه النتائج تنسجم مع الواقع الاقتصادي الجزائري و ذلك لضخامة البرامج الاستثمارية المنجزة خلال فترة الدراسة، و قد أظهرت نتائج تحليل التباين أن تراكم رأس المال الثابت الحقيقي ممثلا للاستثمار مقارنة مع الصادرات كان المفسر الأقوى لخطأ التنبؤ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث بلغت القوة التفسيرية للناتج المحلي الإجمالي حوالي 16% في نهاية الفترة العاشرة، و قد خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد أي أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو الذي يسبب نمو الصادرات الإجمالية الحقيقية.
- ✓ عدم قدرة و فعالية نماذج الانحدار الخطي في تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج متجهات الارتباط الذاتي (VAR) و نماذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM).

و بالتالي فإن على الجزائر أن تعمل على تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق تنويع صادراتها من أجل تقليص المخاطر الناتجة عن الصدمات الخارجية و لا يتم ذلك إلا ب:

- ✓ السعي الجاد لدعم القطاعات الإنتاجية المحلية و خاصة أن الجزائر تمتلك عنصر رأس المال، لتتمكن من سد حاجيات السوق المحلية و العمل على ترشيد الاستيراد بصورة ملائمة لكي تتحقق أهداف التنمية المرجوة في الجزائر و لكي نستطيع إنجاح البرامج التنموية المسطرة.
- ✓ ضرورة فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و ذلك بزيادة التحفيزات و تحسين البيئة المؤسساتية و مناخ الاستثمار و التركيز على الصادرات ذات القيمة المضافة العالية التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية و عدم هدر الموارد في مشاريع عمومية أثبت الواقع عدم جدوتها، و العمل على الاستفادة من وفورات الحجم الخارجية و استغلال الفرص المتاحة في الأسواق العالمية.
- ✓ فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة للتوجه نحو الأسواق الخارجية و تصدير منتجاتها و ذلك بزيادة قدراتها الإنتاجية و تحسين منتجاتها لكي تستطيع المنافسة في هذه الأسواق، و هذا بتوفير الدعم الضروري لها من موارد مالية و تسهيلات و نظام معلومات دقيق يوفر لها المعلومات المتعلقة بالتصدير و توضع تحت تصرف المصدرين.
- ✓ كذا الاهتمام بعنصر رأس المال البشري و ذلك من خلال إقامة الدورات التكوينية و التدريبية بقصد تنمية المهارات البشرية.
- ✓ ضرورة عصرنة الإدارة و توفير التكنولوجيات اللازمة لذلك، و ذلك لما لهذه المؤسسات من دور بارز في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و دفع عجلة التنمية، و هذا ما أثبتته تجارب الدول النامية منها دول جنوب شرق آسيا لدور هذه المؤسسات في المساهمة في دفع معدلات النمو نحو الارتفاع و الاستقرار.
- ✓ العمل على تطوير القدرات التكنولوجية و تقوية رأس المال البشري بالاهتمام بالتنمية البشرية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و زيادة مستوى النمو الاقتصادي في البلد.
- ✓ الاعتماد على الذات و ترشيد الاستيراد و العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي على الأقل في قطاع الفلاحة لتقليص التبعية للخارج، فيجب أن يتبع العلم بالعمل و أن يتبع العمل بالالتزام لكي نستطيع أن نبني اقتصاد قوي أساسه الإرادة و الإخلاص و الالتزام.

- ✓ السعي إلى تشكيل تكتلات اقتصادية مع الخارج و الاستفادة من الشراكات الأجنبية لمجابهة التكتلات الأخرى المسيطرة على السوق العالمي و الاستفادة من وفورات الحجم.
- ✓ ضرورة المحافظة على تشجيع الصادرات لأن ذلك سيساهم في نمو الاقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد مما يعزز طاقته الإنتاجية، حيث تبين من الدراسة أن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي، و بين رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار و النمو الاقتصادي.
- ✓ إن ترقية الاستثمار الخاص عن طريق الاستغلال الأمثل لمستويات الادخار المرتفعة الموجودة لدى الأفراد و القطاع الخاص و تحسين المناخ الاستثماري وتشجيع روح المقاولين و تشجيع المنافسة و تحسين أداء المؤسسات العمومية والاستخدام الكفء للموارد سيؤدي إلى تنويع القطاع التصديري خارج المحروقات للخروج من دائرة الريع و تحسين أداء القطاعات الإنتاجية و ذلك من شأنه أن يحسن من قدرات الاقتصاد الوطني على حسن توظيف الموارد المحققة من المحروقات لنصل في الأخير إلى تحقيق النمو المستدام.
- ✓ ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال تشجيع الصادرات و خاصة الدروس المستفادة من التجارب الآسيوية و العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الوطني في الأسواق الخارجية.
- ✓ مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بقوة و حزم و إرادة سياسية قوية و وضع الخطط الكفيلة للنهوض بالقطاع الزراعي و تطوير القطاع الصناعي و الاستمرار بتطوير البنى التحتية للاقتصاد الوطني و الاهتمام أكثر بالأفراد كونهم عماد التنمية و المستفيدين منها، و ذلك بتأمين احتياجاتهم الأساسية و القضاء على الفقر و زيادة الحريات الفردية و المشاركة في صنع القرار.

و يفتح هذا الموضوع المجال لدراسة العديد من المواضيع منها:

- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات.
- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التصديرية في دفع عجلة التنمية في الدول النامية.
- علاقة الاستثمار بالنمو الاقتصادي.
- أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- أثر التقدم التكنولوجي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- إشكالية الفقر و عدالة توزيع الموارد في الدول النامية.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

المصادر و المراجع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

1- **هشام محمود الاقداحي** (2009)، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

2- **محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف** (2003)، "التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية و تطبيقية"، الإسكندرية، مصر.

3- **بشار يزيد الوليد** (2008)، التخطيط و التطوير الاقتصادي (دراسة التطورات الاقتصادية في الدول العربية)، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

4- **محمد عبد العزيز محمد** (2006)، الدور التمويلي لصندوق النقد و البنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.

5- **محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد** (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر.

6- **محمود حسين الوادي، أحمد عارف عساف** (2009)، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

7- **إبراهيم العيسوي** (2001)، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، دار الشروق، الطبعة الثانية، مصر.

8- **نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف** (2006)، الاقتصاد الكلي: مبادئ و تطبيقات، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

9- **أوجست سوانينبيرج** (2008)، ترجمة: خالد العمري، الاقتصاد الكلي بوضوح، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر.

10- **هوشيار معروف** (2006)، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

11- **ساموبلسون بول، نوردهاوس ويليام.د** (2001)، و بمساعدة: ماندل مايكل.ج، ترجمة: هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشرة، الأهلية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

12- **حربي محمد موسى عريقات** (2006)، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

13- **بلعزوز علي** (2004)، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

14- **عجة الجيلالي** (2007)، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية: من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، القبة القديمة، الجزائر.

15- **دادي عدون ناصر، العايب عبد الرحمان** (2010)، البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية–، بن عكنون، الجزائر.

16- **فليح حسن خلف** (2006)، التنمية و التخطيط الاقتصادي، جدار الكتاب العالمي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

17- **محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي** (2003)، التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

18- **أحمد إبراهيم منصور** (2007)، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

19- **ضياء مجيد** (2007)، النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الكلي)، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

20- **مدحت القريشي** (2007)، التنمية الاقتصادية: نظريات و سياسات و موضوعات، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، مصر.

21- **محمد أحمد السريتي** (2009)، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

22- **أحمد الهزايمة و آخرون** (2002)، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

23- **طارق الشبلي، موسى سعيد مطر** (2001)، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

24- **جاسم محمد منصور** (2008)، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

25- **هجير عدنان زكي أمين** (2010)، الاقتصاد الدولي: النظرية و التطبيقات، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن.

26- **تودارو ميشيل.ب** (2006)، تعريب و مراجعة: محمود حسن حسين و محمود حامد محمود عبد الرازق، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

27- **رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا** (2007)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

28- **علي عبد الفتاح أبو شرار** (2010)، الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.

29- **محمود حامد عبد الرازق** (2006)، تكنولوجيا المعلومات و زيادة الصادرات و دعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع، مصر.

30- **ساموبلسون بول.أ** (1993)، ترجمة: الدكتور مصطفى موفق، علم الاقتصاد (المسائل الاقتصادية المعاصرة)، الجزء السابع، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

31- **فؤاد مصطفى محمود** (1993)، التصدير و الاستيراد علميا و عمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر.

32- **عبد العزيز فهمي هيكل** (1986)، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان.

33- **فريد النجار** (2002)، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي و مناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، مصر.

34- **بديع جمال قدو** (2009)، التسويق الدولي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الطبعة الأولى، مصر.

35- **جاسم محمد** (2008)، التجارة الدولية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

36- **سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد** (2008)، السياسات الاقتصادية الكلية و الفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، لبنان.

37- **عبد الرحمن يسرى أحمد** (2009)، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر.

38- **خالد محمد السواعي** (2006)، التجارة و التنمية، دار المناهج للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

39- **ضياء مجيد الموسوي** (2004)، ثورة أسعار النفط 2004، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

40- **شعبان رأفت محمد** (2005)، "نظام تمويل وضمان ائتمان الصادرات مع دراسة التجربة المصرية"، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

41- **قدي عبد المجيد** (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر.

42- **رمزي زكي** (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت.

❖ **المجلات، الملتقيات، البحوث و الدراسات:**

43- **خالد بن حمد بن عبد الله القدير** (2005)، اختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعي و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية، المجلد 17- العدد 02، الرياض، المملكة العربية السعودية.

44- **براق محمد، عبيلة محمد** (2006)، دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، جامعة الشلف.

45- **علي عبد القادر علي** (2009)، مراجعة كتاب (تقرير النمو: استراتيجيات للنمو المستدام و التنمية غير الاقصائية، تأليف: اللجنة الدولية حول النمو و التنمية، البنك الدولي، واشنطن)، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، الكويت.

46- **حسين بن عارية، بطاهر سمير** (ديسمبر 2011)، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة تلمسان.

47- **ممدوح عوض الخطيب** (2009)، محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

48- **ربيع نصر** (2009)، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، مجلة العلوم الاقتصادية السورية، سوريا.

49- **بن الدين أحمد، خطيب خالد** (ديسمبر 2011)، المناولة الصناعية كإستراتيجية لرفع النمو الاقتصادي في الجزائر- مع الإشارة إلى التجربة اليابانية-، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة تلمسان.

50- **قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي** (2002)، آليات ضمان الائتمان و تنمية الصادرات –حالة الجزائر-، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة.

51- **وصاف سعيدي** (2002)، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر: الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد01، الجزائر.

52- **عابد العبدلي** (2005)، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد 27، المملكة العربية السعودية.

53- **خالدي خديجة** (2005)، أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة الشلف.

54- **زوزي محمد** (2010)، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، العدد08، الجزائر.

55- **بن عاتق حنان، بن عاتق عمر** (2011)، مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، مطبعة صبحي متليلي، غرداية، منشورات مخبر البحث لتقييم سياسة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

56- **عبد المجيد حمزة الناصر، أحلام أحمد جمعة** (2007)، مقارنة بعض الاختبارات الخاصة بنموذج الانحدار الذاتي الطبيعي غير المستقرة من الرتبة الأولى (دراسة محاكاة)، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 12، العراق.

57- **عبد الحق بوعتروس** (2010)، أثر التغير في التداول النقدي على الناتج المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد و المجتمع، العدد 06، الجزائر.

58- **كربالي بغداد** (جانفي 2005)، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة بسكرة.

59- **حاكمي بوحفص** (جانفي 2007)، مسيرة الاقتصاد الجزائري و أثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 32، جامعة بسكرة، (من الموقع: WWW.ULUM.NL ، صفحة معاينة بتاريخ: 03 ديسمبر 2012).

60- **مسعي محمد** (2012)، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر.

61- **داني.م.ليبزيجر** (مارس 2001)، البرنامج غير المكتمل لمكافحة الفقر، لماذا تخلفت دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي؟، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 38، العدد 01، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

62- **قاسم محمد الحموري، عهود عبد الحفيظ علي خصاونه** (2001)، الأداء التصديري الأردني و أثره في النمو الاقتصادي (1972-1996)، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، سوريا.

63- **حاكمي بوحفص** (2009)، الإصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال إفريقيا، دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ،العدد السابع، جامعة الشلف.

64- **بلقاسم عباس** (2012)، تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 109، الكويت.

65- **رياض بن جليلي** (2009)، سياسات تطوير القدرة التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 8، العدد 83، الكويت.

66- **صالح العصفور** (2012)، سياسات التنافسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 115، الكويت.

67- **مصطفى باكر** (2006)، الأساليب الحديثة في تنمية الصادرات، المعهد العربي للتخطيط، العدد الخمسون، الكويت.

68- **حسين الطلافحة** (2012)، التخطيط و التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 11، العدد 113، الكويت.

69- **علي عبد القادر علي** (2008)، التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي و الأهداف الدولية للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 07، العدد 76، الكويت.

70- **جميل طاهر** (1997)، النفط و التنمية المستديمة في الأقطار العربية: الفرص و التحديات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

71- **أحمد الكواز**، نموذج سولو، المعهد العربي للتخطيط، الكويت (www.api-arab.org، تاريخ الولوج: 2013/02/13).

72- **صالح العصفور** (2003)، الأرقام القياسية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 2، العدد 19، الكويت.

73- **أحمد الكواز** (2009)، التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 08، العدد 81، الكويت.

74- **أحمد الكواز** (2008)، التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث والسبعون، الكويت.

75- **عبلة عبد الحميد بخاري**، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو و التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص45-46 (من الموقع: www.api-arab.org، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/02/21).

76- **أحمد الكواز**، أهم معوقات إستراتجية التنمية للقرن الحادي والعشرين، المعهد العربي للتخطيط،الكويت، من الموقع (www.api-arab.org، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/01/12).

77- **بلقاسم العباس** (2003)، سياسات أسعار الصرف، المعهد العربي للتخطيط، العدد الثالث و العشرون، الكويت.

78- **بلقاسم العباس** (2012)، السياسات الصناعية في ظل العولمة، المعهد العربي للتخطيط، العدد 111، الكويت.

79- **عبد الرحمن منصوري** (2013)، تجربة كوريا الجنوبية : عوامل النجاح و تحديات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

80- **أبو فواز** (2010)، التنمية الاقتصادية والتخطيط، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، مركز نبراس، المملكة العربية السعودية، (من الموقع: www.e-Imamm.com، تاريخ الولوج: 2012/12/22).

81- **البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير** (2006)، تطورات نظريات النمو الاقتصادي، منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر.

82- **البشير عبد الكريم، دحمان بواعلي سمير** (2006)، أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي –حالة الاقتصاد الجزائري–، منتدى الاقتصاديين المغاربة، الجزائر.

83- **السكران عبد الله بن سليمان** (2003)، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجاد الرابع ، العدد 08، المملكة العربية السعودية.

84- **فالي نبيلة** (2008)، مداخلة بعنوان: "التنمية من النمو إلى الاستدامة"، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 07 و 08 أفريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر.

85- **عماري عمار** (2008)، مداخلة بعنوان: إشكالية التنمية المستدامة و أبعادها، مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي "التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة"، أيام 07 و 08 أفريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر.

86- **زواوي الحبيب** (2011)، مداخلة بعنوان: سعر الصرف و مؤشرات قياس التنافسية –حالة الجزائر–، ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة و الاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر.

87- **قدي عبد المجيد** (2008)، مداخلة بعنوان: الاقتصاد الجزائري و النفط: فرص أم تهديدات، ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول: التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، أيام 07 و 08 أفريل 2008، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.

88- **سدي علي، حطاب مراد** (2009)، تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية بين تهديدات و فرص التدويل: قراءة في بعض المقالات الأكاديمية و المعطيات العملية، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثاني حول: المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين رهانات الإصلاحات و تحديات الاقتصاد العالمي، يومي 16 و 17 فيفري 2009، جامعة تيارت، الجزائر.

89- **وصاف سعيدي** (2002)، مداخلة بعنوان: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر، ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و دورها في التنمية، أيام 08 – 09 أفريل 2002، جامعة الأغواط، الجزائر.

90- **مجدي الشوربجي** (2007)، العلاقة بين رأس المال البشري و الصادرات و النمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي و مساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، خلال الفترة من 27-28 نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر.

91- بيت **الأمم المتحدة** (2011)، تسهيل التجارة من منظور تنموي: تحديات النمو الاقتصادي، ورقة مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تسهيل التجارة و النقل في منطقة الاسكوا، بيروت، لبنان.

92- **ناجي التوني** (2001)، ملخص وقائع اجتماع الخبراء حول مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، يومي 25-27 سبتمبر 2001، لبنان.

93- **صندوق النقد العربي** (إحصائيات 2012)، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

94- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات** (2013)، بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2013، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الرابع (أكتوبر- ديسمبر) 2012، الكويت.

95- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات** (2013)، السنة الحادية و الثلاثون، العدد الفصلي الأول (جانفي-مارس) 2013، الكويت.

96- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات** (أوت 2013)، مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر جاذبية الاستثمار 2012- 2013، الكويت.

97- **صالح تومي، راضية بختاش** (2004)، أثر الجباية على النمو الاقتصادي في الجزائر، جامعة الجزائر.

98- **عبد الرؤوف عبادة، عبد الغفار غطاس** (2011)، أثر تذبذب سعر النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية و قياسية من سنة 1970 إلى 2008، جامعة ورقلة.

99- **مجدي الشوربجي** (2011)، أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية للفترة (1977-2009)، قسم العلوم الاقتصادية بجامعة العلوم و التكنولوجيا، القاهرة، مصر.

100- **أحمد العثيم** (2010)، التجربة الكورية و إمكانية الاستفادة عربيا، دروس ناجحة من تجربة كوريا الجنوبية الصناعية، (نص منشور على الموقع: www.arabic.rt.com/forum/showthread.php/43162، اطلع عله يوم: 2013/07/16).

101- **أريج دياب** (2009)، تجارب دول ناجحة في تنمية الصادرات: التجربة السنغافورية، وزارة التجارة الخارجية، الإمارات العربية المتحدة.

102- **عبد الحميد رضوان** (2009)، سياسات تنمية الصادرات، العدد الأول من سلسلة تجارب ناجحة في مجال التصدير، الإمارات العربية المتحدة.

103- **مجلس الإمارات للتنافسية** (2011)، التنافسية: سياسات و ممارسات، العدد 02، الإمارات العربية المتحدة.

104- **وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية المصرية** (2001)، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، مصر.

(من الموقع : www.eccae صفحة معاينة بتاريخ 2013/01/02).

105- **علي بوحامد**، مخاطر الارتهان للاقتصاد الريعي-حالة الجزائر- (نص منشور على الموقع:
www.Profbouhamed.dz، صفحة معاينة بتاريخ : 2013/06/23).

106- **حراق مصباح** (2010)، تحديات الاقتصاد الجزائري (نص منشور على الموقع:

www.vcecos.nte/potal/index.php?option=com، صفحة معاينة بتاريخ : 2013/06/23).

107- **جريدة المساء**، نص منشور على الموقع: (www.el-massa.com/ar/content/view/67206/41/، صفحة معاينة بتاريخ: 2013/06/17).

108- **ليلى عاشور حاجم سلطان**، "الدور الإنمائي للصادرات"،

(من الموقع: www.Ecom.to – velax.net /t986-Tepic، صفحة معاينة بتاريخ : 2013/01/30).

109- **نادي الدراسات الاقتصادية**، الجمعية العلمية، جامعة الجزائر،

(من الموقع: www.clubbnada.jeeran.com، صفحة معاينة بتاريخ: 2012/12/20).

❖ **التقارير:**

110- تقرير **صندوق النقد العربي** (2012)، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

111- تقرير **صندوق النقد الدولي** (2013)، ورقة عمل حول الجزائر، نشرة معلومات معممة، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، من الموقع: (www.imf.org/external/np/sec/mix/qualifiers.html، تاريخ الولوج: 2013/04/01).

112- **مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية** (2012)، التقرير الاقتصادي السنوي حول الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي لسنة 2012، أنقرة، تركيا.

113- **صندوق النقد العربي** (2012)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2012، الملاحق الإحصائية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

114- **المعهد التونسي للقدرة التنافسية و الدراسات الكمية** (2012)، تقرير حول القدرة التنافسية لسنة 2012، وزارة التنمية الجهوية و التخطيط، تونس.

115- برنامج **الأمم المتحدة الإنمائي** (2013)، تقرير التنمية البشرية لسنة 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

❖ **الأطروحات و المذكرات:**

116- **حاكمي بوحفص** (2009)، "الإصلاحات الاقتصادية و إشكالية النمو، دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب و تونس"، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

117- **ناجي بن حسين** (2007)، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة.

118- **يوسفي رشيد** (2006)، سياسة التصدير كأداة للتقويم الهيكلي –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران.

119- **صواليلي صدرالدين** (2006)، النمو و التجارة الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

120- **عطوف البارزاني** (2012)، أثر الصادرات في النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة (1970-2009) و انعكاساته على إقليم كردستان، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة صلاح الدين، العراق.

121- **عبد الناصر عزا لدين بوخشيم** (2003)، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي و علاقته بالنمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسه للفترة (1973-1998)–، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، ليبيا.

122- **كبير مولود** (2007)، الادخار و علاقته ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة (1970-2004)-، مذكرة ماجستير غير منشورة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

❖ **القوانين و المراسيم:**

123- المرسوم التنفيذي رقم 96-327 المؤرخ في 01 أكتوبر 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 58 بتاريخ 01 أكتوبر 1996.

124- المرسوم التنفيذي رقم 04-174 المؤرخ في 12 جوان 2004، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 39 بتاريخ 16 جوان 2004.

125- المرسوم التنفيذي رقم 08-313 المؤرخ في 05 أكتوبر 2008، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 58 بتاريخ 08 أكتوبر 2008.

126- المرسوم التنفيذي رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 03 بتاريخ 14 جانفي 1996.

127- المرسوم التنفيذي رقم 08-07 المؤرخ في 19 جانفي 2008، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 05 بتاريخ 30 جانفي 2008.

128- المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 16.

129- المرسوم التنفيذي رقم 87-63 المؤرخ في 03 مارس 1987، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 10.

المصادر و المراجع باللغة الأجنبية:

❖ **Les livres**:

1- **ABEL A.B** et **AUTRES** (2008), Macroeconomics, person edition, sixth edition, USA.

2- **AGHION P** et **HOWITT P** (2000), Théorie de la croissance endogène, Dunod, Paris, France.

3- **AMADOU A** (2009), Analyse de l'effet de l'instabilité des exportations sur la croissance économique au Togo, Revue africaine de l'intégration, Volume 3, N°2, Togo.

4- **BENICHI R** et **NOUSCHI M** (1990), La croissance au XIX^{ème} et XX^{ème} siècle, édition marketing, Paris, France.

5- **BERNIER B** et **SIMON Y** (2007), Initiation à la Macroéconomie, 9ème édition, Dunod, Paris, France.

6- **BERNIER B** et **SIMON Y** (2001), Initiation à la Macroéconomie, 8ème édition, Dunod, Paris, France.

7- **BLANCHETON B** (2004), " Ouverture commerciale, Croissance et Développement : Malentendus et Ambigüités des Débats " premier journée du développement du GRES « Le concept de développement en Débat » 16-17 septembre 2004, France.

8- **BURDA M** et **WYPLOSZ C** (2003), traduction de la 3ème édition anglaise par: Jean Houard, édition De Boeck université, Bruxelle, Belgique.

9- **CADORET I** et **AUTRES** (2004), Econométrie appliquée « méthodes application corrigés », édition De Boeck université, Bruxelle, Belgique.

10- **DELCHET K** (2007), Développement durable : L'intégrer pour réussir, Afnour, France.

11- **DOR E** (2004), Econométrie: synthèse de cours et exercice corrigés, Pearson éducation, France.

12- **FINDLAY D** (2006), Guide de l'étudiant en Macroéconomie, 4éme édition, Pearson éducation, France.

13- **GHATAK S** (2003), Introduction to development economics, 4éme Edition, Routeledege Edition, USA.

14- **HEERTJE A** et **AUTRES** (2003), Principes d'Economie Politique, édition De Boeck université, 4ème édition, Bruxelle, Belgique.

15- **HUART J.O** (2000), Analyse macroéconomique, édition la Découverte, paris, France.

16- **HUAR T. J**(2003), Croissance et développement, BREAL Edition, France.

17- **KOHLI U** (1999), Analyse Macroéconomique, édition De Boeck université, Bruxelles, Belgique.

18-**KINDERLBERGER C** et **LINDERT P** (1981) : Economie Internationale, édition Economica, Paris, France.

19- **LASARY** (2005), Le commerce internationale a la portée de tous, Ouvrage imprimé à compte d'auteur, France.

20- **LINDERT P.H** et **PUGEL T.A** (1996), Economie Internationale, 10ème édition, Economica, Paris, France.

21- **MANKIW G.N** (2003), Macroéconomie, 3ème édition,traduction de la 5 ème édition américaine par Jean Houard, édition De Boeck université, Bruxelle, Belgique.

22- **MUCCHELLI J** (1989), Principes d'Economie Internationale, Edition Economica, Paris, France.

23- **OLIVIER B** et **COHEN D** (2006), Macroéconomie, Edition Pearson éducation, 4ème Edition, France.

24- **PERKINS D H**, **RADELET S** et **LINDAUER D** (2008), traduction par Bruno Baron-Renault, Economie de développement, édition De Boeck université, 3ème édition, Bruxelle, Belgique.

25- **PIEDELIEVRE S** (2001), Instruments de crédit et paiement, 2ème édition, édition Dalloz, Paris, France.

26- **SAMUELSON P** et **NORDHAUS W . D** (2005), Economie, 18ème édition, Paris, France.

27- **SOLOW R.M** (1972), Théorie de la croissance économique, Librairie ARMAND Colin, Paris, France.

28- **VAN DENBERG H**, **LEWER J.J** (2007), International trade economic growth, Armonk, New York, USA.

❖ **les revues**, **les séminaires et les rapports** :

29- **ALEXIO C** (2009), Government spending and economic growth: econometric evidence from the south eastern Europe (SEE), Journal of economic and social research, Vol 11(1), Pays (sans).

30- **BASSININI A** et **SCARPETTA S** (2001), Les moteurs de la croissance dans les pays de l'OCDE: Analyse empirique sur des données de panel, Revue économique de l'OCDE n°33, France.

31- **BASU K** (1984), Analytical development economics, The less developed economy, FIRST MIT press , USA.

32- **COMBES J.L** et **AUTRES** (1999), Intégration A L'économie Mondiale et instabilité de croissance, France.

33- **DEMURGER S** (1995), Ouverture et croissance industrielle en chine: Etude empirique sur un échantillon de villes, édition centre de développement de l'OCDE, Document de travail N°108, France.

34- **FMI** (avril 2013), Perspective de l'économie mondiale: espoirs, réalités, risques, études économiques et financières, Washington, USA.

35- **GUILLAUMONT P** (2001),"Ouverture,Vulnérabilité et Développement", Centre d'études et de recherches sur le Développement international (CERDI, études et Documents), France.

36- **HAKKA M.A** (2013), L'investissement en éducation et croissance économique en Algérie : éléments théoriques et quelques évidences empiriques, Revue économique & gestion, N°07, université d'Oran, Algérie.

37- **JOHNSON D** (2006), Exportation et croissance économique : une analyse empirique sur le Togo, Revue de CAMES- nouvelle série B, Vol.007 N°2, Togo.

38- **LATTMORE R** et **AUTRES** (2009), Le Commerce International: libre, équitable et ouvert, édition OCDE, France.

39- **ONS** (2013), Les comptes économiques de 2000 à 2012, Série N°640, Algérie.

40- **SNOWDOWER B**, **VANE H.R** (2005), Modern Macroeconomics (its origins, development and current state), Massachusetts, USA.

41- **SOLOW R.M** (1956), A Contribution to the theory of économique growth, the quartely journal of economics. Vol 70, N° 01, USA.

42- **TREMBLAY R** (1987), Le Rôle des exportations dans la croissance économique des régions et des pays, Revue canadienne des sciences régionales, Canada.

الملاحق

الملحق رقم (01): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	53.01739	Probability	0.000000
Obs*R-squared	31.13551	Probability	0.000000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 07/31/13 Time: 10:47
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREXP	-0.036188	0.037543	-0.963902	0.3414
LNRGFCF	0.052817	0.059687	0.884895	0.3819
C	-0.165771	0.363029	-0.456632	0.6506
RESID(-1)	0.902889	0.172627	5.230278	0.0000
RESID(-2)	-0.043547	0.182250	-0.238943	0.8125
R-squared	0.741322	Mean dependent var		-1.42E-15
Adjusted R-squared	0.713356	S.D. dependent var		0.153384
S.E. of regression	0.082120	Akaike info criterion		-2.049916
Sum squared resid	0.249519	Schwarz criterion		-1.843051
Log likelihood	48.04824	F-statistic		26.50870
Durbin-Watson stat	2.023901	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (02): تصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء بإضافة الانحدار الذاتي (1)AR.

Dependent Variable: LNRGDP
Method: Least Squares
Date: 07/31/13 Time: 10:51
Sample(adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREXP	0.070204	0.033737	2.080938	0.0444
LNRGFCF	0.048506	0.042887	1.130997	0.2653
C	10.91190	0.991109	11.00978	0.0000
AR(1)	0.971005	0.019499	49.79845	0.0000
R-squared	0.988881	Mean dependent var		11.10654
Adjusted R-squared	0.987979	S.D. dependent var		0.372572
S.E. of regression	0.040848	Akaike info criterion		-3.465428
Sum squared resid	0.061738	Schwarz criterion		-3.298251
Log likelihood	75.04128	F-statistic		1096.861
Durbin-Watson stat	2.162923	Prob(F-statistic)		0.000000
Inverted AR Roots	.97			

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (03): نتائج التقدير بعد حذف متغير تراكم رأس المال الثابت.

Dependent Variable: LNRGDP
Method: Least Squares
Date: 07/31/13 Time: 10:53
Sample(adjusted): 1971 2011
Included observations: 41 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNREXP	0.058127	0.032130	1.809102	0.0784
C	11.62074	0.847182	13.71694	0.0000
AR(1)	0.971985	0.018449	52.68587	0.0000

R-squared	0.988497	Mean dependent var	11.10654
Adjusted R-squared	0.987892	S.D. dependent var	0.372572
S.E. of regression	0.040997	Akaike info criterion	-3.480296
Sum squared resid	0.063868	Schwarz criterion	-3.354913
Log likelihood	74.34607	F-statistic	1632.781
Durbin-Watson stat	1.964545	Prob(F-statistic)	0.000000

Inverted AR Roots	.97

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (04): جدول اختيار درجة التأخير المناسبة لمتغير الناتج المحلي الإجمالي في المستوى.

درجات التأخير	قيمة معيار اكاييك Akaike info criterion	قيمة معيار شوارز Schwarz criterion
0	-3.455455	-3.330072
1	-4.072075	-3.903188
2	-4.506678	-4.293400
3	**-4.738360**	**-4.479794**

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (05): اختيار درجة التأخير المناسبة لمتغير الصادرات في المستوى.

درجات التأخير	معيار اكاييكAkaike info criterion	معيار شواريزSchwarz criterion
0	-0.352272	-0.226889
1	**-0.449656**	**-0.280768**
2	-0.377477	-0.164200
3	-0.295667	-0.037100

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (06): اختيار درجة التأخير المناسبة لمتغير تراكم رأس المال الثابت في المستوى.

درجات التأخير	معيار أكاييك Akaike info criterion	معيار شواريزSchwarz criterion
0	-0.818230	-0.692847
1	-0.799221	-0.630333
2	-1.070549	-0.857272
3	**-1.219270**	**-0.960704**

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (07): اختبار ديكي فولر البسيط "ADF" في المستوى.

المتغيرات	**درجة التأخير**	**النموذج (3)**		**النموذج (2)**		**النموذج (1)**	
		ADF قيم المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)	ADF قيم المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)	ADF قيم المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)
LNRGDP	**3**	-2.813591	-3.5312	-1.489012	-2.9399	1.746223	-1.9498
LNREXP	**1**	-3.068623	-3.5247	-2.072021	-2.9358	1.511606	-1.9492
LNRGFCF	**3**	-2.411497	-3.5312	-1.586176	-2.9399	1.051581	-1.9498

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (08) : اختبار ديكي فولر الموسع " ADF" عند الفروقات الأولى.

المتغيرات	درجة التأخير	النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)	
		قيم ADF المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)	قيم ADF المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)	قيم ADF المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)
LNRGDP	2	-2.450199	-3.5312	-2.344191	-2.9399	-1.444903	-1.9498
LNRGFCF	2	-3.173899	-3.5312	-3.240404	-2.9399	-3.078362	-1.9498

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (09):اختبار ديكي فولر البسيط " DF" عند الفروقات الأولى.

المتغيرات	درجة التأخير	النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)	
		قيم DFالمحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)	قيم DF المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)	قيم DF المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)
LNREXP	0	-6.032863	-3.5247	-6.048291	-2.9358	-5.707106	-1.9492

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الجدول رقم (10) : اختبار ديكي فولر " ADF " عند الفروقات الثانية.

المتغيرات	درجة التأخير	النموذج (3)		النموذج (2)		النموذج (1)	
		قيم ADF المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)	قيم ADF المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)	قيم ADF المحسوبة	القيم الحرجة (مستوى 5%)
LRGDP	1	-6.730910	-3.5312	-6.861810	-2.9399	-6.965080	-1.9498
LNRGFCF	3	-5.580768	-3.5386	-5.447063	-2.9446	-5.538364	-1.9504

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (11): تحديد درجة تأخير المسار، عند درجة التأخير = 1.

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/30/13 Time: 19:40
Sample(adjusted): 1973 2011
Included observations: 39 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DDLNRGDP	DLNREXP	DDLNRGFCF
DDLNRGDP(-1)	0.667699	0.791455	-9.579497
	(0.13138)	(0.60746)	(7.11360)
	[5.08217]	[1.30290]	[-1.34665]
DLNREXP(-1)	0.016102	0.064139	1.517942
	(0.03552)	(0.16425)	(1.92346)
	[0.45326]	[0.39049]	[0.78917]
DDLNRGFCF(-1)	0.005012	-0.001759	-0.043097
	(0.00313)	(0.01449)	(0.16972)
	[1.59904]	[-0.12137]	[-0.25392]
C	0.021597	-0.010301	0.694789
	(0.01171)	(0.05415)	(0.63415)
	[1.84397]	[-0.19022]	[1.09563]
R-squared	0.440500	0.062095	0.058041
Adj. R-squared	0.392543	-0.018297	-0.022699
Sum sq. resids	0.066106	1.413221	193.8016
S.E. equation	0.043460	0.200942	2.353123
F-statistic	9.185274	0.772402	0.718867
Log likelihood	69.07247	9.356358	-86.60243
Akaike AIC	-3.337050	-0.274685	4.646279
Schwarz SC	-3.166428	-0.104063	4.816900
Mean dependent	0.070989	0.050157	0.086566
S.D. dependent	0.055761	0.199129	2.326863
Determinant Residual Covariance		0.000408	
Log Likelihood (d.f. adjusted)		-13.82895	
Akaike Information Criteria		**1.324562**	
Schwarz Criteria		**1.836427**	

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (12): تحديد درجة تأخير المسار، درجة التأخير = 2.

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/30/13 Time: 19:41
Sample(adjusted): 1974 2011
Included observations: 38 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DDLNRGDP	DLNREXP	DDLNRGFCF
DDLNRGDP(-1)	0.585842	2.039271	-10.62951
	(0.13796)	(0.74542)	(8.38560)
	[4.24660]	[2.73572]	[-1.26759]
DDLNRGDP(-2)	0.073827	-1.912465	1.740937
	(0.14163)	(0.76526)	(8.60870)
	[0.52128]	[-2.49912]	[0.20223]
DLNREXP(-1)	-0.006548	0.097908	0.760499
	(0.02969)	(0.16044)	(1.80486)
	[-0.22051]	[0.61025]	[0.42136]
DLNREXP(-2)	0.005615	-0.125925	1.710913
	(0.02920)	(0.15777)	(1.77478)
	[0.19229]	[-0.79818]	[0.96401]
DDLNRGFCF(-1)	0.004985	-0.002001	-0.067386
	(0.00256)	(0.01385)	(0.15581)
	[1.94479]	[-0.14450]	[-0.43248]
DDLNRGFCF(-2)	0.004357	-0.019668	-0.454936
	(0.00262)	(0.01417)	(0.15937)
	[1.66188]	[-1.38829]	[-2.85458]
C	0.018601	0.041329	0.619760
	(0.01023)	(0.05528)	(0.62186)
	[1.81819]	[0.74763]	[0.99662]
R-squared	0.565264	0.237126	0.315072
Adj. R-squared	0.481122	0.089473	0.182505
Sum sq. resids	0.038130	1.113253	140.8818
S.E. equation	0.035071	0.189503	2.131801
F-statistic	6.717945	1.605966	2.376700
Log likelihood	77.26285	13.15604	-78.81604
Akaike AIC	-3.698045	-0.324002	4.516633
Schwarz SC	-3.396384	-0.022341	4.818294
Mean dependent	0.066456	0.044496	0.080491
S.D. dependent	0.048688	0.198596	2.357784
Determinant Residual Covariance		0.000195	
Log Likelihood (d.f. adjusted)		0.585040	
Akaike Information Criteria		1.074472	
Schwarz Criteria		1.979453	

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (13): تحديد درجة تأخير المسار، درجة التأخير =3.

Vector Autoregression Estimates
Date: 07/30/13 Time: 19:41
Sample(adjusted): 1975 2011
Included observations: 37 after adjusting endpoints
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	DDLNRGDP	DLNREXP	DDLNRGFCF
DDLNRGDP(-1)	0.940514	1.470623	-18.43624
	(0.15140)	(1.01188)	(11.2409)
	[6.21202]	[1.45336]	[-1.64010]
DDLNRGDP(-2)	-0.206864	-1.359386	-2.108389
	(0.15730)	(1.05131)	(11.6789)
	[-1.31508]	[-1.29304]	[-0.18053]
DDLNRGDP(-3)	0.087066	-0.274830	12.21396
	(0.13095)	(0.87519)	(9.72247)
	[0.66488]	[-0.31402]	[1.25626]
DLNREXP(-1)	0.021994	0.020157	1.644464
	(0.02825)	(0.18883)	(2.09765)
	[0.77845]	[0.10675]	[0.78395]
DLNREXP(-2)	0.017004	-0.142808	1.007421
	(0.02532)	(0.16924)	(1.88005)
	[0.67152]	[-0.84383]	[0.53585]
DLNREXP(-3)	0.006123	-0.038321	0.554256
	(0.02634)	(0.17603)	(1.95555)
	[0.23247]	[-0.21769]	[0.28343]
DDLNRGFCF(-1)	0.006609	-0.008380	-0.071391
	(0.00252)	(0.01684)	(0.18707)
	[2.62296]	[-0.49763]	[-0.38162]
DDLNRGFCF(-2)	0.002757	-0.017127	-0.411195
	(0.00229)	(0.01527)	(0.16967)
	[1.20629]	[-1.12133]	[-2.42345]
DDLNRGFCF(-3)	0.001463	-0.011150	0.131840
	(0.00264)	(0.01761)	(0.19567)
	[0.55528]	[-0.63301]	[0.67379]
C	0.008840	0.062847	0.430850
	(0.00940)	(0.06282)	(0.69781)
	[0.94056]	[1.00050]	[0.61743]
R-squared	0.732715	0.155733	0.372271
Adj. R-squared	0.643620	-0.125690	0.163028
Sum sq. resids	0.023398	1.045130	128.9783
S.E. equation	0.029438	0.196745	2.185629
F-statistic	8.223977	0.553376	1.779130
Log likelihood	83.77077	13.48464	-75.60215
Akaike AIC	-3.987609	-0.188359	4.627143
Schwarz SC	-3.552226	0.247024	5.062527
Mean dependent	0.066110	0.031948	0.067970
S.D. dependent	0.049312	0.185436	2.389026

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (14): تقدير نموذج VAR.

VAR Model - Substituted Coefficients:
==========

DDLNRGFCF = - 10.62951403*DDLNRGDP(-1) + 1.740936737*DDLNRGDP(-2) + 0.7604990066*DLNREXP(-1) + 1.710913338*DLNREXP(-2) - 0.06738593418*DDLNRGFCF(-1) - 0.4549356404*DDLNRGFCF(-2) + 0.6197604936

DDLNRGDP = C(1,1)*DDLNRGDP(-1) + C(1,2)*DDLNRGDP(-2) + C(1,3)*DLNREXP(-1) + C(1,4)*DLNREXP(-2) + C(1,5)*DDLNRGFCF(-1) + C(1,6)*DDLNRGFCF(-2) + C(1,7)

DLNREXP = C(2,1)*DDLNRGDP(-1) + C(2,2)*DDLNRGDP(-2) + C(2,3)*DLNREXP(-1) + C(2,4)*DLNREXP(-2) + C(2,5)*DDLNRGFCF(-1) + C(2,6)*DDLNRGFCF(-2) + C(2,7)

DDLNRGFCF = C(3,1)*DDLNRGDP(-1) + C(3,2)*DDLNRGDP(-2) + C(3,3)*DLNREXP(-1) + C(3,4)*DLNREXP(-2) + C(3,5)*DDLNRGFCF(-1) + C(3,6)*DDLNRGFCF(-2) + C(3,7)

VAR Model - Substituted Coefficients:
==========
DDLNRGDP = 0.5858419112*DDLNRGDP(-1) + 0.073827074*DDLNRGDP(-2) - 0.006547587563*DLNREXP(-1) + 0.005614548059*DLNREXP(-2) + 0.004985207872*DDLNRGFCF(-1) + 0.00435725501*DDLNRGFCF(-2) + 0.01860106142

DLNREXP = 2.039271439*DDLNRGDP(-1) - 1.912464637*DDLNRGDP(-2) + 0.09790842976*DLNREXP(-1) - 0.1259254825*DLNREXP(-2) - 0.002001399786*DDLNRGFCF(-1) - 0.01966778664*DDLNRGFCF(-2) + 0.04132880615

DDLNRGFCF = - 10.62951403*DDLNRGDP(-1) + 1.740936737*DDLNRGDP(-2) + 0.7604990066*DLNREXP(-1) + 1.710913338*DLNREXP(-2) - 0.06738593418*DDLNRGFCF(-1) - 0.4549356404*DDLNRGFCF(-2) + 0.6197604936

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (15): استجابة متغير الناتج المحلي الإجمالي لصدمات في المتغيرات المفسرة.

Response of DDLNRGDP:	DDLNRGDP	DLNREXP	DDLNRGFCF
Period			
1	0.035071	0.000000	0.000000
	(0.00402)	(0.00000)	(0.00000)
2	0.019685	-0.002861	0.010466
	(0.00559)	(0.00586)	(0.00551)
3	0.011052	-0.001327	0.014601
	(0.00544)	(0.00706)	(0.00649)
4	0.006875	0.002507	0.003534
	(0.00500)	(0.00499)	(0.00444)
5	0.005863	0.003073	-0.001788
	(0.00437)	(0.00337)	(0.00348)
6	0.004180	0.000112	0.001389
	(0.00361)	(0.00179)	(0.00282)
7	0.001546	-0.000926	0.002890
	(0.00290)	(0.00148)	(0.00247)
8	0.000521	0.000274	0.000766
	(0.00236)	(0.00107)	(0.00180)
9	0.000786	0.000728	-0.000629
	(0.00168)	(0.00086)	(0.00155)
10	0.000714	8.37E-05	-2.94E-05
	(0.00115)	(0.00052)	(0.00109)

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (16): شكل بياني للاستجابة (حيث نلاحظ استجابة متزايدة للناتج الداخلي نتيجة صدمة بقيمة انحراف معياري في الصادرات).

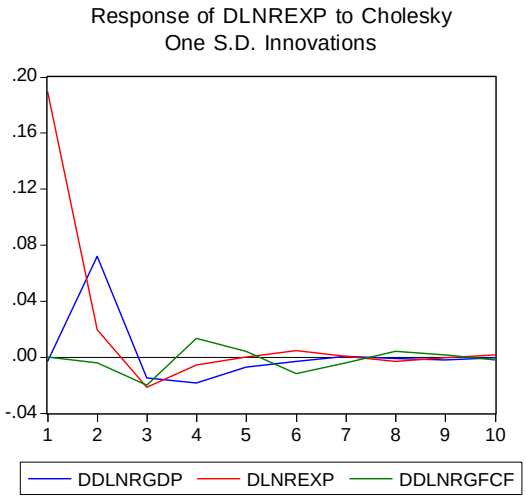

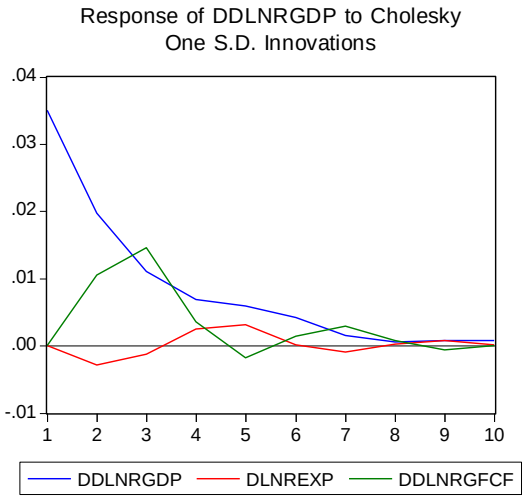

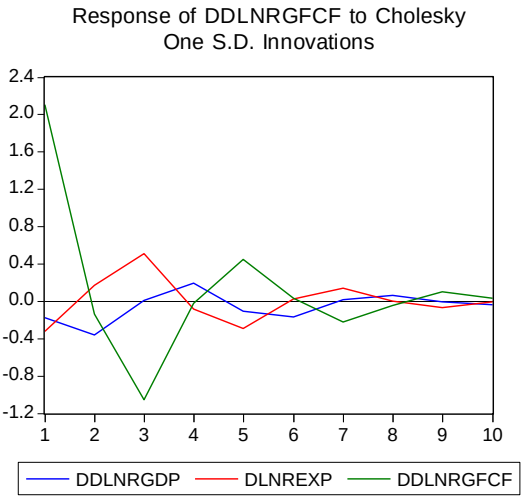

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (17): تحليل التباين لمتغير الناتج المحلي الإجمالي.

Variance Decomposition of DDLNRGDP:				
Period	S.E.	DDLNRGDP	DLNREXP	DDLNRGFCF
1	0.035071	100.0000	0.000000	0.000000
2	0.041656	93.21559	0.471855	6.312556
3	0.045523	83.94639	0.480114	15.57350
4	0.046243	83.56431	0.759155	15.67653
5	0.046748	83.33956	1.174912	15.48553
6	0.046956	83.39819	1.165140	15.43667
7	0.047079	83.06965	1.197708	15.73264
8	0.047089	83.04691	1.200578	15.75251
9	0.047105	83.01696	1.223628	15.75941
10	0.047111	83.02056	1.223658	15.75578

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملحق رقم (18): نتائج اختبار السببية لغرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 07/31/13 Time: 15:07

Sample: 1970 2011

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
DLNREXP does not Granger Cause DDLNRGDP	38	0.13175	0.87702
DDLNRGDP does not Granger Cause DLNREXP		3.48278	0.04243

المصدر: بالاعتماد على برنامج EVIEWS

الملخص

تتناول هذه الدراسة تحليل و قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر،نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها الصادرات في الاقتصاد الوطنيفهي تعتبر المورد الرئيسي و شبه الوحيد للعملات الصعبة و تلعب الدور الأساسي بوصفها المحرك الأساسي للتنمية و قاطرة للنمو الاقتصادي،و ذلك لمعرفة أهمية التجارة الخارجية للدولة لدعم نموها الاقتصادي بالتركيز على الصادرات و النمو الاقتصادي، من خلال تحليل الواقع الراهن للاقتصاد الجزائري و التحديات التي يواجهها،و إبراز أهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر بالإضافة إلى تحديد أهم القطاعات التي ساهمت في تحقيق ذلك النمو، و تبيان أثر قطاع المحروقات المكون الأساسي للصادرات الجزائرية في دفع معدلات النمو الاقتصادي و ذلك من خلال روابطه مع بقية القطاعات الأخرى و خاصة مع الاستثمارات المنجزة، و إبراز أهمية و سبل تنمية و تنويع الصادرات و أثر ذلك على النمو الاقتصادي و ذلك باستخلاص الدروس و العبر من تجارب الدول التي نجحت في تحقيق ذلك مثل دول جنوب شرق آسيا و بصفة خاصة فيما يتعلق بالحوافز الحكومية الممنوحة لتنمية الصادرات و الأساليب المؤسسية المنتهجة لترويج الصادرات، و قد تم تقدير نموذج قياسي يتشكل من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي كمتغير تابع، و متغيرين تفسيرين و هما: متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار المحلي كمتغير اقتصادي داخلي ليمثل أثر العوامل الداخلية في الاقتصاد على النمو الاقتصادي، و متغير الصادرات كمتغير خارجي ليمثل الأثر الخارجي في النمو الاقتصادي، باستخدام تقنية نماذج الانحدار الذاتي و دراسة دوال استجابة النبضة، و قد أظهرت النتائج معنوية الصادرات و تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار كمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي، إلا أن الأهمية النسبية للصادرات جاءت بعد أثر متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

الصادرات؛ النمو الاقتصادي؛ التجارة الخارجية؛ المحروقات؛ تنمية الصادرات؛ ترويج الصادرات؛ الناتج المحلي الإجمالي؛ تراكم رأس المال الثابت؛ نماذج الانحدار الذاتي؛ دوال استجابة النبضة.

نوقشت يوم 14 ماي 2014